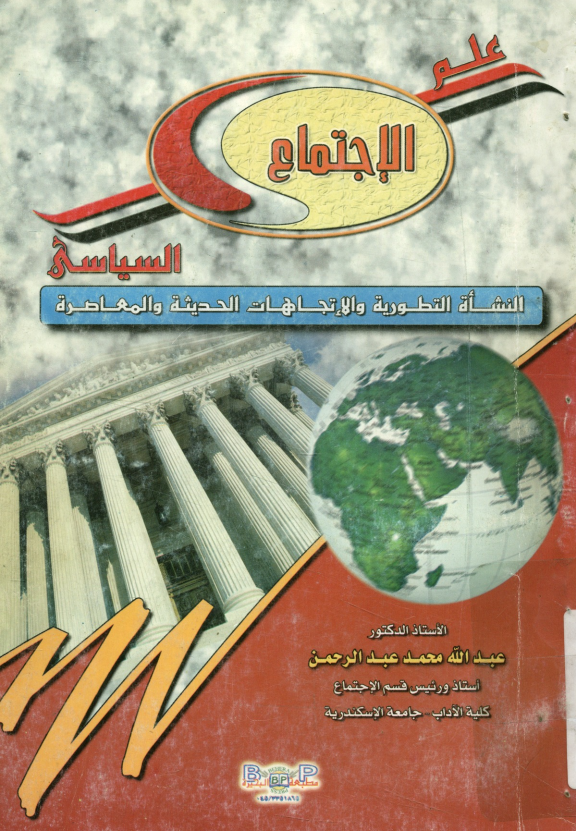

علم
الإجتماع
السياسي
النشأة التطورية والإتجاهات الحديثة والمعاصرة
الأستاذ الدكتور
عبد الله محمد عبد الرحمن
أستاذ ورئيس قسم الإجتماع
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية
BP
BEHERA
مطبعة البحيرة


مكتبة
طريق العلم

علم الاجتماع السياسى

النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة

الأستاذ الدكتور

عبد الله محمد عبد الرحمن

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

كلية الآداب – جامعة الإسكندرية



إهـــداء

إلى

صغيرتى ريهام

مع تمنياتى بدوام التوفيق والنجاح

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثانية

لا تــزال تعتبــر الحــياة السياســية المعاصرة وما يثار من قضايا ومشــكلات اجتماعــية واقتصادية وثقافية إحدى الظواهر المجتمعية التى يهتم بمعالجــتها العديد من المتخصصين فى كافة العلوم الاجتماعية والطبيعية فى نفــس الوقت. وهذا ما يظهر بوضوح خلال السنوات الأولى من القرن الحالى (الحــادى والعشــرون) ومــا تطرحه أيضاً قضايا ومشكلات ظاهرة العولمة والــنظام السياسى الجديد الذى بات يشكل جميع مظاهر الحياة العصرية سواء على المستوى المحلى أو المستوى القطرى أو المستوى العالمى. وهذا ما يهتم به عموماً علماء الاجتماع والسياسة والقانون والاقتصاد وعلم النفس والتاريخ والفلسفة والخدمة الاجتماعية وغيرهم آخرون. وجاء هذا الاهتمام سواء على المســتوى النظــرى أو البعد التنظيرى والتحليلى للمشكلات السياسية أو على المســتوى المنهجى والميدانى الذى يهتم بمعالجة الواقع السياسى المتغير وما يطرحه من آثار سواء على الفرد أو الجماعة أو التنظيم الاجتماعى المحلى أو القومى أو العالمى بصورة عامة.

كما لا تزال أيضاً المجتمعات النامية بواقعها المتغير تحتاج إلى كثير من المعالجات النظرية والمنهجية والميدانية التى تهدف لدراسة الواقع السياسى ومــا له من آثار اجتماعية اقتصادية أخرى. وهذا ما يسعى إليه عموماً الكثير من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية، وذلك بهدف دراسة هذا الواقع المتغير وعلاقته بالمتغيرات العالمية الخارجية.

على أية حال، إن اهتمامنا بهذا الكتاب يكمن فى إطار إسهامنا لتوسيع معــرفة القــارئ العربــى الذى يسعى جاهداً للتعرف على متغيرات السياسة العالمــية وانعكاســاتها على الواقع العربى بصورة خاصة، ولا سيما بعد أن عاشــت مجتمعاتنا العربية العديد من المشكلات نتيجة لتأثرها بالواقع العالمى

المتغيــر والذى يفرض علينا الكثير من الظواهر والمشكلات التى لم نعرفها مــن قبل. بالإضافة إلى ذلك، إن هذا الكتاب يهدف إلى توسيع الأفق الفكرية والثقافــية السياســية للباحثــين الاجتماعيين خاصة والمتخصصين فى العلوم الاجتماعــية والتطبيقية عامة. والإلمام عموماً بالكثير من القضايا والمشكلات التى تهتم بدراستها على المستوى النظرى والميدانى.

والله الموفق،،،

د/ عبد الله محمد عبد الرحمن

الإسكندرية ٢٠٠٧

الباب الأول

علم الاجتماع السياسى

النشأة التطورية والمجالات وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى

الفصل الأول: تعريف علم الاجتماع السياسى ونشأته وتطوره

الفصل الثانى: علم الاجتماع السياسى أهدافه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الأخرى

الفصل الأول

تعريف علم الاجتماع السياسى ونشأته وتطوره

تمهيد:

(١) تعريف العلم ومسمياته.

(٢) أسباب ظهور علم الاجتماع السياسى.

(٣) المراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسى.

١- المرحلة الأولى : ما قبل ١٨٠٠.

٢- المرحلة الثانية : ١٨٠٠ - ١٨٥٠.

٣- المرحلة الثالثة : ١٨٥٠ - ١٩٠٠.

٤- المرحلة الرابعة : ١٩٠٠ - ١٩٥٠.

٥- المرحلة الخامسة : ١٩٥٠ - ٢٠٠٠.

(٤) علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى.

خاتمة.

تمهيد:

منذ بداية القرن التاسع عشر إهتم العديد من علماء الاجتماع الأوائل بدراسة طبيعة النظم الاجتماعية ومدى تغيرها فى المجتمع الحديث، ولاسيما النظام السياسى، الذى يعد من أهم هذه النظم، وهذا ما نلاحظه فى الوقت الحاضر. ولقد جاء علم الاجتماع السياسى ليعالج طبيعة البناءات والنظم السياسية، التى تعددت أهدافها ووظائفها فى الحياة الاجتماعية الحديثة، وخاصة بعد ظهور الدولة القومية التى غيرت كثيرً من ملامح الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية، التى كانت موجودة خلال العصور الوسطى المسيحية الأوروبية. ومن ثم، نجد أن علماء الاجتماع السياسى أو علماء السياسة المعاصرين يحاولون أن يحددوا النشأة التاريخية لعلم الاجتماع السياسى بإعتباره أحد الفروع المتخصصة فى علم الإجتماع، وذلك مع بداية القرن التاسع عشر بصورة خاصة. ومن هذا المنطلق، نجد أن هناك محاولات جادة سعت لتحديد النشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسى كغيره من فروع علم الإجتماع العام، وذلك بهدف معرفة كيفية تطور هذا العلم، وأهم المجالات التى يتم تناولها بالدراسة والتحليل.

فى نفس الوقت، ترتكز تحليلات بعض مؤرخى علم الإجتماع وفروعه المتعددة حول معرفة أهم التعريفات التى إرتبطت بعلم الاجتماع السياسى، ولاسيما أن هذه التعريفات تحدد بالفعل ماهية هذا العلم وأهم المفهومات التى إرتبطت به، وكيف تطورت المصطلحات العلمية التى تميز بها كل علم أو فرع متخصص عن بقية العلوم والفروع الأخرى بصورة عامة. فى نفس الوقت، نجد أن تحديد المجالات والأفكار والقضايا العامة التى طرحها علم الاجتماع السياسى، فى مرحلة نشأته الأولى أوما يعرف بالمرحلة التقليدية، قد إختلفت كثيراً عن نوعية القضايا والأفكار أو المجالات الحديثة التى يهتم بمعالجتها المتخصصون المحدثون فى علم الاجتماع السياسى. وينعكس بالطبع، هذا التغير نتيجة التغيرات الهائلة التى حدثت على طبيعة كل من البناءات والنظم السياسية، التى توجد فى عالمنا المعاصر، والتى تختلف بصورة كبيرة عن مثيلتها منذ بداية العصر الحديث، أو على الأقل منذ بداية القرن التاسع عشر، تلك الفترة التى تلازمة مع ظهور علم الاجتماع وفروعه المتخصصة مثل علم الاجتماع السياسى.

علـــى أيـــة حـــال، يركز هذا الفصل على تناول أولاً النشأة التطورية لعلم الاجتماع السياسي، ومحاولاً الإجابة على العديد من التساؤلات التي يطرحها الباحثون المتخصصـــون فـــى هـــذا المجال أو أيضاً المهتمين عموماً بدراسة القضايا السياسية المعاصرة، وهذا ما يتبلور عموماً في الإسهامات السوسيولوجية ذات الطابع السياسي، التى يهتم بها المتخصصون فى علم الاجتماع السياسي فى الوقت الراهن. هذا بالإضافة إلـــى، أن هناك العديد من القضايا التى لا تزال موضع دراسة وتحليل من جانب علماء هـــذا العلـــم بصـــورة خاصـــة، أو المهتمين بدراسته من الباحثين، الطلاب فى العلوم الاجتماعية بصورة عامة. كما يعالج هذا الفصل، أسباب ظهور علم الاجتماع السياسي، ولا سيما أن طبيعة ظهور أى علم لم تأت من فراغ، بقدر ما تكون استجابة للعديد من العـــوامل التي أدت إلى ظهوره بصورة عامة. وبالطبع، لقد تعددت طبيعة هذه العوامل التـــى لعـــبت دوراً أساسياً فى تشكيل ماهية هذا العلم واهدافه ومجالاته والقضايا التى يعالجهـــا بالدراســـة والتحلـــيل. من ناحية أخرى، نركز على طرح عدد من الافكار والمجـــالات التصنيفية المراحل التاريخية، التى تطور خلالها علم الاجتماع السياسي. وذلـــك بهدف معرفة إلى أى مدى تطور هذا العلم ومجالات تخصصه بصورة عامة. كما نختتم هذا الفصل، بإعطاء فكرة مبسطة للباحث أو الطالب المتخصص، عن كيفية تطـــور الإهتمام بعلم الإجتماع السياسى فى المجتمعات العربية، ولا سيما وأن دراسة القضـــايا والمشـــكلات السياسية، أصبحت موضع إهتمام كبير للمهتمين عموماً سواء المتخصصين فى العلوم الاجتماعية أو الطبيعية أو من جانب الافراد العاديين فى الوقت الحاضر.

(١) تعريف العلم ومسمياته.

لا تـــزال مشـــكلة التعـــريف مـــن المشـــكلات التى تواجه الباحثين والمتخصصـــين فى العلوم الإنسانية والطبيعية بصورة عامة، وبالطبع يرجع ذلـــك إلـــى عدم إتفاق العلماء على وجود تعريف مميز أو محدد حول عدد من العلـــوم الاجتماعـــية بصـــورة خاصـــة، نظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا وأولويـــتها التى يهتم بها العلماء أنفسهم. وإن كان ذلك لا ينفى على الإطلاق، أن محاولـــة تعريف العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع وفروعه المختلفة، تعـــد ذات قيمة هامة، بالرغم من الصعوبات التي تواجهها، وإعتبارها محاولة لـــتحديد ماهية وأهداف ومجالات هذه العلوم وكيفية تطورها وتعريفها بواسطة المهتمين بدراستها وتحليلها.

وفي الواقع، لقد ظهرت تعريفات متعددة ومسميات متنوعة لعلم الاجتماع السياسي شأنه شأن غيره من الفروع المتخصصة لعلم الاجتماع أو لعلم الاجتماع ذاته، ونسعى حالياً للإشارة أولاً لأهم التعريفات السائعة بين المهتمين أو المتخصصين عموماً بعلم الإجتماع السياسي ومن أهم هذه التعريفات:

أولا: التعريفات:

١- تعريف موريس جانوتيز *M.Janowitz*[1].

حاول "جانوتيز" أن يُقيم التراث العلمي والتاريخي لعلم الإجتماع السياسي. وذلك في محاولة منه لتحديد ماهية هذا العلم بصورة شاملة تجمع بين كل من الإهتمامات النظرية *Theoritical* ، والدراسات الإمبريقية *Empirical Studies*. وهذا ما حدده بالفعل عندما طرح تعريفين لعلم الاجتماع السياسي هما:

(أ) التعريف الشامل، الذي حدد فيه أن علم الاجتماع السياسي "يهتم بدراسة جميع الأسس الاجتماعية للقوة *The Power* في كافة القطاعات النظامية التي توجد في المجتمع". ويهدف بهذا التعريف، أن يوضح مدى إهتمام علم الإجتماع السياسي تقليدياً بمعالجة جميع أنماط الحراك الإجتماعي *Social Stratification*، ونتائجه على كافة السياسات المنظمة ومن ثم، فإن مهمة علم الأجتماع السياسي في ضوء هذا التعريف تركز في دراسة كل من: ١- التنظيم الأجتماعي *Social Organization* ٢- دراسة التغير الاجتماعي *Social Change*.

(ب) التعريف الضيق، الذي حدد فيه طبيعة علم الإجتماع السياسي بأنه "العلم الذي يركز على التحليل التنظيمي *Organizational Analysis*، لكل من الجماعات والقيادات السياسية *Political Groups & Leadership*".

ومن ثم، فإن مهمة علم الإجتماع السياسي تتبلور في إهتمامه بدراسة كل من التنظيمات السياسية والأحزاب المختلفة سواء اكانت رسمية أم غير رسمية، ومن أهمها التنظيمات البيروقراطية الحكومية، والتنظيمات القانونية، وجماعات المصلحة، والعملية الأنتخابية، وغيرها من التنظيمات السياسية الأخرى، التي توجد في حياتنا المعاصرة. وبإيجاز، إن هذا التعريف الأخير لعلم

(1) *Janowitz. M. " Political-Sociology " International Ecyclopedia of The Social Sciences, vol. (12), N.Y: Mamillan Pras, 1968, pp: 298 - 99.*

الاجتماع السياسى، يعكس مدى إهتمام العلماء والمتخصصين المعاصرين الذين يتبنوا المدخل النظامى أو التنظيمى *Institutional (or) Organizational Approach*، عند دراساتهم للقضايا والمشكلات التى توجد فى المجتمع الحديث بصورة عامة.

٢- تعريف لويس كوزر *L. Coser* (١).

يعرف "كوزر" علم الاجتماع السياسى " على أنه أحد فروع علم الاجتماع الذى يركز على دراسة كل من النتائج والاسباب الاجتماعية لعملية توزيع القوة *Power Distributions* داخل أو بين المجتمعات، كما يعالج أنماط الصراع السياسى والاجتماعى الذى يؤدى إلى تغير فى عملية تخصيص القوة ". كما يسعى (كوزر) لأن يوضح طبيعة تأكيده على القوة، كموضوع رئيسى للموضوعات والقضايا والعمليات الأخرى، ومحاولاً، أن يستند فى تفسيره لماهية علم الاجتماع من خلال الرجوع إلى إسهامات " ماكس فيبر " *M. Weber*، وخاصة تحليلاته لمقولات الإحتكار *Monopoly* والشرعية *Legitimate* المرتبطة بعملية القوة ذاتها.

من ناحية أخرى، حاول "كورز" أن يوضح طبيعة الإختلاف بين تحديده لمفهوم علم الاجتماع السياسى وعلم السياسة التقليدية *Traditional Political Science* ذلك العلم الذى يهتم بدراسة نظام أو آليات الحكومة، وميكانزمات الإدارة العامة *Public Administration*. بينما إن مهمة علم الاجتماع السياسى تتركز فى التحليل السوسيولوجى للظاهرة السياسية، من خلال الإهتمام بالعلاقات المتداخلة بين كل من (البناءات) السياسية والاجتماعية، وبين ايضا كل من (العمليات) المجتمعية والسياسية فى نفس الوقت. بالإضافة إلى ذلك، حاول "كوزر" أن يوضح طبيعة تنوع إهتمامات علم السياسة الحديث، عن طريق تركيزه على مجموعة الأنشطة والعمليات السياسية والتى تتقاسم فيها عمليات القوة والنفوذ داخل بناءات الدولة، أو الجماعات أو التنظيمات التى توجد فى الدولة الحديثة ذاتها. علاوة على ذلك، سعى " كوزر " ليوضح مدى التباين بين كل من السياسة، وعلم الاجتماع، وأيضاً علم الاجتماع السياسى، حيث يعالج (الأول) المظاهر العامة للنظام السياسى، بينما يركز (الثانى) على دراسة طبيعة

---

(1) *Coser, L, " Introdution " in Coser L., (ed). Political Sociology, N.Y: Harper & Row, 1966, pp. 1-3.*

النظام الاجتماعى الشامل، بما فيها النظام السياسى ذاته، لأنه يعتبر جزءاً من النظام المجتمعى الأكبر. أما علم الاجتماع السياسى، فإنه يتناول دراسة العمليات السياسية، التى ترتبط بكل من البناءات الاجتماعية والسياسية ككل مثل دراسة العلاقة المتداخلة بين السلوك السياسى والحراك الاجتماعى على سبيل المثال.

٣- تعريف لورد لينجز *L . Lingeiz*[(١)].

يوضح " لينجز" علم الاجتماع السياسى " بأنه علم دراسة السياسة فى محتوى إجتماعى " ، بينما يعالج علم الاجتماع " النظام السياسى من منظور سوسيولوجى شامل" .أو بعبارة اخرى، انه العلم الذى يقدم النظام السياسى فى إطار العلاقة التكاملية مع مختلف النظم الاجتماعية المكونة لبناء المجتمع ككل. كما يحاول "لينجز"، أن يحدد طبيعة التباين الشكلى بين إهتمامات كل من علم الاجتماع السياسى، وعلم الاجتماع العام، ومن خلال تأكيده على أن العلم الرئيسى (علم الاجتماع)، يعالج قضايا ومشكلات سياسية، مثل دراسته لظاهرة السلطة، بإعتبارها احد المتطلبات الضرورية داخل أى جماعة إنسانية. بينما يركز (علم الاجتماع السياسى) على دراسة سلطة الدولة، أو القوة السياسية داخل الدولة فى علاقاتها بمختلف القوى الإجتماعية الأخرى داخل المجتمع ذاته. من ناحية أخرى، يهتم علم الاجتماع السياسى، بدراسة التنظيمات السياسية، مثل الأحزاب والتنظيمات الحكومية، وطبيعة الصراع والتنافس السياسى ودافعه وأساليبه. بالإضافة إلى ذلك، يهتم بدراسة العمليات السياسية الأخرى مثل السلوك السياسى *Political Behavior*، والسلوك الحزبى *Party Behavior*، وغير ذلك من أنماط الأنشطة السياسية، وعمليات إتخاذ القرار *Decisions Macking* داخل جميع التنظيمات السياسية.

على أية حال، إننا نلاحظ أن تعريف " لورد لينجز"، لا يختلف كثيراً عن تعريف " لويس كوزر" السابق، وخاصة بعد إتفاق كل منهما على طبيعة علم الاجتماع السياسى، الذى يدرس الظواهر والعمليات السياسية من وجهة نظر سوسيولوجية، وذلك فى إطار إستخدامه للمناهج والأدوات والنظريات التحليلية الاجتماعية التى يهتم بها علماء الاجتماع ككل. وإن كان علم

---

(١) للمزيد من التفاصيل انظر:

- فاروق سيف أحمد، دراسات فى علم الاجتماع السياسى(جـ١)، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٧٧، ص ص ٦١ - ٦٩.

الاجتماع، يركز على دراسة النظام والعمليات السياسية من منظور شمولي وإعتبار النظام السياسي جزء مكمل للنظم المجتمعية الأخرى، إلا أن علم الاجتماع السياسي، يحلل العلاقات المتداخلة بين كل من التنظيم والعمليات والقيادات السياسية والاجتماعية بصورة عامة، أو بعبارة أخرى دراسة العلاقة المتبادلة بين ما هو سياسي وما هو إجتماعي.

٤- تعريف فيليب برو *P. Braud*(١).

حاول "برو" أن يضع تعريف مميزاً لعلم الاجتماع السياسي، من خلال عقده نوعاً من المقارنات بين إهتمامات كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع السياسي، كما تساءل عن مدى إرتباط علم الاجتماع السياسي بكل من العلمين الرئيسين (السياسة)، و(الإجتماع). وهذا ما طرحه بالفعل في تساؤلاته المتعددة، عما إذا كان علم الاجتماع مجرد بُعد لعلم الاجتماع، أو بالعكس فرعاً خاصاً لعلم السياسة. فلقد رأى في إجابته على ذلك التساؤل، ضرورة التخلص أولاً من أشكال المنطق واللغة الحرفية، التي تقودنا إلى عقد مقارنات عقيمة لا تفيد بشئ على الإطلاق. وإنما يجب علينا،عند تحديد ماهية علم الاجتماع السياسي وأن نتعرف بوضوح على الأسس الفكرية الخاصة والواضحة لنشأة كل من علم السياسة، وعلم الاجتماع السياسي بصورة مميزة. ومن هذا المنطلق، يؤكد "برو" على أن علم الاجتماع السياسي لا يمكن أن يكون مرادفاً لعلم السياسة، كما أكد على ذلك بعض علماء السياسة أنفسهم، بقدر ما يجب أن نعتبر أن علم الاجتماع السياسي ما هو إلا " مجموع مساعد له".

وهذا ما جعل "برو"يوضح طبيعة التداخل بين العلوم الاجتماعية مثل علم الإقتصاد، والسياسة، والاجتماع، حيث يتصور بأن علم السياسة، ما هو إلا جزء من علم إجتماعي اكبر يتناول دراسة الظاهرة السياسية مثلما يهتم علم الإقتصاد بدراسة الظاهرة الإقتصادية. أما علم الاجتماع، فإنه يهتم بدراسة الظواهر المجتمعية ككل. ومن هذا المنطلق، يرى "برو" أن علم السياسة ينقسم إلى أربع فروع وهي:

---

(١) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة محمد عرب صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٨، ص ص٨ -١٨.

(١) النظـــرية السياسية، التى تتضمن تاريخ سذاهب والحركات الفكرية، (٢) العلاقـــات الدولـــية، (٣) العلم الإدارى، (٤) علم الاجتماع السياسى. ومن ثم، فـــإن مهمـــة علم الاجتماع السياسى، تكمن فى تعريفه وتحديده على أنه الفرع الذى يهتم بدراسة ديناميكية علاقات القوى السياسية *Relations of Political Power* التـــى توجد فى المجتمع الشامل، وهو دراسة يتم التأمل فيها إنطلاقاً من ملاحظة الممارسات التى تقوم بها عملية علاقات القوى السياسية ذاتها.

هـ- تعريف موريس دوفرجيه *M. Duverger*[1].

حـــاول دوفرجيه أن يوضح طبيعة إستخدامات وتعريف علم الاجتماع السياسى فى الأوساط الأكاديمية الغربية، وإلى أى حد يحدث الكثير من الترادف بين علم السياسة، وعلم الإجتماع السياسى بصورة كبيرة. وهذا ما يظهر خاصة فى الجامعات الأمريكية، التى تتناول قضايا وموضوعات متشابهة سواء فى كل من علم السياسة وعلم الاجتماع السياسى فى نفس الوقت. أما فى فرنسا على حد تعبيـــر دوفرجيه فالأمر يختلف تماماً، نظراً لأن علم الاجتماع السياسى يستبعد كثيراً المناهج القانونية والفلسفية، التى سيطرت طويلاً على السياسة، ويتجه نحو تبنـــى المـــناهج والأدوات التحليلية السوسيولوجية الواقعية، التى اصبحت أكثر تطوراً وإنتشاراً، وذلك بفعل إهتماماتها العملية والواقعية عند دراستها للمشكلات المجتمعية والسياسية الراهنة.

كما حاول "دوفرجيه" إلى القاء اللوم على الإنغلاق العلمى والأكاديمى لكثيـــر مـــن المتخصصـــين فى العلوم السياسية والاجتماعية، الذين يمجدون منهجـــية البحث القانونى والفلسفى العقيم عند دراسة الظواهر السياسية. ولذا، يجب أن نحدد علم السياسة بعلم الظاهرات السياسية *Political Phenomena* والـــذى يهـــتم بدراســـتها فى ضوء علاقاتها بالمؤسسات القانونية والتاريخية والجغـــرافيا البشـــرية والإقتصـــادية وعلـــم السكان وما إلى ذلك ـــ أما علم الاجـــتماع السياســـى، فـــذلك العلـــم الذى يدرس القضايا السياسية ومعالجتها سوسيولوجياً مستخدماً المناهج التحليلية والمقارنة التى يستخدمها بالفعل علماء الاجـــتماع، عند دراستهم للمشكلات المجتمعية الواقعية. وبإيجاز، يمكن تحديد

---

(١) مـــوريس دوفـــرجيه، علـــم اجـــتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١، ص ص ٥-٧.

مفهـــوم علـــم الاجتماع السياسى - حسب تصورات "دوفرجيه" - بأنه تطبيق الاساليب والمناهج السوسيولوجية عند دراسة الظواهر السياسية. ولاسيما، أن هـــذا العلـــم يســـمح بـــتحديد موقع هذه الظواهر فى إطار وجودها ومحتواها الاجتماعى العام، والتى تشكل هذه الظواهر السياسية (أحد مظاهره الأساسية)، وهو النظام السياسى الذى من الصعب فصله عن النظام الإجتماعى العام الذى يوجد فى المجتمعات الحديثة.

٦- **تعريف توم بوتومور** ***T. Bottomore***[1].

يحدد "بوتومور" علم الاجتماع السياسى، بأنه العلم الذى يعنى دراسة القوة *Power*، وذلك فى إطارها الاجتماعى. ويقصد بالقوة هى قدرة ***Ability*** أحـــد الأفراد أو الجماعات الاجتماعية على ممارسة هذا الفعل (من أجل إتخاذ وتنفيذ القرارات، وذلك بشكل أوسع، وتحديد نظم وجداول العمل من أجل صنع القـــرار *Decision Making*). وكمـــا يضـــيف "بوتومور"، أن تحقيق ذلك قد يقتضى الأمر، ان يكون من مصالح، ومعارضة، الأفراد والفئات والجماعات الأخـــرى. ولـــيس المقصـــود بهذا التحديد لماهية القوة على أن تحدد طبيعة ومفهوم علم الاجتماع السياسى، بقدر ما نجد أن القوة، تعتبر فى حد ذاته ميداناً خصـــبا للـــبحث فى هذا العلم، وهذا ما جعل الكثير من علماء السياسة أو علم الاجـــتماع السياسى، أن يطرحوا نظريات خاصة بذلك لهذا البحث أو المجال (القـــوة)، بإعتبارها فكرة أو مفهوم رئيسى يرتبط بالعديد من المفاهيم والأفكار الأخرى، التى تندرج جميعها تحت مجال علم الاجتماع السياسى مثل: السلطة *Authority*، والـــنفوذ *Influence*، والعـــنف *Violence*، وغيرها من الأفكار التى تحتاج لكثير من المعالجات النظرية الخالصة.

مـــن ناحـــية أخـــرى، يتصـــور "بوتومور" بتعريفه السابق عن القوة بإعتـــبارها أحد مجالات علم الاجتماع السياسى وتميزاً له فى نفس الوقت، ذلك التعـــريف الـــذى لا يخرج بعيداً عن تعريف القوة *Force* أو *Power* كما حدده عموماً "ماكس فيبر" بإعتبارها " نوع من ممارسة القهر أو الإجبار بواسطة أحد الافـــراد علـــى الأخرين ". بإيجاز، يرى "موتومور" إستحالة إقامة تميز نظرى محـــدد بـــين علم الاجتماع السياسى، والعلم السياسى، وذلك لوجود فوارق عدة

(1) *Bottomore, T. Political Sociohogy, London: Hunchingon, 1980, pp. 7-8.*

تعكـس الإهتمامات السابقة التقليدية لعلماء السياسة وتحليلهم لأليات الدولة، ذلك الجهاز التشريعي، والإداري، والقضائي، والتي يتم دراستها بعيداً عن مضمونها الاجتماعي وبصورة وصفية بحته. إلا أن علم السياسة الحديث، تقارب كثيراً من إهتمامات علم الاجتماع السياسي، وعالج العلاقة المتداخلة بين السياسة والمجتمع، تلك العلاقة التي تهتم بدراسة طبيعة المجتمع المدني ونشوئه. في إطارها العام والتي تعزز من ماهية علم الاجتماع السياسي، الذي يعد مدخلاً جديداً وضرورياً لدراسة السياسة كما أكد على ذلك "بوتومور".

على أية حال، تعكس التعريفات الموجزة السابقة لعلم الاجتماع السياسي مـدى تعـدد هذه التعريفات والتي حاولنا أن نطرح جزء من تراثها العلمي فقط لتوضيـح طبيعة التبـاين بين العلماء عند تحليلهم لماهية علم الاجتماع السياسي وأهدافـه الأساسـية، هذا بالإضافة إلى معرفة التداخل بين إهتمامات كل من علم السياسـة التقلـيدي والمحدث، وايضاً إهتمامات علم الاجتماع السياسي. من ناحية أخـرى، كشفت التعريفات السابقة، عن طبيعة إهتمامات علم الاجتماع للعلم، وعلم الاجـتماع السياسـي، وعلم السياسة، إلى أي حد يسمى بعض العلماء مثل "فيليب برو" لتحديد طبيعة علم الاجتماع السياسي وإعتباره مدخلاً أو علماً هاماً ومساعداً لعلـم السياسـة ذاتهـا، أو إعتباره فرعاً متخصص يهتم بدراسة ديناميات القوة السياسـية، التـي تـوجد فـي المجتمعات الحديثة، والتي تعكس طبيعة العلاقات المتداخلة بين البناءات المجتمعية ككل كما هو موجودا في عالمنا المعاصر.

ومـن ناحـية أخرى، نلاحظ بوضوح، كيف حاول بعض العلماء أن يماثلـوا فـي تعريفاتهم بين تعريف علم الاجتماع السياسي، ومفهوم القوة أو القـدرة في كثير من الأحيان، وإعتبار هذا العلم فرع من فروع علم الاجتماع المتخصصـة لدراسة كل من العمليات والتنظيمات والنظم السياسية التي توجد فـي الـوقت الحاضر، والتي يجب تحديد إهتماماتها بين كل من علم السياسة بصورته التقليدية والحديثة. وخاصة، أن علم الاجتماع السياسي يعتبر التحليل السوسيولوجي للتنظيم والعمليات السياسية، أو بكلمات اخرى، يميز بين ما هو إجتماعـي وسياسـي. بالإضافة إلى ذلك، نجد بعض التعريفات لعلم الاجتماع السياسي تحدد مهمة هذا العلم عن طريق تبنيها للمدخل التنظيمي والمؤسساتي في دراسته لكل من التنظيم الاجتماعي، والتغير الاجتماعي بمفهومها الشامل، ودراسـة أيضـاً العملـيات والـنظم السياسية مثل الحراك، وقوى الضغط، وعملـيات إتخـاذ القـرار، وغيرها. وبإيجاز، إن تحليلنا لمفهوم علم الاجتماع

السياسي وتعريفه كما ورد في التعريفات السابقة، لايمكن أن يفهم بصورة أكثر وضـوحاً، إلا مـن خلال تناولنا لعدد من المسميات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسي وهذا ما سنعالجه في الوقت الحاضر.

ثانياً: مسميات علم الاجتماع السياسي:

فـي إطار تحليلنا لماهية علم الاجتماع السياسي وتعريفاته المختلفة، نلاحظ وجود العديد من التداخل في هذه التعريفات كما أشرنا إلى ذلك مسبقاً، وإلـى طبـيعة تحليل مفهوم السياسة وغموضه في تحليلات الكثير من علماء السياسـة كعلـم في حد ذاتها. وهذا الغموض قد أضفى الكثير من التداخل أو إزدواجـية التمييز بين العلماء عن عرضهم للعلاقة المتبادلة بين علم السياسة وعلم الاجتماع السياسي من ناحية، وبين علم السياسة وعلم الاجتماع من ناحية أخـرى. وإنطلاقـاً من أهدافنا الحالية، التي تركز على ضرورة توضيح كافة الـرؤى العلمـية، وخاصـة تلـك التحليلات التي تسعى لتوضيح ماهية علم الاجـتماع السياسـي كفـرع متميز من فروع علم الاجتماع العام، نحاول أن نعرض لأهم التسميات التي أطلقت على هذا النوع أو علم الاجتماع السياسي:

١- علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة:

يـرى بعـض علماء الاجتماع السياسي المحدثين من أمثال "موريس دوفرجيه" *M.Duverger*، ان علم الاجتماع السياسي يرتبط بمفهوم علم الدولة، ذلـك المفهوم الأكثر شيوعاً في التحليلات التقليدية سواء بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية أو بالنسبة للفرد العادي. ويرجع هذا الإعتقاد إلى تصورات أرسـطو إلى كلمة سياسة، بإعتبارها دراسة حكومة المدينة *La Cite Polis*، التي كان يقصد بها آنذاك (بالدولة). ومع تطور مفهوم الدولة سواء من ناحية المعنى أو المفهوم أو الواقع السياسي، أصبحت يطلق عليها مفهوم (الأمة) في الـوقت الحاضـر،وهذا بالفعل ما تستند إليه معظم المفاهيم اللغوية في الوقت الـراهن. فإذا كان قاموس اللغة الفرنسية *Littre* يعطي ثمانية تعريفات لكلمة السياسـة. فإننا نلاحظ أن مفهوم علم السياسة (كعلم) يحدد كما يلي: " بأنه علم حكـم الدولة "، كما يعرف نفس القاموس السابق كلمة(السياسي)، كصفة، على أنهـا " مالـه علاقة بالشئون العامة ". كما يحدد ذلك أيضاً، معجم الأكاديمية الفرنسـية (السياسة) بإعتبارها: معرفة كل ماله علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى(١).

---

(١) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص١٩.

ومن ثم، فإن كلمة (دولة) تشير هنا إلى فئة خاصة من التجمعات البشرية أو المجتمعات، والتي لها معنيان عمليان هما: أولاً (الدولة – الأمة)، وثانياً: (الدولة – الحكومة). ويشير المعنى الأول، إلى المجتمع القومي، ذلك النوع من المجتمعات التي ظهرت مع نهاية العصور الوسطى، ويمثل حالياً أفضل أنواع المجتمعات البشرية من حيث التنظيم والقوة والتضامن. أما المعنى الثاني (الدولة – الحكومة) فيدل على الحكام أو قادة المجتمع القومي. وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياسي مرادفاً إلى علم الدولة، سواء أكان هذا العلم يهتم بدراسة دولة – الأمة أو دولة الحكومة، وذلك طبقاً للمعنيين المشار إليهما سابقاً. وهذا ما يجعل علم الاجتماع السياسي مختلفاً في تعريفه مع بقية الفروع المتخصصة من فروع علم الاجتماع العام، مثل علم إجتماع الأسرة، وعلم الإجتماع الديني أو غيرها، نظراً لأن طبيعة هذه الفروع الأخيرة يتفق حولها العلماء، ولا توجد إزدواجية أو ترادف في تعريفاتها، بقدر ما نجد إزدواجية التعريف وأضعه لعلم الإجتماع السياسي كعلم الدولة بمعانيها السابقة.

وكما يضيف " دوفرجيه "، أن هذا التعريف السابق لعلم الإجتماع السياسي كعلم الدولة، شأنه شأن التعريفات الأخرى، التي لا تتناول المفهومات المجردة ومعانيها فقط، بقدر ما يتعرض لأعماق الموضوعات والقضايا والظواهر والعمليات التي يهتم بدراستها وتحليلها. فتعريف علم الإجتماع السياسي، على إنه علم الدولة، يؤدي إلى عزل دراسة المجتمع القومي، وتحليله عن بقية الأنماط الأخرى من المجتمعات البشرية. ولاسيما، أن تعريف علم الاجتماع السياسي كعلم الدولة، يقتصر تعريف المجتمع القومي والدولة، على أنهما مجتمعات ظهرت وفق أيديولوجيات معينة، وظهرت مع نهاية العصور الوسطى، وأصبحت الدولة كمفهوم أيديولوجي (السيادة)، وتصبح الدولة نوعاً من المجتمع الكامل، الذي لا يتبع أي مجتمع أخرى كما يهيمن على بقية المجتمعات الأخرى جميعاً. وإذا ما حاولنا فهم مفهوم السيادة *Sovereignty* في ضوء فهمنا لمعنى الدولة – الأمة أو الدولة – الحكومة، فإن التركيز سيكون على الصفة القانونية، لكل من الدولة كتنظيم رسمي، أو للدولة بإعتبارها الحكام السياسيين، ومن ثم فكلاهما يقتضي معان متعددة. إذا ما حاولنا تفسيرهما حسب الفهم الواعي لعملية السيادة في حد ذاتها، وذلك حسب تفسير كلمة السيادة في الفكر الرأسمالي الغربي بصورة عامة

ويحـــاول "دوفرجيه" أن يعقد مقاربه بين إستخدام منهوم علم الاجتماع السياســـي ســـواء مـــن قـــبل رجـــال القانون أو علماء السياسة فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، ومحاولة ترادفهم إستخدام علم الاجتماع السياسى كعلم للدولة، أو علم السياسة أيضاً. إنما ليعكس طبيعة الأيديولوجيا الرأسمالية، التى تنظر إلى أن علم الدولة جاء من خلال منظومة التطور الاجتماعى، الذى أدى إلى ظهور الدولـــة (القومـــية) بعد إنهيار العصور الوسطى، وظهور مجموعة من مقومات إنشـــاء هـــذه الدولة، ولاسيما قوى الإنتاج وعلاقات الملكية، التى حددت معالم وشـــكل الدولة القومية. ولكن هذا التعريف لعلم الإجتماع السياسى كعلم الدولة، كمـــا جـــاء فى التفسير الأيديولوجى الرأسمالى الغربى، لا ينطبق على التحليل الماركســـى بصورة عامة، الذى يفسر العلاقة بين الدولة والمجتمع من منظور مغايـــر للمـــنظور الرأســـمالى الغربـــى. وهـــذا ما جاء فى تحليلات ماركس، وتصوراته لطبيعة الدولة وعلاقاتها ليس فقط بقوى الإنتاج وعلاقات الملكية، أو طبـــيعة البـــناء التحتى، بقدر ما يفسر من خلال البنية الفوقية والتحتية فى نفس الـــوقت. كما أن تفسير معنى (الدولة – الأمة، أو الدولة – الحكومة) لا ينطبق تمامـــاً مـــع الفكـــر الماركسى، الذى يرى أن كلا من الدولة والحكومة والأمة والسياســـة، مـــا هى إلا عناصر تابعة للإيديولوجية الرأسمالية، والتى تعزل فى تفسيرها ما بين البناء التحتى والبناء الفوقى فى المجتمعات الرأسمالية.

وإنطلاقـــاً مـــن الفكر الماركسى السابق، ورؤيته لتعريف علم الاجتماع السياسى كعلم الدولة، أنما يؤدى إلى تقديم صورة مغايرة لنفس التعريف فى الفكر الرأسمالى. ذلك الفكر الذى يتصور الدولة كيانا ذاتياً، وقوياً، ومسيطراً، ويقلل من أهمـــية الجوانب الأخرى للحياة الاجتماعية. وهذا ما يجعل تعريف علم الاجتماع السياســـى كعلـــم الدولة، يأخذ طابع الديموقراطى المستمر أو ذات الطابع المحافظ لإيديولوجـــية السلطة وحكامها. كما أن النظرة الأيديولوجية الماركسية، تنظر إلى الدولـــة بصـــورة ضـــيقة وفى إطار إيديولوجى غير واقعى وينتقص الكثير من عناصـــر التطور والبحث العلمى المفسر لقضايا السياسة وإهتمامات علم الإجتماع السياســـى. وبإيجاز، عند تحديدنا لمفهوم علم الاجتماع السياسى، يجب أن لا نتبنى أيديولوجـــيات معينة أو مشبوهة تنقص من نظرتنا الواقعية لإهتمامات هذا العلم،

وتفسيرنا للدولة ووضعها فى سياقها الاجتماعى و التاريخى بصورة عامة، وهذا ما ينبغى أن يهتم به علماء الإجتماع السياسى فى تحليلاتهم النظرية والإمبريقية.

٢- علم الإجتماع السياسى هو علم السلطة:

حـــاول "دوفرجيه" أن يؤكد على أن علم الإجتماع السياسى يُعرف فى الأوســاط الأكاديمـــية الغربية كعلم للسلطة، والحكومة والولاية والقيادة فى كل المجـــتمعات والتجمعات البشرية منذ أن وجدت وليس فقط فى المجتمع القومى. ويستند "دوفرجيه" إلى تحليلات مجموعة من علماء الإجتماع والسياسة الغربيين البارزين من أمثال "ماكس فيبر" *M.Weber*، و " هارولدلاسويل " *H.Lasswel*، و "روبـــرت داهل " *R.Dahl* و" ريمون آرون " *R.Aron*، و " جورج بوردو " *G.Burdeau*، وغيـــرهم آخرون يرفضون تعريف علم الاجتماع السياسى على أنـــه علم الدولة، وذلك فى إطار رفضهم لقوة أيديولوجية السيادة التى تقوم عليها الدولـــة أو نظـــرية سيادة الدولة. تلك النظرية التى تقوم على أساس أيديولوجى بعـــيداً عـــن الواقع الفعلى، نظراً لأنها تعتبر السلطة فى الدولة متميزة عن بقية المجـــتمعات الإنســـانية الأخرى، لكن أظهرت الدراسات الماركسية الكلاسيكية والمحدثة لظاهرة السلطة، أنها موجودة فى كافة المجتمعات القديمة والمعاصرة مع إختلاف طبيعتها ونوعيتها من مجتمع إلى آخر.

وإنطلاقـــاً من هذا التصور، فإن مفهوم علم الاجتماع السياسى يرادف تمامـــا علم السلطة ويعتبر أكثر واقعية وعملياً من مرادفته لعلم الدولة. ولاسيما، أن التعريفات الأولى تتيح الفرصة أمام الباحثين للدراسة والتحليل لطبيعة السلطة المرتبطة بالدولة ذاتها، فى حين نجد أن التعريف الثانى (علم الدولة) لا يتيح مثل هـــذه الفرصـــة وتقتصر دراسة السلطة على الدولة بإعتبارها موجودة فقط فى المجتمع القومى، وهذا ما يعتبر بعيداً عن الواقع. فالسلطة موجودة فى كافة هذه التجمعات البشرية والمجتمعات الحديثة. ومن ثم، يجب عدم قصر تفسير السلطة فى الدولة القومية أو المجتمع القومى فقط، بقدر ما يجب أن يهتم بدراسة السلطة فـــى جمـــيع أنماط التجمعات والجماعات البشرية، مع الأخذ فى الإعتبار طبيعة الفوارق الشكلية والصورية، التى تظهر عليها أنماط السلطة.

كمـــا يستند "دوفرجيه" إلى بعض تحليلات علماء القانون الفرنسى من أمـــثال " لـــيون دوجـــى" *L.Dugit* (1) عند تعريف علم الإجتماع السياسى، كعلم للســـلطة، فقـــد تظهر بعض الصعوبات التفسيرية لهذا التعريف أو تمييز مفهوم الســـلطة ذاتـــه. وخاصـــة تفسير مفهوم الدولة قد يكون أسهل بكثير من تحليل الســـلطة، نظـراً لأن المفهوم الأول قد يجد نوع من الإزدواجية عند تحليل نمط الســـلطة بين الحاكم والمحكومين، أو التمييز بين من هم فئة الأمر وفئة الطاعة، أو من يجب أن يمتثل للسلطة، الكبار أو الأصغر سناً، أو من يصنعون القرار أو يـــنفذونه. ومن ثم أولاً فإن الحديث عن السلطة، يوضح طبيعة العلاقة الإنسانية غيـــر المتساوية بين أفراد التجمعات أو المجتمعات البشرية أى كان نوعها، ثانياً كمـــا يوضـــح العلاقات المتداخلة بين مفهوم السلطة، والنفوذ، والقدرة، والهيبة، والمكانة وغير ذلك من معايير الجماعة وأعرافها التى تطبق فيها السلطة.

وعمـــوماً، يخلـــص "دوفرجيه " من ذلك التحليل إلى مقولة هامة ألا وهـــى: يجـــب علينا عند دراسة السلطة أن لا نقوم بتفسيرها فى صورتها أو مفهـــومها ومعـــناها الضيق، بقدر ما يجب أن نفهم السلطة فى إطار دراستها كظاهـــرة وعملـــية سياسية منذ القدم حتى الوقت الحاضر. وهذا على خلاف تعريف الدولة، الذى يقتصر على دراسة السلطة فى المجتمع القومى فقط، ذلك النوع من المجتمعات -التى ظهرت مع بداية العصر الحديث. كما حاول أن يفند "دوفـــرجيه " تحليلات علماء السياسة، لكل من السلطة والدولة، تلك التحليلات التى قد لا تستند إلى الواقعية فى الكثير من الأحيان، فى مقابل تحليلات علماء الاجتماع وعلماء الاجتماع السياسى بصورة خاصة، الذين يحاولون تفسير كل من السلطة والدولة وغيرها من الظواهر والعمليات والبناءات والنظم السياسية فـــى إطـــار علـــم الإجتماع السياسى بصورة أكثر مقارنة بينه وبين السياسة، ولاسيما، أن الأول أيضاً يعتمد على المداخل التحليلية والتنظيمية والمؤسساتية المقارنـــة عـــند تحلـــيلهم للمشكلات السياسية -أو المجتمعية عموماً. وعموماً، يخلـــص "دوفرجيه " إلى أهمية التأكيد على أن علم الإجتماع السياسى هو علم الســـلطة، أوهو العلم الذى يوسع من النظرة الشمولية لعلم الإجتماع العام عند دراسته للظواهر والنظم السياسية ككل.

---

(1) المرجع السابق، ص ص ٢١-٢٢.

(٢) أسباب ظهور علم الإجتماع السياسى.

ما من شك، إن تعدد تعريفات علم الإجتماع السياسى تُعد برهاناً قوياً ودليلاً واضحاً لمدى تباين وجهات نظر العلماء سواء من المفكرين السياسيين، وعلمـــاء السياسة، أو علماء القانون، وعلماء الإجتماع وغيرهم أخرون حول ماهـــية هذا العلم الذى يعد نوعاً متخصصاً من فروع علم الإجتماع المتنامية. ولكنـــنا نســـعى حالـــياً، فـــى محاولة إجتهادية لطرح عدد من المتغيرات أو العوامل، التى أسهمت فى ظهور علم الإجتماع السياسى، والتى نعتبرها نوعاً مـــن إســـتخلاص الشواهد العلمية والتاريخية والأكاديمية لنشأة هذا النوع من فـــروع علـــم الإجتماع العام، وذلك فى ضوء تحليلنا لمعطيات التراث العلمى والأكاديمـــى لعلـــم الإجتماع السياسى بصورة خاصة، والفروع المتخصصة للعلوم الاجتماعية ولاسيما علم الإجتماع بصورة عامة:

١ – نشأة المجتمع المدنى.

مـــع نهاية العصور الوسطى المسيحية التى سادت لعدة قرون طويلة فى المجـــتمعات الأوروبـــية، ظهرت العديد من الأفكار السياسية التحررية التى نادت بأهمية قيام المجتمعات القومية، أو ما يسمى بمجتمعات الدولة – الأمة، ذلك النوع مـــن المجتمعات البشرية التى لم تعرفها الحضارة الإنسانية من قبل. وقد ظهر هذا الـــنوع من المجتمعات بفضل جهود الكثير من المفكرين السياسيين من أمثال رواد نظـــرية العقـــد الإجتماعـــى *Social Contract Theory* عـــند كل من " هوبز" *Hobbes* و"لـــوك" *Locke* و "روسو" *Rousseau*، الذين نادوا بأهمية العلاقة بين كل من الحاكم والمحكومين فى صور تعاقدية تصطبغ بطابع من الشرعية ويستلزم تنفـــيذها وجـــود علاقات القوة والسلطة، التى تتسم بتنظيم تلك العلاقة ومبررات وجودها. كما جاءت الثورة الفرنسية نتيجة إرهاصات سياسية وفكرية وأيديولوجية مـــتعددة تقتضى قيام المجتمع المدنى *Civil Society* وكنوعاً من الشرعية الواقعية وتأســـيس لسياســـات الـــتعاقد النفعى، التى بدأت تطرح نتائجها سواء على النظام السياســـى ممثلاً فى السلطة والسيادة للدولة، أيضاً فى العلاقات النفعية الإقتصادية، التـــى إستخلصت من نتائج الثورة الصناعية، التى ظهرت فى إنجلترا بفضل آراء "آدم ســـميث" *A.Smith* وكـــتابه ثروة الأمم *Wealth of Nation* الذى ظهر عام ١٧٧٦م، وأصـــبح الميثاق الفكرى لقيام المجتمع المدنى الرأسمالى فى المجتمعات الأوروبية.

وكمـا كانت لإسهامات كل من " مونتسيكو" *Montisque* و " ألكس دى توكفـيل" *A . Tocqueville* وغيرهم من المفكرين السياسيين من تأسيس مقومات المجـتمع المدنى، أو مجتمع الدولة – الأمة، التى إنتشرت فى دول أوروبا الغربية والشرقية على أنقاض الإمبراطوريات المسيحية التى إتخذت من روما مركزاً لها. كمـا جـاءت الدولـة – الأمـة، لتأسيس أنماط متعددة من آليات النظام السياسى الجديـد،وكان ذلـك ممـثلاً فى طابع الحكومة والسيطرة السياسية وغير ذلك من أجهـزة و ميكانيزمات وضعت أساس المجتمع المدنى وأصبحت أهم المبرارت، التـى إسـتقطبت العديد من المفكرين وعلماء السياسة، الذين إهتموا بدراسة أنماط ومظاهـر الحـياة السياسـية التـى توجد فى المجتمع المدنى، وطبيعة إستقراره، والعوامل الداخلية والخارجية التى تهدف إلى هدمه وتدميره. كما جاءت العديد من الأفكار التى تعتبر بمثابة الجذور الأولى لنشأة علم الإجتماع السياسى والتى عبرت بوضـوح عـن مكونات المجتمع المدنى، وإستطاع علماء هذا العلم التقليدين، أن يحللـوا اللحظـات التاريخـية للتميز بين ما هو إجتماعى، وبين ما هو سياسى، وظهـور المجتمع المدنى فى مقابل مفهوم الدولة. وهذا ما طرح فى أفكار علماء الإجـتماع السياسـة الغـربيين، أو الإشـتراكيين القوميين كما جاء فى تحليلات "ماركس" وهذا ما سنحاول تحليله بصورة أكثر عند تناولنا للمراحل التطورية لنشأة علم الاجتماع السياسى.

٢- ظهور الطبقات الإجتماعية الجديدة:

يرى الكثير من علماء السياسه، أن ظهور الطبقات الإجتماعية الجديدة *New Social Clasess*، كان عاملاً هاماً وراء نشأة علم الإجتماع السياسى فى مـرحلته التكوينـية الأولـى خـلال النصـف الأول مـن القـرن التاسـع عشـر[1]،ولاسـيما، بعـد أن ظهرت طبقات إجتماعية لم تعرفها المجتمعات البشـرية مـن قبل، ذلك النوع من الطبقات التى جاءت كنتيجة طبيعية لنشأة الـنظام الرأسـمالى أو الرأسـمالية الصناعية. فلقد ظهرت طبقة الرأسمالية الصـناعية، فى مقابل طبقة العمال الصناعية، ونتيجة إلى هذا التنوع الطبقى ظهـرت نظـريات مضادة، كانت بعد ذلك عاملاً قوياً لظهور علم الإجتماع السياسى، وتطور علم السياسة فى نفس الوقت. وخاصة أن المجتمعات البشرية

(١) للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المرجع التالى:

- *Bottomone, T, op. cit, chap. (1).*

الســابقة على ظهور المجتمع الصناعى الحديث، لم تعرف إلا طبقات مختلفة ومغايرة لنمط البناء الطبقى فى المجتمع الحديث، حيث كان المجتمع الإقطاعى يـتكون مـن طبقتين أساسيتين هما، طبقة ملاك أو أصحاب الأرض، وطبقة الأقنان أو عبيد الأرض.

إلا أن الوضــع الإقتصــادى والسياسى المتغير منذ أواخر العصور الوســطى الإقطاعــية، سمح بإقامة طبقات إجتماعية، ذات أهداف وسياسات وأيديولوجــيات متصــارعة. وكما يرى "توم بوتومور" *T. Bottomore*، إذا كانــت كل من القوة الصناعية والقوة السياسية أحدثتا تطورات جذرية لظهور علــم السياســة الجديدة، إلا أن وجود النظام الطبقى الجديد، سمح لظهور علم الإجــتماع السياسى، ليهتم بدراسة التغيرات السريعة التى حدثت على هيكل البــناء الطبقى الاجتماعى. ولاسيما، بعد إتخاذ هذه التطورات أبعاد أجتماعية وسياسية جديدة وميل كل منها إلى المساواة من جهة أو التكامل الاجتماعى من جهــة أخــرى. كما أن ذلك جسد فى الوقت ذاته، إتجاهات ومداخل ومذاهب فكــرية، كانــت بمثابة ميادين ومجالات حقيقية لتطور علم الاجتماع السياسى وإهــتمامه بالمظاهر البنيوية الطبقية والاجتماعية الجديدة، ولتكون موضوعاً هاماً للدراسة والتحليل من قبل علماء الاجتماع السياسى.

٣- تباين الأيديولوجيات السياسية:

جــاءت الأيديولوجــيات السياســية المتنوعة خلال المراحل الأولى لظهــور المجــتمع الصــناعى الحــديث، كنتيجة طبيعية لتنامى قوة الطبقات الاجتماعــية الجديــدة ســواء أكانــت رأسمالية صناعية، أم عمالية صناعية، وتنضــعى أبعــاداً فكرية وعقائدية سياسية، لم تعرفها المجتمعات البشرية من قــبل. فلقــد ظهــرت إيديولوجية الرأسمالية نتيجة لتطور المجتمع المدنى، أو المجــتمع البرجوازى أو فى تسمياته المتعددة، مثل مجتمع الدولة القومية، أو الدولــة -- الأمة، وغير ذلك من مسميات متعددة ، ولتبرهن على أهمية إقامة قواعد أساسية، لهذا المجتمع يبرر وجود السلطة والشرعية والسيادة لأصحاب الثــروة والمــال والنفوذ، الرأسماليين الصناعيين الجدد، تلك الطبقة التى تبرر وجــودها وشرعيتها من خلال قدراتها على ملكية كل من مقومات وعلاقات

الإنــتاج وتعكــس مدى هيمنة الطبقة الراسمالية الجديدة على مقاليد المجتمع الرأسمالى الحديث.

فى مقابل ذلك، ظهرت أيديولوجيات سياسية أخرى على النقيض من الأيديولوجــية الرأسمالية الصناعية، ألا وهى أيديولوجية البروليتاريا والطبقة العاملـــة، كمــا تم تحديدها بواسطة مؤسسها الأول "كارل ماركس" *K.Marx*، الــذى طرح نظرية سياسية أيديولوجية واضحة وهى نظرية الصراع الطبقى *Class Conflict Theory*، والــذى يعطى أولويات جوهرية للطبقة العمالية، التـــى تقــوم بعملــيات الإنتاج الفعلى فى المجتمعات الرأسمالية. كما حرص "مــاركس على أن يعطى مبرراً لأيديولوجية الصراع الطبقى لإنشاء المجتمع الشيوعى على أنقاض المجتمع الرأسمالى المدنى البرجوازى. مع تأكيده على ضــرورة نشر هذه الأيديولوجية خارج المجتمع السوفيتى وإلى خارج أوروبا أو تصــدير الفكر الأيديولوجى ليصطبغ به العالم ككل ويقوم على أيديولوجية عمالــية عالمــية. فـــى مقابل ذلك أيضاً ظهرت الأيديولوجيات الوسطية بين الرأســمالية الصناعية، وبين بروليتاريا العمالية، وتؤكد على أهمية الإشتراكية كأيديولوجــية أخــرى مختلفة عن غيرها من الأيديولوجيات السياسية الأخرى التـــى تنوعت أشكالها حتى الوقت الحاضر. ولتكون جميع هذه الأيديولوجيات مجــالاً خصــباً لإهــتمامات علم الإجتماع السياسى ومصدراً أساسياً لتطور وإزدهار هذا العلم بصورة عامة.

٤- ظهور القوى الإستعمارية والحركات التحررية:

توضـــح طبيعة التطور التاريخى لنشأة المجتمع القومى الحديث، مدى تعــددُ العــوامل الداخلــية والخارجية التى تشكل أو تعيد تشكيل تيارات هذا المجتمع ونظمه السياسية والاجتماعية والإقتصادية والأخلاقية بصورة عامة. وهذا ما يظهر من خلال تتبعنا لنمو المجتمعات الإقطاعية وإنهيارها مع نهاية العصــور الوســطى، ولنقــيم المجتمع المدنى، " مجتمع الدولة - الأمة ، أو المجتمع البرجوازى مع المراحل الأولى لنشأة العصر الحديث. إلا أن طبيعة الحــياة الإقتصــادية والسياســية المتنافسة فى المجتمع الرأسمالى (المدنى)، ســاعدت ذلك المجتمع الذى لم يلبث إلا أن سعى للخروج من حدوده السياسية الوطنــية فـــى إطـــار تحقيق حلم كل من الفرد الرأسمالى الطموح، أو النظام الإقتصــــادى المـــتطلع لتكوين الثروة والنفوذ، أو النظام السياسى الذى يسعى

لتوسيع نطاق حدوده وإمكاناته وموارده الطبيعية والإقتصادية، وذلك بدافع السيطرة والإحتكار والهيمنة سواء على بقية الطبقات المحرومة العاملة أو السيطرة على الدول الفقيرة والضعيفة المجاورة الأخرى.

جاء ذلك، في إطار أهداف القوى الإستعمارية الأوروبية التى حرصت على تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية عن طريق الإستعمار المباشر لمواطن المواد الخام والطاقة والموارد البشرية. فى نفس الوقت لتكوين الجيوش الإستعمارية، كما حدث مع ظهور بريطانيا العظمى أو فرنسا الإستعمارية، أو القوى الإستعمارية الأخرى للعديد من الدول الأوروبية التى سعت لتحقيق سياسات الإستعمار الجديد. كما جاء هذا التوسع الإستعمارى إلى وجود حركات ثورية جديدة إتخذ البعض منها الطابع المتطرف مثل الفاشية أو الطابع المعتدل مثل الإشتراكية أو الإصلاحية أو المساواتية بين الفئات والطبقات الإجتماعية ولتشمل مجتمعات غير أوروبية أخرى مثل ظهور الحركات التحررية الإصلاحية فى الصين والعديد من الدول النامية الأخرى.وعلى أية حال، فإن كل من القوة الإستعمارية والحركات التحررية، لاتزال تأخذ أبعاداً وأشكالاً متباينة، إلا أنها لا تختلف عن مضمونها التقليدى منذ بدايات القرن الثامن عشر حتى الوقت الحاضر، وتعد جميعها مجالاً خصباً لتطور علم السياسة والإجتماع والإقتصاد، ولتبرهن على أهمية وجود علم الإجتماع السياسى لدراسة هذه الظواهر السياسية الجديدة.

٥- تنوع الرأى العام والقضايا السياسية:

يرى عدد من المحللين لتطور علم الإجتماع السياسى، أن طبيعة المجتمع الحديث وتغير بناءاته ونظمه السياسية والإقتصادية والاجتماعية، لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت كنتيجة طبيعية لتعدد القضايا السياسية، التى ظهرت مع البوادر الأولى لظهور المجتمع المدنى الحديث. وكانت من ضمن هذه القضايا السياسية قضية الديموقراطية *Democratic Problem* وقضية المساواة *Equlity Problem*، وقضايا إعادة توزيع الثروة *Redistribution of Wealth*، وتحقيق العدالة الاجتماعية *Social Justic*، وغير ذلك من القضايا المرتبطة بالحرية السياسية *Political Freedom*، وغير ذلك من قضايا كانت محور لأهتمامات الرأى العام *Public Opinion*، وخاصة طبقة المثقفين

والفـئات المـستعلمة، التى تزايد حجمها نتيجة لنمو وإزدهار العملية التعليمية والحركة الثقافية بصورة مضطردة.

كمـا كانـت الظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية والعسكرية الـراهنة، خـلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين، محـوراً لإستقطاب المفكرين والمثقفين والفئات التى تنادى بالتغير والإصلاح أو الـثورة. وهذا ما يتبلور فى نمو دعاة حقوق الإنسان، وما يعرف بالإصلاحيين، وجماعات الضغط السياسى، والتى تمثلت فى حركات التمرد الطلابى أو الفئات الاجتماعـية الأخـرى، التـى رأت ضرورة المناداة بالإصلاح المستمر للنظم والمؤسسـات السياسـية، وخاصـة أجهزة الدولة أو الحكومة، ومحاولة تقنين السـلطات المتـزايدة والممـنوحة لها، وكمحاولة لكبح جماح القادة أو أصحاب السـلطة الرسـمية. وإن كانـت القضايا السياسية وتكوين الرأى العام المحلى، والقومى، والعالمى، لم تأخذ طابعاً سلمياً فى كثير من الأحيان بقدر ما تم التعبير عن هذا الرأى فى صور شتى من العنف السياسى والعنصرى والطبقى والدينى ممـا أدى إلـى تصـدع العلاقات المتبادلة بين اصحاب الرأى العام والسيطرة الرسـمية. كـل ذلك بالطبع، ساهم فى تطور نشأة علم الإجتماع السياسى ليهتم بدراسـة هذه الظواهر السياسية الجديدة، التى لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل، وأصبحت مجالاً خصباً من مجالات وإهتمامات هذا العلم.

٦- تنوع المؤسسات التنظيمية السياسية:

ما من شك، إن نمو الحياة السياسة المتغيرة خلال المجتمعات الحديثة سواء أكانت مجتمعات رأسمالية برجوازية أم مجتمعات إشتراكية و شيوعية، قد نتج عنها الكثير من المؤسسات التنظيمية السياسية، والتى ظهرت فى أنماط مخـتلفة مـن الحكـومات وأجهزتها السياسية مثل البرلمانات*Parlaments*، والأحزاب السياسية *Political Parties*، والمجالس النيابة والتشريعية المختلفة وجماعـات الضـغط *Pressure Groups*، والإتحـادات والنقابات *Trade Unions*، المهنية والعمالية، التى شاركت فى الحياة السياسية النيابية الحديثة، والتـى يصـعب فـيها تطبـيق ممارسة السلوك السياسى عن طريق التمثيل السياسـى الديمقراطى المباشر على نحو الحياة السياسية فى عهد بداية الدولة، كما كان فى دول الإغريق القديمة، ذلك النمط من الحياة السياسية الذى يصعب

تطبيقه فى المجتمع القومى (المدنى) أو مجتمعات الدولة - الأمة، كما ظهر فى العصر الحديث.

من ناحية أخرى، إن إهتمامات علم الإجتماع السياسى، لا تركز فقط علــى كيفــية تحلــيل عناصر ومكونات هذه التنظيمات والمؤسسات السياسية الحديــثة، بقدر ما تحاول أن تدرس طبيعة العلاقة المتبادلة بين هذه التنظيمات والعملــيات السياســية، التــى تقوم بمارستها فى إطار مضمونها الإجتماعى الشــامل الــذى توجد فيه . هذا بالإضافة إلى أن التنظيمات السياسية الحديثة كبــناءات ومؤسسات إجتماعية وسياسية، لايمكن أن تعمل بعيداً وبمعزل عن مــركب العلاقــات الإجتماعية والدينية والإقتصادية. وهذا ما جعل الكثير من علمــاء الاجــتماع السياســى يتبــنون المــدخل المؤسساتى *Institutional Approach*، أو المدخل التنظيمى *Organizational Approach*، فى دراسة التنظيمات السياسية والمتغيرات، الأخرى المرتبطة معها مثل أنساق الشرعية، والقوة، والنفوذ، والهيمنة، والسلطة، والسيادة، وغيرها.

٧- تطور النظام السياسى العالمى الجديد:

حقــيقة، إن طبيعة النظام العالمى والسياسى الجديد، يعد بعداً أساسياً وهامــاً فى تطور علم الإجتماع السياسى، وتنوع مجالاته وإهتمامات علماؤه. الأمــر، الــذى جعــل بعض المحللين المحدثين من أمثال "موريس دوفرجيه" *M.Duverger*، يوضــح أن تنوع مجالات علم الإجتماع السياسى وإهتماماته الحديــثة جعلت هناك نوع من الترادف بين الموضوعات التى يهتم بدراستها هــذا العلــم، وعلــم السياسة. وهذا ما هو واضح كثيراً فى الأوساط العلمية الأكاديمــية الأمريكية التى لا تبذل جهدا كبيرا فى تحديد ماهية الموضوعات والقضايا التي يعالجها كل من علم الإجتماع السياسى، وعلم السياسة مما يعكس نوع من الخلط والغموض، فى تعريف وتحديد ماهية هاذين العلمين فى المجتمع الأمريكى بصورة خاصة. وعلى أية حال، إن دراسة النظام السياسى العالمــى *The New International Political System*، يعــد من المجالات التــى إســتقطبت الكثيــر من المهتمين سواء بعلم الإجتماع السياسسى وعلم السياسة فى نفس الوقت.

ولكــن بالطــبع، إن إهتمامات علم السياسة ينصب على دراسة النظام السياســى كأحــد الظاهــرات السياسية، التى يهتم بها علماء السياسة فى الوقت

الراهن، ولكن يعالج علماء الاجتماع السياسى النظام السياسى العالمى الجديد، فى ضــوء مــا يسهم به هذا النظام من تغير وتحديث النظم والبناءات السياسية وما ينــتج عنها من عمليات وعلاقات وميكانزمات فى البناءات المجتمعية الأخرى ســواء على المستوى المحلى أو القومى أو الإقليمى أو العالمى فى نفس الوقت. علــى أيــة حال، إن دراسة قضايا ومظاهر النظام السياسى العالمى الجديد مثل الإتحــادات السياســية العالمية مثل دول أوروبا الإتحادية، أو كتلة دول الأسيان وجــنوب شــرق آسيا، أو إتحاد الدول اللاتينية أو غيرها من شأنه أن يسهم فى دراســة وتحليل هذه الإتحادات وعلاقاتها سواء مع المنظمات السياسية العالمية، والتــى تتمــثل فى الأمم المتحدة ***United Nations*** ومؤسساتها المختلفة، أو مع أحــزابها وبــرلماناتها الإتحاديــة الإقليمية، أو المحلية القومية فى نفس الوقت. وبالطــبع أن مثل هذه القضايا اصبحت موضوعات هامة ومن ضمن إهتمامات علم الإجتماع السياسى وساعدت على تطوره بصورة ملحوظة.

٨- تطور مؤسسات البحث العلمى:

فى الواقع، إن تطور علم الإجتماع السياسى جاء نتيجة لتعدد إهتمامات الجامعــات ومراكز البحث العلمى والأكاديمى، والتى فتحت لها أقسام متطورة لعلــم الإجتماع وفروعه المختلفة مثل علم الإجتماع السياسى. كما إهتمت الكثير مــن الجامعات الكبرى فى الدول المتقدمة والنامية بإنشاء مراكز وأقسام سياسية وإستراتيجية متخصصة، ساعدت على تحديث الاساليب الفنية والإمكانات البحثية المــتطورة، والتى تهتم بدراسة القضايا والمشكلات السياسية الواقعية سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى. كما حرصت هذه المؤسسات على تبادل الخبرة الأكاديمية النظرية والإمبريقية، من أجل الإستفادة من الخدمات المشتركة فيها. من ناحية أخرى، جاء تطور وتحديث مناهج البحث العلمى السوسيولوجى لإعطــاء دفعــة قوية لتطوير البحوث العلمية النظرية أو الواقعية، التى تهتم بها المتخصصــون فى مجال البحث السياسى، وخاصة الأساليب المتطورة فى جمع البيانات وتحليلها كمياً وكيفياً، هذا بالإضافة إلى إهتمام علماء الإجتماع السياسى بمــا يعرف المدخل البينى ***Interdisiciplinary*** بين العلوم الطبيعية والإنسانية لتعزيز وتحديث هذا العلم ومجالاته المختلفة.

(٣) المراحل التطورية لعلم الإجتماع السياسي.

يوضح تحليلنا للتراث العلمي والتاريخي لعلم الإجتماع السياسي، أن هناك قصوراً واضحاً في معالجة كيفية تطور هذا التراث بالنسبة للطلاب والباحثين المهتمين بدراسة هذا العلم. وربما لا يقتصر هذا القصور على ما كتب باللغة العربية خلال العقود الأخيرة، بقدر ما نلاحظ أن ذلك يشمل كثير من المعالجات التقليدية والحديثة في مجال علم الإجتماع السياسي عموما، والتي لم تعط إهتماماً ملحوظاً لكيفية تطور إهتمامات العلماء والمفكرين بالقضايا والمشكلات والظواهر السياسية، التي يتم معالجتها بصورة عامة. وإنطلاقاً من أهدافنا في هذا الكتاب، نحرص بصورة كبيرة لإعطاء خلفية تاريخية وتطورية لنشأة علم الإجتماع السياسي، وذلك بهدف المام الباحث المبتدئ أو الطالب المتخصص أو القارئ العادي، بالخطوات والمراحل التاريخية، التي مر بها علم الإجتماع السياسي كغيره من الفروع المتخصصة في علم الإجتماع.

ولكننا نود أن نشير إلى عدة حقائق موجزة قبل الإشارة إلى طبيعة المراحل التطورية بين الإجتماع السياسي، ومن أهم هذه الحقائق: أولاً، إن محاولة تحديد المراحل التطورية لهذا العلم كغيره من الفروع الأخرى لعلم الإجتماع، ما هي إلا محاولة إجتهادية سعى الباحث لطرحها من خلال إستنتاجاته التطور التاريخي، وتحليل التراث العلمي لعم الإجتماع السياسي. وثانياً، صعوبة تحديد خطوط فاصلة بين كل مرحلة تاريخية أخرى. ولاسيما أن نشأة الأفكار والنظريات، لم تأت بصورة تاريخية فاصلة بين كل منهما الأخرى، بقدر ما ظهرت الكثير من الآراء وتحليلات العلماء والسياسيين بصور متلاحقة أو متزامنة في نفس الوقت. وثالثا، إن علم الإجتماع السياسي يعتبر علماً حديثاً نسبياً مقارنة بغيره من فروع علم الإجتماع العام مثلاً. علم الإجتماع الصناعي، أو الإقتصادي، وأيضاً العديد من العلوم الاجتماعية الرئيسية الأخرى مثل السياسة والتاريخ وغيرهما، وإذا، فإن علم الإجتماع السياسي قد إستفاد كثيراً من علماء هذه العلوم.

١- المرحلة الأولى ما قبل عام ١٨٠٠.

ما من شك، إن الفكر السياسي والاجتماعي لم يظهر من فراغ، بقدر ما جاء بصورة تطورية، وعلى مراحل تاريخية متتابعة، ولقد إستفاد الكثير من علماء الإجتماع السياسي من تحليلات أفكار السياسيين والمفكرين التقليديين من الذين

أسهموا بصورة مباشرة وغير مباشرة، فى بلورة للنظريات والظواهر السياسية، التى يـتم معالجـتها بواسطة علماء الاجتماع السياسى فى الوقت الراهن. فآراء كل من أرســطو وأفلاطون وسقراط[1] وغيرهم من فلاسفة الإغريق القدماء كانت ولاتزال المنبع الفكرى والسياسى الأول سواء لعلم الإجتماع السياسى، أو علم السياسة.

فجــاءت تحلــيلات أرســطو على سبيل المثال، فى السياسة ونظم الحكم كأفضل أنواع ونماذج الحكومات، والسلطة، والشرعية، ونظم دولة المدينة، وكنماذج تحليلية وسياسية، لا تزال تمد المفكرين والعلماء فى كافة العلوم الاجتماعية، وخاصة وعلم الاجتماع السياسى بالكثير من الآراء والتحليلات الواقعية والمثالية.

كمــا كانــت إسهامات المفكرين السياسيين الإسلاميين من أمثال ابن خلدون، وإبن الأزرق، والفارابى، وغيرهم منبعاً خصباً لتطور وإزدهار العلوم السياسية والإجتماعية عامة. فلا تزال على سبيل المثال، مقدمة إبن خلدون من أهم منابع الفكر السياسى، ولاسيما بعد أن طرح فيها الكثير من قضايا الحكم، والسياســة والخلافــة، والسـلطة، والعصبية، وطبيعة تقدم وإزدهار وإنهيار البـناءات السياسـية، والفساد السياسى، وغيرها من الظواهر السياسية، التى كانــت موجــودة فــى الدولة الإسلامية. كما جاءت تحليلات إبن الأزرق، أو المفكر السياسى المعروف بأبو عبد الله محمد بن الأزرق الأندلسى عام (٨٩٦ هــ) (١٤٩١م)، وخاصــة فى كتابه (بدائع السلك فى طبائع الملك) محاولة جديـدة، لتنظـيم أفكــار إبن خلدون فى مجال الميدان السياسى والاجتماعى. ويركــز على دراسة عدد من الظواهر السياسية، مثل السلوك السياسى بالنسبة للحكـام والمخدومــين، ونظام الدولة، وأنماط الحكم السياسى فى المجتمعات الــبدوية، والحضــرية، بالاضافة إلى مناقشته لأشكال الخلافة، وعوائق الملك والخلافــة وغير ذلك من موضوعات، يضعها الكثير من المحللين السياسيين وعلم الاجتماع السياسى المعاصرين، بأنها من أهم التحليلات فى دراسة أنماط السلوك السياسى *Political Behavior*[2].

---

(١) يمكن الرجوع إلى هذا التراث في المرجع التالي:

- *Hacker, A, Political Theory, N.Y: The Macmillan camp., 1961.*

(٢) للمــزيد مــن التفاصيل أنظر: محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى جــ ١، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

كما جاءت إسهامات المفكريين والسياسيين الرومان أوالدولة المسيحية من أمثال "شيشرون" ومؤلفاته السياسية مثل (الجمهورية) و(القوانين)، من أهم ما كُتب في الفكر السياسي الروماني، وحاول أن يؤسس نظرية سياسية محافظة واضحة. كما كانت كتابات (سينكا) بُعد فكرياً وسياسياً أخر ذات طابع تشاؤمي، وضح فيه أسس الوظائف والعمليات السياسية مختلطة بالعقيدة الدينية، وتطويراً للنظريات السياسية اليوتوبية *Utopia*. كما جاءت أفكار القديس "أغسطين" و "توما لاكويني"، خلال القرن الخامس الميلادى لتقدما أسس وفلسفة الحياة السياسية للدولة المسيحية، وجاء ذلك في مؤلفاتهم حول مدينة الله، كما كانت محاولتهما نوع من النظريات السياسية التوفيقية الكلاسيكية بين النظام اللاهوتي والعلماني.

علاوة على ذلك، جاءت كتابات كل من "هوبز" *Hobbes* و"لوك" *Locke* و "روسو" *Rousseau* وغيرهم من علماء نظرية العقد الاجتماعي *Social Contract Theory*، لتضيف أبعاداً وأفكاراً سياسية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل وخاصة في تحديدها للعلاقة بين الحاكم والمحكومين. كما جاءت كتابات مفكرى عصر الإصلاح الديني والنهضة الأوروبية خاصة كما جاءت في تحليلات ميكافيللي، ولاسيما كتابه الأمير *The Prince* لتضيف أبعاداً جديدة ونظريات سياسية أخلاقية ولتسهم في وضع أسس المجتمع الصناعي الحديث، وبلورة الرؤئ الفكرية بين ماهو سياسى *Political* وإجتماعى *Social*[1]. كما جاء ذلك أيضاً في كتابات "آدم فيرجسون" *A. Ferguson* في تطور تاريخ المجتمع المدني *History of Civil Society*، وكتابات "هيجل" *Hegal* عن فلسفة الحق والدولة، ولتضع الخطوط الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسي، كما ظهر بعد ذلك عند العلماء والمفكرين السياسيين وخاصة عند "ماركس" *Marx* خلال البديات الأولى من القرن التاسع عشر.

---

(١) أنظر على سبيل المثال:

- جان جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي، ترجمة محمد صاصيلا، بيروت: المؤسسة الجامعية، ١٩٩٨.

٢- المرحلة الثانية : ١٨٠٠-١٨٥٠.

يرى كثير من المؤرخين لنشأة علم الاجتماع السياسى أن إرهاصات الفكر السياسى والاجتماعى والإقتصادى والدينى، التى ظهرت قبل القرن التاسع عشر، مهدت بصورة كبيرة لظهور علم الاجتماع السياسى وتطوره، وهذا ما أشرنا إليه خلال المرحلة الأولى (ماقبل عام ١٨٠٠) تلك المرحلة التى من الصعب على الباحث فى علم الاجتماع السياسى، أن يفهم النشأة التطورية لهذا العلم، دون أن يأخذ فكرة موجزة عن أهم إفكارها وعلمائها بصورة عامة، ومدى إسهامهم فى تطوير هذا العلم. وكما كتب "فون شتاين" *Von Stin*، عن تاريخ الحركات الاجتماعية خلال القرن التاسع عشر، أن الفترة الأولى أو بالتحديد النصف الأول من هذا القرن تعتبر البدايات الحقيقية لظهور علم الاجتماع السياسى. وخاصة عندما طرح "ماركس" *Marx* أفكاره حول نقد فلسفة "هيجل"، والتى حاول فيها أن يضع الأسس الأولى لنظرية سياسية هامة، حاول فيها أن يحدد العلاقة بين الفرد والدولة، ويضع مفهوماً جديداً للمجتمع *Society*.

كما جاءت المذاهب السياسية الحديثة التى طرحت أفكاراً سياسية حديثة من خلال تقديم تحليلات أكثر تطوراً للفكر الإقتصادى السياسى *Political Economy* الذى طرحه "أدم سميث" *A.Smith* فى كتابه ثروة الأمم *The Wealth of Nations*، وذلك خلال نهاية القرن الثامن عشر. كما ظهر فى النزعة أو المذهب الليبرالى *Liberalism* لتضيف أبعاداً سياسية وأيديولوجية جديدة، وتأخذ طابعاً توسطياً بين المذاهب السياسية اليسارية عند ماركس أو اليمينية الإقتصادية الرأسمالية كما ظهرت فى تحليلات "أدم سميث" وكما ظهر ذلك فى كتابات كل من "ريكاردو" *Ricardo* و "مالتوس" من انصار المذهب الإقتصادى السياسى الليبرالى اللذان طرحا أفكار إقتصادية وسياسية جديدة، لتترجم فلسفة ما كتبه "سميث" النفعية إلى واقع ليبرالى إقتصادى رأسمالى[١]. كما كانت السياسة الإشتراكية، أحد الدعائم والنظريات

---

(١) أنظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع الإقتصادى، (جـ١)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.

السياسية التى ظهرت خلال هذه المرحلة وهذا ما ظهر فى كتابات "سان سيمون" *S.Simon* وتأكيده على السياسات الرأسمالية الصناعية الإشتراكية.

٣- المرحلة الثالثة ١٨٥٠-١٩٠٠.

شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية وفكرية متعددة الجوانب، وخاصة عندما ظهرت فكرة إنشاء الدولة - الأمة، أو الدولة - الحكومة، التى قامت على ضوئها العديد من القوميات الغربية فى دول أوروبا بصورة عامة. وإهتم العديد من علماء السياسة والاجتماع السياسى، بتحليل التغيرات البنائية الاجتماعية والسياسية والإقتصادية، التى صاحبت مرحلة التطور الإقتصادى وإنشاء المجتمع القومى، والسعى إلى تحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية فيما وراء البحار. وهذا ما ظهر فى نمو القوى الإستعمارية الأوروبية ومحاولة معظم هذه الدول لتحقيق مصالح إقتصادية عالمية. وبالفعل كانت لكتابات كل من "تشالز دارون" *C.Darwin*، و "كارل ماركس" *K.Mark*، و "هربرت سبنسر" *H.Spencer* وأيضاً إسهامات "أوجست كونت" *A.Comte* ، و"ماكس فيبر" *M.Weber* وغيرها من أهم الإسهامات التقليدية السياسية، التى إهتمت بمعالجة أفكار ونظريات سياسية هامة مثل الليبرالية، والرأسمالية، والإشتراكية، والشيوعية، غير ذلك من المذاهب السياسية المتعددة التى تبلورت بعد ذلك، فى إطار من السياسات الاجتماعية والإقتصادية الواقعية.

فى نفس الوقت، جاءت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى ممتزجة بإسهامات رواد علم الإجتماع العام، وهذا ما ظهر فى فكر "ماركس" و "كونت" وخاصة آراء كل منهما عن الطبقة، والشيوعية، والملكية، والسلطة وغير ذلك من مقولات إجتماعية وسوسيولوجية هامة. وفى خلال هذه المرحلة كما يقول "رايت ميلز" *R.Mills* أن النظريات السوسيولوجية الطبقية التى طرحها "ماركس" و"سيمون" و"كونت"، كانت نوع من النظريات السياسية، التى حاولت أن تتبنى التحليل السوسيولوجى، عند تناولها لأهم القضايا والظواهر والمشكلات السياسية. فى نفس الوقت، لقد أصطبغت تلك التحليلات بمجموعة من العوامل النظامية (المؤسساتية) والنقابية والاجتماعية بصورة عامة. وهذا ما أسهم فى طرح عدد من المداخل التحليلية، لدراسة الظواهر الاجتماعية ومنها الظواهر السياسية، وظهور "مايعرف بالمداخل التحليلية السوسيولوجية الكبيرة *Marco Sociological Analysis*. وهذا ما ظهر على سبيل المثال فى

تحليلات "ماركس" عن الصراع الطبقى *Class Conflict*، حيث جعل من المجتمع وحدة الدراسة الكلية، ونظرته عموماً إلى المشكلات الواقعية، وجعلها بمثابة مشكلات ناتجة عن عمليات التفكك الاجتماعى الذى يحدث فى جميع البناءات والنظم الاجتماعية ككل.

٤- المرحلة الرابعة ١٩٠٠-١٩٥٠.

ينسب كثير من مؤرخى نشأة فروع علم الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسى خاصة، إلى أهمية هذه الفترة وهى النصف الأول من القرن العشرين وإعتبارها بمثابة فترة تحول هامة فى تاريخ نشأة الفروع المتخصصة فى علم الاجتماع مثل علم الاجتماع الإقتصادي، وعلم الإجتماع القانونى، وعلم الاجتماع السياسى وغيرهم من الفروع الأخرى لعلم الاجتماع. من ناحية أخرى، ظهر خلال هذه الفترة العديد من الجامعات ومراكز البحث العلمى المتخصصة التى أعطت إهتماماً ملحوظاً بإنشاء أقسام الاجتماع، والاجتماع السياسى، فضلاً عن وجود أقسام العلوم السياسية المتعددة، وهذا ما ظهر فى جميع الدول الأوروبية والولايات المتحدة ومعظم دول العالم الثالث أيضاً. ولقد أسهمت هذه الأقسام الأكاديمية بدراسة النظريات والمذاهب السياسية، التى ظهرت أبان هذه المرحلة مثل الإشتراكية، والشيوعية، والرأسمالية المحدثة، والفاشية والنازية، والنفعية الليبرالية، وغيرها من الأيديولوجيات المتصارعة والإصلاحية فى نفس الوقت[1].

من ناحية أخرى، لقد عكست طبيعة الظروف الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية العالمية، نوعية التيارات والإتجاهات الفكرية والسياسية المتصارعة، وهذا ما نتج عنه من خلال حدوث حربين عالميتين وهى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤/١٩١٨، والحرب العالمية الثانية ١٩٤١/١٩٤٥، لتضيف أبعاداً جديدة على النظام والنسق السياسى العالمى وتطرح افكارا ونظريات وتكتلات سياسية وعسكرية، اللهمت الكثير من علماء الاجتماع السياسى، وحدثت الكثير من أفكار الفكر السياسى العالمى بصورة عامة.

---

(١) للمزيد من التحليلات أنظر على سبيل المثال:

- شاتال دلسول، الأفكار السياسية فى القرن العشرين، ترجمة /ج.كتورة، بيروت، المؤسسة الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٤.

عـلاوة علـى ذلـك، شهدت هذه المرحلة قيام الإتحاد السوفيتى عام ١٩١٧، وحدوث الثورة البلشفية، ولتطبق الفكر الماركسى الشيوعى النظرى، إلـى واقع فعلى وتنشئ إحدى القوميات الكبرى (القومية الروسية) التى مالبث أن نفـذت بالفعـل أيديولوجـية "ماركس" وأدت إلى حصول الطبقة العمالية (البـروليتاريا) على أعلى المكاسب وتصدير ثورتها إلى الكثير من دول العالم وإنشـاء الكـتلة الإشتراكية، وتاسيس النظام السياسى فى الصين والعديد من الـدول النامـية. هـذا بالإضافة ،إلى أن هذه المرحلة ظهرت فيها العديد من الـثورات والحـركات السياسية والاجتماعية فى كثير من دول العالم الثالث، ولتطـبق أفكاراً سياسية، وتثير قضايا ومشكلات لم يعرفها المجتمع الأوروبى الغربى من قبل. وبالطبع، إن هذه الفترة عكست تحليلات وإسهامات العديد من رواد علـم الاجـتماع السياسـى وشراحه فى نفس الوقت، وهذا ما ظهر فى تحلـيلات "فيبر" *weber* و "باريتو" *Parito*، و"ميشيلز" *Michels*، "دوركايم" *Durkhiem*، و "هارلـد لاسويل" *H.Lasswell*، و "شومبيتر" *Schumpiter*، و"بـول لازار فـيلد" *P.Lazarfield*، و "هربـرت تنجستيون" *H.Tingston*، و"دايفيد تريمان" *D.Truman*،و "جابريل الموند" *G.Almond*.

٥- المرحلة الخامسة: ١٩٥٠-٢٠٠٠.

تمـثل هـذه المرحلة مرحلة النضج العلمى والأكاديمى لعلم الاجتماع السياسى، ولاسيما بعد أن اصبح من أهم المقررات الدراسية العلمية، التى تدرس لجميع طلاب الجامعات والمعاهد العليا، بل لطلاب المرحلة المتوسطة والثانوية فى العديد من دول العالم النامى والمتقدم. وجاء ذلك فى إطار ما يسمى بمرحلة التنشـئة السياسـية *Political Socialization* أو الـثقافة السياسية *Political Culture* التى يجب أن يهتم بها كل من الفرد المثقف العادى، والمتخصص فى العلوم الاجتماعية والإنسانية. ونظراً للإهتمام العالمى والقومى والمحلى المتزايد بأهمـية الـثقافة السياسـية كموضوع اساسى من موضوعات وقضايا التنشئة الاجتماعـية الشاملة التى يهتم بها فئة المثقفين ككل، زاد الإهتمام بعلم الاجتماع السياسـى ونوعـية الموضوعات والقضايا والظواهر السياسية التى بدأ يهتم بها بالفعـل خـلال النصف لأخير من القرن العشرين. هذا بالإضافة إلى، أن هذه الفتـرة شـهدت تحدياً كبيراً للمفاهيم والأفكار السياسية مثل الطبقة، والسلطة، والدولـة، والقومـية، والإستعمار، والنفوذ، والهيمنة، والمجتمع المدنى، والقوة،

والصراع، وتميز ذلك من أفكار ومفاهيم جديدة أخرى. نتيجة لتنامى المشكلات والظواهر والمشكلات السياسية.

ففـى خـلال هـذه الفتـرة تـنامت الحركات الاجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية والأيديولوجية على المستوى العالمى، وأخذت تطورات حديثة على مستوى البناءات والنظم والعمليات السياسية، التى أهتم بمعالجتها بالفعـل علـم الاجـتماع السياسى، ومن أهم هذه الحركات، تطور الأحزاب السياسية، وظهور الحركات العمالية والنقابية، والحركات الطلابية، والصفوات الاجتماعية الجديدة مثل المثقفين، والمديرين، والعسكريين، وغيرهم من الفئات الاجتماعـية الحديـثة الأخـرى. هـذات فضلاً عن تنامى الحركات النسوية العالمية، وتباين الأفكار الديمقراطية وتوسيع نطاق هذه الافكار نتيجة لتحديث المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، وزيادة نفوذ الحركات التحررية والإستقلالية، وظهـور التكـتلات السياسـية والإقليمـية، والمؤسسات الحزبية والبرلمانية المحلية، والعالمية مثل هيئة الإمم المتحدة، والمؤسسات الإتحادية الكثيرة مثل السوق الأوروبية المتحدة ومجموعة الأسيان وغيرها.

هـذا بالإضـافة، إلى تحديث الحقوق السياسية على المستوى القومى والعالمـى، مثل السلوك السياسى، والتمثيل النيابى، والتصويت، والتعبير عن الرأى العام للأقليات، وتنامى الحركات الإنفصالية، وظهور الأزمات المحلية، والقومـية ، والعالمـية، وغيـر ذلك من مظاهر وظواهر سياسية لم تشهدها المجتمعات البشرية من قبل، مما أُسهم ذلك فى مجملة فى تطوير مجالات علم الاجـتماع السياسـى وتحـديث اهدافـه، وهذا ما تمثل فى تحليلات كل من "بارسونز" *Parsons*، و"ليبست" *Lipst*، و"ميرتون" *Merton*، و "برو" *Braud* ، و"روبرت داهل" *R.Dahl* ، و"بوتومور" *Bettomore*، و "بندكس" *Bendix*، و "تورمان" *Truman*، و "أيزنشدت" *Eisentadt* وغيرهم.

(٤) علم الإجتماع السياسى فى الوطن العربى،

حقـيقة، إن نشأة علم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، لم تظهر إلا بعـد إنشـاء الجامعـات المصـرية والعربية، التى بدأت مع بداية القرن العشـرين، وقامـت بتأسـيس أقسـام علم الاجتماع، التى عملت على إدخال التخصصات العلمية والأكاديمية لفروع علم الاجتماع المتعددة، وهذا ما ظهر خـلال العقود الأولى من القرن الماضى. ونسعى حالياً، كعملية لتصنيف أهم

إهتمامات المتخصصين في مجال علم الاجتماع السياسي، ونوعية الموضوعات والقضايا، التي تناولها هذا العلم بصورة شاملة. ولكننا يجب أن نشير إلى عدة حقائق واقعية، بشأن النشأة التطورية الأولى لعلم الإجتماع السياسي في الوطن العربي وهي: أولاً: أن كثيراً من الدراسات المرتبطة بعلم الاجتماع السياسي في الوطن العربي عامة، ومصر خاصة كانت ممتزجة بالدراسات السياسية الخالصة، وهذا ما جاء في عدد من الدراسات والبحوث التي ظهرت بصورة خاصة خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين. وثانياً، تعد أهمية بعض البحوث السياسية، نظراً لأن معظمها جاءت في عدد من رسائل الماجستير والدكتوراة، التي مُنحت لعدد من المبعوثين المصريين وخاصة كل من فرنسا والمملكة المتحدة، ولتهتم بدراسة النظريات والمذاهب السياسية المقارنة فقط، وذات الطابع النظري المجرد.

إلا أن طبيعة إهتمامات المتخصصين في مجال علم الاجتماع والسياسة، بدأت تأخذ طابعاً أكاديمياً متخصصاً في مجال علم الاجتماع السياسي، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ولاسيما، بعد أن سنحت الظروف السياسية المحلية، وقيام الثورات العربية التي أعطت حرية سياسية للبحث العلمي الأكاديمي ولدراسة مشكلات العالم العربي مع الإستعمار وحركات التحرر والإستقلال وغير ذلك من دراسات إجتماعية وسياسية تعكس مشكلات الواقع العربي المتغير، خلال عقود الخمسينات والستينات من القرن العشرين. وعموماً نسعى حالياً، لتقديم عرض موجز لأهم القضايا والموضوعات التي إهتم بها علم الاجتماع السياسي في الوطن العربي، وخاصة خلال النصف الثاني من القرن الماضي حتى الآن كما يلي:

١- دراسة المذاهب والنظم السياسية العالمية.
٢- تحليل التطور التاريخي للنظريات السياسية.
٣- الإهتمام بالسياسات الدولية المقارنة.
٤- دراسة قضايا السلطة وعلاقاتها بالجماهير.
٥- الإهتمام بمعالجة الدولة كسلطة سياسية.
٦- تحليل دور الدولة كنظام سياسي.
٧- طبيعة المجتمع القومي ومقارنته بالمجتمعات العربي.
٨- دراسة التنظيمات السياسية بصورة عامة.
٩- الإهتمام بتحليل الأحزاب السياسية العالمية والعربية.

١٠- معرفة أثر التغير الاجتماعي للطبقات الاجتماعية المعاصرة.
١١- التركيز على بعض الطبقات الاجتماعيه مثل الفلاحين والعمال.
١٢- المشاركة السياسية وتفعيل النظام السياسي.
١٣- الثقافة والتنشئة السياسية.
١٤- دور الحركات الاجتماعية والإصلاحية في وضع السياسات المحلية.
١٥- دور المرأة والشباب والحركات الطلابية في المشاركة السياسية.
١٦- الحركات العمالية والنقابية ودورها في العمل السياسي.
١٧- التنمية السياسية كجزء من التنمية الشاملة.
١٩- السلوك السياسي لدى المواطنين العرب.
٢٠- التمثيل النيابي وتحديث الدور المؤسساتي والتنظيمات السياسية.
٢١- جماعات الضغط والمصلحة السياسية وصنع القرار في الوطن العربي.
٢٢- السياسة الدولية وعلاقاتها بالسياسات العربية والقطريه.
٢٣- التكتلات السياسية العالمية وأثرها على العالم العربي.
٢٤- تحليل الخطاب السياسي العربي.
٢٥- دراسة القيادات والزعامة العربية السياسية.
٢٦- العنف السياسي ومظاهره المختلفة.
٢٧- الفساد السياسي وواقع العالم العربي.
٢٨- الإتصال السياسي ودور وسائل الإعلام العربي.

بإيجاز، تلك أهم الموضوعات والقضايا التي يهتم بدراستها علم الاجتماع السياسي والمتخصصين فيه في الوطن العربي، خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين، وأن كنا نلاحظ أن حجم الدراسات والبحوث والموضوعات، التي إهتم بها عموما الباحثين العرب، لاتزال قليلة نسبيا مقارنة بإهتمامات ومجالات بعض الفروع الأخرى المتخصصة في علم الإجتماع مثل علم الاجتماع الصناعي، علم الإجتماع الريفي وغيرهم من الفروع الأخرى، والسبب يرجع بالطبع، إلى قلة المهتمين عموماً بعلم الاجتماع السياسي والمتخصصين فيه على مستوى الوطن العربي مقارنة بغيرهم من المهتمين بالفروع الأخرى.

خاتمة:

يوضح تحليل التراث العلمى لنشأة علم الاجتماع السياسى، كيف تطور هذا الفرع التخصصى من فروع علم الاجتماع خلال القرن الماضى (العشرين) بصورة خاصة، وإن كانت جذور هذا العلم ترجع إلى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. فلقد تلازمت هذه النشأة التطورية، مع ظهور علم الاجتماع ذاته نظراً لطبيعة الموضوعات والقضايا والظواهر التى كان يهتم بها المتخصصون فى علم الاجتماع أو من يسمون برواد هذا العلم بصورة مميزة. كما ظهر ذلك فى تحليلات "كونت" ، و"فيبر" ، و"ماركس"، و"دوركايم"، و"سبنسر"، وغيرهم آخرون. إلا إننا نلاحظ، أن الفكر السياسى الحديث، لم يظهر من فراغ، بقدر ما شهدت المجتمعات البشرية الأولى مثل المجتمعات الإغريقية أو الإسلامية أو المسيحية فى العصور الوسطى وخلال مجتمعات التحول من العصور الوسطى إلى الحديثة أو ما يعرف بمرحلة الإصلاح والنهضة، ظهور إرهاصات فكرية وسياسية، مهدت لظهور أيديولوجيات وأفكاراً سياسية حديثة ومتطورة، وأصبحت جميعها مجالاً خصباً لإهتمامات المتخصصين سواء فى علم الاجتماع السياسى أو غيرهم كم فروع علم الاجتماع العام أو العلوم السياسية والاجتماعية الأخرى.

من ناحية أخرى، كشفت تحليلاتنا خلال هذا الفصل، صعوبة وضع تعريف محدد ومميز لعلم الاجتماع السياسى، وذلك نظراً لتعدد الموضوعات والقضايا الرئيسية التى يطرحها العلماء سواء أكانوا تقليدين أم محدثين ومعاصرين. إلا أن ذلك، لا ينفى على الإطلاق، ظهور محاولات جادة، ساعدت على بلورة مفاهيم ومصطلحات علم الاجتماع السياسى، بالرغم من التداخل فيما بينها بصورة عامة. كما حاولت هذه الجهود العلمية، أن تضع تعريفات مميزة لعلم الاجتماع السياسى، فى محاولة منها لتحديد ما هية هذا النوع المتخصص فى علم الإجتماع، ولتضيف أنساق معرفية جديدة للباحثين والمهتمين عموماً بهذا النوع، وحثهم لتحديث مجالاته وقضايا ومشكلاته والظواهر التى يهتم بدراستها وتحليلها.

علاوة على ذلك، إن محاولتنا لوضع تحليل مبسط للمراحل التطورية لعلم الاجتماع السياسى ، ماهى إلا محاولة إجتهادية هدفنا منها بالدرجة الاولى. لاعطاء خلفية تاريخية للباحث المبتدئ فى علم الاجتماع بصورة

خاصـــة وطلاب قسم الاجتماع والعلوم السياسية والقانونية بصورة عامة، عن كيفـية تطور علم الاجتماع السياسى، وإلى أى حد يمكن تصنيفه أكاديمياً بين فـروع علم الاجتماع المتعددة فى الوقت الراهن. فى نفس الوقت، حاولنا أن نوجـز طبيعة الإهتمامات الحديثة بعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، ونعـرض لأهم القضايا والموضوعات التى يعالجها هذا الفرع فى الكثير من الجامعات ومراكز البحث العلمى والمعاهد العليا المتخصصة، التى تزايدت فى السنوات الأخيرة فى الدول العربية.

هـذا بالإضافة، إلى أن عملية تحليل الأسباب والعوامل التى ساهمت فـى ظهـور علم الاجتماع السياسى، كانت من ضمن القضايا العامة التى تم معالجتها خلال هذا الفصل، والتى تهتم فى مجملها بإعطاء خلفية للمتخصصين والمهتمين عموماً بعلم الاجتماع السياسى فى الوطن العربى، وحقيقة مجموعة الظروف الفعلية التى ساعدت على ظهور هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، ومشـاركته عموماً فى تطوير مجالات هذا العلم، وتنوعها بصورة كبيرة، كما حدث خلال العقود الأخيرة من القرن الماضى(العشرين)، التى لا تزال تحتاج للمزيد من الدراسة والتحليل، وخاصة للمشكلات العالمية والعربية، التى تعتبر بالفعـل من أهم موضوعات ومجالات علم الاجتماع السياسى، وهذا ما نسعى إلـى تحليله فى الفصول القادمة عند تناول أهم أهداف ومجالات علم الاجتماع السياسى وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

الفصل الثانى

علم الاجتماع السياسى

أهدافه ومجالاته وعلاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

تمهيد:

(١) أهداف علم الاجتماع السياسى.

(٢) مجالات علم الاجتماع السياسى.

١- المجالات التقليدية.

٢- المجالات الحديثة.

(٣) علاقة علم الاجتماع السياسى بالعلوم الاجتماعية الأخرى.

١- السياسة.

٢- الاقتصاد.

٣- التاريخ.

٤- القانون.

٥- الفلسفة.

٦- الإدارة.

٧- علم النفس.

٨- الجغرافيا.

٩- الخدمة الاجتماعية.

خاتمة.

تمهيد:

يعتبـــر علم الإجتماع السياسى من أهم فروع علم الإجتماع التى تتعدد أهدافها ومجالاتها، وهذا ما جعل الكثير من المتخصصين يستقطبون لدراسة هذه المجـــالات والميادين المختلفة التى يهتم بها هذا العلم بصورة عامة. هذا ما يميز علـــم الإجتماع كغيره من فروع علم الإجتماع، التى قد بدأت نشأتها الأولى مع ظهـــور العلم الأساسى ذاته (علم الإجتماع). وما من شك، أن مهمة أى علم من فـــروع المعـــرفة المتعددة لابد وأن تتحدد أهدافه وإتجاهاته الفكرية، التى ينطلق منها المتخصصون فيه، ولاسيما أن تحديد ذلك يسهم فى بلورة نظرياته ويطور مـــن أساليب البحث والدراسة، التى تستخدم فى دراسة البناءات والنظم السياسية المتغيـــرة، كما هو ملاحظ من طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية المتنوعة فى الســنوات الأخيـــرة. حقيقة، إن وضوح ماهية علم الإجتماع السياسى ومعرفه مفاهيمه وتصوراته التى تعتبر اللغة العلمية التى يستخدمها الباحثين فى المجالات المتـــنوعة لهـــذا العلم، من شأنها أن تعزز أهدافه وإتجاهاته ونظرياته والقضايا والمشكلات التى يتم معالجتها بصورة مستمرة.

وإنطلاقـــاً مـــن أهدافـــنا المـــتعددة لإنجاز هذا الكتاب الذى يعد من الدراســـات المتطورة فى مجال علم الإجتماع السياسى، نهدف فى هذا الفصل، لتوضـــيح أهـــم الأهـــداف العامـــة والفـــرعية، التى توجه الباحثين والعلماء المتخصصين فى هذا العلم، وإلى أى حد تتعدد هذه الأهداف كما تتغير بصورة مســـتمرة. ولاسيما، أن طبيعة أهداف علم الإجتماع السياسى ترتبط بالأهداف العامـــة، التـــى يقوم عليها علم الإجتماع العام والمتخصصون فيه ككل، تلك الأهـــداف التـــى توجه البحث العلمى والأكاديمى الذى يهتم به علم الإجتماع السياسى. علاوة على ذلك، نهدف إلى معرفة أهم المجالات التى يتناولها رواد علم الإجتماع السياسى الكلاسيكى، وأيضاً المعاصرين والمحدثين منهم، وهل بالفعـــل تم تحديث القضايا والمجالات والمشكلات والظواهر السياسية ، التي تـــناولها العلماء منذ ظهور هذا العلم مع بداية القرن التاسع عشر حتى الوقت الـــراهن ؟. حقـــيقة، إن طبـــيعة التغيرات التى حدثت على مكونات البناءات والنظم السياسية تجيب عن تساؤلنا السابق، والواضح بصورة قاطعة، أن هناك مجالات متعددة ومتنوعة يشملها علماء الإجتماع السياسى بالدراسة والتحليل، ولقـــد تزايدت أنواع هذه المجالات بصورة مضطردة خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضى (العشرين).

بالإضـــافة إلـــى ذلـــك، نهـــتم فـــى هذا الفصل، بمعالجة أهم العلوم الاجتماعـــية التى ترتبط بعلم الاجتماع السياسى، ذلك العلم الذى يهتم بدراسة النســـق والـــنظم السياسية باعتباره نسقاً إجتماعياً، يرتبط بالعديد من الأنساق والـــنظم الإجتماعـــية الأخرى مثل النسق الإقتصادى، والسياسى، والقانونى، والتـــربوى، والأخلاقـــى، والدينى وغير ذلك من الأنساق المجتمعية المتعددة، والتـــى تعكـــس كل منها فروعاً وعلوماً إجتماعية متخصصة تتداخل بصورة مباشرة وغير مباشرة مع علم الإجتماع السياسى. حقيقة، لقد كشفت التحليلات الســـابقة عن تطور هذا العلم بأنه لم يظهر من فراغ بقدر ما جاءت إهتمامات الباحثـــين والعلماء فى علم الإجتماع السياسى، أنعكاسا لإهتمامات متعددة أهتم بهـــا علمـــاء العلـــوم الاجتماعـــية بصورة عامة. وهذا ما ظهر خلال تناولنا لإســـهامات مجمـــوعة مـــن المفكـــرين والفلاسفة وعلماء السياسة والقانون والمؤرخـــين وعلماء الأنثربولوجيا وغيرهم. وعموماً هذا فى مجمله، يترجم طبـــيعة العلاقة أولاً بين علم الإجتماع السياسى والعلوم الإجتماعية من ناحية، وإعتـــبار النظم والنسق السياسى عامة موضوعاً مشتركاً بين المهتمين عموماً فى هذه العلوم من ناحية أخرى.

(١) أهداف علم الإجتماع السياسى.

تعكس طبيعة إهتمامات علماء الإجتماع السياسى، أن هناك مجموعة مـــن الأهداف العامة التى توجه طبيعة إهتمامات الباحثين والمتخصصين فى هـــذا العلـــم. وبالطـــبع، أن هذا التنوع والإهتمامات والأهداف، يعكس طبيعة المجـــالات والميادين التى يهتم بها علم الإجتماع السياسى. ومن ثم، فإن مهمة أى فـــرع مـــن فروع علم الإجتماع، تتبلور فى جعل أهداف هذا العلم موجهة لتحقـــيق مجمـــوعة مـــن الغايات والأهداف، التى يسعون لتحقيقها عن طريق معالجـــاتهم النظـــرية الخالصـــة أو الواقعية (الإمبريقية). فى نفس الوقت، إن طبـــيعة أهـــداف فروع علم الإجتماع السياسى، ترتبط كثيراً بالأهداف العامة والمشتركة مع علم الإجتماع بإعتباره العلم الرئيسى. ولذا، نسعى حالياً لطرح عدد من الأهداف العامة لعلم الإجتماع السياسى، فى محاولة تصنيفية لأهم هذه الأهداف، من خلال تحليلنا للتراث العلمى التقليدى والمحدث لهذا العلم:

١- يهـــدف علـــم الإجـــتماع السياسى للوصول لمجموعة من القوانين والتصورات العامة، التى من شأنها تعزز مكانة هذا العلم بين العلوم الاجتماعية

المتخصصة، والتي يمكن عن طريقها تحليل الظواهر والعمليات والقضايا السياسية بصورة علمية ومحددة. علاوة على ذلك، إن مثل هذه القوانين والإستنتاجات العامة المرتبطة بهذه الظواهر، تسمح بطرح عدد من الفروض والتساؤلات العلمية، التي من شأنها إختبار صحة النظريات بصورة مستمرة.

٢- يسعى علم الإجتماع السياسي لتبني المناهج والمداخل السوسيولوجية *Sociological Approaches & Methods*، التي يستخدمها علماء الإجتماع في مختلف تخصصاتهم عند دراسة الظواهر والمشكلات الإجتماعية. وهذا ما يجعل الكثير من علماء يُعرفون مهمة علم الإجتماع السياسي بأنه العلم الذي يحاول دراسة الظواهر والنظم والأنساق السياسية وتحليلها تحليلاً سوسيولوجياً. وهذا ما يميز هذا العلم عن علم السياسة، إضافة إلى ذلك، إن علم الإجتماع السياسي يحاول جاهداً إستخدام طرق وأدوات جمع البيانات السوسيولوجية المتعددة والتي ذاع صيتها في الدراسات الإجتماعية بصورة عامة، والتي عن طريقها يمكن دراسة الظواهر الإجتماعية بصورة واقعية وشاملة.

٣- يركز علم الإجتماع السياسي كغيره من فروع علم الإجتماع بدراسة الظواهر والعمليات والأنساق السياسية، وذلك من حيث وظائفها وبناءاتها في المجتمع، ونوعية الترابط أو التداخل الذي يحدث بين هذه الأنساق، وإلى أي حد يمكن أن تقوم بمهامها ووظائفها أو غاياتها المتعددة، ومعرفة الأسباب التي تؤدي إلى الخلل الوظيفي لهذه الأنساق، وما علاقة ذلك بطبيعة البناء النسقي للنظم السياسية وإستراتيجيتها وأهدافها بصورة عامة؟ وخاصة، أن النظام أو النظم السياسية تتكون من مجموعة متعددة من الأنساق الفرعية التي تتكامل من حيث الوظيفة والبناء في تحقيق أهداف النسق أو تكامل النسق ككل، كما حدد ذلك "تالكوت بارسونز" *T.Parsons* فيما أسماه بتكامل النسق *System Integration*.

٤- يهتم علم الإجتماع بدراسة العلاقة المتبادلة *Mutual Relationships*، بين النسق السياسي *Political System* وبقية الأنساق الإجتماعية *Social Systems*. فالبناءات والنظم السياسية والعمليات والظواهر المختلفة لها، تتداخل في علاقات متعددة مع بنية الأنساق الإجتماعية الأخرى. وهذا ما يؤكد عليه علماء الاجتماع بصورة عامة عند دراساتهم للأنساق الأجتماعية، والعلاقات السببية، والعوامل المشتركة في تشكيل كل منها

وعلاقته بالأخر. فالنسق السياسى يرتبط بالضرورة بالأنساق الإقتصادية، والدينية، والتربوية، والأخلاقية، والقانونية، والأسرية (العائلية) وغير ذلك من الأنساق الإجتماعية ومكوناتها المختلفة، والتى يتحدد على ضوئها طبيعة تشكيل أهداف ووظائف وفاعلية النسق السياسى بصورة عامة.

٥- يهدف علم الإجتماع السياسى لدراسة طبيعة التغير المستمر الذى حدث على المكونات البنائية والوظيفية للمؤسسات والنظم السياسية *Political Systems & Organizations* المختلفة، وذلك عبر العصور التاريخية مثل دراسة طبيعة التغير الذى حدث على الدولة - كسلطة سياسية - وتغير هيكلية ووظائف الأحزاب السياسية، وعمليات التمثيل والسلوك السياسى للمواطنين، وحريات التصويت أو الإنتخاب. وعملية تكوين وتشكيل البرلمانات والأجهزة والمؤسسات السياسية الأخرى عبر العصور التاريخية. فجميعها تعتبر من أهم أهداف علم الإجتماع السياسى الذى يتبنى الكثير من المناهج والنظريات والمداخل التاريخية والسياسية المقارنة، التى من شأنها أن تعزز دراسة الواقع الفعلى لمثل هذه المؤسسات السياسية المختلفة والتى توجد فى المجتمع المعاصر.

٦- يهتم علم الإجتماع السياسى بمعالجة التغيرات المستمرة على نوعية الأيديولوجيات السياسية *Political Ideolgies*، التى عرفتها المجتمعات البشرية، منذ أن تبنت هذه المجتمعات النظم السياسية المستقرة. ومن أهم هذه الأيديولوجيات الشيوعية (البدائية)، والماركسية، والرأسمالية، والليبرالية، والفاشية، والعنصرية، وغير ذلك من أيديولوجيات تغيرت فلسفاتها ومسمياتها عبر العصور التاريخية. وإعتبرت هدفاً أساسياً من أهداف علم الإجتماع السياسى، ويسعى علماؤه لدراستها وتحليلها ومعرفة الخطوط والأطر العامة التى تتبناها كل من هذه الأيديولوجيات، فى سبيل تحقيق غاياتها وفلسفتها العامة. وبالطبع إن دراسة مثل هذه الأيديولوجيات يعتبر أحد المجالات الهامة التى تسيطر على إهتمامات علم الإجتماع السياسى وعلماؤه فى الوقت الراهن.

٧- يركز علم الإجتماع السياسى على دراسة الطبقات السياسية *Political Classes* أو ما يعرف بدراسة الصفوة *Elites*، أو لتحديد طبقة النخبة السياسية، والتى تسعى إلى تقلد زمام الأمور السياسية فى الحياة البشرية. وبالطبع، إن مثل هذا النوع من الدراسات (دراسات الصفوة) تمتد جذورها فى تاريخ المجتمعات البشرية، حيث يهتم علماء الإجتماع السياسى

بدراســـة طبـــيعة ومكـــونات الشخصية القيادية *Leadership Personality* السياســـية، وما تتمتع به هذه الشخصيات من كاريزمات أو مكونات شخصية (ذاتـــية) أو إجتماعـــية، أو وراثية تقليدية، أو غير ذلك من خصائص تؤهلها للعب دور الصفوة السياسية. كما يهدف علم الإجتماع السياسى، بدراسة دائرية الصـــفوة، وصـــراع الصـــفوات، وعلاقة الصفوات بالحياة والنظام السياسى والإجتماعـــى والإقتصادى، والدينى، والأدوار المتعددة التى تلعبه الصفوة فى الحـــياة السياســـية ليس فقط فى العصر الحديث، ولكن فى المجتمعات البشرية القديمة أو خلال العصور الوسطى.

٨- يعـــالج علم الإجتماع السياسى الجماعات الرافضة أو المناهضة للـــنظم السياســـية مـــثل جماعات الضغط *Pressure Groups*، أو جماعات المصـــلحة *Interest Groups*، والأقلـــيات السياسية، والجماعات الإصلاحية، وغير ذلك من جماعات سياسية أخرى، تهدف أساساً إلى تغير الحياة السياسية أو إصـــلاحها أو تحديثها بصورة مستمرة. كما تعبر هذه الجماعات عن آراء وإتجاهـــات أتباعها من الطبقات والفئات الاجتماعية ومطالبها عامة فى الحياة السياســـية ككـــل. وبالطبع، أن التاريخ السياسى الحديث ولاسيما خلال القرن العشـــرين، يوضح لنا دور هذه الجماعات فى السياسة الحديثة وتشكيلها لقوى سياسية مناهضة للنظم والأيديولوجيات السياسية التقليدية.

٩- يهتم علم الإجتماع السياسى بدراسة مشكلات وقضايا التنمية السياسية *Political Development*، بإعتبار أن هذه التنمية تعتبر جزءاً من التنمية الشاملة *Comprehensive Development*. ولقـــد أخذت عمليات التنمية السياسية مدى [illegible] وأبعـــاد مـــتعددة، مـــثل الثقافة السياسية *Political Culture*، والتنشئة السياسية *Political Socialization*، ومـــا إلـــى ذلك من مظاهر وجوانب متعددة، تعنى عمـــوماً مـــدى مشاركة المواطنين فى العمليات والحياة السياسية. كما يعالج علم الإجـــتماع السياســـى، أسباب إخفاق أو عدم مشاركة الأفراد والجماعات ولاسيما علاقة ذلك بالتخلف ومظاهره المختلفة خاصة فى المجتمعات النامية.

١٠- يهـــتم علـــم الإجتماع السياسى بإجراء الدراسات المقارنة بين الـــنظم السياســـية التـــى تـــوجد فى مرحلة تاريخية واحدة، أو عبر العصور التاريخـــية مثل دراسة نظم الديمقراطية، أو الديكتاتورية أو النظم (الفردية) أو غيـــرها من النظم السياسية الأخرى، وتحليل التغيرات التى حدثت على طبيعة

هذه النظم سواء فى المجتمعات القديمة أو الوسطى أو الحديثة. وبالطبع، يهدف هــذا الــنوع من الإهتمامات لعلماء الإجتماع السياسى للتعرف على مكونات وطبــيعة هذه النظم وعلاقة ذلك بالواقع الإجتماعى والإقتصادى والدينى الذى يوجد فى المجتمعات البشرية.

(٢) مجالات علم الإجتماع السياسى.

ما من شك، إن تعدد أهداف علم الإجتماع السياسى، توضح لنا طبيعة مجالات وميادين هذا العلم، ولاسيما خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضى (العشــرين). كمــا جاءت عملية هذا التنوع نتيجة توافر مجموعة كبيرة من العــوامل، التـــى أسهمت فى تطوير وتحديث هذه المجالات المتعددة ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال:

أولاً: تــزايد عدد المتخصصين من الباحثين والعلماء الذين إستقطبوا للإهــتمام بموضــوعات وقضــايا علــم الإجتماع السياسى، سواء من علماء الإجتماع أو علماء السياسة أنفسهم.

ثانياً: النمو المتزايد للإهتمام بالقضايا والمشكلات والظواهر السياسية وخاصـــة من قبل رجال السياسة وأصحاب صنع القرار وواضعى السياسات الداخلية والخارجية سواء فى الدول المتقدمة والنامية.

ثالــثاً: تعــدد مراكــز الــبحث العلمـــى والجامعات والمعاهد العليا المتخصصة، التى أعطت إهتماماً ملحوظاً لدراسة النظام السياسى وتقييم العديد مـــن الظواهــر والمشــكلات السياسية، التى تزداد بصورة مضطردة كما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة.

رابعاً: تطور المناهج والأساليب العلمية، التى تستخدم فى دراسة البحوث السياســية النظــرية والإميريقية (الميدانية) فى نفس الوقت.كما جاءت إستخدامات الحاسب الآلى فى تحليل وجمع للبيانات وتصنيفها، كخطوة إيجابية هامة فى تطوير الأساليب الكمية والكيفية وسرعة إجراء البحوث الواقعية بصورة عامة.

خامساً: زيادة الإهتمام بالدراسات المقارنة *Comparative Studies*، فـــى مجــال علــم الإجــتماع السياسى، وغيره من فروع العلوم الإجتماعية الأخرى، ولاسيما عند دراسة الظواهر والمشكلات والنظم السياسية التى توجد فـــى عالمــنا المعاصــر، والتـــى قد ظهرت خلال مرحلة التطور التاريخى للمجتمعات البشرية ككل.

عمـــوماً، تلـــك أهم العوامل التي تسهم ولا تزال في تطور مجالات وميادين علم الإجتماع السياسي، كما هو ملاحظ خلال السنوات الأخيرة، والتي حاولنا إستخلاصها من خلال تحليلنا للتطورات الحديثة، التي ظهرت سواء في الدول المتقدمة أو النامية. على أية حال، نحاول حالياً أن نطرح أهم المجالات والمـــيادين، التي يمكن أن تصنف ضمن إهتمامات علماء الإجتماع السياسي، سواء أكانت تقليدية كلاسيكية أم معاصرة، وهي بإيجاز كما يلي:

أولاً: المجالات التقليدية (الكلاسيكية):

ظهرت محاولات تقليدية من جانب علماء الإجتماع السياسي، الذين إهتموا بـــتحديد مجالات وميادين هذا العلم، ولكننا نركز على إختيار إحدى هذه المحاولات الجادة، التي ظهرت خلال عقد الستينات من القرن الماضي (العشرين)، والتي سعى فـــيها كل من " رينهارد بندكس " *R.Bendix*، و" سيمور ليبست " *S.Lipset*، لتحديد أهم المجالات التي يهتم بها علم الإجتماع السياسي وهي بإيجاز[١].

(١) الســـلوك الإنتخابـــي *Voting Behavior*، الذي ظهر في الدولة والمجـــتمعات المحلية، ولقد إستخدم هذا المجال بحوث أو دراسات الإتجاهات أو الرأي العام *Attitute & Opinion Research*.

(٢) دراســـة القـــوة الإقتصادية *Economic Power*، وصنع القرار السياســـي *Political Decision Macking*: ولقـــد إســـتخدم في هذا المجال البحوث التوثيقية، والنماذج الرياضية.

(٣) دراسة أيديولوجيات الحركات السياسية *Political Movements*، وجماعـــات المصلحة *Interest Groups*: كما إستخدم في هذا المجال البحوث التوثيقية *Decumentary Research* وتحليل المضمون *Content Analysis*.

(٤) دراســـة الأحـــزاب السياســـية *Political Parties*، والمنظمات التطوعـــية *Voluntary Associations*، هـــذا بالإضافة إلى دراسة مشكلات الأوليجاركية، والمظاهر السيكولوجية المرتبطة بالسلوك السياسي: وركز هذا المجـــال على إستخدام العديد من طرق واساليب البحث الإجتماعي، والبحوث التوثيقـــية، وبحـــوث الإتجاهـــات والـــرأي العام، بالإضافة إلى الإختبارات

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر المرجع التالي:

- *Bendix, R. & S.Lipsent " The Field of Political Sociology " in L.Coser, op. cit, pp.9-47.*

السيكولوجية، والعديد من أنماط البحوث الإجتماعية المتعددة الأخرى.

(٥) دراسة الحكومة *Government*، ومشكلة البيروقراطية *Bureaucracy*: وإهتم هذا المجال وميادينه الفرعية المختلفة، بكل من الأنماط البحثية السابقة مثل البحوث التوثيقية لإتجاهات الرأى العام وغيرها.

(٦) الدراسات المقارنة *Comparative Studies* للنظم السياسية، ولقد إهتمت هذه الدراسات بالعديد من أساليب البحث السابقة، علاوة على التحليلات التاريخية المقارنة للعديد من النظم السياسية المعاصرة والتقليدية، التى ظهرت بالفعل فى المجتمعات البشرية السابقة.

وتكشف لنا هذه المحاولة التصنيفية السابقة لمجالات وميادين علم الإجتماع السياسى، كما حددها كل من " بندكس " وزميله " ليبست"، عن أهم الموضوعات والقضايا التي إهتم بها هذا العلم حتى منصف القرن العشرين تقريباً. كما جاءت إهتمامات "بندكس" وزميله، لتوضح لنا أيضاً نوعية البحوث الأساسية العلمية التى إستخدمت عند دراسة الموضوعات والقضايا الفرعية التى تندرج تحت هذه المجالات الست السابقة، وإلى كيفية تطور هذه المجالات بصورة تدريجية، وهذا ما أشارا إليه عند محاولتهما لتحليل كل مجال على حده. فنجدهم على سبيل المثال، أنهم أشاروا إلى أن مجال السلوك الإنتخابى، كان يرتبط تاريخياً بدراسات القوة الإقتصادية، ولاسيما، عندما كانت القوى الإقتصادية خلال عقدى الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى، مستقلة عن عملية صنع القرار السياسى. علاوة على ذلك، كانت عملية صنع القرار السياسى وإتخاذه بعيدة عن مصالح القوى الإجتماعية والسياسية. ولكن ما لبث أن تداخلت المصالح الإقتصادية فى عملية صنع القرار السياسى، وهذا ما ظهر بصورة خاصة عندما نهتم بمعالجة تحليلات أصحاب نظرية المصلحة *Interest Theory*، وتفسيرها للسلوك السياسى *Political Behavior*.

ثانياً: المجالات الحديثة:

حقيقة، إن المحاولة التصنيفية السابقة لكل من (بندكس وليبست) للمجالات التقليدية لعلم الإجتماع السياسى، كشفت عن أهم المجالات التى ظهرت بالفعل حتى نهاية النصف الأول من القرن الماضى(العشرين). وبالرغم من أهمية هذه المحاولة التقليدية، التى توضح لنا طبيعة الإهتمامات والميادين التى إهتم بها بالفعل الكثير من العلماء التقليديين، وبالطبع لايزال العديد من

المتخصصـــين فى علم الإجتماع السياسى يهتمون بها أيضاً، إلا إننا نلاحظ من خلال تحليلنا للتراث العلمى الحديث لهذا العلم تنوع المجالات والميادين الحديثة، ولـــذا شملت بالفعل مجموعة كبيرة من القضايا والمعتقدات التى تندرج جميعها تحـــت إهـــتمامات وتخصصـــات علـــم الإجتماع السياسى. وبالطبع، إن هذه المجالات والميادين قد تنوعت نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل التى أشرنا إلـــيها ســـابقاً. وعلى أية حال، نحاول حالياً، أن نوضح بشئ من الإيجاز، أهم المجالات والميادين التى تسيطر على إهتمامات علم الإجتماع السياسى بالإضافة إلى المجالات التقليدية السابقة، وهى كما يلى:

١- دراســـة النظريات السياسية *Political Theories* بالإضافة إلى مناهج وأســـاليب الـــبحث العلمـــى فـــى الدراسات السياسية. وخاصة أن إهتمامات علماء الإجـــتماع السياسى، بدأت فى التركيز على بلورة الأطر التصورية، التى تسهم فى تعزيز مكانة هذا العلم من الناحية الأكاديمية والعلمية المتخصصة، ومحاولة الإستفادة من النظريات السوسيولوجية بصورة خاصة فى دراسة القضايا والمشكلات الواقعية والنظرية فى نفس الوقت.

٢- دراســـة الوعى والإتفاق السياسى *Political Consensus*، ربما تمـــتد جذور هذا المجال إلى دراسات العديد من العلماء السياسيين الكلاسكيين مـــن أمثال "ماركس" *Marx* و "ميشيلز" *Michels*، ولكن هذا المجال قد أخذ أبعـــاداً تحليلـــية جديـــدة، عندما ظهرت مجتمعات الدول النامية، حيث أخذت العملية السياسية تأخذ أبعاداً وإهتمامات أكثر لدى جماهير هذه الدولة وعلاقاتها بالنظم السياسية الحاكمة.

٣- دراســـة الصـــفوة *Elites* فى المجتمعات المتقدمة والنامية، تطور مجـــال دراســـة الصـــفوة، وخاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وأصـــبحت تـــوجد علاقـــات متداخلة بين القوة الإجتماعية سواء كانت صفوات سياسية، أو إقتصادية أو عسكرية أو دينية.وهذا ما ظهر فى العديد من الصفوات الحاكمة وخاصة فى المجتمعات المتقدمة والنامية.

٤- دراســـة التنمـــية السياسية *Political Development*، ظهر هذا المجال بعد تعدد الدراسات الإجتماعية الشاملة، التى إهتمت بتحليل واقع الدول النامية، وعالجت التنمية السياسية كجزء من التنمية الشاملة *Comprehensive Development*.

٥- دراســة الثقافة السياسية *Political Culture* وعلاقاتها بتحديث الوعــى السياســى لــدى الجماهيــر، وعمليات التنشئة السياسية *Polititcal Socialization*، التــى تعد جزء من عمليات التنشئة الاجتماعية، والتى تهدف إلى خلق نوع من الولاء والإنتماء ومعرفة درجات المشاركة السياسية عامة.

٦- دراســة مظاهــر الحريات السياسية *Political Freedom*، التى أعطــيت للأقلــيات *Minorities*، وأحــزاب المعارضة، وجماعات الضغط، والــنقابات المهنــية والعمالية، وغير ذلك من الجماعات السياسية، التى تلعب دوراً أساسياً فى الحياة السياسية المعاصرة.

٧- دراسة الحركات السياسية الحديثة *NewPolitical Movements*، مــثل الحــركات الطلابــية، والحــركات النسوية *Feminist Movements*، والحــركات الإصــلاحية المعتدلة مثل جماعات الخضر *Green Group* أو الجماعــات السياسية المتطرفة الحديثة، مثل جماعات هتلر الجديدة، والنازية الجديدة فى ألمانيا، أو الجماعات العنصرية مثل الصهيونية العالمية وغيرها.

٨- دراسة السياسة الدولية *International Politics*، ويمثل هذا النوع الحديث أو المتطور فى الدراسات السياسية، واقع تاثير السياسة العالمية أو النظام السياسى العالمى الجديد، وآلياته الشرعية الدولية، ومؤسساته ومنظماته المختلفة مــثل الأمــم المــتحدة أو الإتحادات السياسية العالمية والإقليمية مثل إتحاد دول الســوق الأوروبــية أو مجموعة الكمنولث، ودول الأسيان، ودول جنوب غرب أفــريقيا وغيــرها مــن الإتحادات السياسية المتباينة، التى لها آثار متعددة على السياسات الاجتماعية والإقتصادية والعسكرية المحلية والقومية فى نفس الوقت.

٩- دراســة النســق السياسى *Polititcal System* وعلاقته بالأنساق الإجتماعية الأخرى، حقيقة لقد تعددت مظاهر الإهتمام بدراسة النسق السياسى ومؤسســاته المــتعددة وطبــيعة قياداته والسمات العامة للشخصيات السياسية القــيادية، وأنمــاط شرعية توليها للسلطة، وغير ذلك من مظاهر جديدة تربط النسق السياسى بالبناءات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية المختلفة.

١٠- دراسة الفساد السياسى *Polititcal Corruption*، فى الواقع لقد تــزايد الإهــتمام بدراســة هذا النوع من الفساد الذى تزايد بصورة ملحوظة وخاصــة فى مجتمعات الدول النامية. وأيضاً الدول المتقدمة، وأصبح مظهراً مــن مظاهر إنتشار النزعات الميكيافيلية والنزعات النفعية اليمينية المتطرفة.

كما يعكس هذا النوع من الدراسات، طبيعة إهتمامات علماء الإجتماع السياسى لدراسة الفساد كجزء من أنماط الفساد الإجتماعى والأخلاقى المتزايد حديثاً.

بإيجاز، تلك أهم المجالات الحديثة، التى حرصنا على تحليلها بصورة موجزة، لتضيف أبعاداً وميادين أخرى حديثة إلى المجالات الكلاسيكية التى اشرنا إليها مسبقاً. وتعكس جملة هذه المجالات والميادين نوعية الإهتمام المتزايد من جانب علماء الإجتماع السياسى بدراسة العديد من القضايا والمشكلات والظواهر السياسية، التى تعددت مظاهرها واشكالها وعملياتها فى المجتمعات الحديثة.

(٣) علاقة علم الإجتماع السياسى بالعلوم الإجتماعية الأخرى.

كشفت التحليلات السابقة لكل من الأهداف العامة ومجالات وميادين علم الإجتماع السياسى، عن مدى تطور كل منهما بصورة كبيرة، الأمر الذى يؤكد طبيعة تداخل هذا العلم كأحد فروع علم الإجتماع المتخصصة مع العديد من العلوم الإجتماعية الأخرى. فى نفس الوقت، لقد كشفت التحليلات الخاصة بتعريف ماهية علم الإجتماع السياسى ومراحله التطورية والتاريخية المختلفة، عن الكثير من الحقائق العلمية، التى تؤكد على أن دراسة الظاهرة أو النظام السياسى ما هو، إلا نسق إجتماعى *Social System*، يرتبط بصورة مباشرة بمجموعة الأنساق الإجتماعية الأخرى، التى توجد فى المجتمعات البشرية. وبالطبع، إن تلك الأنساق الاجتماعية تعكس الإهتمامات المتعددة بين كل من علماء العلوم الإجتماعية ببعضها البعض، والتى يصعب عزل نسق أو نظام بعيداً عن الإطار المجتمعى والنسقى الأشمل الذى توجد فيه.على أية حال، إن إهتمامنا الحالى، يركز على دراسة العلاقة المتداخلة بين إهتمامات كل من علماء الإجتماع السياسى والعلوم الإجتماعية الأخرى، والتى نشير إليها بشئ من الإيجاز كما يلى:

١ - السياسة.

يعتبر علم السياسة من أهم العلوم الإجتماعية، التى ترتبط بعلم الإجتماع السياسى، نظراً لإهتمام كل منهما بدراسة وتحليل الظاهرة والعمليات والنظم السياسية، ولكن بالطبع توجد إختلافات بين كل منهما عند دراستهم لطبيعة هذه الظواهر. ويرجع هذا الإختلاف إلى نوعيةالتخصصات الأكاديمية والمهنية والمنهجية، التى يركز عليها ككل علم سواء أكان علم السياسة أم علم الإجتماع السياسى، وهذا ما ظهر من خلال التعريفات السابقة حول ماهية علم الإجتماع وعلم السياسة، إلا إننا نلاحظ، أن هناك إهتمامات مشتركة حول

موضـــوع بحث كل من هذين العلمين والقضايا والموضوعات، التى يتناولها بالفعـل، وهــذا مــا يظهر عموماً من خلال تقييمنا للموضوعات والمجالات المرتبطة بعلم السياسة وعلم الإجتماع السياسى.

ولعـل هـذا يبرروجهة نظر أحد علماء الإجتماع السياسى البارزين وهو، "تيم بوتومور" *T.Bottomore*، الذى يشير إلى إستحالة إقامة أى تمييز نظــرى هــام بين علم الإجتماع السياسى وعلم السياسة، وفى أقصى الحالات يرى أن هناك ثمة فروقاً ناجمة عن الإهتمامات المسبقة والتقليدية (أو عن نظم تقسـيم العمل الخاص بكل علم على خده)........، ومن وجهة نظر أخرى، إن علــم السياســة الحـديث (هو الشئ الذى لايمكن فصله أو تمييزه عن علم الإجـتماع السياسى) ويدين بتطوره منذ بداية القرن التاسع عشر إلى قيام تميز واضــح بــين كــل ما هو سياسى وماهو إجتماعى، وبين تركيب (المجتمع) كموضوع للدراسة المنظمة، والتداخل الناجم بين العلاقات المتعددة بين الحياة السياســية والإجتماعــية [1].ويظهــر التحليل السابق لبوتومور، مدى العلاقة المتداخلة بين علم السياسة وعلم الإجتماع السياسى، حيث يؤكد أن علم السياسة ذاتــه من حيث المفهوم والمحتوى والمجالات التى يهتم بها، لم يتطور إلا مع ظهــور نمــط جديد من المجتمع وهو المجتمع الرأسمالى *The Capitalist Society*، ذلك المجمتع الذى يرادف تعريفاته الجزئية، بالمجتمع المدنى *Civil Society*، أو المجتمع البرجوازى.

مــن ناحــية أخــرى، يــؤكد على أراء "بوتومور" السابقة أحد علماء الاجـتماع السياســى الفرنســيين المعاصــرين وهــو "مــوريس دوفــرجيه" *M.Duverger*، الذى يرى فى تقديمه لكتابه "علم الإجتماع السياسى *Sociologie de La Politique*" "أن مفـردات علم السياسة وعلم الإجتماع السياسى تترادف تقــريباً، ففى كثير من الجامعات الأمريكية يتحدثون عن القضايا نفسها فى " علم السياســة " عندما تعالج فى إطار قسم علم السياسة، وفى علم الإجتماع السياسى عندما تعالج فى قسم علم الإجتماع. أما فى فرنسا، فإن " علم الإجتماع السياسى " يظهــر غالباً قطيعة مع المناهج القانونية أو الفلسفية، التى هيمنت طويلاً على علــم السياســة، ومن ثم يجب تحليله بواسطة مناهج أكثر علمية. وعموماً، هذه

---

(1) *Bottomore, T. op.cit, pp.8-9.*

الفــوارق لــيس لها أهمية عملية [1]. حقيقة، يكشف هذا التصور السابق، مدى إهتمام كل من علم الإجتماع السياسي وعلم السياسة، الأمر الذى جعل إهتمامات كـل مــنهما متداخلة، كما جاءت فى الولايات المتحدة على خلاف ما هو فى فرنسا والدول الأوروبية الأخرى. على أية حال، إن التباين حول إهتمامات كل من علم السياسة وعلم الإجتماع السياسي، يرجع بالضرورة إلى أن العلم الأخير، يســعى لإســتخدام مــناهج بحثــية أكثر علمية وواقعية سوسيولوجية أكثر من إهــتمامات علم السياسة التى لا تزال تسيطر عليها المناهج القانونية والفلسفية. وهــذا ما يظهر بوضوح من خلال تحليلنا لكل من النظرية السياسة *Political Theory* مــن جانب علماء السياسة وعلماء الإجتماع السياسي وهذا ما سنناقشه بصورة أكثر تفصيلاً فى الفصول القادمة.

عمــوماً، إن الدراســات الحديــثة سواء فى مجال علم السياسة وعلم الإجــتماع السياســي، توضح أن هناك إهتمامات كثيرة مشتركة بين العلمين، وهــذا يظهر بوضوح إذا تناولنا بصورة خاصة المجالات والميادين الحديثة، والتى تعتبر مجالات مشتركة بين المتخصصين مثل السياسة الدولية، أو النظام العالمــي السياســي الجديــد، والتنمــية السياسية، والثقافة والتنشئة السياسية، والمشــاركة السياســة، والوعــي السياسي، والأيديولوجيات السياسية، والنظم السياســية مــثل الديمقراطية، والشيوعية، والنازية، والدولة القومية، والسلطة السياســية، ونظــم الحكــم أو الدولــة، والقوة، والنفوذ، والتيارات السياسية. بالإضــافة إلــى دراســة الأحــزاب السياسية وجماعات الضغط والمصلحة والأقلــيات والحــركات والــثورات السياســية والنقابية العمالية وغيرها من المجــالات، التــى مــن الصعوبة أدراج أحد منها تحت علم السياسة أو علم الإجــتماع السياســى فقــط، بقــدر مــا تعكــس الإهتمامات المزدوجة بين المتخصصين في هذين العلمين.

ولكنــنا يجــب أن نؤكد على حقيقة هامة مؤداها: أنه بالرغم من هذه المجــالات المشــتركة، إلا أن لكل علم من هذين العلمين خصوصيته العلمية والأكاديمــية، التــى تعكس نظام تقسيم العمل المتخصص لكل علم على حده. بالإضــافة، إلــى طبــيعة المناهج والأساليب العلمية البحثية، التى تميز بين

(١) د. دوفرجيه. علم الاجتماع السياسي. مرجع سابق، ص٥.

إهتمامات علم السياسة وعلم الإجتماع السياسي.وخاصة أن (الأخير) يحاول أن يتـناول دراسة النظم أو الأنساق السياسية عن طريق تبنى المداخل والمناهج السوسـيولوجية المعـروفة، والتـى تميـز إهتمامات المتخصصين، فى علم الإجـتماع السياسى، وتناولهم للقضايا والمشكلات والظواهر السياسية بصورة أكثـر واقعـية. فى نفس الوقت، يجب أن نشير أيضاً، إلى أن علماء السياسة المعاصـرين يـتجهون لتبنى المداخل السوسيولوجية والتفسيرية الواقعية، عند دراسـة مشـكلاتهم وقضاياهم، والإستفادة من خبرات علماء الإجتماع عامة، وعلم الإجتماع السياسى خاصة وهذا ما ظهرر خلال السنوات الأخيرة.

٢ - الإقتصاد.

يـرتبط علـم الإقتصـاد بعلـم الإجـتماع منذ بداية القرن الماضى (العشـرين) وتعددت مظاهر هذا الإرتباط فى وجود فرع متخصص هو علم الإجـتماع الإقتصادى *Economic Sociology*، ليزيد من طبيعة الإهتمامات المشـتركة بين العلمين الرئيسين (الإقتصاد والإجتماع). ولكننا نجد أن هناك ثمـة علاقـات أكاديمـية مشـتركة بصورة خاصة بين علم الإقتصاد، وعلم الإجـتماع السياسى الذى يعد موضوع إهتمامنا فى الوقت الحاضر. فنجد على سبيل المثال، أن علماء الإقتصاد السياسى *Poitical Economy*، الذين ظهروا خـلال القـرنين الـثامن عشـر والتاسـع عشر، إهتموا بدراسة العديد من الموضـوعات والقضايا المشتركة التى يهتم بها علماء الإجتماع السياسى. كما قـد أسهم علماء الإقتصاد الكلاسيكين من أمثال "أدم سميث" *A.Smith* وكتابه ثـروة الأمم *Wealth of Nations*، وكتاب رأس المال *The Capital*، لـ "كـارل مـاركس" *K.Marx*.وان يضعوا أسس ومذاهب سياسية وأيديولوجية، شـكلت علـى غـرار مجتمعات بشرية حديثة، إختلفت كثيرا عن المجتمعات التقلـيدية (الإقطاعـية)، والتـى كانـت سـائدة فى العصور الوسطى وهى المجتمعات الرأسمالية، والمجتمعات الشيوعية والإشتراكية.

فـى نفس الوقت، لقد أثرى علماء الإقتصاد الكلاسيكين من أمثال رواد مدرسـة أو مـذهب التجاريين، الذى ظهر فى بريطانيا ومذهب الفيزوقراطيين الـذى ظهر فى فرنسا خلال القرن الثامن عشر، أن يحددا طبيعة الأفكار العامة التـى تقـوم علـيها فلسـفة الحياة الإقتصادية، والتى خططت لقيام أكبر ثورة إقتصـادية بعـد ذلك الثورة الصناعية *Industrial Revolution*، والتى أحدثت

تغيرات كبرى فى النسق الإقتصادى، والسياسى والإجتماعى والدينى، والثقافى. كمـا جـاءت إهتمامات الكثير من رواد الإقتصاد والكلاسيكين من أمثال "جون ســتيورات مل" *Mill*، و "مالتوس" *Malthus*، و "ريكاردو" *Ricardo*، و "بينام" *Bentham*، وغيرهم آخرون، ليضيفوا اسس وفلسفة المذاهب النفعية الإقتصادية، والتى غيرت كثيراً من طبيعة العلاقات والبناءات الإجتماعية، وأصبحت مدخلاً مميزاً فى تاريخ النظم الإقتصادية والاجتماعية في المجتمع الحديث.

علاوة على ذلك، توجد إهتمامات مشتركة بين كثير من علماء الإقتصاد، والــذين أســهموا فى وضع أسس علم الإجتماع السياسى من أمثال "ماكس فيبر" *M.Weber* الذى يعتبر عالماً إقتصادياً وسياسياً وقانونياً ولديه إهتمامات مشتركة، أسهمت في وضع الكثير من هذه العلوم الاجتماعية و تخصصاتها المختلفة. وهذا ما جاء فى أحد إهتمامات "فيبر" الموسوعية مثل كتابه الشهير عن تاريخ الإقتصاد العـــام " *The History of General Economic* "، ودراسته عن تطور النظم الإجتماعــية والدينــية والإقتصـــادية والسياسية فى نفس الوقت وهى " الاخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية " *The Protestant Ethics and The Spirit of Capitalism* ". كمـــا أسهمت مدراسة "لوزان" الإقتصادية الشهيرة التى أسسها العـــالم الإقتصادى الشهير "والراس" *Wallras* فى النمسا، وتراسها بعد ذلك عالم الإقتصـــاد والإجتماع الشهير الإيطالى "فلفريدو باريتو" *F.Pereto*، فى تناول كثير من الظواهر السياسية مثل دراسته الشهيرة عن الصفوة *Elites* أو النخبة السياسية، وتحليل طبيعة العلاقة بين تكوين الصفوة الحاكمة والقوة الإقتصادية *Economic Power*، وذلــك مــع الــبدايات الأولى خلال القرن الماضى (العشرين)، إلا أن أصــبحت الصــفوات الإجتماعــية مــتداخلة بين الصفوة السياسية، والعسكرية، والإقتصـــادية، والدينية فى الوقت الحاضر. وتعتبر هذه الدراسات جزء من دراسة عملية التغير الإجتماعى للصفوات السياسية وما يعرف بدائرية الصفوة، التى تعتبر ميداناً خصباً بين علم الإجتماع وعلم الإقتصاد.

حقيقة، إن طبيعة النظام الإقتصادي العالمى الجديد، الذى تشكل خلال النصف الأخير من القرن العشرين، يترجم لنا واقع الإهتمامات المشتركة بين علمــاء الإقتصـــاد وعلماء الإجتماع السياسى، الذين يعطون إهتماماً ملحوظاً للتغيرات التى حدثت على منظومة السياسة العالمية خلال العقود الأخيرة، تلك المــنظومة التى توضح لنا مدى العلاقة بين النظام الإقتصادى والسياسى، فى

تشكيل واقع القوى العالمية الكبرى والتكتلات الإقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية. وإلى أى حد يمكن أن تلعب هذه المنظومات والتكتلات دورا فى تشكيل البناءات الإجتماعية والسياسية التى توجد داخل المجتمعات المحلية والقومية فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، إن دراسة طبيعة التنمية السياسية والصفوات والأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية فى الدول النامية أو المتقدمة، لايمكن تفسيرها إلا من خلال التأكيد على أهمية الإهتمامات المشتركة بين علم الإقتصاد وعلم الإجتماع السياسى.

٣- التاريخ.

يعتبر علم التاريخ من أهم العلوم الإجتماعية التى تمد علماء هذه العلوم بجذور الفكر الإجتماعى البشرى الذى يضرب فى أعماق البشرية منذ الآلف السنين. وهذا ما يظهر بوضوح من خلال العلاقة المتبادلة بين التاريخ وعلم الإجتماع وفروعه المتخصصة ومنها علم الإجتماع السياسى بصورة مميزة. فدراسة قضايا الفكر السياسى وتطوره عبر العصور التاريخية، لايمكن أن تتم إلا من خلال تحليلات المؤرخين وكتاباتهم المختلفة، والتى تتناول قضايا سياسية هامة، وتتبع كيفية تطور هذه القضايا والظواهر السياسية وكيف إختلفت بمرور الزمن وتعدلت إلى أن وصلت على ما هو عليه فى العصر الحاضر. فدراسة تطور الفكر السياسى الإغريقى والفرعونى والرومانى والمسيحى خلال العصور الوسطى والقديمة، يسهم فى معرفة كيفية تحول هذا الفكر خلال عصر النهضة أو الإصلاح إلى أن وصل إلى المجتمعات الحديثة. ودراسة قضايا أو ظواهر نشأة الدولة، والحكم أو السلطة، والقوة، والطبقات والصراع السياسى، وغيرها من ظواهر سياسية لا يمكن فهمها إلا من خلال إسهامات علماء التاريخ والآثار.

كما تمتد جذور العلاقة المتبادلة بين التاريخ كعلم أساسى، وبين علم الإجتماع السياسى كعلم فرعى متخصص من فروع علم الإجتماع، فى إستخدام العلم الأخير (المنهج التحليلى المقارن)، ذلك المنهج الذى يعتبر من أهم مناهج البحث العلمى السوسيولوجى، الذى يسهم فى دراسة الظواهر السياسية والمجتمعية بصورة عامة. فدراسة النظام الديموقراطى على سبيل المثال، لا يمكن أن يفهم هذا النظام بدون تتبع جذوره الأولى عند افلاطون أو أرسطو، ومعرفة طبيعة الأسباب التى أدت إلى تغيير ممارسة الديمقراطية

النيابية المباشرة، إلى ما يعرف بالسلوك السياسى *Political Behavior* أو التمثيل السياسى النيابى غير المباشر، كما ظهر خلال مرحلة المجتمعات الحديثة. وينطبق ذلك أيضاً، على دراسة نظام الدولة والحكم بإعتبارها المؤسسة السياسية الكبرى، التى قد تغيرت كثيراً عبر العصور التاريخية. ولاسيما، خلال فترة التحول من المجتمعات الوسطى إلى المجتمعات القومية، أو أيضاً معرفة كيفية تحول دويلات المدينة مثل أثينا وأسبرطة فى بلاد الإغريق القديمة، إلى المجتمعات القومية، وظهور الدولة – الامة، والمجتمع المدنى، أو المجتمع البرجوازى وغير ذلك من أنماط متعددة لنماذج الدولة عبر العصور التاريخية.

حقيقة، إن تنوع مجالات علم الإجتماع السياسى فى الوقت الراهن، لا تعكس فقط طبيعة التغيرات التى حدثت على الظواهر والعمليات والنظم السياسية كما هو موجود فى المجتمعات الحديثة والمعاصرة، بل أن هذا التنوع يكشف ايضاً بوضوح عن طريقة إستخدام الدراسات المقارنة *Comparative Studies*، التى تسهم فى تحليل طبيعة التغيرات التى حدثت على كل من البناءات والنظم السياسية، منذ أن عرفتها المجتمعات البشرية منذ آلاف السنين. وبالطبع، يعد هذا النوع من الدراسات إسهاما حقيقيا لإهتمامات علماء التاريخ والآثار، الذين لا يزالون يتعرفون على طبيعة مكونات البناءات والنظم السياسية، التى ظهرت خلال العصور الوسطى والقديمة. إن دراسة ظواهر سياسية معينة مثل حدوث الصراع السياسى *Political Conflict*، والصفوات السياسية *Political Elites* أو نظم الملكية والديموقراطية، كما حدث فى تحليلات "ماركس"، لا يمكن فهمها إلا فى إطار واقعها التاريخى والاجتماعى ككل. بعد أن أكد عليها "ماركس" من خلال تحليله التاريخى المقارن، لتطور نظام الملكية وعلاقاتها بالصراع الأزلى والأبدى بين الطبقات الإجتماعية.

علاوة على ذلك، إن إهتمامات المفكر العربى إبن خلدون، ومقدمته الشهيرة كفيلة بأن تترجم لنا العلاقة التبادلية بين التاريخ كعلم وبقية العلوم الإجتماعية، وبالتحديد علم العمران البشرى (الإجتماع)، كما جاء ذلك فى تحليلات ابن خلدون، التى تصطبغ بالطابع السياسى. كما أن تحليلات هذا المفكر كشفت لنا حقائق تاريخية وسياسية هامة، يرجع إليها الكثير من علماء الإجتماع السياسى، عندما يحاولون تفسير العديد من الظواهر والعمليات السياسية التى

ظهـرت خلال العصور الوسطى الإسلامية. فدراسة العصبية، والخلافة، ونظم الملـك، والإسـتبداد، والطغيان، وإنهيار الدولة، والفساد السياسى، ونظم العدل والقضـاء الإسـلامى، تعكـس لنا طبيعة العلاقة المتداخلة بين النظام السياسى والـنظم الإجتماعية الأخرى التى شهدت فترة إنهيار الدولة الإسلامية، والتى لا يمكن فهمها إلا من خلال إستخدام المنهج التاريخى التحليلى المقارن، الذى يعتبر إهـتماماً مشتركاً بين كل من علماء التاريخ وعلماء الإجتماع السياسى وغيرهم من المتخصصين فى فروع علم الإجتماع المختلفة.

٤ – القانون.

تعـد إسـهامات علماء القانون ونظرياتهم ومذاهبهم فى كل من علم السياسة، وعلم الإجتماع السياسى، وايضاً علم الإجتماع، كما تسهم هذه العلوم الأخيرة وغيرها من العلوم الإجتماعية، فى تطوير الدراسات القانونية الحديثة، التـى تسـعى جاهدة لأهمية وضرورة الإلتقاء الفكرى النظرى والمنهجى بين المتخصصـين والعلمـاء فـى العلوم الإجتماعية بصورة عامة. كما لاتزال إهتمامات كل من فقهاء وعلماء القانون، وعلماء علم الإجتماع القانونى تتناول موضـوعات وقضـايا مشتركة، مرتبطة بمصادر القانون وأصوله الأساسية، سـواء أكانت أصولاً واقعية ترتبط بالأنسان والبيئة الطبيعية والإجتماعية، أو ايضـاً الأصـول الفكـرية، والتـى تشمل العوامل الأخلاقية، والإقتصادية، والسياسـية، وغيرها من العوامل الأخرى، التى توضح مدى العلاقة بين علم القانون والفروع المتخصصة من علم الإجتماع مثل علم الإجتماع القانونى(١). وهذا ما تناوله الباحث بالفعل فى مؤلفات تحمل هذا المسمى الأخير، ويعد من أهم الدراسات السوسيولوجية الحديثة فى علم الإجتماع فى الوقت الحاضر.

ولعـل الإهتمام المشترك بين علماء القانون وعلم الإجتماع السياسى، يرتبط بالعديد من القضايا والظواهر والنظم السياسية، التى نجدها فى تحليلات كل من هؤلاء العلماء. فدراسة القوانين الوضعية، والقوانين الطبيعية بواسطة علماء الإجتماع السياسى، تستند إلى تحليلات علماء القانون وفقهائه. وهذا ما ظهـر أيضاً من خلال إهتمام المتخصصين فى علم الإجتماع السياسى بدراسة

---

(١) للمزيد من التفاصيل إرجع إلى :

– عبد الله عبد الرحمن، علم الإجتماع القانونى، الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

الـنظم السياسـية مـثل الدولة، ومدى شرعية النظام السياسى الحاكم. فمقولة الشرعية *Ligitimacy*، والسيادة *Sovereignty*، التى تتمتع بها الدولة كسلطة سياسـية. لا يمكـن أن تـتم إلا من خلال شرعيتها والإعتراف بها، من قبل الجماهيـر أو المحكومين وهذا ما تناوله "ماكس فيبر"، عندما حاول أن يعالج العلاقة بين الشرعية القانونية وأنماط السلطة السياسية سواء أكانت كارزمية أم تقلـيدية أم بيروقراطية حديثة (عقلانية). ولقد إستفاد "فيبر" كثيراً فى تحليلاته السياسـية أو بالـتحديد فـى علم الإجتماع السياسى من دراساته و إهتماماته القانونية، وكعالم فى علم الإجتماع القانونى ومؤرخ للقانون وعلم الإجتماع فى نفس الوقت. وهذا ما ظهر فى تحليلاته أيضاً لكل من القوة، والنفوذ، والهيمنة، وغيـر ذلك من مقولات هامة، تربط بين إهتمامات علماء الإجتماع السياسى والقانون فى نفس الوقت.

فـى نفـس الوقت، إهتم علماء القانون بدراسة تطور القانون عبر العصـور التاريخـية، وعلاقـة ذلك بقضايا الحريات العامة، لكل من الأفراد والـدول فـى نفس الوقت. وهذا ما ظهر من خلال الإهتمامات المشتركة بين علمـاء القانـون وعلماء الإجتماع السياسى، عندما يهتمون بدراسة نظريات سياسية وقانونية وإجتماعية مثل نظرية التفويض الإلهى، التى أعطت الشرعية القانونية لرجال الدين المسيحى، للسيطرة على الجماهير والمجتمعات المسيحية خلال العصور الوسطى. وكيفية تكوين هذه النظرية من مجموعة من القوانين الشرعية، التى تحدد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بإعتبار الحكام هم ممثلى الله علـى الأرض ولا مراجعة لأوامرهم وقوانينهم، لأنها مستمدة من السماء ولابد من طاعتها بواسطة المحكومين. تلك الشرعية القانونية والسياسية، التى حـددت نسـق الشـرعية وطبـيعة الحـدود والواجـبات بين الحكام الدينين والمحكومـين. ولكن، تطورت النظريات السياسية، عن طريق إحلال نظرية العقد الإجتماعى *Social Contract Theory*، عند كل من "هوبز" و"روسو" و "لـوك"، كبديلاً عن نظرية التفويض الإلهى، ولتأخذ العلاقة القانونية الشرعية المجتمعية بين كل من الحاكم والمحكومين.

عـلاوة علـى ذلـك، يهـتم علماء الإجتماع السياسى بدراسة تاريخ الحـريات السياسـية، من خلال إهتماماتم المشتركة مع علماء القانون، الذين يهتمون بدراسة القانون الطبيعى *Natural Law*، والقانون الوضعى *Positive*

Law[1] ومـــدى تطـــور كـــل من منها فى اطار علاقة البناءات الإجتماعية والسياســـية، التـــى تطورت منها بصورة عامة. وإلى أى حد إستمرت حركة الـــتطور الاجتماعـــى للحريات السياسية والإقتصادية والدينية وغيرها خلال مـــراحل الـــتحول بين المجتمعات المسيحية إلى المجتمعات الحديثة، وخاصة خـــلال فتـــرة عصر النهضة أو الإصلاح. كما تطورت مبادئ حقوق الإنسان نتـــيجة لتغيـــر التشريعات السياسية والقانونية والقضائية التى صاحبت حدوث الـــثورات السياســـية خاصة الثورة السياسية الفرنسية، وتأثيرها بعد ذلك على مفهـــوم الحرية السياسية للأفراد والمجتمعات والدول فى نفس الوقت. علاوة علـــى ذلك، أن دراسة مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث القضائية، والتنفيذية، والتشـــريعية، قـــد تطور على مراحل تاريخية متعددة، إلى أن ظهر فى النظم السياســـية الحديثة، واصبح من أهم الموضوعات التى يتناولها كل من علماء القانون وعلم الإجتماع السياسى.

٥ – الفلسفة.

تعتبـــر الفلســـفة هى العلم الأساسى، الذى إنفصلت عنه جميع العلوم الإجتماعـــية خلال القرنين الماضيين نتيجة لحركة تطور البحث العلمى، التى ظهرت مع العقود الأولى لنشأة المجتمع الحديث، ولكن هذا الإنفصال لا يعنى. أن هناك مجموعة من العلاقات المتداخلة بين الفلسفة وعلم الإجتماع والتاريخ، والسياســـة، والقانـــون، وفـــروعهم المتخصصة والمتعددة كما هو ملاحظ فى العلاقـــة بين الفلسفة وعلم الإجتماع السياسى على سبيل المثال. ويوضح ذلك، العديد من المهتمين فى هذا العلم خلال العقود الأخيرة، والذين يرجعون النشأة الـــتطورية لعلـــم الإجتماع السياسى لإسهامات الكثير من الفلاسفة والمفكرين ســـواء فـــى العصور الأولى والوسطى والحديثة أيضاً. كالدراسات السياسية لأرسطو وافلاطون وسقراط مثل تحليلاتهم عن افضل أنواع الحكومات ونظم السياســـة والحكـــومات الفاسدة والناجحة، لا تزال موضع إهتمام مشترك بين علمـــاء الإجتماع والفلسفة. كما لا تزال دراسة أخلاقيات الفلاسفة مثل، العفة والشجاعة والحكمة والعدالة، وغيرها من مقومات الفيلسوف الحاكم، كما حدد

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- محمد كامل ليلة، النظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٦٩.

ذلـــك أفلاطـــون، لا تـــزال تميز بين السياسات الحكومية النفعية والأخلاقية، والفلسفات السياسية الغائية.

كمـــا إرتـــبطت دراســـة الفلســـفة وعلم الإجتماع السياسي، بدراسة أخلاقيات كل من الحكام والمحكومين والعلاقات المتبادلة بين الإثنين. وهذا ما جاء في الفلسفات القديمة الأبيقورية والرواقية والمثالية والنفعية (الميكيافيللية)، وغيـــرها مـــن الفلســـفات التـــي تحدد طبيعة النظم السياسية والحكام والقادة السياســـين، الذين عرفهم تاريخ المجتمع البشري الحديث. في نفس الوقت، إن دراســـة قضـــايا الأيديولوجـــية السياسية، وتكوينها لم يأت من فراغ، بقدر ما جاءت نتيجة هذه الإيديولوجيات فلسفات فكرية وثقافية وسياسية معينة من أجل تطبيق أفكارها العامة ولسياساتها وآراء روادها بصورة عامة. فالنظم السياسية الديمقـــراطية تخـــتلف عـــن الديكـــتاتورية الشـــمولية، نتـــيجة لمجموعة من الأيديولوجـــيات، التي تقتنيها قاداتها وتحترمها الشعوب التي تؤيدها، وهذا ما يفســـر عموماً فلسفة تطبيق الأيديولوجيات السياسية المعاصرة، والتي شهدها العـــالم خـــلال القرن الماضي (العشرين) وحقيقة، أن دراسة قضايا الشرعية، والســـلطة، والعلاقـــة بين الحاكم والمحكومين، والفساد السياسي، وأخلاقيات القـــيادات السياسية، وإحترام الحريات وغيرها تعتبر قضايا إهتمامات مشتركة بين كل من الفلاسفة وعلماء الإجتماع السياسي.

٦- الإدارة.

يـــرتبط علم الإدارة بعلم الإجتماع السياسي لوجود إهتمامات مشتركة بين كل منهما، شأنهم شأن العديد من العلوم الإجتماعية وتخصصاتها الفرعية المـــتعددة. فنجد علي سبيل المثال، الكثير من الموضوعات والقضايا التي يهتم بهـــا كـــل من المتخصصين في هذين العلمين. وهذا ما يظهر عند دراسة كل منهما إلى أساليب دارسة الحكم أو إدارة التنظيمات والمؤسسات السياسية مثل الأحزاب السياسية *Political Parties*، والبرلمانات *Parliements*، والأجهزة الحكومية السياسية المختلفة، وغيرها من المؤسسات الأخرى، التي لعبت دوراً أساســـياً في الحياة الإجتماعية والسياسية في المجتمع الحديث. وهذا ما يجعل الكثيـــر من مؤرخي علم السياسة يصفون هذا العلم بأنه "فن إدارة الحكم" نظراً لطبيعة إختلاف الدولة – كجهاز إداري وسياسي وأدارتها عن بقية المؤسسات والتنظيمات الإجتماعية المتعددة في الوقت الراهن. علاوة على ذلك، يهتم كل

من علماء الإدارة وعلم الإجتماع السياسى كغيرهم من المتخصصين فى العلوم الإجتماعية، بعملية الفصل بين السلطات، والمقصود بهذه العملية أو المبدأ، هو كيفـية إحتــرام السلطات الإدارية ومنظومة الحقوق والواجبات أو المسئولية الإدارية والمهنية، التى يجب أن يحتذى بها القائمون على ممارسة السلطة فى التنظيمات الحكومية التنفيذية، والقضائية والتشريعية.

علاوة على ذلك، إستمدت علوم الإدارة، الكثير من نظرياتها واساليب ممارسة العملية الإدارية والتنظيمية من الفكر السياسى المتطور عبر العصور التاريخـية. فدراسـة الـنظم الديموقـراطية، والديكتاتورية، والأوليجاركية، والفاشـية، وغيرها من النظم السياسية المعروفة، تعتبر فى حد ذاتها نوع من الممارسـات الإداريـة والمهنـية، التى توضح خصائصها وسمات هذه النظم والعمليات السياسية الناتجة عنها فى الحياة السياسية المتعددة. وبالطبع، يشارك علـم الإجتماع السياسى، بدراسة أنماط واساليب الإدارة فى جميع المؤسسات والتنظـيمات السياسـية، بإعتـبارها تنظـيمات وأنساق إجتماعية، ولكن لها خصوصـياتها التى تميزها عن غيرها من التنظيمات الإجتماعية الأخرى. فى نفـس الـوقت، نجد الكثير من المجالات المشتركة الحديثة بين علم الإجتماع السياسى، وعلماء الإدارة، ومنها على سبيل المثال دراسة عمليات صنع القرار السياســى *Political Decision Macking* والتنمـية السياسـية *Political Development*، وكيفـية إعتـبارها جـزء من التنمية والتحديث الإجتماعى الشامل، وغيرها من القضايا الأخرى التى تعد نوع من الإهتمامات المشتركة بـين علم الإدارة وعلم الاجتماع السياسى. ولاسيما ، أن هذه الموضوعات، لا يمكـن فهمهـا بعـيداً على أساليب الإدارة الناجحة، وكيفية تحديثها للنهوض بالعملـيات والنظم السياسية وهذا ما يظهر عند دراسة كل من علماء الإدارة والإجتماع السياسى لواقع المجتمعات النامية.

ومــن هذا المنطلق، نجد الكثير من إهتمامات علم الإجتماع السياسى، وعلـم الإدارة، تتركز حول تطوير الإتجاهات والمناهج البحثية والنظرية، التى تسـهم فــى تحديث دراسة العمليات والنظم والمؤسسات السياسية، وهذا ما هو واضح من خلال تحليلنا للتراث العلمى الحديث فى مجال علم الإجتماع السياسى وعلــم الإدارة. فنجد على سبيل المثال، إستخدام المتخصصين فى هذين العلمين بمــا يعــرف بالمدخل النظامى *Institutional Approach* ، والمدخل التنظيمى

Organizational Approach وغيرهما من المداخل الأخرى، التى سوف نشير إليها لاحقاً فى الفصول القادمة، وذلك من أجل دراسة وتحليل المؤسسات والنظم السياسية بصورة واقعية. وهذا ما يجعل علم الإجتماع السياسى، وعلم الإدارة متميزان عن علم السياسة، نظراً لأن العلم الأخير لا يزال تسيطر عليه المناهج والمداخل القانونية والفلسفية المجردة أو المثالية.

عموماً، إن مجالات الإهتمام بين علم الإدارة وعلم الإجتماع السياسى، لاتزال فى زيادة مستمرة نتيجة للموضوعات والقضايا التى تهتم بها كل منها. وهذا ما يظهر بوضوح فى دراسة مكونات النظام السياسى العالمى الجديد، ومجموعة المؤسسات السياسية العالمية والقومية والإقليمية، التى تتبع نوع من الإدارة، تختلف بالطبع عن طبيعة المؤسسات والتنظيمات السياسية المحلية سواء من حيث المشاركة، أو الفاعلية، أو الكفاءة، أو الأهداف والغايات، أو الإستراتجيات والبرامج، ويرجع هذا الإختلاف إلى نتيجة آليات إدارة منظومات العملية السياسية ذاته، والتى تختلف حسب طبيعة ومجموعة الظروف والعوامل العالمية التى توجد فى المجتمع الحديث، وهذا ما يهتم به بالفعل كل من علماء الإدارة والإجتماع السياسى أيضاً.

٧- علم النفس.

تمتد جذور الإهتمام المشترك بين علم النفس وعلم الإجتماع، إلى النشأة التاريخية لهذين العلمين، التى ترجع إلى البدايات الأولى من القرن الثامن عشر. كما تزايد هذا الإهتمام نتيجة تعدد التخصصات المشتركة (البينية) بين كل من العلمين مثل علم النفس الإجتماعى *Social Psycology*، وعيره من التخصصات الأخرى، التى لا تزال تثرى إهتمامات المتخصصين والباحثين ليست فقط فى علم النفس أو علم الإجتماع، ولكن ايضاً العديد من العلوم الاجتماعية والطبيعية الأخرى. وفى إطار إهتمامنا بالعلاقة المتبادلة بين علم الإجتماع السياسى والعلوم الإجتماعية، فنجد أن علم النفس يسهم كثيراً فى تطور مجالات الدراسة والبحث السياسى الذى يهتم بها علم الإجتماع السياسى. وهذا ما يترجم فى إستخدام المدخل السلوكى *Behaviourist Approach*، فى دراسة العديد من الموضوعات والقضايا والمشكلات والظواهر والعمليات السياسية، التى تتنوع بصورة مضطردة كما هو ملاحظ فى السنوات الأخيرة.

ومن بين هذه القضايا والموضوعات إهتمام كل من علم النفس وعلم

الإجتماع السياسى بدراسة السلوك السياسى *Political Behavior*، والذى يندرج تحته الكثير من الموضوعات الفرعية مثل التصويت أو الإنتخاب *Voting*، والوعى أو الإتفاق السياسى *Political Consensus*، والمشاركة السياسية *Political Participation*، والحملات الدعاية السياسية *Political Propaganda*وجماعات الضغط *Pressure Groups*، وجماعات المصلحه *Interest Groups*، والفساد السياسى *Political Corruption*، وغيرها من الموضوعات، التى من الصعب علينا تحليلها حالياً، بقدر ما نشير إلى هذه الموضوعات كنوع من أمثلة للإهتمامات المشتركة بين علماء النفس وعلماء الإجتماع السياسى. لكن لابد أن نعرف جيداً، أن كل منهم إتجاهاتهم ومداخلهم ومناهجهم وأساليبهم العلمية والبحثية التى يستطيع أن يعالج بها مثل هذه الموضوعات أو الظواهر السياسية، ولكن بالطبع توجد العديد من الاساليب والمداخل السوسيو سيكولوجية *Socio-Psycological*، التى تسهم فى الإثراء العلمى والواقعى لدراسة العمليات والنظم السياسية ككل.

حقيقة، إن دراسات الرأى العام *Puplic Opinions* وقياس درجات الوعى السياسى *Political Consensus*، والتنشئة السياسية *political Socialization*، تعد من الموضوعات الهامة، التى يمكن أن نصفها من أهم الموضوعات التى تستقطب إهتمامات كل من علماء الإجتماع السياسى وعلم النفس. وهذا ما ظهر حديثاً فى مسوح الرأى العام وتعدد مراكزها على المستوى العالمى والقومى، والتى تحاول أن تعكس إتجاهات الجماهير، ومدى إقبالهم على العملية السياسية، وأسباب عدم إهتمام الكثير من الفئات والطبقات عن عملية الإنتخابات العامة والقومية مثلاً حتى داخل الولايات المتحدة، فقد وصلت نسبة عدم المشاركة فى الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٠ إلى ٥٠% من إجمالى حجم الناخبين. وبالطبع أن هناك العديد من التفسيرات الواقعية التى يقوم بها علماء النفس وعلم الإجتماع السياسى عن طريق النتائج التى يصلون إليها بصورة مستمرة من خلال دراساتهم لمثل هذه الظواهر السياسية.

علاوة على ذلك، تعتبر موضوعات التميز العنصرى أو السلالى *Racre Discrimination*، والنزاعات الطائفية، والاقليات، والحركات النسوية والطلابية ، وظواهر العنف والإرهاب والتطرف بأنواعه المختلفة، وغيرها من الموضوعات التى تعتبر نوع من الإهتمامات المشتركة التى يسعى علماء

كـــل من علم النفس وعلم الإجتماع السياسى لدراستها على المستوى النظرى والإمبيريقى (الميدانى). فى نفس الوقت، إن دراسة الموضوعات مثل القيادات السياســـية *Political Leadership*، والميكانيزمات التى تتميز بها الصفوات السياســـية، تعتبر موضع إهتمامات كل من العلمين. ولاسيما، أن دراسة هذه الموضـــوعات تحـــتاج إلـــى دراسات سوسيو – سيكولوجية مثل الشخصية، والذكاء، والموقف، والسمات، وغير ذلك من خصائص أخرى يصعب دراستها بعـــيداً عـــن إهـــتمامات علماء النفس والمتخصصين فى مجال علم الإجتماع السياسى، الذين يعطون إهتماماً ملحوظاً لدراسة مثل هذه القضايا فى السنوات الأخيـــرة، بإعتـــبارها جـــزءاً أساسياً من مكونات العلم الحديث. بإيجاز، إن الإهـــتمامات المشتركة بين علم النفس وعلم الإجتماع السياسى التى جاءت فى التحلـــيلات السابقة، مجرد محاولة لطرح عدد من أمثلة هذه الإهتمامات فقط، كما تعكس لنا طبيعة الحياة السياسية والإجتماعية فى المجتمع الحديث.

٨- الجغرافيا.

تعتبـــر الجغـــرافيا مـــن العلوم الإجتماعية، التى ترتبط بعلم الإجتماع وفروعه المختلفة، وذلك نتيجة للإهتمامات المتعددة التى تربط بينهما، فالجغرافيا علم اساسى من العلوم التى تعطى إهتماماً ملحوظاً بالبيئة الأيكولوجية والسكانية، والإقتصـــادية، والسياســـية، والطبيعـــية، فى نفس الوقت. وفى إطار إهتماماتنا ومعالجتنا للعلاقة المتداخلة بين علم الإجتماع السياسى والعلوم الإجتماعية، نجد أن هناك العديد من الموضوعات المشتركة بين إهتمامات كل من العلمين. فنجد على سبيل المثال لا الحصر، أن علماء الجغرافيا يهتمون بدراسة كل من الأقليم، والســـكان (الشعب) والموارد الطبيعية، كعامل أساسى للإعتراف بوجود الدولة كـــنظام سياسى، من جانب الدول المحيطة بها سواء على المستوى الإقليمى أو العالمـــى. هـــذا بالإضـــافة إلى إهتمام الجغرافيا، بدراسة تأثير العوامل البيئية والجغـــرافية علـــى الكـــثافة السكانية، ومستوى الدخل والمعيشة، والعلاقة بين الموارد البشرية والإقتصادية وغيرها من أهم الموضوعات التى يهتم بها علماء الإجتماع السياسى فى نفس الوقت.

بالإضـــافة إلى ذلك، يهتم أحد فروع علم الجغرافيا مثل الجغرافيا السياسية *Political Gography*، بدراســـة العديـــد مـــن القضايا التى يهتم بها علم الإجتماع السياســـى وأيضـــاً فرع الجغرافيا الإقتصادية، أو الجغرافيا البشرية بدراسة السكان والموارد. وتسهم هذه الفروع المتخصصة فى إثراء مجالات علم الاجتماع السياسى،

كمـــا تسهم مجالات. هذا العلم الأخير فى تطور مناهج وأساليب البحث العلمي، التى يســتخدمها الجغرافيون فى دراساتهم المتعددة. هذا بالإضافة إلى أن فروع الجغرافيا المــتعددة تعالج قضايا مشتركة معاصرة، مثل دراسة التكتلات الاقتصادية والسياسية العالمــية المــتعددة، مــثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، أو مجموعة الكمــنولث، أو دول الآســيان، ومجموعة دول غرب أفريقيا وغيرها من التكتلات الإقليمــية والعالمــية، التــى تلعــب دوراً أساسياً فى الحياة والنظم السياسية القومية والعالمــية. وبالطــبع، أن هذا الاهتمام يعد إهتماماً مشتركاً بين علم الجغرافيا وعلم الاجــتماع السياسى، الذى يتناول مثل هذه الموضوعات فى إطار اهتماماته المتعددة وتحلــيلاته بصـــورة خاصـــة لتأثير النظام العالمى السياسى الجديد على واقع الحياة السياسية فى المجتمع الحديث.

٩- الخدمة الاجتماعية:

مـــا مـــن شك أن الخدمة الاجتماعية تعتبر من أهم العلوم الاجتماعية التـــى تـــرتبط عموماً بعلم الاجتماع وفروعه المختلفة ولاسيما علم الاجتماع السياسى، ويجئ هذا الاهتمام نظراً للقاسم المشترك بينهما سواء على المستوى النظـــرى أو الميدانـــى، حـــيث يعتبر الكثيرين المتخصصين فى كل من علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية أن مجالهما مجالاً واحداً وهذا ما يظهر بوضوح فـــى طبيعة الموضوعات والظواهر والمشكلات التى يهتم كل منهما بدراستها وتحليلها بصورة واقعية. فلا تزال بالطبع النظريات السوسيولوجية هى الإطار الفكرى والتصورى لعلماء الخدمة الاجتماعية وممارسيها والمتخصصين فيها ككـــل، كمـــا تعتبـــر الأخيرة (الخدمة الاجتماعية) هى الجانب التطبيقى لعلم الاجــتماع ذاتـــه وهـــذا مـــا يؤيده الكثير من المتخصصين فى علم الاجتماع والخدمـــة الاجتماعـــية فى المجتمعات المتقدمة أو النامية على حد سواء. كما يظهـــر ذلـــك بوضـــوح فى طبيعة الأبعاد المنهجية والأساليب الميدانية والتى تشـــمل كـــل من مناهج البحث وطرق وأدوات جمع البيانات وأساليب التحليل والتفســـير التـــى يهتم بها كل من علماء الاجتماع وعلماء الخدمة الاجتماعية. وإن كان ذلك بالطبع لا ينفى وجود بعض السمات التخصصية التى يتميز بها كل من العلمين – علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية – وهذا ما يطول تفسيره ويحتاج إلى مواضع أخرى غير التى نحن بصددها حالياً.

علـــى أيـــة حـــال، إن علاقـــة علم الاجتماع ولاسيما على الاجتماع السياســـى بالخدمة الاجتماعية يظهر بوضوح من خلال الاهتمامات المشتركة

النظرية والمنهجية الميدانية والقضايا السياسية التى تطرح لمعالجتها وتفسيرها وأيضا من جانب المتخصصين الاجتماعيين عموماً. وهذا ما يظهر على سبيل الحصر فى دراسة السياسات الاجتماعية *Social Policies* وما يرتبط بها من برامج واستراتيجيات تهدف إلى تطوير وتحديث الواقع الاجتماعى والسياسى، والاهــتمام عمــوماً بعمليات التخطيط الاجتماعى *Social Planning*، وصنع القــرار السياســى *Political Decision Making*، والــرعاية أو الــرفاهية الاجتماعــية *Social Welfare* وغير ذلك من قضايا ومشكلات أخرى يحتاج إلــى الدراسة الميدانية الواقعية علاوة على ذلك، أن نتائج الدراسات الميدانية والنظــرية لكــل من علماء الاجتماع والخدمة الاجتماعية تعتبر مرشداً علمياً وأكاديمياً لصناع القرار والقائمين على التخطيط للرعاية والرفاهية الاجتماعية سواء فى المجتمعات المحلية أو القومية أو العالمية.

بالإضــافة إلــى ذلك، إن الاهتمام بدراسة قضايا ومشكلات سياسية ومجتمعــية تعتبــر موضع اهتمام من المتخصصين فى عم الاجتماع والخدمة الاجتماعــية ومــن أهــم هذه القضايا أيضاً دراسة الدولة، *State* ومكوناتها وقطاعاتهــا المختلفة، ودراسة قضية الأيديولوجية *Ideology* وتأثيراتها على وضــع ورســم السياسات المحلية والقطرية والتى تهتم برفع مستوى المعيشة للفقــراء والطــبقات الكادحــة، كمــا نعتبــر قضايا مثل المشاركة السياسية *Political Participation* والتنشــئة السياســية *Political Socialization* والنظام السياسى العالمى الجديد *New Political System* وغيرها من القضايا الأخــرى التــى تســتقطب اهتمام كل من المتخصصين والباحثين فى العلوم الاجتماعية عامة وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية على وجه الخصوص.

خاتمة:

توضــح التحلــيلات الســابقة لطبيعة أهداف ومجالات علم الاجتماع السياســى وعلاقــته بالعلوم الاجتماعية الأخرى، عن الكثير من الموضوعات والقضــايا التى ترتبط بدراسة هذا الفرع المتخصص من فروع علم الاجتماع والتى اكتسبت شهرة واسعة بين المتخصصين فى هذا العلم أو غيره من العلوم الأخرى، نظراً لأنه يتناول قضايا هامة ومشتركة بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعــية أو المهتمين عموماً بدراسة قضايا الحياة السياسية الواقعية سواء مــن القائمــين على وضع السياسات أو الباحثين والأفراد العاديين. حقيقة، أن طبــيعة أهداف علم الاجتماع السياسى تعكس فى مجملها مدى تنوع المجالات

والميادين التي يعالجها هذا العلم، وإلى أي حد تزايدت، هذه المجالات، ولاسيما في النصف الأخير من القرن الماضي (العشرين)، مقارنة عما كانت عليه في المراحل التطورية الأولى لنشأة علم الاجتماع السياسي ذاته.

بالإضافة إلى ذلك، عكست طبيعة الحياة السياسية ونظمها وعملياتها المختلفة، مدى اهتمام علماء الاجتماع السياسي، بدراسة واقع هذه الحياة، وانعكاسها على السلوك الفردي والجماعي والمجتمعي والعالمي في نفس الوقت. كما جاءت أهداف علم الاجتماع السياسي، لتؤكد على أهمية التخصص الدقيق، الذي ينفرد به هذا العلم بين الفروع المختلفة لعلم الاجتماع، الذي يزيد إثراء العلماء والباحثين، بالكثير من المناهج والاتجاهات البحثية والنظرية، التي تسهم في معالجة القضايا والمشكلات والظواهر السياسية الواقعية. وهذا ما يتميز به علم الاجتماع السياسي عن علم السياسة. ولاسيما، بعد أن وجهت الكثير من الانتقادات، إلى العلم الأخير، وخاصة من علماء السياسة أنفسهم، لأنه لم يتحرر بعد من سيطرة المناهج القانونية والفلسفية المثالية والمعيارية. وهذا بخلاف التحديث العلمي والمنهجي المستمر بواسطة علماء الاجتماع السياسي، عند دراستهم للقضايا والمشكلات الأساسية التي توجد في المجتمع المعاصر.

حقيقة، إن الإثراء العلمي والأكاديمي المتخصص لعم الاجتماع السياسي، لم يتحقق بفضل جهود علماء هذا العلم فقط، بقدر ما جاء لمجموعة من الاهتمامات المشتركة مع العديد من العلوم الاجتماعية الأخرى، والتي أعطينا لها إهتماماً موجزاً خلال تناولنا للعلاقة المتبادلة بين علم الاجتماع السياسي، وهذه العلوم، هي: السياسة، والاقتصاد، والتاريخ، والقانون، والفلسفة، والإدارة، وعلم النفس، والجغرافيا. وبالطبع، إن هذه العلاقة تترجم مدى اهمية الاستفادة من خبرات وتجارب ودراسات المتخصصين في هذه العلوم، من أجل إثراء وتطور أساليب البحث العلمي، والمنهجي، عند دراساتهم للظواهر والمشكلات والقضايا المجتمعية وهذا ما ينادى به جميع المتخصصين في فروع العلوم الاجتماعية. أو ما يسمى بالمنهج أو المدخل البتعددي بين العلوم *Interdisciplinary Approach*، الذي يعزز من مكانة البحث العلمي عامة في هذه العلوم، ومحاولة الاستفادة من تجارب وتقدم العلوم الطبيعية ودراستها للظواهر الكونية الواقعية.

الباب الثانى
الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة
فى علم الاجتماع السياسى

الفصل الثالث: الاتجاهات النظرية التقليدية

الفصل الرابع: الاتجاهات النظرية الحديثة

الفصل الثالث

الاتجاهـات النظـرية التقليـدية

تمهيد:

(١) النظرية السياسية الأخلاقيـة.

(٢) نظرية السـيادة المطلقة.

(٣) نظرية العقـد الاجتمـاعى.

خاتمة.

تمهيد:

من الصعوبة على المتخصص فى علم الاجتماع السياسى أن يبدأ تحليلاته النظرية فى هذا العلم، دون الرجوع إلى التطورات الفكرية والسياسية، التى ظهرت قبل نشأة المجتمعات الحديثة، خاصة وأن قضية السياسة أو دراسة الظواهر والعمليات والنظم السياسية لم تقتصر ظهورها أو نشأتها وتطورها على هذه المجتمعات، بقدر ما ترجع إلى مرحلة ظهور الحضارات البشرية الأولى، التى خلفت لنا تراثاً مادياً وفكرياً وثقافياً ودينياً، لايمكن تجاهله عند دراستنا للواقع الفعلى للتراث البشرى، الذى تعيشه مجتمعات العصر الحديث. فلقد إنشغل العقل الإنسانى بدراسة ظواهر وقضايا سياسية مثل السلطة، ونظام الحكم، والديمقراطية، والديكتاتورية، والقوة، والصراع، والهيبة، والنفوذ، والسيطرة، والفصل بين أنماط السلطات، والبرلمانات، والأحزاب وغيرها من مظاهر وقضايا ومؤسسات سياسية يصعب علينا تفسيرها فى الوقت الحاضر، دون الرجوع إلى الفكر السياسى الذى ظهر خلال مرحلة الحضارات القديمة. تلك الحضارات التى خلفت ورائها تراث فكرى وسياسى هائل لا يزال يعتبر موضع إهتمام العديد من جانب العلماء والباحثين المتخصصين سواء فى العلوم الإنسانية أو الطبيعية.

وإنطلاقاً من أهدافنا الموضوعية والواقعية والتى تفرضها علينا متطلبات البحث العلمى، يجب أن نوضح حقيقة تطور الفكر السياسى خلال مراحل نشأته الأولى، والتى لاتزال تثرى المراحل التطورية اللاحقة له. وهذا ما يظهر من خلال القيمة العلمية التى تركها لنا المفكرين السياسيين اليونانيين القدماء(الإغريق) من أمثال سقراط وافلاطون وأرسطو الذين ربطوا بين الفلسفة والأخلاق والدين والواقع. فلا يستطيع لأى باحث على سبيل المثال، أن يتناول قضية الديمقراطية أو نظم الحكم دون الرجوع إلى الافكار اليونانية عند كل من أرسطو وأفلاطون، اللذان وضعا أول مسمى أو تحليل واقعى لهذه الظواهر السياسية. وهذا ما ينطبق أيضاً على عناصر الفكر السياسى الإسلامى والمسيحى خلال العصور الوسطى، التى ظهرت فيها أفكار وتيارات سياسية، مهدت بعد ذلك لتغيير أنماط الفكر السياسى خلال العصور الحديثة. وبالطبع، لا نستطيع أن ننكر إسهامات علماء وفلاسفة عصر النهضة ومجموعة النظريات السياسية القيمة، مثل نظرية السيادة المطلقة، أو نظرية

التفويض الإلهى، أو نظريات العقد الإجتماعى أو غيرها من النظريات التى تعتبر جزءاً أساسياً فى تطور كل من العلوم السياسية، وعلم الإجتماع السياسى خاصة، وعلم الإجتماع والعلوم الإجتماعية عامة.

على أية حال، سنركز خلال هذا الفصل للإشارة الموجزة جداً، أولاً، لإسهامات فلاسفة السياسة الإغريقيين ممثلين فى آراء كل من أفلاطون وأرسطو ونوضح كيف أسهمت تحليلاتهم فى تطور الفكر السياسلا عبر العصور التاريخية. كما نعرض لأهم ملامح الفكر السياسى المسيحى عند فلاسفة العصر الرومانى وخاصة عند شيشرون بالإضافة إلى إسهامات كل من القديس أوغسطين وتوما لاكوينى. ثم، الإشارة إلى إسهامات المفكرين الإسلاميين وخاصة عند كل من إبن خلدون والمقريزى على سبيل المثال، هذا بالرغم من وجود إسهامات سياسية كبيرة عند الكثير من المفكرين الإسلاميين من أمثال إبن باجه، والغزالى، وأبن الأزرق، والفارابى وغيرهم ولكن لا نستطيع أن نشير إلى هذه الإسهامات بصورة مستفيضة لاعتبارات مكانية. وثانيا، نركز إهتمامنا إلى تحليل رواد نظرية السيادة المطلقة، كما جاءت فى أفكار كل من بودان وميكافيللى كممثلين لرواد هذه النظرية، وأهم القضايا التى طرحوها فى مجال الفكر السياسى. وثالثاً وأخيراً، نشير إلى أهم إسهامات أصحاب نظرية العقد الإجتماعى التى حدثت كثيراً من أنماط الفكر السياسى خاصة، والإجتماعى عامة، ولاسيما عند كل من "هوبز" و "روسو". وما من شك، إن أهمية تناولنا لتلك الإسهامات إنما تركز بالدرجة الأولى، على نوعية تطور الفكر السياسى وقضاياه المختلفة التى تعتبر الجذور الأولى، التى مهدت لنشأة علم الإجتماع السياسى، وإهتمامه بالكثير من القضايا والظواهر السياسية المعاصرة.

(١) النظرية السياسية الأخلاقية.

حقيقة، قبل أن نتناول هذه النظرية، يجب أن نشير إلى حقيقة هامة مؤداها: إن إطلاقنا مسمى النظرية السياسية الأخلاقية، جاء من منطلق تحليلنا للتراث العلمى السياسى، التى تركته هذه النظرية والتى تتسم بها الافكار والتحليلات السياسية، التى ظهرت من خلال العصور القديمة ولاسيما عند الأغريق. وايضاً، عند كل من المفكرين السياسين الإسلامين والمسيحين فى نفس الوقت، والذين ربطوا عموماً بين السياسية والأخلاق والدين. ولذا، حرصنا على

تسميتهم بأصحاب النظرية السياسية الأخلاقية، لأنهم أكدوا على ضرورة هذا الربط بين السياسة والأخلاق، وذلك إنطلاقاً من الموجهات الدينية والثقافية والإجتماعية التى مرت بها مجتمعات العصور القديمة والوسطى بصورة خاصة.

١- الفكر السياسى الإغريقى:

(أ) أفلاطون (٤٢٧-٣٤٧ ق.م).

تكمن أهمية فلسفة السياسة عند "أفلاطون" لأنها مزجت بين الواقعية والمثالية، وهذا ما ظهر فى عدد من مؤلفاته ونخص منها مؤلفاته السياسية، التى ظهرت فى (الجمهورية)، التى ترجم فيها فكرة السياسى عن المدينة المثالية(الفاضلة)(١). كما جاءت أيضاً تحليلاته السياسية فى مؤلفه الثانى(القوانين ورجل الدولة)، محاولاً أن يجمع فيها نظرته السياسية والأخلاقية والقانونية والفلسفية فى نفس الوقت. كما جاءت محاولات أفلاطون لتعكس طبيعة نظام الدولة (دولة المدينة) وإعتبارها الوحدة السياسية الرئيسية، وخاصة أن تصوراته لمفهوم الدولة، أنعكس من واقع المجتمع الإسبرطى، الذى كان يعتبر نموذجاً مثالياً وواقعياً للمجتمع السياسى خلال هذه المرحلة التاريخية، وذلك نتيجة للتصدع السياسى والتفكك الإجتماعى الذى أصاب المجتمع السياسى لمدينة أثينا، وذلك نتيجة لمجموعة من القواعد الأخلاقية والسياسة والدينية والإجتماعية، التى أصابت هذا المجتمع الأخير. وهذا ما يعكس عموماً، مدى ربط أفلاطون بين الفلسفة والسياسة والأخلاق والقيم الإجتماعية، وهذا ما جعل الكثير من علماء السياسة ينظرون إلى أفلاطون بأنه مؤسس النظرية السياسية الأخلاقية.

وربما تجئ تحليلات أفلاطون عن الطبقات الإجتماعية والسياسية خير نموذج للإسهام الأفلاطونى فى مجال السياسة وتطور الفكر السياسى، وهذا ما ظهر فى تحليلاته عن توزيع السلطات فى المدينة الفاضلة وهى:

١- حراس الدستور، الذين يحافظون على الدستور وعدم تغيره.

٢- مجلس الشيوخ، وهى الفئة التى تتولى حكم المدينة بالإتفاق مع حراس الدستور.

---

(١) عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الإجتماعى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

٣- الكهنة ورجال الدين، الذين يتولون رعاية المعابد والقيام بالطقوس الدينية.

٤- حكماء التربية، وهي الفئة المختصة بتربية النشئ على أسس أخلاقية وسياسية ودينية.

٥- رجال القضاء والحاكم، وهم فقهاء العقل والحكمة والعدل ويسعون إلى تحقيق العدالة والفضيلة.

٦- قادة الجيش، الذين يقومون بحراسة بوابات المدينة من العدو الخارجي.

٧- رجال الشرطة، وهم يقومون بتنظيم القواعد الداخلية وإستقرار الأمن الداخلي.

٨- التجار، وهي الفئة التي تعمل بالنشاط التجاري ولهم حق المواطنة.

٩- العمال الزراعين، الذين يقومون بالنشاط الزراعي والإنتاجي البسيط.

١٠- عمال الصناعة، وهي الفئة التي تعمل بالحرف والمهن وتلعب دوراً أساسياً في الحياة الإقتصادية.

وبإيجاز، سعى أفلاطون لأن يطرح نظريته عن الفئات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وقد حدد طبيعة وظائف السلطات داخل المدينة الفاضلة، حتى يحدث نوع من التجانس بين مكونات البناء الإجتماعي الطبقي في مدينة أسبرطة. كما حاول أن يعقد نوعاً من التحليلات الإشتراكية التقليدية بين الفئات والطبقات الإجتماعية، وذلك من أجل تحقيق الرفاهية والعدالة والشجاعة وهذا ما ظهر في تحديده للإختصاصات بين الفئات الإجتماعية والسياسية السابقة. وهذا بالطبع، يؤثر على طبيعة الإستقرار السياسي والإجتماعي لدولة المدينة السياسية الفاضلة، حيث لكل فئة من الفئات السياسية والإقتصادية والدينية السابقة، عدد من الوظائف التي تهدف لتحقيق فضائل أخلاقية معينة.

من ناحية أخرى، لقد عرض أفلاطون نظرية سياسية هامة في نظم الحكم، وهذا ما جاء في مؤلفه "الجمهورية"، وأيضاً "السياسة" حيث أشار إلى أفضل أنواع الحكومات، وهي حكومة الدولة المثالية الديمقراطية، ثم الدولة الثيموقراطية، وهي نموذج من الدولة المثالية في حالة فسادها. فالدولة الأوليجاركية *Oligarchy*، وهي حكومة الأقلية ذات الثراء المادي أو ما يطلق عليها حكومة الأثرياء *Ploutocracy* أو الحكومة البيلوتوقراطية. وإن كان قد ميز الحكومة الأولجاركية بأنها أفضل في نظام الحكم عن الحكومة البيلوتوقراطية، وتمثل الأخيرة الفساد أو مرحلة حديثة من الحكومة

الأوليجاركية (حكومة الأقلية أو الصفوة الغنية) وأخيراً، حاول أفلاطون أن يطرح طبيعة نظم الحكومة بصورة مثالية، وذلك عن طريق وجود عدد من القادة السياسيين الذين يجمعون بين الحكمة، والعفة، والفضيلة، والشجاعة ويجمع بين هذه الفضائل عند الفليسوف الحاكم كما زعم أفلاطون(1).

كما نلاحظ أيضاً، أن أفلاطون حرص على أن يطرح نموذجاً تصنيفياً لأفضل أنواع الحكومات، على أساس التزام الدول بالقوانين أو الدستور وهذا ما جاء في تصوراته للدولة الواقعية. فلقد أشار أولاً، إلى عدد من أنماط ونظم الحكم (الدولة) التى تمثل للقوانين وهى: ثلاث أنواع فرعية (حكومة الملك المستبد، حكومة الأقلية الإستقراطية، حكومة الأقلية المعتدلة). وثانياً، الحكومات التى لاتلتزم بالقوانين، وتشمل حكومة الطاغية أو الفرد المستبد، حكومة الأقلية أو الأوليجاركية، وحكومة الديمقراطية المتطرفة الغوغاء. ما من شك، أن آراء أفلاطون السياسية لأفضل أنواع الحكومات، لاتزال تعتبر الإطار المرجعى لكل من القادة السياسيين والمهتمين بالعلوم السياسية والإجتماعية والفلسفية الأخلاقية فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، لقد إهتم أفلاطون بأفكار سياسية هامة، مثل تحليلاته عن الديمقراطية والشيوعية، وعلاقة هذين النظامين السياسيين بالإقتصاد والأخلاق والتربية، وهذا ما تفسر عموماً تصورات أفلاطون السياسية المثالية والواقعية عامة.

(ب) أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م).

يرى كثير من المحللين للعلوم السياسية، أن أرسطو يعتبر أول من أرسى قواعد هذه العلوم، وجعلها علوماً مستقلة ولها قضاياها ومجالاتها المتخصصة. فلقد حرص أرسطو على أن يجمع بين تحليلاته الفلسفية التأملية ورؤيته العقلية لواقع المجتمع الإغريقى الذى عاش فيه بالفعل. فجاءت تحليلاته خاصة عن نظام الدولة والحكم من أفضل أنواع التحليلات السياسية والواقعية المتميزة. وهذا ما تمثل فى تحليلاته عن طبيعة الدولة والشروط التى ينبغى أن تقوم عليها الدولة وهى ثلاث عناصر أساسية وهى:

١- السكان: حيث يعتبر السكان العنصر البشرى الذى يقوم بتأسيس المجتمع ولابد أن يكون هناك حجم سكانى أمثل كقيام نظام سياسي فاضل ومتميز.

(1) *Jewett, B, "Apology" The Dialogus of Plato,Oxford, University Press, 1969.*

٢- المساحة: أو الإقليم، يعتبر الموقع الجغرافى أو الإقليمى (الفيزيقى) العنصر الأساسى فى قيام الدولة، ولابد أن يتميز هذا الموقع خصائص جغرافية وأمنية متميزة، وتتوفر فيه كافة الضمانات الأساسية لمعيشة المواطنين.

٣- الطبقات الإجتماعية: لم يضع أرسطو نظام للدولة الإغريقية عن طريق وجود نوع من تقسيم العمل الإجتماعى والسياسى بين الفئات الإجتماعية التى توجد فى الدولة وهذا ما حدده لكل الفئات الإجتماعية ومجموع السكان الأمثل الذى تشارك به فى الدولة.

على أية حال، إن تصورات أرسطو السياسية لنظام الدولة، وتصوراته عن الحجم الأمثل للسكان من حيث العدد والفئات الإجتماعية تعد نوعا من التحليلات السياسية والإقتصادية والديمجرافية المبكرة، التى وضعت نظريات متكاملة خلال العصور الوسطى والحديثة إنطلاقاً من أفكار أرسطو فى هذا المجال، كما سنلاحظ ذلك خلال الفصول القادمة.

من ناحية أخرى، تجئ أهمية تحليلات أرسطو السياسية من خلال طرحه لعدد من الأفكار السياسية الهامة، مثل أنواع الحكومات وخاصة أنه حاول أن يعكس الوضع السياسى الموجود فى عصره، وأيضاً تطلعاته كمفكر سياسى لأفضل أنواع الحكم السياسى، الذى يتطلع إليه من أجل تحقيق سعادة الإنسان والمواطن بصورة عامة. فلقد أشار (أولاً) إلى الحكومات الصالحة، التى تلتزم بالقانون والدستور، وهى ثلاث أنواع فرعية، الحكومة الملكية، والإستقراطية، والثيموقراطية (الدستورية). وثانياً، الحكومات غير الصالحة (الفاسدة)، وتشمل ثلاث أنواع أخرى، وهى الحكومة الديمقراطية، والأوليجاركية، وحكومة الطغيان. وإن كنا نلاحظ تبريراته حول الحكومة الديمقراطية وتصنيفها على إنها من الحكومات الفاسدة، وخاصة عندما يسعى مجموعة من الأحزار لإمتلاك السلطة السياسية دون مشاركة الجماهير(١).

وتكمن أهمية تحليلات أرسطو السياسية، نظراً لإهتمامه بالكثير من القضايا والمشكلات السياسية التى يهتم بها علماء الإجتماع السياسى فى الوقت

---

(١) أنظر على سبيل المثال:

- *Grene, D, Greek Political Theory , Chicago: Chicago University Press, 1950.*

الحاضر، ومنها مشكلة أو مبدأ فصل السلطات، تلك المشكلة التى إهتم بها من خلال أولاً، تركيزه على ضرورة التمييز بين تخصصات الفئات الإجتماعية والسياسية والعسكرية، التى توجد فى دولة المدينة. وثانياً، من خلال تحليله لأنماط السلطات أو الهيئات الثلاث، وهى السلطة التشريعية، التى تتجسد فيها مصادر التشريع والسيادة السياسية، والسلطة التنفيذية، التى تمثلها الإدارات التى تقوم بتنفيذ القوانين وإدارة شئون الدولة. ثم أخيراً السلطة (القضائية) التى تشرف على القضاء وأنواع المحاكم والفصل فى الخلافات القضائية والعدائية بين المواطنين، والعمل على إحترام القانون والدستور والتمسك به. وبالطبع، إن تحليلات أرسطو عن مبدأ الفصل بين السلطات، وجدت إهتماماً ملحوظاً خاصة عن الكثير من المفكرين السياسيين ولاسيما "مونتسيكو"، "ودوتوكفيل"، وغيرهم من رواد أو أصحاب نظرية العقد الإجتماعى من أمثال "لوك"، "ورسو"، و"هوبز"، وهذا ما سنعالجه لاحقاً بصورة متعمقة[1].

بالإضافة إلى ذلك، تجئ أهمية تحليلات أرسطو السياسية الواقعية وإثراؤه لعلم الإجتماع السياسى من خلال تحليله لكل من الحركات الإجتماعية والثورات *Revolutions & Social Movements* فلقد إهتم أرسطو، بدراسة العلاقة بين التغير الإجتماعى وحدوث الثورات السياسية والإجتماعية، وهذا ما جعله يحلل مجموعة من العوامل التى تؤدي إلى التغير الإجتماعى، وهى تغير النظم السياسية والإجتماعية وتغير الولاء والإنتماء من قبل المواطنين لها، وظهور الثورات نتيجة لعدم وجود المساواة وتحقيق العدل، والتغير السريع فى نمط الحكم وخاصة ظهور الحكومات الفاسدة التى تؤدى إلى إهدار حقوق المواطن والمواطنين، والإسراف فى إستخدام القوة، والقهر والإجبار للإمتثال للسلطة السياسية. كما أشار أيضاً، إلى مجموعة من العوامل التى تؤدى إلى حدوث الثورة، ومنها على سبيل المثال، حدوث المؤامرات السياسية، والترف الزائد للفئات أو الطبقات الغنية، والخوف المتزايد من قبل السلطة على المكانات السياسية والمراكز القيادية، والإهمال الشديد لحقوق المواطنين والدولة، وعدم التجانس بين الفئات والطبقات الإجتماعية والسياسية. بإيجاز،

---

(١) أنظر:

- *Barker, E, The Political Thought of Plato and Aristotle, N.Y: Daver. Pablish. Co. 1959.*

لقد حرص أرسطو على أن يطرح أفكاره السياسية فى اطار من الواقعية والموضوعية، وهذا ما تمثل أيضاً فى مناقشاته السياسية لعدد من القضايا السياسية الأخرى مثل حقوق المواطن *Citizenship*، والسياسية الإجتماعية *Social Policy* وغير ذلك من قضايا متعددة أخرى.

٢- الفكر السياسى الرومانى.

(أ) بوليبوس (٢٠١-١٢٠ ق.م):

يرى كثير من المحللين لتطور الفكر السياسى خلال العصور الوسطى والقديمة، أن الفكر السياسى الرومانى ورث الفكر السياسى الإغريقى، وهذا ما ظهر فى تحليلات الكثير من المفكرين السياسيين الرومان ومنهم "بوليبوس"، الذى تتلمذ على يدى أرسطو، وأنتقل بعد ذلك إلى روما ليجعل من أفكاره السياسية حلقة إتصال بين كل من الفكر السياسى الإغريقى والرومانى. وحاول بوليبوس، أن يُقيم الدستور والقانون الرومانى وفضله على العديد من الدساتير، ولاسيما أنه وجد فى الدستور الرومانى، مزيجاً بين نظم الحكم السياسية الثلاث الرئيسية وهى، الملكية والأُستقراطية والديمقراطية. هذا النوع من النظام السياسى والدستورى المختلط، الذى تبناه النظام الرومانى لقرون طويلة مستفيداً من تجارب الدول السياسية سواء التى أكانت موجودة أنذاك، أو التى قامت الإمبراطورية بفتحها كما حدث فى الدول الشرقية والأسيوية[1].

كما سعى "بوليبوس" لأن يحدد كيفية إدارة نظام الدولة وتوزيع القوى السياسية فى روما، حيث رأى أن هذه القوة السياسية تتوزع بين ثلاث فئات أولاً، القناصلة، وهى الفئة السياسية العليا التى تشغل رئاسة الدولة كما تمثل عناصر القوى المالكة. وثانيا، مجلس الشيوخ، وهى الهيئة البرلمانية، التى تمثل عنصر الطبقة الإستقراطية. وثالثاً، الشعب، وهى المجالس المنتخبة التى تشير إلى القوى العريضة من الشعب وتمثل العنصر الديمقراطى. وبذلك يكون النظام السياسى فى روما يشمل النظم السياسية الثلاث (الملكية - الإستقراطية - الديمقراطية)، وهذا ما جعلها (روما) قادرة على السيطرة على الكثير من الدول والمملكات السياسية المتباعدة الأطراف لفترات طويلة. فى الواقع أن

---

(١) إرجع إلى:

- بريلو، النظم السياسية والقانون الدستورى، ١٩٦١- وأيضاً: محمد كامل ليله، النظم السياسية ، مرجع سابق ص ٣٩٨ وما بعدها.

آراء "بولبيوس" كانت موضع إهتمام للعديد من المفكرين السياسيين، الذين ركزوا على دراسة الدستور والنظام السياسى والنظام السياسى والقانونى لروما، من أمثال "ميكيافيللى"، و "بوسيه"، و "منتسكيو" وغيرهم آخرون. علاوة على ذلك، إن آراء "بولبيوس" السياسية، إتفقت كثيراً مع آراء أستاذه (أرسطو) من الناحية الواقعية، وهذا ما جعله يؤكد على أن الهدف الأسمى من السياسية ليس إكتساب الثروة والشهرة والحفاظ عليها، بقدرها يجب أن تهدف إلى إقامة حياة مستقرة للأفراد والشعوب، وتقوم على أساس الفضيلة والعدل والرحمة، كما تنبأ أيضاً "بولبيوس" بإضمحلال الدولة الرومانية وإنهيارها نتيجة للمجموعة الظروف الداخلية والخارجية التى أحاطت بها، وعدم تطبيق نظم الحكم السياسى السليمة وفساد القوى السياسية.

(ب) شيشرون (١٠٦- ٤٣ ق.م).

تأثر "شيشرون" كثيراً بكتابات كل من "بولبيوس" و"أفلاطون" و"أرسطو"، ولذا يرى الكثير من مؤرخى الفكر السياسى أن آراء "شيشرون" تعتبر مزيجاً من آراء هؤلاء الفلاسفة المفكرين، وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى تسميته مؤلفاته التى حملت نفس تسميات "أفلاطون"، وخاصة كتابه (الجمهورية)، ومؤلف أخر يحمل عنوان (القوانين). ولذا يعتبر "أفلاطون" مصدر الهام "شيشرون" على حد تعبيراته، وهذا ما جعله يقدر الفكر الافلاطونى المثالى، فى حياته العملية كأحد حكماء الفكر الرومانى، ومن وضعوا أسس القانون والدستور الرومانى فى نفس الوقت. وعلى أية حال، إن نظرية "شيشرون" السياسية تعتبر نظرية أخلاقية، من الدرجة الأولى، لإعتمادها على الفضيلة والشجاعة والعدالة، وهذا هو الجانب المثالى فى أفكار "شيشرون". إلا أنه أيضاً، سعى لدراسة السلطة السياسية دراسة موضوعية من خلال نظام الحكم السياسى فى دولة المدينة، على غرار أفكار أرسطو الموضوعية. فلقد رأى أن السلطة ليس إمتيازاً لأحد، وإنما هى وسيلة تسعى بها الفئة الحاكمة لتحقيق الصالح العام(١).

---

(١) أنظر: - محمد طه بدوى، محمد طلعت الغنيمى، النظم السياسية والإجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٥.

فى نفس الوقت، أكد "شيشرون" على أهمية نظام الحكم السياسى المختلط، الذى عاصره فى روما خلال فترات الإزدهار الإمبراطورى. ولقد حاول "شيشرون" أن يدافع عن النظام السياسى المختلط، من خلال إسترشاده بالكثير من الأحداث التاريخية والسياسية التى تؤكد على أن النظام السياسى، الذى يستند إلى نمط سياسى واحد، يؤدى هذا النظام إلى إنهيار الدولة ككل. ولذا، أكد على ضرورة أن يجمع نظام الحكم عن الدستور المختلط للتنظيم السياسى (الملكية – الأرستقراطية – الديمقراطية). فى نفس الوقت، حرص "شيشرون" على أن يؤكد أفكار كل من "أرسطو" وإستاذه "بولبيوس" حول مبدأ الفصل بين السلطات، وذلك حرص على الأداء الوظيفى لهذه السلطات، وهذا ما عبر عنه فى مؤلفه الشهير عن "القانون الطبيعى". كما حاول أن يقيم قانوناً طبيعياً من صنع الألهة، ويستطيع العقل البشرى أن يكتشفه بسهولة لأن موضوع فى قلوب البشر، ولذا يجب أن يوصف هذا القانون بالقانون الأزلى وهو سيد القوانين. كما رأى ضرورة أن تقوم مبادئ هذا القانون على المساواة والعدالة والحرية، ويجب على جميع الدول إحترامه والخضوع له. ومن ثم، فلقد نادى "شيشرون"، بوحدة القانون بين الدول الذى يؤدى إلى تكوين جامعة إنسانية تضم البشر جميعاً فى ظل القانون الطبيعى، ويكون الفرد مواطناً عالمياً حراً.

٣- الفكر السياسى المسيحى.

(أ) القديس أوغسطين (٣٥٤- ٤٣٥م):

ما من شك، لقد كان لظهور الدين المسيحى فى الشرق آثاراً متعددة على الفكر السياسى الأوروبى، بدءاً من إعتراف الإمبراطورية الرومانية بهذا الدين، وجاء ذلك فى مرسوم (ميلان) الذى صدر من الإمبراطور الرومانى خلال عام ٣١٣م. ولكن قبل ذلك التاريخ لم يكن معترفا بالدين المسيحى كدين رسمى فى الإمبراطورية، فلقد ظلت الدولة الرومانية متجاهلة هذا الدين السماوى طيلة ثلاثة قرون من الزمان، ولم تعترف به إلا فى القرن الرابع الميلادى. وبالطبع، كانت هناك مخاوف سياسية من جانب أباطرة الرومان على سلطانهم وملوكهم من الدين المسيحى الذى أخذ فى الإنتشار بسرعة برغم من إضطهاد الرومان للمسيحين طيلة القرون الثلاث الأولى من الميلاد. ولكن مالبث أن إعتنق الحكام الدين الجديد، وأصبح بعد ذلك الدين الرسمى للدولة حتى بعد إنقسام الإمبراطورية الرومانية، إلى قسمين غربى وشرقى. وكما

يرى البعض أن مدة العصور الوسطى تبدأ بعد سقوط الدولة الرومانية فى الغرب وكان ذلك عام ٤٧٦م[1].

وجاءت أفكار القديس "أوغسطين" ذات الطابع الدينى والإجتماعى والأخلاقى والسياسى ممتزجة بروح الدين المسيحى وتفسيره عموماً لكثير من القضايا الهامة، لا تزال تشغل العقل الإنسانى فى الوقت الحاضر. فلقد إهتم "أوغسطين" بمفهوم أو قضية الإدارة البشرية عندما سعى لتفسير الطبيعة الإنسانية، تلك الطبيعة التى ترتبط بمستويين أساسيتين وهما: المستوى السفلى، والمستوى العلوى. حيث يرتبط المستوى الأول بالطبيعة الأخلاقية، أما المستوى الثانى، فيرتبط بالنزوات والغرائز. لذا، فإن للإنسان مستويان من الطبيعة العلوية والسفلية، وهما يمثلان للأخلاقيات والأهواء والنزوات الإنسانية. وهذا ما يجعل الإنسان فى حالة من الصراع الدائم بين هذين المستوين. ولكن، للإنسان إرادة بشرية، تجعله قادراً على الإختيار وإستخدام العقل والدين لتحديد معرفة ما بين المستوين، ولذا يجب أن توجه الإدارة البشرية إلى المستوى الأعلى (الأخلاقيات).

كما حاول "أوغسطين" أن يوضح فكرة القانون الطبيعى والقانون الوضعى، وعلاقتهما بنظم الحكم السياسى المدنى، فقلد أشار إلى أن الإنسان وإرادته البشرية كثيراً ما تبعد عن الأخلاقيات أو مبادئ القانون الطبيعى، ولذا يجب أن يوضع القانون الوضعى، بإعتباره نوع من التهذيب للسلوك البشرى ويعد ذلك أمراً ضرورياً. وبالطبع، لقد إستمدت الكثير من النظم السياسية الوظيفية وقيام السلطة العلمانية مبرراتها من خلال هذا القانون الوضعى عند "أوغسطين". كما قد إرتكبت الكثير من الأخطاء فى حق البشرية من جانب نظم الحكم السياسية، بفضل تقديمها تبريرات حول الصواب والخطيئة البشرية، وجاء ذلك فى مبررات نظم الرق والعبودية وقسوة وإضطهاد النظم السياسية للأقليات والأديان الأخرى. وهذا ما إنتقده "أوغسطين" كثيراً ولاسيما نظام الرق. وطالب بالغاؤه، ولاسيما أنه يمثل قوة وبطش النظم السياسية الديكتاتورية[2].

---

(١) أنظر:

- ثروت بدوى، النظم السياسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٦٦.

(٢) عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الإجتماعى، مرجع سابق، ص ١١٠ وما بعدها.

كما جاءت تحليلات "أوغسطين" وخاصة التى صدرت فى مؤلفه "مدينة الله"، للدفاع عن الدين المسيحى وأسباب ظهوره وأسباب سقوط الإمبراطورية الرومانية التى أقيمت بعيداً عن تعاليم السماء، وتعاظم حجم الشرور الإنسانية والأخطاء وتحولها إلى مملكة الغرائز والأهواء وغيرها عن الأخلاقيات. وهذا ما أشار إليه فى طرحه لنوعين من المجتمعات أو الممتلكات وهذا ما أشار إليه فى طرحه لنوعين من المجتمعات أو المملكات الأولى مملكة الشيطان، والثانى مملكة المسيح. وبالطبع، إن المملكة الأولى دائماً فى طريقها إلى الزوال، وهذا ما ظهر خلال فترة حكم الدولة و الإمبراطورية الرومانية، لكن بقيت مملكة (المسيح) التى كتب لها البقاء لإرتباطها ولا سيما بالسماء وبالأخلاقيات وحبها لإفشاء السلام والمحبة، وهذا ما جعل "أوغسطين" يرمز لها بمدينة الله[1].

من ناحية أخرى، إهتم "أوغسطين" بالكثير من القضايا السياسية الهامة، مثل الملكية والقانون، وهذا ما أكد عليه فى تحليلاته حول طبيعة الملكية والتى أرجعها إلى الذات الإلهية، حيث أن الله هو المالك الحقيقى، ولقد إختفى هذا الحق على البشر. فالملكية الفردية ماهى إلا حق قدسى منحها الله سبحانه وتعالى إلى العباد. ولكن أفكار أوغسطين عن حق الملكية الفردية، ما لبث أن إنتشر إلى حق رجال الدين والسياسة و تطوير هذا القانون الطبيعى، إلى فكرة القانون الطبيعى المقدس، الذى يخول لهم السلطة السياسية المطلقة. وجاء ذلك من خلال تقديمهم لتبرير منح السلطة من الله، وهذا ما تبلور فى نظرية التفويض الإلهى أو نظرية الحكم السياسى المطلق للفئة الحاكمة سواء أكانت سياسية أم دينية وهذا ما سنناقشه لاحقاً عند تناول نظرية السيادة المطلقة.

(ب) توما الاكوينى (١٢٢٥-١٢٧٤م):

يرى عدد من مؤرخى الفكر السياسى خلال العصور الوسطى المسيحية، أن "توما الاكوينى" يعد من أهم شراح "أرسطو" ونظريته السياسية خلال القرن الثالث عشر الميلادى سواء من الناحية المنهجية التحليلية السياسية، أو تناول الأفكار والقضايا السياسية التى إهتم بها بصورة عامة. وهذا ما ظهر فى أفكار "الاكوينى" ونظريته عن الدولة والقوانين على سبيل المثال. فلقد قسم أنواع الحكومات وفصل النظام السياسى الملكى أو الحكومة

---

(٢) لمزيد من التحليلات يرجع إلى:

- *Ullman, W. Medieval Political Thought: Aylesbury: Peregrine Book 1965.*

الملكية، مماثلة بنفس تمييز أرسطو لهذا النوع عن الحكومات السياسية، وإعتبارها نوع من حكم الشورى الديمقراطي، الذى يقوم على إشتراك النبلاء أو أصحاب السلطة السياسية من الدرجة الثانية، مع الملوك أصحاب السلطة العليا (الدولة السياسية العليا). وإن كان "الاكوينى" حرص على ضرورة أن يخضع الجميع لطبيعة السلطة القانونية، وهذا ما جعله يربط عموماً ما بين السلطة أونظام الحكم والنظام القانونى.

وعلى أية حال، حرص "الاكوينى" على أن يوضح تصوراته حول القانون الذى يبرر شرعية وجود السلطة السياسية، ولكن فى إطار من التحليلات الأخلاقية، فلا وجود لسلطة سياسية بدون قانون. ولهذا إنتقد كثير نظام الحكم الإستبدادى، وحث الجماهير على ضرورة مقاومة هذا النوع من الحكم. وإن كان حدد نوع المقاومة الجماهيرية فى إطار شرطين أساسيين وهما أولاً: إن تكون المقاومة حق مكفول لجميع الأفراد أو الشعب جميعاً، وثانياً: أن يحرص الشعب على أن تكون مقاومته إيجابية، أى تؤدى إلى ظهور نظم من الحكم الجيد، ولا تؤدى المقاومة إلى ظهور قيادات سياسية أو نظم حكم أسوء من السابقة. وبالطبع، تلك الأفكار تعكس الكثير من فلسفة السياسة للحركات الإجتماعية والتحررية ومبررات ظهورها وهذا ما ظهر خلال تحليلات علماء الإجتماع السياسى عند دراستهم للكثير من هذه القضايا فى العصر الحديث(١).

بإيجاز، إن الفكر السياسى فى العصور الوسطى المسيحية تميز بعدد من الخصائص، وهى أولاً، أصبح هذا الفكر فكراً سياسياً عالمياً، بمعنى قيام عالم واحد يمثل الجانب الدنيوى أصحاب السلطة السياسية (الدنيوية)، والجانب الروحى (الكنيسة المسيحية). وثانياً، تم الفصل بين السلطة الدنيوية والسلطة الكنيسية. بعد أن تم تحديد مبدأ فصل السلطات فيما بينهما، ولكن هذا الفصل لم يستمر طويلاً، حيث حدث نوع من الصراع على السلطات بين السلطة السياسية الدنيوية، والسلطة المسيحية (الدينية).

---

(١) للمزيد من التحليلات إرجع إلى:

- *Gilby, T. The Political Thought of T. Aqiuinas, Chicago: Chicago univ. Press. 1958.*

٤- الفكر السياسى الإسلامى.

(أ) إبن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م):

حقيقة، لقد جاء الدين الإسلامى بالكثير من القضايا الدينية والإجتماعية والسياسية، التى ظهرت خلال المراحل الأولى من ظهور الإسلام، وهذا ما تمثل فى فترة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، الذى يعتبر أول من أسس حكم الشورى الإسلامى، مستمداً من القران الكريم وما تطلبه ظروف الحياة السياسية الأولى من قضايا وأحكام طبقت بالفعل خلال فترات السلم والحرب أو الفتوحات الإسلامية، والتى حرص فيها على نشر القواعد الإسلامية الحميدة مع إحترام كافة الحقوق الخاصة للأديان والأقليات الأخرى.وهذا ما جعله يؤكد على مبادئ الإسلام السمحة، والتى تنشر السلام والمحبة والرخاء والمساواة، وهذا ما جاء فى أحاديثه المتعددة فيها {لافرق بين عربى ولا أعجمى إلا بالتقوى}. ولقد حمل الرسالة بعده الخلفاء الراشدين وقامت لهم تجارب ونماذج سياسية ناضجة فى إدارة نظم الحكم سواء فى الجزيرة العربية أو فى أنحاء الدول الإسلامية، ولعل ذلك كان من أهم أسباب نجاح الخلفاء الراشدين فى فتوحاتهم ونشرهم للإسلام ككل.

ولعل إختيارنا "لإبن خلدون"، الذى ظهر خلال القرن الرابع عشر الميلادى كمثال ونموذج لأحد مؤرخى ومفكر العصر الإسلامى، والذى تنوعت إهتماماته وكتاباته، والتى حرص على كتابتها وتحليلها بصورة منهجية وعلمية مدروسة جعل الكثير من علماء الإجتماع والسياسة المعاصرين، يعيدون دراسة مقدمته الشهيرة خلال القرن العشرين(١). وليؤكدوا على أهمية تحليلات إبن خلدون ولاسيما فى علم الإجتماع أو العمران البشرى كما أسماه "إبن خلدون" ذاته. ولكن لن نتناول إهتمامات إبن خلدون المتعددة وخاصة إهتماماته المنهجية أو الإجتماعية التى سبق أن تناولناها فى مواضع سابقة. ولكن نحرص لعرض تحليلى موجز لإسهاماته السياسية وهذا ما ظهر فى مقدمته التى خصص فيها مساحة كبيرة لمناقشة نظم الحكم أو الدولة، والتى

---

(١) أنظر على سبيل المثال:

- *Abraham, H. Origins and Growth of Sociology, London: Pengins Book, 1973.*

خصص لها ثلث مؤلفه (المقدمة)[1]. وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى المبحث الثالث فيها وشملت موضوعات وقضايا سياسية هامة لا تزال موضع إهتمام كل من المهتمين بالسياسة عامة، والعلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسى خاصة. ومن هذه الموضوعات، قضايا الملك، والخلافة،والعصبية، والمراتب السلطانية، كما تناول أيضاً، كيفية نشأة الدولة، وتوسيعها، وإنقسامها، وإنهيارها، ومراحل دوراتها أو مايعرف، بطور الدولة. وهذا ما جعل تحليلات "إبن خلدون" السياسية، تمثل مدخلاً سوسيولوجياً متميزاً فى تحليلات الكثير من رواد علم الإجتماع السياسى فى الوقت الحاضر.

فلقد، تناول إبن خلدون العصبية، وإعتبرها العنصر الأساسى لقوى الوحدة السياسية، وقيام الإجتماع الإنسانى، ويقصد بالعصبية، الإحساس المشترك العام، الذى يشعر به الأفراد تجاه ما يربطهم من نسب أو قرابه أو دم أو صلة رحم، وما تقتضيه علاقات الجوار، والولاء، والحلف، أو رفع الظلم، وغير ذلك من مظاهر متعددة تسهم فى تحقيق الروابط الإجتماعية والسياسية والتضامن الإجتماعى عامة. وبالطبع، إن فكرة "إبن خلدون" عن العضبية، هى ذاتها فكرة الشعور بالإتفاق عند الجماهير أو فكرة الإتفاق العام *General Consensus*، تلك الفكرة التى تعتبر من أهم الأفكار السياسية التى تؤدى إلى التحالف السياسى والإجتماعى، وعن طريقها يمكن قياس درجة العمل السياسى ككل. كما أشار إلى ذلك علماء الإجتماع السياسى وتعريفتهم لهذا العلم ومجالاته المختلفة، كما أشارنا إلى ذلك أيضاً خلال الفصول الأولى من هذا الكتاب. فى نفس الوقت، حاول "إبن خلدون" أن يربط بين العصبية والرياسة والسلطة السياسية، وكيفية سعى أصحاب السلطة إلى العصبيه القويه والتغلب على العصبيات الأخرى، حتى أن تظهر الدولة القوية. ثم ما تلبث أن تنشأ العصبية للأمة، والتى تعتبر بديلاً عن العصبية الفردية. وبالطبع، إن مثل هذه الأفكار السياسية توضح كيفية إنتقال الدولة من مجتمع العصبية، أو مجتمع الأقلية إلى دولة – الأمة. وهذا ما يفسر كيف سبق إبن خلدون الكثير من رواد

---

(١) للمزيد من التحليلات أنظر:

– عبد الرحمن إبن خلدون، مقدمة إبن خلدون، (ط٣)، تحليل: عبد الواحد وافى، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٥٦.

الفكر السياسى الغربى بأكثر من خمسة قرون من الزمان فى تحديده إلى كيفية تحول المجتمعات البشرية إلى المجتمعات المدنية.

وفى إطار تحليلنا لأفكار إبن خلدون السياسية، نجد أنه فسر الدولة على إنها نظام إجتماعى وسياسى يخضع لعوامل التغير والتطور. وهذا ما جعله يحدد أطوار الدول، إلى خمسة مراحل أو أطوار وهى (١) طور الظفر بالغلبة، (٢) طور الإستبداد، (٣) طور الفراغ، (٤) طور التنوع والمسالمة، وأخيراً(٥) طور الإسراف والتبزير. وبالطبع، تكمن أهمية تفسيرات إبن خلدون لطور الدولة من خلال تفسيراته الواقعية ومشاهداته لتطور الدولة الإسلامية وخاصة مراحل إنقسامها وإنهيارها وهذا ما جعله يكتب عن طور الإضمحلال أو فناء الدولة وموت الحضارات. وهذا بالفعل، ما شاهده إبن خلدون من مظاهر الترف والإسراف فى عهد الكثير من الإمراء الإسلاميين فى بغداد أو فى الأندلس. كما حرص على تقديم الكثير من الأدلة والظواهر التاريخية الماضية أو التى عاصرها بالفعل، فلقد حدد على سبيل المثال، العمر الزمنى للدولة، فقد يمتد هذا العمر إلى مائة وخمسون عاماً، وينقسم هذا العمر إلى ثلاث مراحل أو أجيال وهى أولاً: جيل البداوة والخشونة والبسالة، ثانياً: جيل الحضارة والترف، ثالثاً: جيل إحتقار أهل الدولة.

والواقع، إن إبن خلدون ينظر إلى الدولة بإعتبارها ظاهرة إجتماعية، وذلك فى إطار تحليلاته التى أتسمت بالطابع التحليلى المقارن، وهذا ما جعله يركز على أهمية الدولة كنظام سياسى وإجتماعى. كما أحاط تفسيراته بطبيعة الدولة الإسلامية وتنظيماتها الإداريه والسياسية والإجتماعية المختلطة. كما ميز إبن خلدون، بين شكلين من أشكال الدولة أو السلطة السياسية. الشكل الأول، وهو القائم على الإحترام والإختيار للرئيس (السلطة)، كما هو موجود فى النظام العشائرى القبلى. والشكل الثانى، وهو ذلك النظام القائم على القهر والإجبار والإكراه وهو متمثلاً فى نظام الملك. كما نجد من خلال تحليلنا لأفكار إبن خلدون السياسية، إن رؤيته للنظام السياسى خلال عصره، وجد أن الدولة أو نظام السلطة كان قائماً على أساس القهر والإجبار أو نظام الملك. كما حاول إبن خلدون أن يربط بين نظام العصبية (كنظام سياسى) والنظام الأول للدولة وهى النظام العشائرى والقبلى، وإن كان يجزم بأن العصبية ما هى إلا نظام يدعو إلى التضامن الإجتماعى، والروابط القرابية التى تؤدى إلى

إحترام الفرد فى أصل جماعته الأساسية. أما فى النظام القهرى، فيصبح الفرد لاقيمة ولا حرية له، نظراً لبعده عن الروابط القرابية التى تعضد من قوته وحريته ومكانته فى نفس الوقت، وهذا ما أكد عليه بأن ضعف العصبية هو الذى يؤدى إلى إنهيار الدولة كنظام سياسى.

من ناحية أخرى، حرص إبن خلدون على مناقشة عدد من القضايا السياسية، التى تظهر فى مراحل إزدهار أو إنهيار الدولة، وهذا ما ناقشه أيضاً خلال تحليل العلاقة بين أهمية وجود القوانين الإجتماعية والسياسية وتفسيره للعوامل التى تعمل بإنهيار الدولة ، وعدم إحترامها للقوانين وسيطرة الغلبة والقوة أو القهر والفساد السياسى، من جانب الملاك والحاشية. ولقد ربط إبن خلدون بين مظاهر الفساد السياسى والإقتصادى، والذى تمثل فى حياة الإسراف والبزخ والترف، تلك القضايا التى تعتبر من أهم موضوعات علم الإجتماع السياسى وخاصة، من مناقشته للفساد السياسى والإقتصادى *Political & Economical Corruption*. كما ناقش أيضاً قضايا الرشوة وأصل التأميم والمصادره لأملاك المفسدين السياسيين، وضرورة مصادرة أملاكهم، ورجع ذلك إلى أصل قانون من أين لك هذا ؟ من الناحية الإسلامية. كما ناقش أيضاً، أسباب التمرد والعنف والإنقلاب ضد الحكومة أو النظام السياسى، وأرجع ذلك للأسباب السياسية والإقتصادية وعدم التجانس بين الفئات والطبقات الإجتماعية وتنافر العصبيات الموجودة، وغير ذلك من قضايا سياسية تعتبر موضع إهتمام كثير من جانب علماء الإجتماع السياسى سواء فى الدول المتقدمة أو الدول النامية ومنها العالم العربى موطن إبن خلدون السياسى.

(ب) المقريزى (١٣٦٥ - ١٤٤٢م):

يعتبر المقريزى أحد تلاميذ إبن خلدون، والذى تعلم على يديه أثناء وجوده بالقاهرة، وتقلد العديد من المناصب الإدارية والسياسية والإقتصادية، ووصل إلى وظيفة (المحتسب) كما عمل بمجال التدريس، وله مجموعة من المؤلفات من أهمها كتابه " إغاثة الأمة وكشف الغمة " الذى يعد من أهم مؤلفاته وأشهرها، ولاسيما لأنه يربط بين إهتماماته فى الفكر الإقتصادى والسياسى فى نفس الوقت. كما كانت الظروف التى عاصرها المقريزى موضع إهتمامه، وطرح قضاياه الواقعية وخاصة الأزمة الإقتصادية والمجاعات التى ظهرت فى مصر فى الفترة من عام ١٣٩٢ - ١٤٠٤م،

والتى جاءت نتيجة لمجموعة من العوامل البيئية الجغرافية، والفساد السياسى والإقتصادى، وإنقسام الأمراء والخلفاء والعرب المسلمين، وتعدد الطوائف والمذاهب والملل المختلفة. ومن ثم، يمكن القول بأن إهتمامات المقريزى بدراسة أسباب المجاعات وحدوثها ومظاهرها على البناء الطبقى وتحليله للفئات المستفادة من المجاعات مثل طبقة التجار، أو أصحاب المصلحة والمنفعة الإقتصادية وأيضاً الفئات التى تضررت منها خاصة فئة الفقراء وغيرها من الطبقات المتوسطة(١).

والواقع، إن تحليلات المقريزى تعد نوع من الإسهام فى علم الإجتماع السياسى المرتبط بتحليل الواقع السياسى فى الدول الإسلامية وخاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، والتى يندر حولها مثل هذا التحليل اللهم تحليلات أستاذ المقريزى (إبن خلدون). فلقد فسر المقريزى مدى تأثير الأزمة الإقتصادية (المجاعة) على تفكك وإنهيار الدولة والنظام السياسى والطبقى الإجتماعى وعلاقة ذلك بالعوامل البيئية الخارجية والفساد السياسى والإقتصادى، ونوعية الأزمات والأوبئة والأمراض التى عانى منها الشعب المصرى خلال فترة المجاعة. فى نفس الوقت، حرص المقريزى، على طرح الكثير من الأفكار الإصلاحية الاقتصادية والسياسية التى من شأنها أن تُصلح الظروف الإقتصادية والإجتماعيه لعامة فئات الطبقات الإجتماعية. كما إهتم المقريزى بتحليل العلاقة بين النظام الإقتصادى وتكوين الصفوات السياسية والإجتماعية وظهور جماعات المصلحة والقيم النفعية، وأيضاً كيفية حدوث الدراسات الإقتصادية والسياسية فى نفس الوقت. كما حاول أن يوصف العلاقة بين الحكام والمحكومين خلال فترة الأزمات الإقتصادية، وكيفية إجراء الإصلاحات السياسية وتحسين مستوى الدخل للطبقات الفقيرة. بإيجاز، إن أفكار المقريزى السياسية والإقتصادية، توضح لنا كثير من المشكلات السياسية والإقتصادية وكيفية تبنى السياسيات الإصلاحية مثل قوانين الفقر، وتبنى النظم الإشتراكية الإصلاحية، وكيفية إستخدام المدخل البيئى فى تفسير الواقع السياسى.

---

(١) لمزيد من التفاصيل – أنظر – عبد الله محمد عبد الرحمن، تاريخ الفكر الإجتماعى، مرجع سابق، ص ٥٨- ٥٩.

(٢) نظرية السيادة المطلقة.

تطورت النظريات السياسية خلال عصر النهضة أو الإصلاح الدينى *Renaissance & Religion Refrom* وتغيرت الأفكار السياسية خلال البوادر الأولى من القرن الخامس عشر بداية عصر النهضة، نتيجة لمجموعة من العوامل السياسية والإجتماعية الداخلية والخارجية، ومن أهم هذه العوامل الحروب الصليبية على الشرق، والتى بدأت منذ القرن الحادى عشر إلى القرن الثالث عشر، وإكتساب الدول الأوروبية الكثير من ثقافات الشرق المتطورة، وخاصة من الناحية السياسية والعسكرية، وإتصالهم عموماً بالثقافة العربية التى كانت موجودة فى الشرق أو فى بلاد الأندلس الإسلامية. كما كانت مراكز التجارة النشطة، وخاصة فى بلاد اليونان، من أهم الدعائم القوية لإكتساب التراث الإغريقى، والتفكير بعقلانية أكثر فى أمور الحياة السياسية بدلاً من التركيز على تقديس الحياة اللاهوتية المسيحية. بالإضافة أيضاً، إلى مجموعة من العوامل الداخلية السياسية، التى ظهرت فى أوروبا وهى تمرد النبلاء والملوك والأباطرة ضد السيطرة الكنيسية، أو مايسمى بحدوث الصراع السياسى بين السلطة الزمنية (الدنيوية) والسلطة المسيحية اللاهوتية. هذا بالإضافة إلى سقوط القسطنطينية فى أيدى الأتراك العثمانين عام ١٤٥٣م (وإن كان بعض المؤرخين يشيرون إلى أن هذه الحادثة التاريخية تحدد البدايات الأولى للعصر الحديث) ، وإلى إنتشار حركة الترجمة من الثقافة الإسلامية واليونانية، والتى احدثت كثيراً من الجمود الدينى ومهدت لظهور عصر النهضة والإصلاح.

فلقد أسهمت هذه العوامل الداخلية والخارجية فى ظهور مجموعة من العلماء والمفكرين، ومن يسمون برجال النهضة (الإنسانيين) *Humanistis* والذين بدأوا تغيير النظريات السياسية من نظريات التفويض الإلهى أو الحكم المطلق لرجال الدين المسيحى، إلى نظريات السيادة المطلقة للدولة الزمنية، والإهتمام بالإنسان الفرد بدلاً من التركيز على الألهة وتحقيق غاية إسعاد الإنسان وتحقيق أهدافه. ومن ثم ظهرت مبررات سياسة كبيرة لأقناع كل من الملوك والأفراد والجماعات، بضرورة تبنى فلسفات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وقانونية متعددة، وتأخذ طابع الأسلوب العلمى المنهجى فى دراسة الظواهر المجتمعية، عن طريق إستخدام العقل والملاحظة والتحليل المدروس.

بدلاً من الإعتماد على التفسير الغيبى واللاهوتية والميتافيزيقى، كما كان سائداً خلال العصور القديمة والوسطى المسيحية. وعموماً، سنشير إلىأهم المفكرين السياسيين خلال عصر النهضة والذين لهم بصمات كبيرة على نظرية السيادة المطلقة وهما "ميكيافيللى" و "بودان".

(أ) ميكيافيللى (١٤٦٩ – ١٥٢٧م).

عكست الظروف الإجتماعية والأسرية والسياسية التى نشأ فيها، طبيعة إهتماماته خلال البوادر الأولى من فترة عصر النهضة فى إيطاليا، وخاصة في ولاية فلورنسيا والتى تأرجح حكمها بين النظام الملكى والجمهورى لفترات متعددة. وخلال حكم الجمهوريين وصل ميكيافيللى إلى منصب سياسى مرموق، فقد تقلد وظيفة سكرتير فى وزارة السياسية الخارجية ومارس العمل السياسى منذ عامه الخامس والعشرين. كما أعد بلده لحروب متعددة مع جيرانه، كما ساهم فى إنشاء العديد من العلاقات ما بين ولاية فلورنسيا والولايات الإيطالية الأخرى، بالإضافة إلى العديد من الدول المجاورة. ولكن بعد سقوط الحكم الجمهورى، وإعادة الحكم الملكى، تم سجن ميكيافيللى ثم إطلاق سراحه، وبدأ يكتب مؤلفاته السياسية، التى ظهرت فى كتابين الأول هو الخطب *Discources*، والثانى هو الأمير *The Prince* ذلك المؤلف الأخير الذي كسب شهرة عالمية لم يحققها مؤلف فى العصر الحديث وخاصة بعد وفاة ميكيافيللى نفسه. وجاءت أفكاره تجمل نزعة سياسية تسمى بالميكيافيللية، والتى تركز على مجموعة من المبررات السياسية، التى تبرر الوسائل للوصول إلى الغايات والأهداف وتحقيقها، بغض النظر عن النتائج والآثار التاريخية عنها، ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار ميكيافيللى السياسية بشئ من الإيجاز، وكيفية تأكيده على أهمية السيادة المطلقة(١).

– القانون الدينى والقانون الطبيعى:

أنكر ميكيافيللى القوانين الدينية والطبيعية إنكاراً شديداً، نظراً لأن هذه القوانين حسب رأيه، تؤكد على مجموعة من الغايات الغيبية والميتافيزيقية،

---

(١) أنظر على سبيل المثال:

- *Machiavelli, N, " The Price " in The Prince and The Discources, N. Y: Randon House Inc. 1950.*
- *Chabod, F, Machiavelli and The Renaissance (Trans. D. Moore) N.Y: Harpel & Row Publish. 1958.*

والتى يجب أن يسعى إليها الإنسان الذى يهدف إلى الشهرة والمجد وإكتمال القوة، فلن تتحقق أهداف الإنسان وغاياته عن طريق الطاعة العمياء للقوانين الدينية، التى تحد من تفكيره وتحليله للأحداث والظروف التى يعيش فيها بصورة عقلية ومنطقية وعلمية. كما ان القوانين الدينية، بالرغم من اهميتها للحياة الأبدية وحياة الخلود، إلا أنها تسيطر على الإنسان وتكبل عقله وحريته بالكثير من القيود والعقاب. كما أن عملية تنفيذها وتبريرها بواسطة السلطات الدينية، كما ظهر خلال العصور الوسطى المسيحية، يوجب على الإنسان طاعة هذه السلطات بصورة عمياء. وبالرغم من آراء ميكيافيللى عن القانون الدينى، إلا أنه لم ينكر أهمية الدين أو يقلل من شأنه، بل كان يرى فى الدين وسيلة لإقامة دولة قوية متماسكة. كما أكد على ضرورة أن يطهر رجال الدين والأفراد أنفسهم من قيم الفساد والرشوة وحب النساء، كما يجب أن يطهروا القواعد الدينية، وأن يعالجوها ويطبقوها بإحترام. بل نجد أن ميكيافيللى، يؤكد على أن إضمحلال الدول وإنهيارها، لم يأت أبداً نتيجة الدين، ولكن نتيجة إحتقار القواعد الدينية بين أبناء هذه الدول. ومن ثم، فلقد جعل ميكيافيللى للدين مكانة هامة، ولكنه إنتقد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكومين التى تبنى على الخوف والرهبة وإعتبرها عنصران أساسيان سلبيان على كل من الدولة والأمة والحاكم.

- أنواع الحكومات:

يوضح كتاب الأمير، والخطب، لميكيافيللى مدى تأثره بالفكر الإغريقى السوفسطائى وخاصة عن الفليسوف والمفكر السياسى " تراز يماخوس "،الذى كان يُعرف العدل بأنه " ليس شيئاً آخر إلا مصلحة القوى ". ذلك التبرير الذى أنطلق منه ميكيافيللى فى تبريراته السياسية التى عن طريقها جعلت منه أفضل مفكر سياسى عرفه التاريخ البشرى. كما حاول ميكيافيللى أن يصنف أفضل أنواع الحكومات وأسوءها، إذ يعرض لنوعين أساسيين وهما: النوع الأول، النظام الجمهورى، وهو النظام السياسى الذى يكرس جهده للحريات والديمقراطية، ولكن يجب أن لا يطبق هذا النوع من الحكم، إلا إذ كانت هناك مجموعة من المميزات والخصائص التى يتمتع بها الحاكم(الأمير) والمحكومين. فلا يمكن أن ينطبق هذا النظام إلا إذا بلغ الشعب على درجة كبيرة من الوعى والفضيلة بحقوقه وواجباته، وهذا ما جعله ينتقد تطبيق هذا

النظام على الشعب الإيطالى، لأنه لم يصل إلى مرحلة هذه الدرجة. والنوع الثانى: النظام الملكى أو الإمارة، أو ماأسماه بنظام حكومة الإستبداد، هذا النظام الذى يقوم على العبودية والقهر والطغيان، وهو أكثر ملائمة للتطبيق فى الولايات الإيطالية. ويرى كثير من المحللين السياسين أن آراء ميكيافيللى كانت تتأرجح بين النظامين ولتفضيلة بينهما ، وذلك خشية من قسوة أصحاب السلطة السياسية الملكية، وهذا ما ظهر خلال عودة أسرة (مديتشى) إلى الحكم مرة أخرى فى ولاية فلورنسيا موطن ميكيافيللى. أما بعد ظهور الإنقلاب ضد هذه الاسرة، نجد أن تحليلاته تؤكد على أهمية وتقديس النظام الجمهورى، وهذا ما يعكس عموماً تردد أفكار ميكيافيللى وتفضيله بين النظام الجمهورى والملكى حسب الحياة السياسية التى كان يعيشها بالفعل.

- الأمير وأخلاقياته السياسية:

حقيقة، إن تحليل كتابات ميكيافيللى وخاصة فى كتابه الرئيسى (الأمير)، توضح كيف طرح هذا الإسم من وحى خياله السياسى، فلم يوجد أمير بعينه حدد له مجموعة من الأخلاقيات الإجتماعية والدينية والسياسية، ولكنه سعى لطرح هذه الشخصية القيادية من واقع تجاربه السياسية وإيمانه بضرورة وجود شخصية سيادة ممثلة فى الأمير أو الحاكم.وإن كان فى نفس الوقت، حلل بعض أساليب الحكم السياسى، كما جاءت فى (الأمير)، من خلال مشاهدته الواقعية لكثير من الأحداث السياسية. فلقد لاحظ على سبيل المثال، أن هناك كثيراً من الحكام الأذكياء المحتالين، الذين لديهم قوة جباره فى الوصول إلى الحكم وتحقيق مأربهم وأهدافهم وغاياتهم، بغض النظر عن الوسائل أو الفضائل الإيجابية والسلبية، التى جعلتهم يتربعون على قمة السلطة والسيادة. كما حاول أن يبرر ذلك المسلك، عندما أشار لوجود طريقيين للتنافس بين الناس وهما، أولاً: طريق القانون، والثانى: طريق القوة. ولكن الإنسان يعتبر حيوان غرائزى، قد لا يلجأ غالباً إلى الطريق الأول، ومن ثم فيجب على الأمير أن يحرص على كيفية إستغلال الطريقتين معاً. وهذا ما جعله يحث الأمير بأن يجب عليه أن يجمع بين دهاء الثعلب وقوة الأسد فى نفس الوقت. وهذا ماجعله يبرر الخيانة، والمؤامرات، والخداع، والقوة، والبطش، والسيطرة من جانب الأمراء أو الحكام السياسيين. ولذا، على الأمير أن يتبع طريق الخير وأيضاً طريق الشر. وعموماً رأى ميكيافيللى فى

شخصية الأمير الخيالية السياسية مصدراً أو وسيلة لظهور التيارات السياسية التى تعمل على وحدة الشعوب وخاصة كما كان يحلم لإيطاليا.

- القومية:

حرص ميكيافيللى فى كتابه الأمير، على أن يوضح فلسفته السياسية ومنطق السيادة للحكام السياسيين وأيضاً للشعوب، وذلك عن طريق طرح فكرته عن القومية *Nationalism*، تلك النزعة الايديولوجية التى بدأت تظهر من خلال مفكرى وسياسى عصر النهضة ولاسيما فى إيطاليا موطن ميكيافيللى. وتحث على ضرورة أن يظهر الحاكم الأمير الذى يلم شتات الأمة الإيطالية، على غرار نظام الدولة المدينة السياسية فى بلاد الإغريق الذى تأثر بكتابات فلاسفتها. فظهور القومية سوف يخلص الشعب الإيطالى من الطاغية والفساد وبطش الملوك وحكومات الطغيان والإستبداد. بإيجاز، إن أفكار ميكيافيللى عن القوانين ونظام الحكم الجمهورى، وخصائص شخصية الأمير وأخلاقياته، والقومية وغيرها لاتزال تعتبر من القضايا التى يهتم بها علماء الإجتماع السياسى، والتى تجعل من تحليلات ميكيافيللى مصدراً أساسياً لهذه الموضوعات الهامة.

(ب) جان بودان (١٥٣٠-١٥٩٦م):

جاءت نظرية السيادة المطلقة مرتبطة بأفكار "بودان"، والتى حلم فيها بتحقيق رؤيته السياسية، التى نادى بها مخالفاً رأى الكنيسة وسيطرتها الدينية. كما عبر فى هذه النظرية عن خبرته السياسية والقانونية، حيث شغل وظيفة المدعى العام بولاية لاوون بفرنسا لسنوات طويلة، وعمل مستشاراً وقانونياً لكثير من الأمراء الفرنسين. ومن ثم، أثرت عليه حياته المهنية فى إهتمامه بفكرة السيادة المطلقة للشعب، وضرورة تقرير مصيره فى إختيار السلطة أو السيادة السياسية، وهذا ما ظهر فى أحد مؤلفاته الشهيرة (الجمهورية)[1]. الذى تضمن ستة أجزاء كاملة حدد لها أفكاره السياسية حيث جاء فى الجزء الأول، مقومات الجمهورية، والجزء الثانى كيفية دراسة وممارسة السياسة أو مايطلق عليه اليوم بأنماط السيطرة السياسية. والثالث، يهتم بالتنظيم الإدارى

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- هارسيل بريلوت، جورج ليسكيه، تاريخ الأفكار السياسية، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.

والإجتماعي للدولة. والرابع والخامس، يعرضان للقضايا الإجتماعية وتوزيع السلطة، بالإضافة إلى العوامل البيئية والجغرافية وتأثيرها على أنماط السلطة وأشكالها. أما الجزء السادس والأخير، فيشمل السلطة المثالية، وأنماط الرقابة الإدارية والمالية عليها.

- السيادة:

حرص "بودان" على أن تصطبغ تحليلاته السياسية بمفهوم السيادة، والتي يقصد بها السلطة السياسية التي من حقها تقرير المصير عن طريق إختيار الشعب لها دون تدخل من السلطة الدينية الكنيسية، ومحاربتها لتكوين أمة أو شعب ذات سيادة، وهذا ما حلم به بالنسبة لفرنسا على غرار حلم "ميكيافيللي" بسيادة الأمير، وتكوين القومية في إيطاليا. ولقد حرص "بودان" على أن يطرح أفكاره محاولاً أن يختار نموذجاً أو نمطاً سياسياً مشتركاً بين النظم السياسية ويجمع ما بين الجمهورية والشعبية. كما أكد على ضرورة أن تتمتع السلطة السياسية ذات السيادة، بالمزيد من الإصلاحات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، والتي تؤهلها إلى قيام الدولة القومية ذات السيادة. وإن كانت أفكار "بودان" قد تقلبت بين أفضل أنواع أو أشكال السلطة السياسية فتارة يختارها مزيجاً من النظام المختلط بين الملكية المطلقة الارستقراطية والسلطة الشعبية، ولكن كان ينقلب على هذا النظام خوفاً من عدم قدرتة عموما بعد ذلك من تحمل المسئولية. وهذا ما جعله يحدد تصنيف آخر لأنواع السلطة أو الحكومة من خلال نوعية الحاكم الذي يشغل وظيفة رئيس السلطة السياسية وهي :

(١) إذا كان الحاكم واحد ويجمع في يده السلطات كلها فيصبح الحكم ملكيا.

(٢) إذا كانت السيطرة في أيدي عدد من الأفراد فالحكم يصبح أرستقراطياً.

(٣) أما إذا شارك الشعب في السلطة بشكل أو بأخر تكون الدولة ذات سيادة أو سلطة شعبية.

كما حاول "بودان" أن يقيم تصنيف آخر يكمل رؤيته للسلطة السياسية ذات السيادة، ويميز بين السلطة والحكومة، هذا التميز الذي جعل الكثير من محللي أفكار "بوادن" يصفونه بأنه ميز بين الإدارة والمؤسسات أي بين السيادة والقدرة. فالسيادة، سلطة لاحد لها على الإطلاق، أما المفهوم الثاني(القدرة) فهي سلطة وقدرة مؤقته، حيث يبقى الموظف أو الهيئة السياسية والإدارة لها

صفة القدرة ومتمتعة بها، وذلك طالما هناك نوع من الرضا من جانب أصحاب السلطة السياسية أو الأدارية العليا. وهذا التمييز السابق، أشار إليه "بودان" فى توضيحه للنظام السياسى الديكتاتورى، فالدكتاتور لديه القدرة المطلقة، ولكن فى العصور القديمة (الديكتاتور) لم يكن يملك السلطة المطلقة أو السيادة، لأن الأخيرة (السيادة) كانت دائماً فى أيدى الشعب. فكثيراً ما يحوز الملك للسلطة أو السيادة، ولكن بدون القدرة. وهذا ما يظهر عموماً فى النظم الملكية التقليدية، التى توجد فى العديد من الدول الأوروبية حتى الوقت الحاضر. وبإيجاز، سعى "بودان" لأن يصنف أشكال السلطة السياسية ذات السيادة الثلاث (الأرستقراطية ـ الملكية ـ الشعبية) والتى ينتج عنها تسعة انماط فرعية من نظم الحكومة أو طرق ووسائل لممارسة السلطة وهى:

١- السلطة الديمقراطية (الشعبية): الشرعية، الإقطاعية، الصاخبة.
٢- السلطة الارستقراطية: الشرعية ، الإقطاعية، المتمردة.
٣- السلطة الملكية: الملكية، الإقطاعية، الإستبدادية.

عموماً، إن أفكار "بودان" عن السلطة السيادية المطلقة تجسدت فى تصوراته لأهمية وجود سلطة سيادة تمتع بمزيد من الإصلاحات، التى تجعل من الدولة -أمة قومية قوية. كما حاول أن يركز على مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع المسئوليات الإدارية والسياسية داخل الجمهورية. كما دافع عن السلطة السيادية وجعلها بعيداً عن المسائلة كما جعل إرادتها إرادة سامية، وهذا ما جعلها بعيداً عن السلطات الدينية البابوية، أو حتى من قبل المجالس النيابية المنتخبة مثل البرلمانات. ولكن يجب على هذه السلطة أن تستمد قوتها من القاعدة الجماهيرية والشعب، وإن كان بودان يستبعد عملية الإنتخاب، فى إختيار السلطة السياسية ذات السيادة.

(٣) نظرية العقد الإجتماعى.

جاءت نظرية العقد الإجتماعى *Social Contract Theory*، وما يطلق عليها أحياناً بنظرية العقد السياسى *Political Contract*، لتعكس مرحلة تاريخية سياسية جديدة ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ولتضيف أفكاراً سياسية جديدة لم تعرفها المجتمعات الإنسانية من قبل. فلقد أثرت كثيراً نظرية السيادة المطلقة، على أفكار العلماء والمفكرين السياسيين الذين أطلق عليهم بالسياسيين أو الإنسانيين، لتركيزهم على سبل الإصلاح

الدينى والسياسى خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر. وهذا ما تمثل فى أفكار "ميكيافيللى" و "بودان"، وسعى كل منهما لطرح أفكاراً سياسية إصلاحية تدعم السلطة السياسية المطلقة، التى يجب أن تمنح لأصحاب السلطة سواء أكانت ملكية أم إرستقراطية أم شعبية ديمقراطية، وهذا ما جاء فى آراء "بودان"، السياسية التى أشرنا إليها خلال الصفحات السابقة. ولقد حرصت نظرية السيادة المطلقة، على منح أصحاب السلطة والسلطة المطلقة من أجل تحقيق حلم السياسيين (المفكرين) وأصحاب السلطة الزمنية الملوك والأفراد لإنشاء الدولة القومية، التى حققت حلماً يراود الجميع فى أوروبا خلال أربعة قرون من الزمان، إلى أن تكونت بالفعل الجمهوريات القومية مثل فرنسا، وإيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا، وغيرها من الدول الغربية الأخرى.

ومن ثم، إن تحليل التراث التاريخى للنظريات السياسية، التى ظهرت خلال عصر الإصلاح أو التنوير، مثل نظرية السيادة المطلقة، تركت المجال السياسى مفتوحاً أما المفكرين السياسيين ليطوروا أفكار هذه النظرية، التى لم تحدد معالمها من حيث منح السلطة المطلقة لأصحاب السيادة، ودون التمييز بين نمط أو شكل الحكومة سواء أكانت (ديمقراطية) أم أرستقراطية، أم ملكية. بالطبع، إن الشغل الشاغل الذى إهتم به أصحاب نظرية السلطة، كانت تركز على أهمية وجود سلطة سياسية ذات سيادة، بعيدة عن هيمنة السلطة الدينية، وضرورة أن تسعى السلطة السياسية إلى إقامة قومية أو الدولة الأمة. وبإيجاز، ضرورة التخلص من نظرية التفويض الإلهى وإحلال مكانها نظرية السيادة المطلقة. إلا، أن الفكر السياسى خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر، خطى خطوات سريعة نحو طرح العديد من الأفكار التى من شأنها أن تعزز السلطة السياسية، وتضمن وجود حدود وشرعية متعاقد عليها بين الحكام والمحكومين، وتجعل السلطة المطلقة فى عقود مبرمه، بين الطرفين، وهذا ما تمثل فى آراء كل من "هوبز"، و "لوك"، و "روسو" فى نظرية العقد الإجتماعى والتى نشير إليها بإيجاز كما يلى:

١- توماس هوبز (١٥٨٨ - ١٦٧٩م):

عكست طبيعة الظروف السياسية والإجتماعية الذى عاشها "هوبز" سواء فى بريطانيا أو خلال فترة هروبه فى فرنسا لسنوات طويلة، نوعية إهتماماته السياسية وأفكاره، التى كشفت عن طبيعيه الحياة السياسية غير

المستقرة وحدوث الإضطرابات المستمرة بين الأمراء والملوك السياسيين الكنيسة التى كانت لا تزال مسيطرة على زمام الأمور فى الدول الأوروبية وأيضاً ودخولها فى صراعات مذهبية وخاصة بين أصحاب المذاهب البروتستانتية الذين كانوا يتطلعون إلى المزيد من الحرية والعلم، أصحاب المذاهب الكاثوليكية الذين يسعوا للحفاظ على التقاليد الدينية وتماسكها ورعايتها ضد عوامل التغير والإصلاح أو التحديث الدينى والسياسى. ومن هذا المنطلق، حرص هوبز، على أن يعبر عن آرائه محاولاً أن يقدم تبريرات سياسية وإجتماعية وبيولوجية وبيئية وجغرافية وسيكولوجية فى نفس الوقت، لأهمية وجود نظام سياسى تعاقدى، بين الحكام السياسيين والمحكومين. وإن كان قد أيد هوبز كثيراً أفكار بودان عن سيادة الدولة أو السلطة السياسية المطلقة، حتى يعيش الجميع فى كنفها فى حالة من المساواة والإتفاق فيما بينهم، إلا أن آراء بودان لم تقدم له حلاً مقنعاً لتحقيق ذلك، وهذا ما جعله يضع مجموعة من الأفكار السياسية التى وضعت أسس المذهب السياسى الجديد العقد الإجتماعى(1).

ومن أهم هذه الأفكار السياسية دراسته للطبيعة الإنسانية، مستعيناً بالمناهج الرياضية والتحليلية والسيكولوجية، التى تطورت بها العلوم الطبيعية، ومحاولاً أن يستبعد المناهج التقليدية فى دراسته قضاياه وأفكاره وخاصة تلك المناهج الميتافيزيقية واللاهوتية، التى كانت سائدة خلال العصور الوسطى. إذ يفسر كل من الدولة والمجتمع تفسيراً مادياً حيث يقول إن الإنسان قد وجد ذاته مع الآخرين فى عالم طبيعى مكون من أجسام طبيعية مليئة بالحركة، وبإعتبار أن الإنسان جزء من هذا العالم الطبيعى، فإنه يسعى بأن لا يخضع إلى قوانين الحركة الطبيعية، وخاصة أن للإنسان عالمه الطبيعى الذاتى، الذى يتكون من مجموعة من الغرائز والرغبات ولذايسعى لتحقيقها، كما لا يتفق مع الأشياء أو الحقائق التى لا تتفق مع مجموعة هذه الغرائز والرغبات والدوافع النفسية. إذن فإن مصدر التغير فى الإنسان هو تحقيق الإنانية الفردية، وهذا هو حال الإنسان منذ ظهور المجتمعات الإنسانية.

---

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- *Hobbes, T. Leviathan, London : Pengun Book : 1966.*
- *Warrender, H. The Political Philosophy of Hobbes, Oxford, Churend on Press, 1957.*

فالحياة الإنسانية الأولى كانت لا تُطاق، وكانت جحيماً، نظراً لتنافس الإنسان على الموارد بدافع إشباع حاجاته ورغباته، التى تضمن له البقاء والإستمرار، تلك الحياة الوحشية، لم تكن تخضع لأى نوع من القوانين التى توجد فى المجتمعات الوضعية أو العُرفية، التى تؤمن بقوانين العُرف والتقاليد. ولكن فى نفس الوقت، إن طبيعة الحياة الإجتماعية، التى كانت توجد فى المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية، لايمكن أن تكتب لها الإستمرار، ولاسيما أن للإنسان دوافع أخرى، تحركه نحو الأمن والإستقرار والسلام وبالرغم من الحياة الوحشية. إذن فالإنسان إذا كان محكوماً بجموعة من الدوافع تدفعه نحو الأنانية، إلا أن هناك مجموعة أخرى، تسعى لدفعه للحياة المستقرة والتعاون. وهذا ما ينقل الإنسان من حالة الطبيعة المتوحشة إلى المجتمع المدنى *Civil Society*، وهذه النقله لا يمكن أن تتم إلا عن طريق وجود نوع من التعاقد الإجتماعى، ووجود سلطة عليا، تقوم بإدارة هذا المجتمع الجديد، تلك السلطة التى أطلق عليها هوبز (التنيين) وهى سلطة ذات سيادة و تتمثل فى مجموعة من الأفراد أو فرد واحد، تمنح له من قبل المحكومين أو من يختارونه لتنظيم الحياة الإجتماعية والسياسية بينهم.

بالإضافة إلى ذلك، حرص هوبز على أن يعطى لصاحب السلطة السياسية أو ذات السيادة الكثير من الحقوق والصلاحيات التى تخوله لتحقيق مهامه ومسئولياته، ولكن جميع مصادر السلطة تتمثل فى التعاقد المبرم بين المحكومين والحاكم. ولذا، فهو بعيد كل البعد عن القوانين الطبيعية أو الإلهية ولا رقيب عليه من سلطات عليا أخرى. كما نجد أن هوبز يوضح أن الشعب أو المحكومين ليس لديهم أى حق فى الثورة أو يغيروا من شكل الحكم، وعدم إستطاعة صاحب السلطة أن يتخلى عن السيادة الممنوحة لديه. كما لا يجوز للأفراد أن يحتجوا على سلطات الحاكم لأنها ممنوحة من الأغلبية. كما يمنح "هوبز" لصاحب السلطة سواء اكان حاكم أو مجموعة من الافراد أو مجلس نيابى أو برلمانى سياسى أن الكثير من الصلاحيات الممنوحة له لممارسة السلطة. ولكن فى نفس الوقت، هناك حدود على السلطة السياسية إذا أخلت بالتعاقد وقد عجزت عن توفير الحياة والأمن والرعاية الشاملة للمحكومين.وهذا ما جعل هوبز يفضل الحكومة الملكية على الارستقراطية والديمقراطية، كما

جعل البعض يطلقون على نظرية هوبز بأنها نظرية السيادة المطلقة للحكومات الملكية، التى عاصرها فى إنجلترا وخاصة أسرة ستيوارت البريطانية.

٢- جون لوك *J.Locke* (١٦٦٢ - ١٧٠٤م):

حرص "لوك" على أن يطور أفكار "هوبز" السابقة، ولكن من منظور آخر طور به نظرية العقد الإجتماعى ولاسيما لأن آراء "هوبز" الأخيرة، جاءت لتناصر حكم الأسرة الملكية (المستبدة) وهى أسرة ستيوارت، التى لم تستمر طويلاً نتيجة لإخلالها بالعقد السياسى أو الإجتماعى الذى ناد به "هوبز" ذاته ودافع عنه بشدة. فلقد عاصر"لوك" ثورة الشعب البريطانى خلال القرن الرابع عشر ضد أسرة ستيورات، التى أعطيت لها صلاحيات سياسية مطلقة، وهذا ما تبلور فى نظرية السيادة الملكية المطلقة والتى وجدت من أفكار "هوبز" تبريراً لها. ولما إنتصر الشعب البريطانى على هذه الأسرة وجد من أفكار "لوك" تبريراً لتاكيد ثورته وتأييداً فكرياً وسياسياً بين الجماهير. وخاصة، إن ظروف بريطانيا بدأت فى التغير السياسى والإقتصادى الشامل، نتيجة لحدوث الثورة السياسية، وايضاً الثورة الصناعية التى أفرزت طبقة رأسمالية بدأت تتلهف للمشاركة فى العملية السياسية فى المجتمع البريطانى.

وتتبلور أفكار "لوك"[1] عن الطبيعة الإجتماعية الأولى للإنسان، بأنها تختلف كثيراً عن أفكار "هوبز" الذى وصف هذه الطبيعة بالوحشية والقسوة، ولكن الأمر لم يكن كذلك عند "لوك"، لأن الطبيعة الأولى كانت صالحة جداً لحياة الإنسان مع أقرانه من البشر الآخرين، وهى حياة مستقرة وتسير وفق القواعد العامة التى تحكم القوانين الطبيعية، ذلك النوع من القواعد التى سبقت القوانين الإجتماعية والوضعية التى عرفتها المجتمعات البشرية لاحقاً. ولذا، فإن مجموعة القوانيين الطبيعية ظلت لعهود طويلة تحكم حياة الأفراد والمجتمعات ككل. كما كانت حالة الطبيعة الأولى تقوم على الحرية والمساواة بإعتبارها دعامه القوانين الطبيعية، ولكن مضمون الحرية الفردية لم يكن بالمفهوم الحديث المطلق، بقدر ماكانت هذه الحرية تكفل حياة الآخرين وأمنهم وإستقرارهم. ولذا، سعى الإنسان لبلورة القوانين الطبيعية فى صورة تعاقدية

---

(١) أنظر للمزيد من التحليلات:

- *Locke, J, The Second Treatise (ed).by p. Laslett, N.Y: New American Comp. 1965.*

وتترجم فى سلطة عليا، تسعى لتحقيق وظيفة الحرية والمساواة بشكل أقوى ومستقر. ومن ثم، فلقد سعى الأفراد إلى التنازل عن حريتهم وحقوقهم الطبيعية الأولى، إلى من يجدونه مؤهلاً لتمثيلهم لممارسة السلطة والحكم ويترجم ذلك فى إطار من التعاقد الإجتماعى والسياسى.

وتتمثل صور التعاقد بين الحاكم والمحكومين، فى ضرورة أن يلتزم الطرف الأول (الحاكم) سواء أكان ملكاً أو مجموعة من الأفراد بالمحافظة على حقوق المحكومين. كما يجب على الطرف الثانى (المحكومين) أن يمتثلوا لطاعة صاحب السلطة والحكم. ولكن إذا أخل أحد من الطرفين بهذا التعاقد أصبح الطرف الأخر فى حل من التزاماته. ومن هذا المنطلق، يرى "لوك" أن الشعب و المحكومين بمقتضى هذا الميثاق أو التعاقد لهم الحق فى تغير الحكومة أو السلطة السياسية، كما يجوز لهم خلع الملك وطرده، وخاصة إذا حاول أن ينحنى بالسلطة تجاه النظام السياسى الديكتاتورى (الملكى المطلق). ولذا، إتسمت آراء "لوك" السياسية بتأييدها إلى الحكم الملكى المفيد بإرادة الشعب، حيث أن الشعب له الكلمة العليا وهو صاحب السيادة العليا. كما يجب أن تستعين السلطة السياسية بالسلطة التنفيذية، لتنفيذ مهام القانون والدستور، ولكن مع وجود السلطة التشريعية التى تتركز فى يدها السلطة السيادية بإعتبارها ممثلة لها.

من ناحية أخرى، لقد حرص "لوك" على أن يبرز تصوراته السياسية تجاه الفئات أو الطبقات الرأسمالية البريطانية الجديدة، التى بدات تسعى للحصول على المكاسب السياسية مع تأمين مصالحها الإقتصادية. وهذا ما جعله يؤيد الملكية الخاصة، وإعتبارها حق مكفول للجميع، وحق طبيعى يقوم أساسا على العمل، وليس التملك أو الحيازة فقط. ولذا، نجد أن "لوك"، يعتبر من أنصار المذهب السياسى الملكى المقيد، وأيضاً من رواد الفكر السياسى الذين أيدوا المذهب الليبرالى النفعى، الذى حدده أدم سميث (*A.Smith*) فى كتابه "ثروة الأمم"، وهذا ماسنشير إليه لاحقاً عند تناولنا للإسهامات السياسية للنظرية الليبرالية والنفعية والتى وجدت من بريطانيا مهداً لإنتشارها، بإعتبارها مصدر الثورة الصناعية والإقتصادية. وبإيجاز، إن لوك كان من مؤسسى قيام النظام الملكى (المقيد)، الذى يتخول للسلطة التشريعية وضع القوانيين بإعتبارها صاحبة السيادة العليا، وتقوم بعملية الفصل بين النزاعات

التى تنشأ عموماً بين جميع الأطراف. كما أنها تعتمد على مصدر (إدارة الشعب)، وإن كان على هذه السلطة (ذات السيادة) إن تحدد بمجموعة من القوانين، حتى لا تهدد حريات الأفراد أو تصدر قوانين لصالح فئات وجماعات على حساب الأخرى. كما حرص لوك على تأييد حرية العقيدة الدينية فى إطار مبدأ التسامح، وعلى السلطة الدينية أن تستقل فى شئونها طالما أن السلطة السياسية تتمتع بنفس الصلاحيات فى الشئون السياسية.

٣- جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨م):

بنى "روسو" أفكاره السياسية من خلال الواقع السياسى، الذى عاش فيه فى فرنسا ولاحظه عن قرب فى العديد من الدول الأوروبية المجاورة وخاصة بريطانيا. كما كانت لأفكار "هوبز" وخاصة كتابه (التنين) إصداء واسعة على آراء "روسو" ولاسيما، أن "هوبز" وضع كتابه ومؤلفه خلال فترة وجوده فى فرنسا ذاته، ولكن حرص "روسو" على أن يقدم نظريته فى العقد الإجتماعية، لتضيف أبعاداً وأفكاراً سياسية متباينة فى الشكل مع أصحاب هذه النظرية خاصة "هوبز" و "لوك" أو أنصار نظرية العقد الإجتماعى من المفكرين البريطانيين. إلا أن "روسو" إتفق فى المضمون والجوهر، حول أهمية العقد الإجتماعى بين الحاكم والمحكومين. أما مظاهر الإختلاف بين "روسو" و "هوبز" تتمثل فى رؤية كل منهما، لحياة الطبيعة الأولى التى فسرها "هوبز" على أنها حياة شقاء وبؤس ووحشية عاشها الإنسان وأجبرته على التخلى عن الإنسانية وسعى لتحقيق الأمن والحب مع الآخرين وهذا هو مصدر التعاقد الإجتماعى. أما "روسو"، فلم يجد هذه الحياة على نفس المستوى، ولكن كانت طبيعة الحياة الإجتماعية الأولى حالة (لانظامية) ولاتوجد فيها قوانين منظمة، وقوانين طبيعية أو دينية، نظراً لعدم وجود ديانات تجبر الإنسان على إحترام قواعد ممارستها. ولذا عاش الإنسان حياة من العزلة الإجتماعية، وشعر بالسيادة والحرية وكفى حاجاته المعيشية، ولكن لا يمكن أن يكون هذا هو حال الإنسان الأول بصورة مستمرة، لذا سعى للعيش مع الآخرين فى حياة منظمة ومستقرة، وتخلى عن حقوقه الطبيعية إلى الدولة بإعتبارها السلطة النظامية التعاقدية[1].

---

(١) أنظر للمزيد من التحليلات:

- *Rousseau, J. The Social Contract, Rev. by.c. Frankel, N.Y : Hagner Press, 1947.*
- *Rousseau, J.The Confessins , Trans. By. J.Cohon penguin Book, 1954.*

ومن ثم، لقد أيد "روسو" حالة الطبيعة الأولى كما جاء بها "لوك" وعلى خلاف "هوبز" كما أشرنا سابقاً، ولكن أضفى "روسو" مزيداً من الطابع الرومانتيكي على حياة الإنسان الأول، التى إتسمت بالسعادة والهناء والعواطف والحب والإيثاره. إلا أن ذلك الطابع الحياتى للإنسان، لا يمكن أن يستمر طويلاً دون سعيه للمحافظة على بقائه وإستمراره وتنظيم حياة بصورة أفضل لمواجهة مخاطر البيئة الطبيعية والخارجية التى فيها الكثير من مظاهر القسوة وغيرها من مظاهر سلبية برغم إيجابيتها المتعددة. ومن هذا المنطلق، يجب على الإنسان، أن يتخلى عن حقوقة الطبيعية من أجل إيجاد سلطة عليا، تخضع للإرادة العامة، وهى إرادة الجماهير والشعب الذى يجب أن يكون هو صاحب السلطة السياسية. ولذا، نجد أن "روسو" حول نظام التعاقد، إلى السلطة التى تتمتع بمفهوم الإرادة العامة، والتى تهدف إلى جعل السلطة المطلقة فى أيدى الشعب والجماهير. هذا التحول السياسى عن أفكار "هوبز" الذى حلل السلطة والسيادة فى النظام السياسى الملكى، أما "لوك" فلقد ركز على أهمية وجود السيادة فى السلطة الملكية المقيدة، مع إعطاء طابع السيادة إلى السلطة التشريعية (القانونية)، ولكن "روسو" حرص على أن تكون السلطة لسيادة الشعب وهى سلطة مطلقة.

وحاول "روسو" أن يوضح طبيعة السلطة العليا التى تخضع للإرادة العامة للشعب، فعندما تتم إتمام عملية التعاقد بين الشعب وأصحاب السلطة يجب إختيار هيئة أخلاقية جماعية، تتكون من الأفراد الذين تم إنتخابهم بواسطة الشعب، وهم ممثليهم فى الحياة السياسية. وهذه الفئة السياسية، تمنح سلطات غير محدودة للمواطنين وفى سبيل محاسبتهم للسلطة السياسية بصورة مستمرة. وهذا ما تمثل فى السلطة التشريعية التى يجب أن تكون لها نظام المحاسبة القانونية ووضع القواعد الأخلاقية العامة، التى يجب أن يطيعها كل من الحاكم والمحكومين. فى نفس الوقت، حرص "روسو" على مبادئ تدعيم الحرية والمساواة، بالرغم من وجود الكثير من مظاهر اللامساواة فى الحياة الواقعية. وهذا ما اشار إليه فى مقاله أو بحثه السياسى المميز عن "أصول اللامساواة بين الناس"، وذلك نتيجة لمجموعة من مظاهر التفاوت بين البشر أنفسهم، والتى تتجسد فى الأسباب العوامل الفيزيائية (الجسمانية) والأسباب الإجتماعية التى تعكسها الظروف والعادات والتقاليد. وإن كان "روسو" فى بعض الأحيان، يرجع الفساد إلى حالات التمرد الفردى وظاهرة الملكية، إلا

أنه يحاول دائماً أن يكبح نزوات وغرائز الإنسان الإنسانية، ويحاول توظيفها لإقامة حياة تقوم على العدالة والخير والمساواة. وهذا ما يتمثل فى مبدأ الإرادة العامة، الذى يسعى إلى تحقيق الخير والصالح العام وليس للمصلحة الخاصة. وبالطبع، لقد طرح "روسو" بعض الأفكار والتصورات التى تتم عن طريقها تنشئة الفرد أو الإنسان منذ الصغر إلى إعتناق مبدأ الإرادة العامة، وذلك عن طريق وضع أسس جيدة للتربية والأخلاقية وتعاليم الدين. بإيجاز، إن آراء "روسو" السياسية حول نظرية العقد الإجتماعى تشارك كل من "هوبز" و "لوك" فى كثير من إطارها العام، بالرغم من إختلافه معهما على صور الحياة الطبيعية(خاصة مع آراء هوبز)، وهذا ما جسده فى نظريته عن السيادة المطلقة للشعب صاحب الإرادة العامة.

خاتمة:

توضح النظريات السياسية التقليدية، التى ظهرت خلال العصور القديمة والوسطى وعصر النهضة والإصلاح الدينى والسياسى، عن مدى تنوع الفكر السياسى عبر هذه العصور، التى شهدت تغيرات سياسية وفكرية متعددة وإتسمت عموماً فى تشكيل الواقع السياسى فى المجتمعات الحديثة. ولذا، فإن علماء السياسة وعلماء الإجتماع السياسى، لايمكن أن يهتموا بمعالجة قضاياهم ومشكلاتهم السياسية فى العصر أو المجتمعات الحديثة، دون الرجوع إلى تحليل هذا التراث الفكرى والسياسى الهائل، الذى خلفته المجتمعات الإنسانية وحضارتها المختلفة، الذى تمثل بالطبع فى هذا التراث السياسى. وهذا ما تمثل فى دراسة الفكر السياسى الإغريقى سواء أكان مثالياً خيالياً كما جاء فى تحليلات أفلاطون، أو أيضاً واقعياً كما عبرت عنه تحليلات أرسطو السياسية. وبإيجاز، لقد أسهم هذا الفكر الإغريقى فى وضع أسس وأشكال ونظم الحكم والسياسة المختلفة، والتى تعتبر مصدراً أساسياً لجميع المهتمين بقضايا السياسة وأنماط الحكومات وتطورها خلال العصر الحديث.

كما إرتبطت السياسه بالدين، وأصبح الأخير مصدراً لها، وهذا ما جاء خلال ظهور الديانات السماوية فى العصور الوسطى المسيحية والإسلامية. فلقد سيطرت الكنيسة على أدوار الحياة الإجتماعية والإقتصادية، وأصبحت هناك نظريات سياسية دينية وأخلاقية كرست معظمها لإعطاء التبريرات السياسية

لأصحاب السلطة الدينية. وهذا ما جاء فى نظريات التفويض الإلهى كما دافع عنها الكثير من المفكرين السياسيين المسيحيين من أمثال القديس اوغسطين وتوماالاكوينى. كما لاحظنا أيضاً، أن الفكر السياسى المسيحى، لم يأت من فراغ بقدر ما تأثر كثيراً بالنظام السياسى الرومانى أو الإمبراطورية الرومانية، التى لم تعترف بالديانة المسيحية لمدة ثلاثة قرون كاملة، نظراً لإعتبارات سياسية وخوفاً من النظام الدينى المسيحى على رجال السياسة والاباطرة الرومان. إلا أن الأمر، لم يستمر طويلاً خاصة بعد إعتراف الإمبراطورية الرومانية بالدين الجديد، الذى ما لبث أن سيطر على جميع أنماط الحياة السياسية والإقتصادية بصورة عامة، وهذا ما تم تبريره خلال تحليلنا للنظريات السياسية المسيحية ذات الطابع الأخلاقى المحافظ.

وخلال عصر النهضة والإصلاح الدينى وخاصة خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، ظهرت مجموعة أخرى من النظريات السياسية، التى تمثل أفكاراً وآراء سياسية جديدة أكثر تمرداً ودعوة للإصلاح والتغير والتحديث من السيطرة الدينية الكنيسية، التى جعلت حرية الفكر السياسى مرتبطة بالدين والدولة المسيحية. وهذا ما تمثل فى آراء كل من ميكيافيللى، وبودان الممثلين للنظرية السيادة المطلقة، التى حاولت أن تقدم تبريرات واقعية وعقلية، لأهمية وجود السلطة السياسية ذات السيادة المطلقة، والتى يجب أن تكون محررة تماماً وبعيداً عن هيمنة السلطة الدينية المسيحية، التى جعلت من الدين المسيحى مصدراً لكل شئ، وأعاقت حرية الفكر والتحديث والإصلاح. كما جاءت نظرية السيادة المطلقة، كبديلاً لنظرية التفويض الإلهى للرجال الدين، ولتبحث عن قيادات سياسية أو نظم قومية تخلص المجتمع البشرى من الصراع الفكرى والدينى والإجتماعى، وهذا ما تمثل فى الصراع الدينى بين المذاهب الكبرى مثل المذهب البروتستانى والكاثوليكى، أو الصراع السياسى بين الدين الميسحى ورجاله، والأمراء والملوك الذين يسعون إلى تحقيق الإستقلال السياسى عن الكنيسة.

علاوة على ذلك، لقد حرصت نظرية السيادة المطلقة، لإعطاء تبريرات واقعية لأهمية وجود السلطة السياسية القومية، التى تهدف إلى توحيد الفئات والطبقات الإجتماعية المتصارعة من ناحية، والدويلات أو المدن والمقاطعات السياسية التى كانت منتشرة فى جميع انحاء أوروبا خلال عصر النهضة

والإصلاح من ناحية أخرى، والسعى إلى تكوين دولة الأمة القومية بأى وسيلة وغاية أو هدف. وهذا ما جعل ميكيافيللى على سبيل المثال، يقدم تبريراته لوسائل السياسة المتعددة للأمير، الذى كان يحلم بوجوده كقائد سياسى، تتجسد فيه روح القومية، وهذا بالفعل ما بلغته أوروبا خلال عصر تكوين القوميات فيها. فى نفس الوقت، لقد جاءت نظرية العقد الإجتماعى: والسياسى خلال القرنين السابع عشر، والثامن عشر، لتعكس مرحلة سياسية جديدة، خطط لها العقل البشرى منذ قرون طويلة مضت، وحاولت هذه النظرية أن تتبنى نظم وأشكال من الحكم والسيادة سواء أكانت ممثلة فى السلطة الملكية المطلقة، كما جاءت عند هوبز، أو السلطة الملكية المقيدة عند لوك، وأخيراً فى السلطة السيادية المطلقة للشعب عند روسو.
وبإيجاز، إن دراسة التطور التاريخى للنظريات السياسية خلال العصور القديمة والوسطى وعصر الإصلاح من شأنها أن تعزز إهتمامات علماء الإجتماع السياسى فى دراسة كيفية تطور النظرية السياسية خلال العصر الحديث وطبيعة القضايا والمشكلات والظواهر السياسية التى تحدث خلال هذا العصر ككل.

الفصل الرابع

الاتجاهات النظرية الحديثة

تمهيد:

(١) النظرية الليبرالية النفعية.

(٢) النظرية الإشتراكية المثالية.

(٣) النظرية الماركسية.

خاتمة:

تمهيد:

ما من شك، إن دراسة النظريات السياسية تعتبر من الدراسات الهامة التى تجذب إهتمام الكثير من المتخصصين فى علم الإجتماع السياسى، وذلك لأنها جزء من النظرية السوسيولوجية العامة، التى يقوم عليها علم الإجتماع وفروعه المختلفة. إلا أن ذلك، لا ينفى على الإطلاق، طبيعة دراسة النظريات السياسية وإرتباطها بالعلوم السياسية بصورة خاصة، والكثير من العلوم الإجتماعية الأخرى بصورة عامة. وهذا ما يعكس عموماً طبيعة تعقد الظاهرة السياسية *Political Phenomena*، كأحد أنواع الظواهر الأجتماعية، وإعتبارها موضع إحترام للعديد من المتخصصين فى العلوم الإجتماعية ككل. ولقد لاحظنا، بوضوح خلال تحليلاتنا السابقة حول النظريات السياسية التقليدية، كيف إرتبط الكثير من المفكرين والفلاسفة وعلماء السياسة بدراسة الظاهرة السياسية وكيف إهتموا بدراسة تطور الفكر السياسى من العصور القديمة، ثم العصور الوسطى وخلال عصر الإصلاح والتنوير وهذا ما إنتهى تقريباً بالتحديد حتى نهاية القرن السابع عشر. وتمثل ذلك فى عدد من النظريات السياسية الأخلاقية، ونظريات السيادة المطلقة، ونظرية العقد الإجتماعى أو السياسى، والتى أضفت الكثير من القضايا والمشكلات التى إرتبطت بالظاهرة السياسية ككل.

ومع بداية القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر، ظهرت أيضاً مجموعة من النظريات السياسية التى تم تصنيفها فى إطار النظريات السياسية الحديثة، والتى تعكس مرحلة تاريخية وسياسية جديدة، وهى مرحلة العصر الحديث. ولاسيما، بعد أن تعددت الكثير من الأحداث التاريخية والإقتصادية (الصناعية) فى بريطانيا. وجاء ذلك خلال العقود الأخيرة من القرن السابع عشر وتلازمه عموماً مع أفكار نظريات العقد السياسى أو الإجتماعى. ومع تعدد الأحداث التاريخية والسياسية ومظاهرها الإجتماعية والثقافية، ظهرت مجموعة جديدة من العلماء السياسيين والإقتصاديين والإجتماعيين الذين يصنفون تحت علماء مرحلة العصر الحديث، ووضعوا الكثير من النظريات السياسية والإجتماعية والإقتصادية، التى عبرت عن ملامح الحياة فى المجتمعات الحديثة وخاصة فى الوقت الحاضر.

وإنطلاقاً من أهدافنا بدراسة النظريات السياسية الحديثة بصورة خاصة، نركز إهتمامنا على إسهامات أهم العلماء الذين أسهموا بالفعل فى تطور النظرية السياسية الحديثة ونبدأ هذه الإسهامات أولاً، بالنظرية الليبرالية النفعية، التى وجدت من بريطانيا بصورة خاصة نقطة إنطلاقاً لها ومهد لها الكثير من المفكرين أو من يعرفون بعلماء الإقتصاد السياسى *Political Economy*، أو السياسيين أوعلماء الإقتصاد الحر، ومن أهم هؤلاء العلماء أدم سميث *A.Smith*، الذى وضع أسس النظام الرأسمالى السياسى والإقتصادى. كما ظهر ذلك فى مؤلفه الشهير " ثروة الأمم " *The Wealth of Nation*، وأيضاً إسهامات "جرمى بنتام " *J.Bentham*. أحد دعائم علم الإقتصاد السياسى النفعى الكلاسيكى، والذى وضع الكثير من النظريات والأفكار الإقتصادية والسياسية التى لاتزال تغذى النظريات السياسية المعاصرة فى القرن العشرين بتحليلات سياسية مميزة. وأخيراً، سنشير فى إطار تحليلنا للنظرية الليبرالية النفعية إلى إسهامات " جون ستيورات مل " *J.S.Mill* الذى تعددت إسهاماته العلمية والمنهجية، ومحاولته لدراسة المشكلات الإقتصادية والسياسية بصورة حديثة متطورة. وثانياً، سنركز إهتمامنا على دراسة تيارات سياسية أخرى، على نقيض النظريات السياسية الليبرالية النفعية، وهذا ما يتمثل فى النظرية الإشتراكية المثالية *Ideal Sociolist Theory*، والتى ظهرت أيضاً فى القرنين السابع عشر والثامن عشر وتلازم ظهورها مع النظرية الليبرالية النفعية. وبالطبع هناك الكثير من رواد هذه النظرية، إلا إننا سنركز على ثلاث مفكرين سياسيين مثاليين وهم " هيجل " *Hegal* ويمثل السياسة الألمانية المثالية، و "روبرت أوين " *R.Owen* ويمثل النزعة المثالية السياسية فى بريطانيا، وأخيراً آراء "سان سيمون " *S.Simon* ممثلاً عن السياسة المثالية الفرنسية ومؤسس الإشتراكية الغربية بصورة عامة. وثالثاً، سنعالج فى هذا الفصل، آراء النظرية السياسية الماركسية، لمعرفة كيف أسهمت أفكار "كارل ماركس" *K.Marx* فى تطور دراسة الظواهر السياسية وإعتباره مؤسس أحد النظم السياسية الحديثة وهو النظام الشيوعى.

(١) النظرية الليبرالية النفعية.

قبل الإشارة إلى أهم أفكار هذه النظرية، نود أن نوضح حقيقة هامة مؤداها: أن آراء النظرية السياسية الليبرالية النفعية، التى وجدت من بريطانيا معقلاً لها، لم تأت من فراغ بقدر ما جاءت أفكارها الإقتصادية والسياسية وإسهاماتها فى تأسيس علم الإقتصاد السياسى، بعد ظهور مجموعة من المدارس والنظريات الإقتصادية الشهيرة التى ظهرت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر والذى سمى بعصر الرأسمالية التجارية، مثل مدرسة التجاريين *Mercantilists*، التى ظهرت فى بريطانيا، ومدرسة الطبيعيين *Physiocrats*، التى ظهرت فى فرنسا، وطرحت الكثير من الدراسات السياسية والإقتصادية التى مهدت إلى ظهور النظرية الليبرالية النفعية *Liberal Utilitarian Theory*.

وفى الواقع، لقد ظهرت مجموعة من الظروف السياسية والإقتصادية والإجتماعية الداخلية والخارجية فى بريطانيا وأوروبا ككل، ومهدت لظهور مدرسة أو نظرية الليبرالية النفعية، ومن أهم هذه العوامل:

١- إزدياد أهمية التجارة الخارجية، نتيجة لمجموعة الإكتشافات الجغرافية العالمية ومن أهمها إكتشاف أمريكا، وطرق الملاحة العالمية مثل رأس الرجاء الصالح وتطور السفن الملاحية، وتبادل السلع والمواد الخام مع النصف الثانى من الكرة الأرضية (الجنوب).

٢- زيادة قوة الطبقات الرأسمالية، نتيجة نمو الإقتصاد الصناعى وخاصة بعد ظهور القوة الصناعية فى بريطانيا وإنتشارها إلى بقية الدول الأوروبية ظهرت قوة الطبقات الرأسمالية الجديدة لتلعب أدواراً سياسية وإجتماعية متعددة وتشارك فى التحليلات السياسية وهذا ما ظهر مع بداية ظهور نظريات العقد السياسى.

٣- ظهور القوميات السياسية، فلقد أثرت النظريات السياسية سواء أكانت نظريات السيادة المطلقة، أم نظريات العقد السياسى فى توجيه الفكر والرأى السياسى الأوروبى، نحو ضرورة وجود نظم سياسية بديلة عن النظم الدينية المسيحية، والتى تعمل على ظهور الدولة القومية، وهذا ما حدث بالفعل فى العديد من الدول الأوروبية وقيام الدولة القومية.

٤- قيام نظام الدولة السياسية (ذات السيادة) ، ظهرت الدولة كنظام سياسى جديد متطور، بعد أن أثرت نظريات العقد الإجتماعى أو السياسى فى طرح

الكثير من الأفكار والبدائل لنظم الحكم الدينى، وهذا ما تمثل فى ظهور الدول الملكية ذات السيادة، أو الملكية المقيدة، او الدولة الديمقراطية ذات السيادة للشعب وقيامها على مبدأ الإرادة العامة.

٥- تطور نظم السياسة الإجتماعية، ما من شك، أن زيادة الحركة التجارية، وظهور طبقات رأسمالية وعمالية جديدة، أحدث تفاوت طبقى نتيجة لنمو رأس المال، وتعدد النزعات الاصلاحية للفقراء نتيجة لثوراتهم المتكررة خاصة فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية، كل ذلك أسهم فى طرح نظم إجتماعية تهتم بالرعاية الصحية والسياسية الضريبية والتعليمية و الإجتماعية ككل لحل هذه المشكلات والنهوض بمستوى المعيشة، لتفادى الإضطرابات السياسية وحركات التحرر أو الإنقلابات السياسية التى تنتج عن الفقر، والخوف والقهر السياسى والإجتماعى.

١- أدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠م).

يرى كثير من المحللين للفكر الإقتصادى والسياسى، أن "أدم سميث" *A.Smith*، يعد من أهم علماء الإقتصاد السياسى الغربى، الذى وضع أسس أول نظرية ليبرالية نفعية تقوم على أسس واقعية ظهر عن طريقها أحد وأهم النظم السياسية والإقتصادية (النظام الرأسمالى) وجاء ذلك فى كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذى نشره عام ١٧٧٨م، ومنذ ذلك التاريخ حتى الآن يعتبر الميثاق السياسى والإقتصادى للنظم السياسية الأوروبية والرأسمالية العالمية بصورة عامة. كما تعكس طبيعة الظروف الإجتماعية والإقتصادية أو المهنية التى عاشها سميث الكثير من وجهات نظره الواقعية والتحليلية العلمية للمشكلات السياسية والإقتصادية التى أهتم بمعالجتها بالفعل. فلقد عمل أستاذ للمنطق والإقتصاد السياسى فى جامعة جلاسجو، كما شغل وظيفة أستاذ كرسى الفلسفة الأخلاقية بذات الجامعة، ونشر مؤلفاً يعرض فيه آرائه الأخلاقية والإجتماعية، وهذا ما جاء تحت عنوان نظرية المشاعر الأخلاقية *Theory of Moral Sentiments* (١) ومن ثم، يعتبر سميث أول عالم إقتصاد يقرر مبادئ

---

(١) انظر للمزيد من التفاصيل:

جون داول، الفكر السياسى الغربى، ترجمة: محمد خميس ، وراشد البراوى، القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، ١٩٨٥.

شاملة يمكن على ضوئها تفسير العملية الإقتصادية، كما وضع أول فرض علمي عام قام علية علم الإقتصاد السياسي ككل.

(١) أسس المصلحة النفعية:

وفي الواقع، إن آراء سميث الإقتصادية والسياسية، تأثرت كثيراً كما أشرنا من قبل بآراء نظرية العقد الإجتماعي، ومدرسة التجاريين، والفيزوقراطيين في كل من فرنسا وإنجلترا. ومن أهم أفكاره رؤيته لحالة الطبيعة الإنسانية، والمصلحة الذاتية النفعية، التي تدفع الناس جميعاً نحو تحسين مركزهم ومستواهم الإقتصادي والإجتماعي والسياسي. ويعبر هذا الواقع عن طريقة الطموح الفردي، وسعيه لإستغلال مهارته الفردية الفيزيقية والعقلية والعلمية والثقافية، كما لا يتم ذلك إلا من خلال العمل الجاد والطموح. فالإنسان العادي البسيط الذي يعمل ساعات قليلة أو يجهد ذاته بصورة بسيطة جداً، لا يمكن أن تتوافر لديه الفرصة لإطعام نفسه. ولذا يعتبر شخصاً غبياً وجاهلاً، ويجب أن يطرق أبواب التعليم والثقافة حتى يخلق لديه وعي إجتماعي يحثه على العمل والطموح والنجاح والذي يؤهله إلى التخصص في مهنة عملية أو نظرية يحقق فيها طموحه وشبع فيها رغباته الذاتية.

(٢) تقسيم العمل:

يرى سميث، أن تقسيم العمل ناتج عن سعي الإنسان للتعاون مع الأخرين، وتلبية حاجاته الأساسية، التي لا يستطيع أن يقوم بتلبيتها جميعاً دون المساعدة من الآخرين. كما أن تقسيم العمل، ناتج عن التعليم والخبرة والتخصص المهني، وظهور الفئات العمالية والمهنية المهرة، وتعدد أنماط العمل الصناعي والنشاط التجاري. وأيضاً، تعدد نظم الإقتصاد الحديث، والنظرية العلمية الشاملة إلى طبيعة الحياة العصرية. فالتخصص وتقسيم العمل، هما سمة المجتمعات الحضرية، وتعكس الأسلوب المهني في مجالات العمل المتطورة بصورة مستمرة. كما أن التخصص وتقسيم العمل، يزيد من عناصر التعاون والتوافق بين المصلحة الذاتية والعامة وإشباع كلاً منها بطريقة مثلي.

(٣) نظام الدولة (الحكومة السياسية):

رأى سميث أن الدولة كجهاز إداري وتنظيمي من الصعوبة تحقيق وظيفتها العامة بصورة مرضية وسليمة، وهذا ناتج عن عدم وجود مؤسسات

أو تنظيمات بيروقراطية ذات كفاءة عالية، تلعب دوراً أساسياً في الحياة الإقتصادية والسياسية الحديثة. ولكن هذا لايعني أن سميث حاول أن يلغي الدولة كما فعل ماركس، ولكنه رأى وظيفة أخرى للدولة كنظام سياسي أو حكومة سياسية، لها صفة حفظ النظام والأمن وحماية الأفراد والجماعات على حرياتهم وممتلكاتهم. ولهذا، يجب أن تقوم الدولة بدوراً الحارس الأمين، الذي لا يتدخل في الحريات بكل معانيها وخاصة حرية العمل والملكية[1]. جاء هذا الرأي إنطلاقاً من فكرته (سميث) عن ذلك المبدأ "أنه حر دعه يعمل"، تلك الفكرة أو المبدأ التي تحدد وظيفة كل من الدولة الحديثة، والتركيز على أهمية الملكية أو المشروع الخاص وتحقيق الطموح الفردي. كما حرص سميث، على طرح عدد من الأسس التي يجب مراعاتها عند تحقيق العدالة الإجتماعية، ومنها على سبيل المثال، أن لا تفرض الدولة ضرائب إلا في حدود ضئيلة، حرصاً على زيادة رأس المال، لأن السياسيات الضريبية تحد من النشاط الإقتصادي وتحقيق الطموح الفردي لصالح الفئات العاطلة أو غير المنتجة.

(٤) التنمية السياسية والإقتصادية:

تعد تصورات "سميث" حول التنمية السياسية والإقتصادية، إحدى التحليلات الهامة التي إهتم بها رواد النظرية الليبرالية النفعية أو ما يعرف في علم الإقتصاد الحديث، برواد المدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية بعد ذلك، حيث عرف سميث التنمية بأنها عملية تتم بصورة تدريجية تعتمد على القوي الذاتية للنشاط والبناء الإقتصادي والسياسي. ولقد ركز سميث على أهمية نمو عوامل الإنتاج الإقتصادي وتأثيرها على بقية عناصر التنمية السياسية والإجتماعية وهذا ماعالجه في قضايا إقتصادية صرفه مثل الأرباح، والثروة الإقتصادية، والريع والأجور وغيرها من قضايا إقتصادية تم معالجتنا لها في مؤلف أخر وهو علم الإجتماع الإقتصادي[2]. ولكننا نركز على الآراء السياسية الليبرالية لأدم سميث حالياً. كما إعتبر أن التنمية السياسية والإقتصادية هي محور قيام مجتمعات الرفاهية *Welfare Societies*، وذلك

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- *Simth, A, The Wealth of Nations, London : penguin Book, 1950.*

(٢) لمزيد من التحليلات حول هذه القضايا أنظر:

- عبدالله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع الإقتصادي، (جـ١)، مرجع سابق.

بإعتبار أن قوى الإنتاج الإقتصادى هى المحرك الأول لعملية الرفاهية والتأثير على كافة القوى الإجتماعية الأخرى. كما حرص سميث على أن يناقش علاقة قوى الإنتاج والتنمية وظهور الطبقات الرأسمالية الإجتماعية فى المجتمعات الصناعية وهم (ملاك الأرض، والعمال، والرأسماليون الصناعيون).

عموماً، حرص سميث على أن يوضح أفكاره حول السياسية الإقتصادية والإجتماعية من خلال إستخدامه لكثير من المفاهيم والقضايا التى لا يزال يهتم بها علماء الإجتماع السياسى، والإقتصادى، والتنمية وغيرهم. ومن أهم هذه المفاهيم التقدم *Progress*، والتطور *Improvenment*، وتقدم التطور *Improvement of Progress*، وتوفر الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا، وتقسيم العمل، وحرية المشروع الخاص، والطموح الفردى، والتخصص، وغير ذلك من أفكار متعددة أشار إليها في مؤلفه الشهير عن "ثروة الأمم"، وليضع أسس علم الإقتصاد السياسى النفعى الليبرالى، ويفسر العلاقة المتداخلة بين الإقتصاد والسياسية وخاصة من جانب السياسات القومية. فى نفس الوقت، حرص سميث على أن يهتم بالمناهج العلمية والتحليلية الوصفية، التى ساعدته كثيراً على دراسة الظواهر الإقتصادية والسياسية وربطها بالواقع الإجتماعى الذى ظهرت فيه. كما ركز على دراسة العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والسياسات الضريبية وواجبات الدولة أو الحكومة السياسية، وغير ذلك من آراء وقضايا متعددة،لا تزال تشغل إهتمامات علماء الإجتماع السياسى، خاصة عند دراستهم لواقع المجتمعات النامية أو الأخذة فى التحول، كما إهتم سميث بذلك خلال دراسته لواقع المجتمعات الأوروبية وخاصة بريطانيا فى أوائل القرن الثامن عشر.

٢- جرمى بنتام (١٧٤٨ - ١٨٣٢م):

جاءت إهتمامات هذا المفكر السياسى معبرة عن طبيعة المذهب النفعى الليبرالى، وذلك فى صيغة قانونية وسياسية وإقتصادية، لتعكس إهتمامات بنتام المهنية والثقافية، حيث درس القانون بجامعة إكسفورد البريطانية، وعمل بالمحاماه، ثم ما لبث أن كرس بقية حياته فى الدراسات الإنسانية وخاصة الإقتصادية والسياسية. ولقد ظهرت مؤلفاته لتعكس هذا الإهتمام، وهذا ماجاء علي سبيل المثال، فى أول كتاب له نشر عام ١٧٧٦م

"فصل عن الحكومة" *Fragment on Government*، أى أن هذا الكتاب ظهر قبل أن ينشر آدم سميث مؤلفه بعامين (١٧٧٨م). كما ظهرت مؤلفات أخرى لبنتام منها "مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريع *Introduction to The Priniciple of Morals and Ligislation*، والذى نشر عام ١٧٨٩م، هذا بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المؤلفات فى مجال الربا، والتشريعات المدنية والجنائية[١].

(١) الأساس الأخلاقى للمذهب النفعى:

حقيقة، لقد تبنى بنتام أفكاره السياسية على أساس أخلاقى نفعى فى نفس الوقت، وهذا ما يعكس وجهة نظره وإعتباره المذهب النفعى، مذهب الإحساس باللذة والألم والتى نشعر بها من خلال تجاربنا مع الأشياء. وكل تجربه إنسانية يشعر فيها الفرد إما بلذة أو بألم، أو لذة وألم فى نفس الوقت. ولكن تختلف سعادة الإنسان عن اللذة، لأنها (السعادة) تقوم على مجموعة من الإحساسات، بينما اللذة لا تحتوى إلا على إحساس واحد فقط. والشئ اللذيذ، يعتبر شيئاً غرائزياً وإن كان مطلوباً، ولكن عن طريق تكوين مجموعة الأحاسيس والمشاعر الأخلاقية يبحث الإنسان عن السعادة والخير، ويضطر إلى رفض اللذائذ الوقتية فى سبيل لذائذ أفضل مستقبلية. وعموماً، سعى بنتام ليضع مقياس لإحصاء السعادة أو تقديرها، ومقارنة مدى شدتها أو قوتها وضعفها. ومن ثم، يحكم مذهب النفعية بنتائج الأفعال ويحكم على مدى إتسامها بالخير أوالشر، وذلك وفق ما ينتج عنها من الذات أو آلام، دون الإهتمام بالبواعث (الدوافع). وهكذا يعتقد بنتام قبل هوبز فى دراسته للحالة الطبيعية الأولى، وإن كل إنسان إنما يهدف إلى تحقيق سعادته ولذاته، ولكن يرى "بنتام" أن كل إنسان يجب أن يسعى لإسعاد الآخرين، وأن يحاول أن يحقق أكبر قدر من سعادة الآخرين. كما أنكر "بنتام" القوانين الطبيعية، أو ما يعرف بالعدل الطبيعى، لأن الانسان لديه قدرة على التميز بين اللذة والآلم والسعادة، وتعتبر الأخيرة البديل الأساسى عن القوانين الطبيعية.

---

(١) أنظر:

- *Wanlass, L, Gettills History of Political Thought, London : George Allen & Unwin LTD, 1970.*

(٢) نظام الدولة السياسية:

تعتبر الدولة كنظام سياسى عند المذهب الليبرالية النفعية مثلما حددها بنتام، فهى مجموعة من الأفراد المنظمين، الذين يسعون لتحقيق المنفعة، أو السعادة أو اللذة والمحافظة عليها. ومن ثم، فإن المذهب النفعى ينكر فكرة وجود العقد الإجتماعى أو السياسى كما ظهر عند هوبز و لوك و روسو. والدولة، مجرد نظام من بين العديد من النظم التى تسود المجتمع. وإذا كانت الدولة تحرص على تحقيق المنفعة، فلماذا إذن نعقد نوع من المفارقة والتمييز بينها كنظام إجتماعى، والنظم الإجتماعية الأخرى مثل النظام الأسرى؟. يجيب بنتام على ذلك، بأن الدولة تتميز عن النظم الإجتماعية الأخرى، لأنها مصدر القانون وهذا الأخير (القانون)، هو أحد الجزاءات الأربعة التى تسيطر على الحياة الإنسانية وهى[1]:

١- الجزاء الطبيعى، الذى يتمثل فى حوادث الطبيعة المتكررة.

٢- الجزاء الأخلاقى، وينتج عن الشعور العام للمجتمع ضد الأفراد أو المخالفين.

٣- الجزاء الدينى، وينتج عن مدى مخالفة الفرد للتعاليم الدينية.

٤- الجزاء القانونى أو السياسى، وهو الجزاء الذى تقوم به الدولة ضد المخالفين للقونين العامة.

كما يرتبط المذهب النفعى كما ظهر عن بنتام بين القانون والدولة، وخاصة أن الأخيرة هى الجهاز السياسى الأعلى، ولها العديد من الإختصاصات باعتبارها مصدر الحقوق للأفراد. ومن ثم، لا يستطيع الفرد أن يجنح أمامها عن ضياع حقوقه الطبيعية، لأن هذه الحقوق لا جدوى لها فى الواقع، بإعتبار ان الدولة هى المتصرفة فى هذه الحقوق. ولكن هذا لايعنى أن لا ضمان ولا حقوق للفرد، أما سلطة الدولة، لا تستطيع أن تستولى على ملكية أحد الأفراد دون تقديم تعويضات مناسبة. كما أن للفرد حق فى المعارضة إذا كانت هذه المعارضة تحقق نفعاً للجميع. وبإيجاز، يمكن القول، بأن بنتام جرد الفرد تقريباً من حرياته الطبيعية أمام الدولة، وإن كان لم يؤكد على أن الدولة تهدف إلى تحقيق الحرية الفردية والإهتمام بها وهذا ما جاء فى الحرية الفردية للمكية.

---

(1) Bentham, J. Handbook of Political Fallacirs (ed.) by H. Larrabee, N.Y : Harper Book Comp. 1962.

المعلقة فى الإقتصاد السياسى" الذى نشر عام ١٨٤٤. كما يعد كتابه الأول عن مقال عن الحرية *Essuy on Liberty* الذى نشر عام ١٧٥٩ من أهم المؤلفات ذات الطابع السياسى، هذا بالإضافة إلى مؤلفات مثل "نظام المنطق" *System of Logic* والمذهب النفعى، وخضوع النساء، وملاحظات على الحكومة النيابية وغيرها. كما ترجم "مل" هذه المؤلفات إلى واقع عملى حيث أسهم فى الحياة السياسية البريطانية كعضو فى البرلمان بين عامى ١٨٦٦ - ١٨٦٨ إلا أنه لم يستمر طويلاً[1].

(١) المذهب النفعى:

سعى "مل" لتطوير المذهب النفعي والإتجاه الراديكالى الذى ورثه عن والده "جميس مل" *J.Mill*، وإستفاد كثيراً من عالم الإقتصاد السياسى الشهير "دافيد ريكاردو" *D.Ricardo*، إلا أنه إنتقد المذهب النفعى وخاصة آراء بنتام، ولاسيما تصوراته حول اللذة والسعادة والالم. وركز على أهمية الإلتزام والقانون الأخلاقى، ورأى أن السلوك الفردى يجب أن يوجه للصالح العام، كما أن الأفعال الإنسانية يجب أن توجه للخير والسعادة للأخرين حتى يشعر أصحابها بالكرامة. كما يجب أن يحرص الإنسان على أن تكون عملية الحصول على السعادة مجرد هدف لذاتها، ولكن يجب توجيه هذه السعادة الإنسانية لتحقيق الأغراض الأخلاقية والتى تشعر الإنسان بكرامته وبكرامة الأخرين. كما حاول "مل" أن يوضح حرية التعبير عن الرأى والمناقشة، وجعل الهدف منها موجهاً لتحقيق السعادة والرفاهية للمجتمع ككل.

(٢) الحرية السياسية:

أعتبر "مل" الحرية بمفهومها العام شيئاً رئيسياً، وليست مجرد ... ثانوياً كما جاء ذلك فى تصورات بنتام السابقة، فالحرية تعتبر الأساس الاول لوصول الإنسان للحقيقة والمعرفة وشعوره بالكرامة والإعتزاز بالنفس، والوصول إلى ضرورة سعادة المجتمع ككل. ولذا حدد مفهوم الحرية على أنها "سلطة الإنسان على نفسه". وعلى ضوء هذا المفهوم، سعى "مل" لإستبعاد كافة القيود التى توضع على حرية الفرد أو الإنسان الحديث. كما على ضوء تفسير مفهوم الحرية، يمكن تصنيف أفعال الإنسان، وهى نوعان، النوع الأول، أفعال

---

(1) Hacker, A, Political Theory, N. Y: The Macmilcan, 1961.

تخص الفرد ذاته، والنوع الثانى، أفعال يتأثر بها الآخرين. وعموماً، لقد كان "مل" من المتحمسين بشدة للحرية الإنسانية، وهذا ما عبر عنها فى حرية المناقشة وإبداء الرأى بصورة واضحة، كما أن مضمون الحرية يشمل كافة الحريات الإقتصادية، والسياسية، والدينية[1].

(٣) النظام الديمقراطى:

وفى ضوء تحليلاته لمفهوم الحرية الإنسانية، أهتم "مل" بالديمقراطية – كنظام سياسى، وإعتبره أفضل أنواع نظم الحكم السياسية، ولاسيما أن هذا النظام يتيح للجماهير أن تدير شئونها بنفسها وإختيارها بصورة حره لممثليهم من أصحاب السلطة والبرلمان. ولقد إختار بنتام الديمقراطية، لأنها أكثر الأشكال السياسية ملائمة ضد الميول الأنانية التى تميز أفعال الإنسان الفردية. ولكن "مل" رأى أن النظام يجب أن يطبق فى المجتمعات التى قد وصلت إلى درجة عالية من التقدم والمتطور والمستويات الأخلاقية العليا. وبالفعل، نجد أن رأى "مل" هذا يتفق تماماً مع تصورات ميكيافيللى فى إختياره إلى النظام الديمقراطى، ولكنه تشكك فى تطبيقه فى إيطاليا، ولأنها لم تكن قد وصلت إلى مرحلة التطور "التقدم". وعموماً، أكد "مل" على ضرورة تبنى النظام الديمقراطى فى الحكم، لأنه أفضل النظم السياسية توفيراً للحرية للشعوب، على شرط أن تكون الظروف المحيطة بالمجتمعات ملائمة لتطبيق النظام الديمقراطى، وخاصة أن هذا النظام يقوم على مبدأ الإرادة العامة للشعب. كما أكد على أهمية رعاية الطبقات الفقيرة، وإعتناق كثيراً من الأفكار الإشتراكية الأخلاقية، وهذا ما جعله ينتقد النظام الرأسمالى نظراً لوجود تناقضات كبيرة فى المساواة وعدالة التوزيع، بالرغم من إعتبار "مل" من مؤسسى المذهب الليبرالى الرأسمالى النفعى فى نفس الوقت.

(٢) النظرية الإشتراكية المثالية.

ظهرت فى أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حركات فكرية وسياسية متنوعة بعضها جاء واقعى والأخر مثالى. ولقد شاهدنا الكثير من الأفكار السياسية التى إهتم بها أصحاب النظرية الليبرالية النفعية، الذين

---

(١) للمزيد من التفاصيل إرجع إلى:

- *Mill, J. Representative Government, In utilitarianism, Liberty London : Dont, 1910.*

أسسوا علم الإقتصاد السياسى، وهذا ما تمثل فى تحليلات كل من "سميث"، و"بنتام"، و"مل"، وكانت لهم آراء حول الطبيعة الإنسانية، ونظام الدولة، والديمقراطية، والحريات الإنسانية، والقوانين الطبيعية والمدنية، وغير ذلك من آراء متعددة ذات طابع إقتصادى وسياسى ظهرت خاصة فى بريطانيا، ومالبث أن إنتشرت أفكارهم إلى جميع أنحاء أوروبا. من ناحية أخرى، ظهرت العديد من الأفكار الإشتراكية المثالية والتى وجدت من ألمانيا خلال الفترة ما بين عام ١٧٧٠ - ١٨٣٠، منبعاً فكرياً خصباً لها ولاسيما أنها تأثرت كثيراً بالأفكار الفلسفية المثالية عند كانط، وإهتمت هذه المدرسة "الإشتراكية" بقضايا الروح القومية، ونظام الدولة السياسية، والطبقات الإجتماعية، ودراسة الثورة الفرنسية وأثارها على المجتمع الأوربى وخاصة حقوق الإنسان، والروح الإنسانية عموماً وهذا ما تمثل فى أفكار كل من الفليسوف فخنه وهيجل فى ألمانيا، وآراء أوين الإشتراكية والإقتصادية فى بريطانيا،وايضاً آراء "سان سيمون" مؤسس الإشتراكية الفرنسية وهذا ما سنعالجه بشئ من الإيجاز.

١ - ج. هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١م):

يعتبر من أهم الفلاسفة الألمان الذين ظهروا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بل خلال العصر الحديث على الإطلاق، وأصبحت أفكاره السياسية والإجتماعية لها صدى واسع النطاق سواء فى المانيا وبقية الدول الأوروبية، ويعتبر مؤسس المذهب العضوى السياسى. ولقد أثرت فيه الثورة الفرنسية التى قامت عام ١٧٩٨م فإهتم بها وأيدها فى بادئ الأمر، ولكن ما لبث أن إنتقدها بشدة بعد أن إكتشف أن البناء الفلسفى والسياسى والإجتماعى للثورة التى قامت عليه فى بادئ الأمر، أصبح نوع من الخيال. ولذا سعى، "هيجل" ليضع أفكار سياسية جديدة ذات طابع مثالى تقوم على تخليص الروح الإنسانية من الخطيئة الأساسية، وذلك عن طريق تبنى إسلوب التعبير الحر المستنير القائم على المنطق والفلسفة المثالية، والمنهج الديالكتكى (الجدلى). ويمكن الإشارة إلى أهم أفكار "هيجل" السياسية المثالية كما يلى[1]:

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- *Hegal, F. The Philosophy of History, N.Y : 1944.*
- *Marcuse. H, Reason and The Revolution, N.Y : Maemillan, 1954.*

(١) طبيعة العالم:

تقوم فلسفة "هيجل" المثالية السياسية على أساس عنصرين أساسيين وهما: (١) الجدل، الذى يعتبر وسيلة منهجية وتحليلية يستخدمها العقل البشرى لدراسة الحقائق الواقعية والمثالية المجردة، بهدف التوصل إلى نتائج محددة، لايمكن، أن تتم إلا عن طريق هذا الطريق المنهجى الجدلى (الدياليكتيكى).
(٢) نظريته عن الدولة القومية بإعتبارها تجسيداً للسلطة السياسية التى كان يحلم بإنشائها وظهورها فى الحياة السياسية. ويعتبر العنصر الأول (الجدل) الإسلوب الذى عن طريقه يمكن دراسة نظريته عن طبيعة العالم، والتى عن طريقها يمكن فهم نظريته السياسية والإجتماعية العامة. فلقد تبنى "هيجل" الكثير من أفكار الفلاسفة المثاليين من أمثال أفلاطون، وكانط، وخاصة إن العالم يُعبر أساساً عن قيم مثالية أو روحية، ولذا يجب أن نميز بين العالم الروحى الحقيقى، والعالم الظاهرى. كما يجب أن نستخدم الجدل لأنه الطريق الوحيد الذى يساعدنا لفهم هذين العالمين، ولأن (الجدل) يعبر عن حياة الروح أو الفكر، وخاصة، أن تطور الروح تتم أثناء الصراع أو التعاون بين الأفكار، التى تتم عن طريق إعادة التوفيق بين المتعارضات، وينتج عن ذلك ميلاد فكرة أو روح جديدة، تكون نتاجاً من العناصر المتعارضة. وعناصر الجدل الجزئية تشمل القضية والموضوع *Thesis*، ونقيض القضية *Antithesis*، والقضية التركيبية (المؤلفة) *Synthesis* وتعتبر الأخيرة هى جملة الأفكار والنظم بل هى الكون والعالم ذاته.

(٢) الدولة القومية:

أما العنصر الثالث "الدولة القومية" وهى شئ أساسى وتجسيد للسلطة السياسية، وميزها "هيجل" وجعلها فوق الأفراد الأعضاء، وتعتبر من أفضل النظم السياسية والإجتماعية، ولقد نشأ هذا النظام تاريخياً من خلال تكوين مجموعة من الأسر "جماعات بشرية" تقوم على أساس التعاون والمسئولية فيما بينها، ثم تحولت بعد ذلك إلى مجتمع تنافسى، يسوده الصراع والتنافر حول ماديات الطبيعة، وحرية الدوافع الذاتية والأنانية. لكن تحول هذا المجتمع التنافسى إلى الدولة القومية، ذلك النوع من النظام الإجتماعى والسياسى الذى يجمع شمل الأمة، وتهدف تحقيق الأمن والطمأنينة والمساواة والعدل. ولذا،

يجب أن يخضع لها الأفراد والجماعات بصورة عمياء، كما تعتبر الدولة القومية هى الأداة العقلية التى تهيأ الإنسان إلى الأرادة العامة، وذلك بفضل قوانينها وتنظيماتها المتعددة.

(٣) الحكم الدستورى (الملكى):

حرص "هيجل" أيضاً على أن يستخدم الجدل أو المنهج الديالكتيكى فى دراسته لأفضل أنواع الحكم المفضلة لديه عندما أشار إلى أن هذا الحكم الدستورى (الملكى)، ينتج عن مرحلة تطوريه للنظم السياسية العالمية. ويظهر ذلك على سبيل المثال أولاً، عندما تظهر دولة ما من خلال تطبيقها للنظام الطغيان وتعد هذه المرحلة الأولى (القضية أو الموضوع) *Thesis*، ولكن تظهر نتيجة هذا النظام نظام سياسيا أخر مضاداً له، وهو النظام الديمقراطى (القضية المضادة) *Autiithesis* أو كمرحلة مضادة للنظام الطغيان، ولكن تأت المرحلة التركيبية - الإستنتاجية الأخيرة *Synthesis*، ممثلة فى الملكية الدستورية. ورأى "هيجل"، أن هذا النوع من السلطة السياسية له خصائص مميزة، فالملك صاحب السلطة المنفردة لايمكن أن تكون مصالحة السياسية ذاتية، بقدر ما يخضع الملك وسلطاته إلى مصلحة الأفراد العامة. ولذا، فالملك الذى يقوم أسساً على الدستور لابد وأن تتمثل فيه إرادة الدولة، وهو صاحب السيادة العليا، وخاصة أن هذا النظام الدستورى يتمثل فى دولة القانون.

(٤) السياسات الدولية:

يطرح "هيجل" أفكاره حول السياسيات أو العلاقات الدولية. [illegible] نشأتها ونطورها وإضطرابها، حيث يرى أن السياسات الدولية تقام بين الدول حسب مصالحها الخاصة، ولكن لكل دولة حريتها فى تحديد [illegible] وسياساتها الخارجية تماماً مثل ممارستها للسياساتها الداخلية. فتحديد السياسية الخارجية، يعتبر نوع من الحريات السياسية للدول، وخاصة أن هذه السياسات تتم بين دول ذات سيادة. وهذا ما ظهر فى مؤلفه فلسفة الحق *The Philiosophy of Rights*، كما يجب أن يحترم القانون الدولى، لأنه أسس أساساً على مبدأ النوايا الطيبة، كما يجب على الدول أن لا تنظر إلى سياساتها وعلاقاتها الخارجية على إنها أشياء مؤقتة، لأن ذلك سوف يؤدى إلى النزاع الذى لايمكن إنهاؤه إلا عن طريق الحرب، كما يرى "هيجل" أن الحرب لا تعد

شراً مطلقاً فهذا نوع من النشاط الجيد. فعن طريقه يمكن تغيير الأوضاع الخارجية والداخلية ويقضى على فساد الأفراد والحكام، ويؤدى إلى السلم الأبدى أو طويل الأجل. كما تؤدى الحروب إلى تقوية الروح الوطنية الداخلية ومنع الإضطرابات. وبإيجاز، يتصور "هيجل" ان الحروب تعتبر أكبر فضل فى الحضارة الإنسانية ونعمه للمجتمعات ويدلل على ذلك بأن الحروب مصدرا الإختراعات الحديثة والتغيير والتحديث لصالح الشعوب الإنسانية.

٣- روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨م):

تعكس طبيعة الحياة الإجتماعية والمهنية لأوين عن تشكيل الكثير من أفكاره الإشتراكية المثالية الإجتماعية والإقتصادية. فلقد ولد فى أسرة فقيرة بمنطقة ويلز عام ١٧٧١، ولم يمكث فى المدرسة إلا عند سن التاسعة فقط، بعدها عمل صبياً فى أحد المحلات لتجارة القماش. وما لبث أن سعى لتحقيق طموحاته فى مجال العمل التجارى والصناعى حيث أنشأ مصنعاً صغيراً للمنسوجات، ثم أصبح مديراً لأكبر مؤسسة صناعية فى بريطانيا فى ذلك الوقت. وإكتسب شهرة عالمية فى أوروبا مكنته من تكوين ثروة مقدارها ٦٠ ألف جنيه إسترليني. وبعد أحداث عام ١٨٢٠، تم إختيار أوين نظراً لحبه للإنسانية والخير أحد أعضاء اللجنة المشرفة على دراسة أسباب الفقر، وحدوث الإضطرابات الإجتماعية المعروفة بإضطرابات "الخبز والدم"[١]. بإيجاز، نعالج فيما يلى أهم تصورات أوين الإشتراكية السياسية المثالية ومدى تفسيره لواقع الحياة الإجتماعية والإقتصادية التى عاصرها بالفعل.

(١) الإشتراكية والتغير الإجتماعى والسياسى:

تظهر تصورات أوين حول الإشتراكية كسياسة إصلاحية للنظام الرأسمالى القائم، وخاصة تحسين أوضاع الطبقات العاملة علي غرار بقية المفكرين الإشتراكين فى ذلك الوقت. ولقد عبر أوين عن أفكاره ضمن تقاريره للجنة البحث عن الأزمات الإجتماعية والإضطرابات، خاصة وأن أوين ركز على أهمية إصلاح المصانع ووضع الآراء التى من شأنها تعزيز الظروف الفيزيقية والمعيشية للعمال، والتى تمثلت فى خفض ساعات العمل، والغاء عمل

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر: أريك رول، تاريخ الفكر الإقتصادى ، ترجمة راشد البراوى، القاهرة: دار الكتاب العربى، ١٩٨٦.

الأطفال. إلا أن أوين سعى لوضع تقرير شامل لإعادة تنظيم المجتمع، وإقتراح حلاً لمشكلة الفقر، ألا وهو جعل الفقراء أفرادا منتجين، ودعا لإنشاء قرى تعاونية محددة العدد، يقوم أفرادها بالعمل فى الزراعة أو الصناعة، كما يؤسس لهم بيوتاً ملائمة، وتحسن تعليم الأطفال بها بهدف تنشئتهم مهنياً وأخلاقياً.

فى الحقيقة، لم يستطع أوين تحقيق حلمه فى بادئ الأمر فى تأسيس نظام رأسمالى تسوده الحرية الإقتصادية غير المقيدة، مما جعل اللجنة تستبعد تقريره. ألا أنه لم يسلم بالفشل ونجح فى الحصول على الموافقة فى تنفيذ المشروع من البرلمان خاصة بعد أن إنضم إليها دافيد ريكاردو فى ذلك الوقت. وبالرغم من الإنتقادات التى وجهت إلى أوين وفلسفته التعاونية، إلى أن لم يستطع إقامة مجتمع للفقراء، بقدر ما تصور أن الأسلوب الصحيح لمعالجة مشاكل هذه الفئة هو جعلهم أفراد منتجين، لأنهم يكونون ثروة بشرية إذا أتيحت لها فرص العمل الفعلية، وتغيرت بيئاتهم الإجتماعية.

ومن ثم، فإن إنشاء بيئة إجتماعية ملائمة للفقراء تعد بمثابة أسلوب للإصلاح الإشتراكى، الذى يجب السعى لتحقيقه عن طريق المطالبة المستمرة، والعمل عموماً على تحسين الوسط البيئى والإجتماعى للفقراء بواسطة الدولة وأصحاب العمل، وهذا الرأى شارك أوين فيه العديد من علماء البيولوجيا ونظرياتهم على الكائنات الحية. على أية حال، سعى أوين لإنشاء أول قرية تعاونية فى عام ١٨٢٦ فى امريكا ليطبق فيها تصوراته الإشتراكية اليوتوبية ولتقوم على أسس إقتصادية معينة، ولكنها فشلت لإعتبارات متعددة. ولاسيما غياب تصور أوين الفعلى لطبيعة المجتمع الأمريكى الذى عرف الحرية الإقتصادية والسياسية طيلة نصف القرن السابق على إنشاء قريته التعاونية. وعاد أوين مرة أخره إلى إنجلترا، ليصارع من أجل الطبقة العاملة وأسهم فى تأسيس العديد من الإتحادات والنقابات العمالية، وكانت أقواها نقابة العمال الصناعية، وهدف عموماً من النقابات لتكون أداة للتغير الإجتماعى والسياسى.

(٢) الإشتراكية والتغير الإقتصادى:

حقيقة، من الصعب الفصل بين التغير الإجتماعى والسياسى والإقتصادى عموماً، وهذا ما ظهر واضحاً عند دراسة أفكار أوين الإشتراكية كسياسية عامة. فنجده قد ربط فلسفته الأيديولوجية الإشتراكية بتغير البيئة الإجتماعية وهذا ما حدث أيضاً فى طرحة لعدد من السياسيات الإقتصادية التى

من شأنها أن تعمل على تغيير النظام الرأسمالي القائم والسعى عموما لتحسين أوضاع الحياة الإجتماعية غير المتوازنة خاصة بين طبقات الرأسمالية والعمالية كما فعل من قبله هيجل و سيسموندى على سبيل المثال وغيره من الفكرين الإشتراكيين.

وفى هذا الصدد، طرح أوين بعض الأساليب لتغيير الحياة الإقتصادية والتى تتمثل فى إلغاء الأرباح أو أى زيادة فى ثمن السلع يفوق سعر تكلفتها، فالأرباح، تعتبر مكاسب غير عادلة، ولكن العدل- كما يتصور أوين - هو الحصول على الثمن الفعلى (التكلفة) للسلع فقط. علاوة على ذلك، فإن الأرباح تؤدى إلى تفاقم الأخطار الإقتصادية أبان الأزمات وهبوط مستوى الإستهلاك عند الأفراد البسطاء. كما أن إضافة أى زيادة على السلع تجعل من الصعب على من قام بإنتاجها إقتناءها وإستهلاكها.

ومن ثم، لم يجد أوين مناصاً من ضرورة الغاء الربح وذلك فى إطار تصوراته اليوتوبية، بإعتبارها عادة سيئة يجب التخلص منها، وبما أن أداة الربح هى النقود، فيجب أيضاً التخلص من الأخيرة والغاء التعامل بها وأحلالها ببطاقات العمل، بإعتبار أن العمل هو أساس "القيمة" الذى على ضوءه تحدد قيم الأشياء. وفى الواقع، طرح أوين عدد من التصورات لتطبيق نظم بطاقات العمل، للإستغناء عن النقود والربح. وبالفعل أنشأ مخزناً لتبادل السلع فى لندن كمؤسسة تعاونية يقوم المنتجون بتسليم إنتاجهم مقابل الحصول على بطاقات العمل وإستبدالها بسلع أخرى وذلك حسب قيمة العمل المبذول فيها بالفعل. وبالرغم من نجاح المشروع فى بادئ الأمر، ولكنه فشل فى النهاية نتيجة للمغالاة فى قيمة ساعات العمل من المنتجين وإستبدال منتوجاتهم الرخيصة بالسلع الغالية.

أخيراً، فإن تحليلات أوين الإشتراكية بالرغم من وصفها بالخيال اليوتوبى، فإنها تمثل فترة تاريخية هامة تكشف عن نوعية الفكر الإقتصادى والإجتماعى الذى وضعه سان سيمون، وسيموندى، وأوين، وآخزون من أمثال فورييه، وبرودون، وبلان، وجراى، وكنجزلى(١). وغيرهم، أسهموا فى

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- ر. هيلبرونر، قادة الفكر الإقتصادى، ترجمة راشد البراوى، القاهرة: مطبعة النهضة، ١٩٧٩.

الإعداد لظهور ما يعرف بالإشتراكية العلمية الماركسية وضعها ماركس بعد ذلك قرابة قرن من الزمان وحتى نهاية القرن العشرين.

٣- سان سيمون (١٧٦١ - ١٨٢٥م):

إعتنق سيمون الإشتراكية وسعى لتأسيسها كمذهب لنظام سياسى خليط ما بين الواقعية والمثالية (اليوتوبية)، وهذا ما جاء فى تصوراته السياسية بصورة خاصة، ومحاولته لوضع نظرية إجتماعية وإقتصادية وسياسية متكاملة. وجاء هذا الإهتمام من قبل سيمون، بعد نشأته نشأة أرستقراطية، ولكن ما لبث أن تمرد عليها وإعتنق الأفكار الإشتراكية المناهضة للفكر الأرستقراطى ذات الطابع الإستعمارى، وهذا ما جعله يسافر إلى الولايات المتحدة للمشاركة فى الثورة الأمريكية ضد الانجليز. كما قد ورث ثروة مالية كبيرة نتيجة ميراثه العائلى وعمله لفتره فى المجال الإقتصادى والمالى، ثم حاول إقامة مشروع تجارى صناعى ذات طابع إشتراكى، مثلما حدث وأقامه المفكر الإقتصادى الإشتراكى روبرت أوين فى بريطانيا خلال نفس الفترة التى عاصرها سيمون. وكان يهدف بإقامة هذا المشروع الذى فشل فيه أيضاً، أن يقيم نوع من المؤسسات الإدارية والمهنية الصناعية الضخمة، وإعادة تنظيم العمل المؤسساتى فى جميع أنحاء الدول الأوروبية. ويمكن فيما يلى أن نعرض لأهم أفكار سيمون الإشتراكية بشئ من الإيجاز[1].

(١) الإشتراكية والنظام التكنوقراطى:

سعى سيمون لتكوين حلمه السياسى بظهور تجمع سياسى وإقتصادى وإجتماعى جديد يعم الدول الأوروبية وبقية أنحاء العالم، ورأى أن قيام الثورة السياسية الفرنسية عام ١٨٧٩م ما هى مظهر من مظاهر التغير والتى مهدت للثورة إجتماعية، وهذا ينطبق أيضاً على الثورة الصناعية، التى أحدثت تغيرات هامة بفضل تقدم العلوم والصناعة. ولكن هذا التقدم لا يمكن أن يكتب له النجاح والإستمرار مالم تظهر طبقة من الفنيين والصناعيين المهرة والإداريين، الذين لديهم قدرة على إدارة المشروعات الصناعية والتجارية

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:
- أريك رول، تاريخ الفكر الإقتصادى، ترجمة: راشد البراوى، القاهرة، دار الكتب،١٩٨٦.
- *Markham, H. (ed.) Henri de S.Siman (Selected Writing) Oxford, 1952.*

العملاقة، وسمى هذه الطبقة بطبقة التكنوقراطين، وأعطى لها أهمية كبرى وأكثر من إهتمامه بالطبقة السياسية. كما نجده إتخذ موقفاً متشدداً من الدين وإعتبره من أحد العوامل التى تعوق التقدم والتطور، ونظراً لأن النظم الدينية سعت فى العصور الوسطى إلى رفض التفكير فى العلم والتقدم والأشياء المادية. ولكن يجب على النظام الإشتراكى الجديد تحت حكم التكنوقراطين، أن يعطوا إهتماماً ملحوظاً لقيمة العمل، لدوره فى دفع عجلات التقدم والتطور والرخاء للإنسانية.

وإنطلاقاً من أفكار سيمون وتصوراته نحو الإشتراكية، وخلق جيل جديد من الفنين الصناعيين، وضع مؤلفاً هاماً سمى "بالمنظم" وضح فيه الوسائل العلمية لتحقيق نظام صناعى مثالى. كما حاول أن يقوى موقف هذه الفئة (التكنوقراطية) عن طريق تجميع الطبقات الإجتماعية الأخرى حولها وخاصة الطبقة البرجوازية، وحث الطبقات العمالية للإلتفاف حول هذا النوع من التجمع الطبقى، وهذا ما أدى إلى قيام الثورة الفرنسية الثانية عام ١٨٣٠م، والتى أحدثت الكثير من التغيرات التى نادى بها سان سيمون. من ناحية أخرى، حرص سيمون على أن يوضح بنوع من التحليل المثالى، ما ينبغى أن تقوم به الفئة التكنوقراطية، التى يجب أن تعمل تحت سلطة كبار رجال الصناعة والدولة، وضرورة حدوث نوع من التفاعل الصادق بين هذه الطبقة والطبقة العمالية الكادحة، وعدم الإنحراف أو الفساد أو الإستغلال فى هذا النظام الإشتراكى الجديد، لأن ذلك يهدد طبيعة الحرية الإنسانية، كما رأى ضرورة أن يعيش الفرد تحت أقل سلطة مستغلة من الدولة، ويجب أن يحدد ذلك من قبل التشريعات القانونية التى يجب أن تكفل الأمن والحفاظ على المجتمع والنظام الإجتماعى ككل.

(٢) البناء السياسى والطبقى:

سعى سيمون لتحديد طبيعة البناء الطبقى والسياسى تحت إدارة طبقة التكنوقراطية، من خلال طرحه لعدد من الأفكار المثالية والتى رأى فيها ضرورة أن يحتاج المجتمع الجديد لنمط جديد من الدين، ويتميز به المجتمع الصناعى الذى يجب أن يقوم فيه العلماء والمثقفين بدور الكهنة والرهبان. كما يجب أن لا تصاغ القيم الأخلاقية بصورة ميتافيزيقية أو غيبية أو روحية،

ولكن يجب أن تصاغ فى إطار القيم الأخلاقية المهنية. كما حاول أن يقدر قيمة العمل، ولكن لابد أن يتغير نظام العمل فى المجتمع الإشتراكى التكنوقراطى، ويصبح بعيداً عن نظام السُخرة، ويجب أن يظهر نوع من الرضا العام بين الفئات العاملة فى هذا النظام الإشتراكى. كما يجب تنمية القيم الجماعية وأساليب العمل والتعاون بين الأفراد والجماعات، حتى يؤدى ذلك إلى نظام إجتماعى طبقى مميز، يحترم جميع الطبقات الإجتماعية دون إستثناء.

وعموماً، سعى سيمون لأن يضع طبقة التكنوقراطية فوق السلم الهرمى للطبقات الإجتماعية التى توجد فى المجتمع الإشتراكى وأن يكون هناك نوع من التدرج الطبقى، وذلك على أساس الدور الوظيفى أو المهنى لكل طبقة وخدماتها فى المجتمع الحديث. ولكنه رأى أن الطبقة التكنوقراطية طبقة كبرى، وتشمل العديد من الفئات الإجتماعية من عمال ورأسماليين ومحامين ومهندسين وأطباء وغيرهم من المهنيين. و المثقفين الذين يعملون بأيديهم وعقولهم أو الإثنان معاً. ولهذا أطلق عليها بالطبقة التكنوقراطية الكبرى، والتى يقع عليها عبئ إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع. وإن كان سيمون فى نفس الوقت، سعى لوضع الطبقة غير العاملة والصناعية أسفل الهرم الطبقى الإجتماعى، كما حرص عموماً، على أهمية أن تؤدى الطبقة الكبرى إلى رفع مستوى معيشة الطبقة العمالية الكادحة.

كما حرص سيمون على ضرورة إعادة التدرج الطبقى فى المجتمع الإشتراكى، وذلك حسب مكانة ومركز الطبقات والفئات الإجتماعية ودورها الوظيفى فى هذا المجتمع وهذه الخطوة "إعادة التدرج الطبقى" تسمح بتحقيق العدالة الإجتماعية بين الطبقات الإجتماعيه. ومن ثم، فإن نظام الطبقات يعتبر ذو ضرورة إجتماعية وسياسية، ولكن لايجب أن تطغى طبقة على أخرى فلابد من حدوث نوع من التساند الطبقى، ولكن عن طريق الإلتفاف أساسا حول طبقة التكنوقراطية تلك الطبقة التى توجه مصالحها الخاصة نحو تحقيق المصالح العامة، وإعتبارها المحور الرئيسى للطبقات المنتجة جميعاً فى المجتمع الإشتراكى. كما حذر سيمون من إنقسام المجتمع الصناعى إلى طبقتين فقط وهما: الطبقة الرأسمالية الصناعية، والطبقة العمالية أو الكادحة، لأن ذلك سوف يقسم اللمجتمع إلى معسكرين متصارعيين. نظراً لأن الطبقة

الأولى دائماً إلى تحرص للسيطرة على الطبقة الثانية. كما أكد على أهمية وجود الحكومة كنظام إدارى وتنظيمى، يهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين أحوال الطبقات الإجتماعية وخاصة الطبقات الإجتماعية. بإيجاز، حرص سيمون على أن يقدم نظريته عن الإشتراكية بنوع من المثالية، من خلال تركيزه على الطبقة التكنوقراطية، وهذا مالم يحدث فى المجتمع الرأسمالى بصورة واقعية، وأصبح نقطة إنطلاق أساسية لأفكار ماركس ذات الطابع الشيوعى والمتحيز لطبقة البروليتاريا ولبس الطبقة التكنوقراطية.

(٣) النظرية الماركسية.

عكست طبيعة الأفكار السياسية والإقتصادية والإجتماعية، التى ظهرت فى أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر عن وجود تيارات ونظريات سياسية لم تعرفها المجتمعات البشرية من قبل وهذا ما ظهر فى نظريات السيادة المطلقة، والعقد الإجتماعى، والتى ركزت على ضرورة التغير والإصلاح الشامل، والتخلص من سيطرة السلطة الدينية الكنيسية. إلا أن القرن التاسع عشر بدأ يطرح أفكاراً سياسية تبلورت فى نظريات ليبرالية نفعية، وأخرى إشتراكية مثالية، إلا أن جاء ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣م) ليضيف نظرية جديد سميت نسبة إليه (الماركسية)، ولنطرح هذه النظرية الكثير من القضايا السياسية والإقتصادية والإجتماعية ذات الطابع النظرى تم تطبيقها من الناحية العملية ولنؤسس واقعياً الإتحاد السوفيتى والكتلة الشيوعية الشرقية (سابقاً) والتى إستمرت كواقع سياسى إلى مايقرب من نهاية القرن العشرين. والمتتبع لتطور الفكر الإقتصادى الإجتماعى خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر، يجد أن طبيعة المناخ الفكرى والأيديولوجى الموجود فى المجتمع الأوروبى آنذاك قد مهد لظهور فكر ماركس وزميله أنجلز، وتمثل هذا المناخ فى آراء أصحاب المدرسة الإشتراكية المثالية سواء فى إنجلترا أو فرنسا والتى عرضنا أفكارها السابقة.

كما يعكس طابع الحياة السياسية والإجتماعية لأوروبا أبان منتصف القرن التاسع عشر، عن إهتزاز قوى لدعائم النظام الكلاسيكى القديم حيث أنهار حكم الملك لويس فيليب فى فرنسا ونشطت الحركات العمالية فى باريس، وفى بلجيكا تصدع الحكم الملكى بقوة. وقويت موجة الإحتجاجات فى ألمانيا

وإيطاليا وفينا وبراغ. وعموما، إزدهرت الحركات الراديكالية ضد الطبقات الحاكمة نتيجة لتهديدها من أخطار الشيوعية، التى تزعمها كارل ماركس وأنصاره، وتركت آثاراً متعددة بالرغم من حركات القمع المستمر لها، وإنشئت دولة قوية عظمى فى العقد الثالث من القرن الحالى إستمرت تقريباً ثلاثة أرباع قرن من الزمان، وإمتدت خارج حدودها تاركة وراءها العديد من نظم الحكم الشيوعية أو الإشتراكية، وتبناها الكثير من القادة السياسيين والإقتصاديين والمفكريين الإجتماعيين. ثم، ما لبث أن تداعت وتركت للبشرية أفكاراً ونظريات تعد ميراثاً هائلاً للأجيال القادمة ليساعدهم فى فهم طبيعة الإنسانية وقوانين التطور الإجتماعى.

بالإضافة إلى الطبيعة السياسية والإجتماعية أو المناخ العام فى أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، والتى أثرت على نوعية الفكر الماركسى وآرائه الأساسية؛ إلا أننا نجد أيضاً أن الحياة الإجتماعية والعائلية والمهنية لماركس تعد من أهم العوامل التى جعلت منه ناقداً إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً وناقماً على طبيعة الظروف والحياة الإجتماعية العامة التى رأى من الضرورة تغييرها بكافة الوسائل الإصلاحية والثورية الدموية. وفى الواقع، لقد تعددت القضايا التى طرحها ماركس وزميله "إنجلز"، لتشمل أموراً متعددة، لاتزال تعتبر موضع دراسة وتحليل من جانب العديد من المهتمين بالعلوم الإنسانية ككل، وهذا ما هو واضح من خلال تحليلنا للتراث العلمى المعاصر لعلم الإجتماع السياسى. وعموماً نحرص حالياً، لتناول عدد من القضايا الهامة التى تندرج تحت إسهامات الماركسية فى المجال السياسى والإقتصادى والتى ترتبط بموضوع إهتمامنا خلال هذا الفصل.

(١) قيمة العمل الإنسانى:

ينظر ماركس إلى العمل بإعتباره نشاطاً هادفاً للحصول على الأشياء المادية، ومن ثم، فالعمل شرط أساسى لبقاء الإنسان ووجود، نظراً إلى أن العمل بهذا المعنى، ينتج الأشياء ويشبع الحاجات وخاصة الأشياء التى لها قيمة إستعمالية. وهكذا فالقيمة الإستعمالية لا تنفصل عن الأشياء المادية (السلع) والتى تتحقق عملية إشباعها فى الإستهلاك. وعلى أية حال، سعى ماركس،

لجعل العمل منتج للقيمة الإستعمالية، ولكنه لا يعد المصدر الوحيد لها خاصة وأن عملية الإنتاج تحتاج إلى المادة المشكلة لها.

على ضوء ذلك، ميز ماركس بين العمل الخاص الفردى، وعمل المجموع الكلى لأفراد المجتمع والذى ينتج عنه المجموع الكلى للقيم الإستعمالية التى يتطلبها المجتمع. فالعمل الفردى يكتسب أهميته من خلال أهميته الإجتماعية لأنه جزء من المجموع الكلى فى العمل الإجتماعى والذى يتحدد حسب طبيعة الخصائص وتقسيم العمل ونوعية التنظيم الإجتماعى الموجود. وعن طريق إستخدام المدخل السوسيولوجى التحليلى التاريخى المقارن، سعى ماركس لتوضيح عملية تحويل العمل الفردى إلى جزء صغير فى العمل الإجتماعى وذلك حسب نوعية العلاقات الإجتماعية والنظام الإجتماعى. كما طبق ذلك فى تفسيره للنظام الرأسمالى الذى يقوم على الملكية الخاصة، والمشروع الفردى، والكسب الخاص، والتبادل وعملية توزيع العمل الإجتماعى الذى يحدد بدوره كل من القيم الإستعمالية التبادلية.

كما حدد ماركس عملية قياس السلع وقيمتها التبادلية حسب العمل اللازم إجتماعياً والمكون لإنتاجها. ومن ثم، فالعمل فى الإنتاج الرأسمالى ذو طابع مزدوج، فهو منتج لكل من القيم الإستعمالية والتبادلية فى نفس الوقت. ويعد هذا التحليل الماركسى لنظرية القيمة على أساس العمل خروجاً عن نظام تحليلات المدرسة الإقتصادية الكلاسيكية، حيث يحلل كيفية تحديد القيمة التبادلية لقوة العمل، شأنها شأن أى سلعة أخرى، تقاس بمقدار حجم العمل اللازم إجتماعياً والذى يتجسد فى وسائل معيشة العامل. ولكن الرأسمالى يعمل على شراء قوة العمل من العامل ليس طبقاً لقيمته الحقيقية، ولكن حسب دفع أجر العمل القليل (الكفاف)، بالرغم من أن قوة العمل المبذولة تفوق أجر العامل الذى يحصل عليه. وهذا ما عبر عنه ماركس فى تحليله للفرق بين "قيمة الإنتاج والأجور" والذى ينتج عنها "فائض القيمة" الذى يحوز عليه الطبقة الرأسمالية وحدها. وعموماً رأى ماركس أن "فائض القيمة" يعد مؤشراً حقيقياً للإستغلال الرأسمالى للطبقات العاملة.

(٢) نظرية التطور الإقتصادى:

حلل ماركس طبيعة النظام الرأسمالى، مشيراً لكيفية سيطرة الطبقة المالكة البرجوازية على وسائل الإنتاج وحرصها على تراكم رأس المال، وسعيها إلى احكام عصر المنافسة، حتى تستمر فى سيطرتها على القوى المالية. ولقد وضع ماركس مخططاً إعادة الإنتاج الموسع ليوضح عملية أو نظرية التطور إستناداً إلى تصوراته عن العلاقة بين الإستثمار والإستهلاك، وتكوين رأس المال أو ما أسماه بعملية التراكم الرأسمالى. تلك العملية التى يحركها عاملان أساسيان هما أولاً: الطبيعة أو السمة المميزة للنظام الرأسمالى، ومنافسة الطبقة الرأسمالية من أجل الحرص على إستمرارية هذا النظام، وثانياً، التقدم التكنولوجى المستمر، الذى يؤدى إلى زيادة الإنتاجية وإنخفاض تكلفة السلع وتحقيق فائض مستمر ومتزايد للقيمة الإضافيه إلى رأس المال. علاوة على ذلك، يحرص الرأسماليون على زيادة معدلات الربح وفائض العمل عن طريق إطالة ساعات العمل، وخفض الأجور، وزيادة إستخدام قوة العمل.

ويضيف ماركس، أن عملية التطور الإقتصادى للرأسمالية تكون فى إضطراد مستمر، بسبب حرصها أيضاً على تكوين ما أسماه "بالجيش الإحتياطى الصناعى" من القوى العاملة. حيث تحرص طبقة الرأسمالية على وجود تضخم نسبى من العمالة يساعدها لمواجهة الأزمات الإقتصادية أو التقلبات الدولية التجارية. فهذا الجيش من العمال، يعد بمثابة خزانة إحتياطى لقوة العمل يدعى فى أوقات الضرورة ويمنح أجوراً أقل. وعلى أية حال، حرص ماركس على الإستشهاد بالكثير من الأحداث الصناعية والتجارية التاريخية ليؤكد تصورته على العلاقة بين درجة التطور الرأسمالى وزيادة ثروة رأس المال، وزيادة عدد الجيش الإحتياطى الصناعى، وتضخم وسائل الإنتاج وقوتها الإنتاجية. ولكن بالرغم من ذلك، تتضائل مستويات الأجور والمعيشة للطبقات العاملة وإستغلالها بصورة مستمرة؛ إلا أن ماركس يخلص فى النهاية، إلى أن عملية تطور الرأسمالية وتركيز رأس المال المستمر سوف يؤدى إلى تناقضات متعددة، الأمر الذى ينتج عنه زوال الرأسمالية ونزع الملكية الخاصة وإحلالها بالملكية الجماعية. وهذه هى فكرته الأساسية عن

التغيير الإجتماعى أو نظرياته فى علم الإجتماع التى جعلها إطاراً عاماً لتحليلاته وأفكاره الإقتصادية.

وفى هذا الصدد يشير أحد رواد علم الإجتماع الإقتصادى المعاصرين نيل سمسلر *N.Semelser*، بأن تصورات ماركس ذات طابع معقد، حيث سعى لتفسير العلاقات المتداخلة بين القوى الإقتصادية والسياسية، وأشار لضرورة فهمها فى إطار المراحل التطورية أو التنموية للنظام الإقتصادى، خاصة وأن المظاهر السياسية تعتبر بمثابة إنعكاس واقعى للواقع الإقتصادى الموجود فى المجتمع. كما تتصارع تلك القوى السياسية والإقتصادية فى المراحل المتقدمة من درجات التقدم والتطور للمجتمع، وتؤدى إلى تدمير كل من القوى السياسية والنظام الإقتصادى ككل. ومن ثم، فإن العلاقة الوظيفية بين القوى السياسية والإقتصادية تعتمد على مراحل التنمية الفعلية فى المجتمع بصورة عامة.

(٣) الدولة والبيروقراطية:

تعتبر كتابات كارل ماركس من أهم الكتابات التى ساهمت فى تحليل كثير من موضوعات وقضايا علم إجتماع التنظيم، ولربما تظهر أهمية ماركس عموماً من خلال ما تعالجه كتاباته لطبيعة الصراع الطبقى فى المجتمعات الرأسمالية، وجدير بالذكر أن الإهتمام بدراسة هذه الكتابات يؤدى بالضرورة إلى فهم العديد من أنواع التنظيمات المختلفة والموجودة فى المجتمعات المعاصرة والتى تسيطر عليها كل من أجهزة الدولة والطبقات الحاكمة فى هذه المجتمعات من أجل إستغلاله عامة الشعب أو ما يعرف بالطبقات العاملة والكادحة. ومن ناحية أخرى، أيضاً إن الإهتمام بتحليل كتابات ماركس يساعد على التعميق لفهم طبيعة وإتجاهات وأهداف التنظيمات البروليتارية.

ولفهم المنظور الماركسى *Marx's Perspective* بصورة مركزة يتضح عند تحليل كتابات ماركس لكل من الدولة والبيروقراطية *The State and Bureaucracy* تلك الكتابات التى يمكن إستنتاجها من خلال تحليلاته النظرية والتاريخية. ويعرض ماركس، على سبيل المثال، فى إحدى كتاباته

عن *Critique of Hegel's Philosophy of Right* المعروفة تحت عنوان[1] تصوره لمفهوم الدولة الحديثة بأنه شئ أعلى يسمو فوق كل الصراعات الجزئية، والتى تمثل المصالح العامة تتجسد فيها الملكية النظامية والدستورية. وتعتبر الدولة مصدر الحرية الفردية *Individual Freedom* وهى الأفكار التى يحدث بداخلها الصراع من أجل تحقيق مصالح المجتمع المدني، ذلك المجتمع الذى لا يستفيد على الإطلاق من نتائج هذه الصراعات. فالدولة، فى الواقع، هى الإدارة ووسيلة السيطرة والتحكم من قبل الطبقة الحاكمة وهى القناع الذى يختبئ ورائه مصالح هذه الطبقة من أجل تحقيق أهدافها وتحت شعار ما يعرف بالديمقراطية.

وتعتمد الدولة، بالطبع، على الأجهزة الإدارية لتحقيق أهدافها — وذلك طبقاً لآراء وتحليلات هيجل — وبواسطة الطبقات التى تتمتع بدرجة عالية من الذكاء والشعور بالوعى. ومن ثم فالبيروقراطية كما رآها هيجل تعتبر قنطرة بين كل من الدولة والمجتمع المدنى *Civil Society*. ولكن إذا تغافلنا هذا الإفتراض الذى يدعى أن الدولة تكون ممثلة للمصالح العامة *The Common Good* وباعتبار الديمقراطية خادمها، فهذا بعيد تعريفها فى إطار المصالح الخاصة. وحينئذ تعكس الرؤية الهيجلية للدولة نوعاً من الغموض كما يكشف عن ذلك تحليلات ماركس وبصفة خاصة فى تحليله لمفهوم الإغتراب *Alienation*. وفى الواقع، إن كل من الدولة والملكية، ومصالح الطبقة الحاكمة أشياء متماثلة ومن أجل قبول ذلك الإدعاء فإن الدولة لم تعد ببساطة حالة يمكن قبولها فى ضوء فكرة التحول نحو العقلانية *Rationalization* لأن ذلك يُعد نوع من التجاهل وإهمال ما يعرف باسم الواقعية المادية *The Material Reality*، ويمكن أن نلاحظ حسب وجهة نظر هيجل وتصوره لكل من الدولة وأجزتها البيروقراطية والطبقة العمالية والتى تصبح بعد ذلك طبقة عمالية *Universal* تلك الطبقة التى تمثل من قبل المجتمع ككل، تكون على عكس آراء ماركس حيث يجد أن الطبقة العاملة هى الطبقة العمالية التى يجب

(1) *Marx, K. Except from " Towerd the Critique of Hegel's Philosophy of Right " Marx & Engels Basic Writing, (ed.) by L.S Feuer, Fontana Collins Publish. Camp. 1981.*

أن تظهر عن طريق تكوين النشاطات الثورية وأن كل من الملكية الخاصة والطبقات والطبقات سوف تختفي بالفعل.

ويشير ماركس في إحدى كتاباته الأيديولوجية الألمانية *The Germany Idology* إلى الخطوات التي تطورت فيها الطبقة العمالية نفسها منذ البداية إلى أن تصبح طبقة عمالية. حيث تبدأ هذه المراحل منذ الوهلة الأولى عند فهمنا لطبيعة النظم الإجتماعية الموجودة في الواقع، حيث توجد روابط قوية بين كل البناءات الإجتماعية والسياسية مع وسائل الإنتاج. وأن كل من هذه البناءات في الدولة تتداخل مع بعضها بصورة مباشرة مسيطرة على جميع حياة الأفراد الذين يعملون بفاعلية وينتجون الواقع المادي ذاته، بل يعملون أيضاً تحت طابع مادي مميز. تلك الحقائق جميعها تكشف النقاب عن طبيعة جوهر إنتاج الأفكار *The Production of Ideas*، والتصورات العديدة الأخرى وأهمها تكوين الوعي *Consciouness*، والتي توجه جميعها تجاه النشاطات المادية وتؤثر مباشرة في حياة الناس، والتي تعتبر لغة الحياة الحقيقية *The Language of Real Life*. وهكذا يظهر كل من التخيل، والتفكير والنشاط الذهني والعقلي للناس في هذه المرحلة والذي يعتبر بمثابة التدفق المباشر نحو سلوكهم المادي.

ويظهر لنا بوضوح من تحليل آراء ماركس السابقة حول أفكاره وما أسماه بالعلاقة الوظيفية بين كل من البناء الفوقي والبناء التحتي في المجتمع، إلى أي حد يمكن البناء الإقتصادي أن يحدد طابع البناءات الإجتماعية والثقافية والفكرية والمتمثلة في نوعية السياسة، والقانون، والأخلاق، والدين بإعتبارهم أهم مكونات الإنتاج الفكري لأفراد المجتمع. ومن ناحية أخرى، حاول ماركس أن يحدد بصفة خاصة كيفية تفسير نظام الدولة وأجهزتها البيروقراطية وذلك عن طريق تحليل مفاهيم كثيرة من أهمها مفهوم الإغتراب ومفهوم تقسيم العمل *The Division of Labor*، ذلك المفهوم الذي أعطى له ماركس أيضاً إهتماماً كبيراً وبصفة خاصة في تصوره للمجتمع الشيوعي، ذلك المجتمع الذي يعتمد على هذا المبدأ بل أصبح كل فرد فيه حراً وبعيداً عن القيود الأخرى التي توجد في المجتمعات غير الشيوعية. وعلى أية حال تصور ماركس أن مبدأ تقسيم العمل سوف يتلاشى بالفعل بعدما يصل المجتمع إلى المرحلة

الشيوعية الحقيقية، تلك المرحلة التى سوف تقضى تماماً على مشكلة الإغتراب أيضاً، وتظهر الحياة الجديدة للناس والتى تتسم بطابع الحرية الفردية ومظاهر الديمقراطية الحقيقية.

(٤) النظام الرأسمالى:

والواقع إن فلسفة ماركس وتفسيره للعمليات جاءت نتيجة لإهتمامه الشديد، بتحليل طبيعة النظام الرأسمالى والتطورات التاريخية التى أدت إلى ظهور ونشأة هذا النظام، وأهم التغيرات الجوهرية التى حدثت على البناءات الإجتماعية والإقتصادية له وتكوين المجتمع الصناعي الرأسمالى الحديث. وإن كان هذا الإهتمام الماركسى لم يظهر من فراغ بل لقد تأثر ماركس كثيراً بكتابات رواد علم الإجتماع الأوائل وخاصة تحليلات أوجست كونت وتفسيره للمراحل التاريخية لتطور المجتمعات إبتداء من المجتمعات اللاهوتية، ثم المجتمعات الإقطاعية والعسكرية، وأخيراً المجتمعات الحديثة الصناعية. فلقد إعتنق ماركس النزعة التاريخية فى كتاباته متأثراً بآراء من سبقوه وعاصرهم من المفكرين والفلاسفة الإجتماعيين، وإن كانت قد تميزت كتابات ماركس عن غيرها من هذه الكتابات إهتمامه بدراسة التناقض بين الطبقات والصراع المستمر بين الجماعات الإجتماعية من أجل السيطرة على الموارد الإقتصادية أو ما أسماه بالبناء التحتى. ومن ثم، فلقد إتسمت تحليلات ماركس بالبعد عن النزعة المحافظة التى كانت تسود أوروبا والتى تميزت بها معظم الكتابات التى ظهرت فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر، وإعتنق ماركس الأسلوب الثورى فى التغيير والإصلاح كأساس لتحسين أوضاع الطبقات الفقيرة أو طبقة البروليتاريا.

وتتميز كتابات ماركس عن النزعة الليبرالية المحافظة التى تصورت على سبيل المثال أن العلاقات الإدارية والتنظيمية بين طبقة العمال والمديرين الرأسماليين أو أصحاب العمل على أنها ظاهرة هامشية *Marginal Phenomena*. وهذا يعكس مدى حرص أصحاب هذه النزعة المحافظة على رؤية العلاقات الإجتماعية ليس فقط بين طبقة العمال وأصحاب العمل ولكن بين الطبقات الإجتماعية عموماً. على أنها علاقات يسودها طابع التجانس والتوازن المستمر دون الإشارة إلى التناقضات الإجتماعية الملموسة فى الواقع

الإجتماعي. وعلى العكس من ذلك، إهتم ماركس بتحليل مكونات وعناصر الصراع بين العمال والإدارة ذلك الصراع الذى يشير إلى التناقض بين إهتمامات ومصالح الطبقات العمالية والطبقة الرأسمالية. ولقد تصور ماركس من ناحية أخرى، أن هذا الصراع له وظيفة حيوية بإعتباره الدافع الأساسى والميكانزم الأول لحركة التطور التاريخى الذى سوف يؤدى بالضرورة إلى إنهيار المجتمع الرأسمالى، وظهور المجتمع الإنتقالى أو المؤقت، ثم أخيراً إلى قيام المجتمع الشيوعى، الذى تظهر فيه الهيمنة الكاملة للطبقة العمالية، حتى يبلغ هذا المجتمع أعلى درجات تطوره عند إنتشاره فى جميع أنحاء العالم وقيام المجتمع الشيوعى العالمى.

(٥) الصراع الطبقى:

ركز كل من ماركس وإنجلر فى كثير من كتاباتهم ومنها على سبيل المثال *The Communist Manifesto*[(1)]، على قضية الصراع الطبقى بين طبقة البرجوازية وبين طبقة الرأسمالية فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة، وذلك عن طريق تتبع الجذور التاريخية لفكرة الصراع منذ فترات بعيدة. ولقد أشار إلى أن قضية الصراع قضية أزلية موجودة منذ القدم فى كل المجتمعات البشرية، حيث كانت تنقسم هذه المجتمعات بصفة مستمرة إلى طبقة تملك وأخرى تملك، ومن ثم لا تختلف طبيعة المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن أى نوع من أنواع المجتمعات البشرية السابقة عليها. ولكن تتميز المجتمعات الرأسمالية الحديثة عن تلك المجتمعات بما تملكه طبقة البرجوازية الرأسمالية وسيطرتها على جميع وسائل الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، تصور ماركس أن هذه الطبقة لن تعد قادرة على أحكام سيطرتها الإقتصادية والسياسية على أدوات وقوى الإنتاج، ولم تعد لديها الكفاءات اللازمة لتطور الإنتاج بالرغم من خلقها لظاهرة السوق العالمى وخصائصه الإحتكارية، كل تلك العوامل سوف تعجل بإنهيار المجتمع الرأسمالى، بالإضافة لعدم إهتمامها أساساً بقضية توزيع الدخل بين الطبقات الإجتماعية على أسس المساواة والعدالة الإجتماعية بين المجتمع. وهكذا، سوف يكون الطريق مفتوحاً لقيام الثورة العمالية والتى تتميز عن غيرها من الثورات

---

(1) *See, for more details, Marx & Engles, The Communist Manifesto, (Laski's edition) N.Y. 1967.*

الماضية بأنها لا تعتبر ثورة أقلية ضد أخرى، بل هى ثورة أغلبية محرومة ضد أقلية مالكه مسيطرة على كل شئ فى المجتمع.

وبشئ من الإيجاز، ولتفسير وجهة نظر ماركس حول تصوراته المادية *The Materialist Concepts*، نعرض تلك التصورات التى أستند إليها كثيراً لفهم التاريخ والتى تتكون من ستة إفتراضات مستقلة هى:

١- تشير معظم أزمنة التاريخ، إلى أنه تاريخ صراع الطبقات.

٢- تتحدد الطبيعة الخاصة لبناء الطبقات الإجتماعية بواسطة نظم الإنتاج، *The Mode of Production*.

٣- إن النظام البرجوازى مثله جميع النظم الإجتماعية حيث يحمل فى ثناياه متناقضات كبيرة تؤدى إلى حله وتدميره ذاتياً.

٤- سوف تأخذ الطبقات العاملة نظام المبادرة وتكتسب ما يعرف بالسيطرة السياسية *The Political Hegemony*.

٥- سوف تتبنى الطبقة العاملة النظام الإشتراكى أولاً ثم تتحول إلى النظام الشيوعى.

٦- ستعكس كل من الثقافة والعلم الجديدين لكل من الإشتراكية والشيوعية أعلى درجات الإنجاز للحرية الفردية.

لقد بنى ماركس تحليلاته على أهمية إنتشار الشيوعية ليس فقط على المستوى المحلى للإتحاد السوفيتى بل يجب تصدير هذه الثورة لجميع أنحاء العالم حتى تصبح صورة الطبقة العاملة طبقة عالمية. ومن ناحية أخرى لقد جعل ماركس قوة الدولة شيئاً ما فوق المجتمع ذاته، وذلك عن طريق تحويل الملكية الخاصة لملكية الدولة. ولقد إستندت أفكار ماركس على دراسة وتحليل بعض نظم المجتمعات الرأسمالية الغربية مثل بريطانيا وفرنسا كما أشار لذلك فى عديد من كتاباته. ويشير أيضاً إلى أنه يجب أن تقبل النشاطات الثورية *The Revolutionary Activites*، إلا بعد زيادة فاعليتها حتى تحكم سيطرتها على كل من الدولة والأجهزة البيروقراطية *The Bureaucratic Apparetus* ويؤكد ماركس أن هذه السيطرة تعتبر مركزاً أساسياً لتلاشى قوة الدولة فى المجتمع الشيوعى. وكما أكد ذلك فى برنامج الحزب الشيوعى، إن دعوة الطبقة العاملة لكى تسيطر على الدولة شئ لازم وضرورى، لأنه كما يحكى

لنا التاريخ أن (الدولة) تعتبر السلاح التنظيمي الذى تسيطر به الطبقة الحاكمة على جميع الطبقات الأخرى وأجهزة الدولة[1].

ولكن توجد بعض التساؤلات الهامة التى تطرح نفسها الآن وهى: كيف يمكن طبقاً لهذه التصورات أن تزداد قوة طبقة البروليتاريا؟ كيف للفرد أن يكون متأكد أن ذلك يحدث تحت حكم البروليتاريا والتى تؤدى إلى ديكتاتورية حتى وأن كانت في مرحلة الإنتقال ؟. وللإجابة على ذلك، أن كتابات ماركس ذاتها دليل لمناقشة تلك التساؤلات وتقديم إجابات متنوعة لها. وكما يشير على سبيل المثال ليفبرى *Lafebvre* فى كتابه سوسيولوجيا كارل ماركس[2] *The Sociology of K. Marx* أنه توجد على الأقل ثلاث إستراتيجيات ثورية ظهرت بوضوح فى كتابات ماركس وتمثل إنعكاساً حقيقياً لظروف العصر الذى عاش فيه وهى:

أولاً: طبيعة الموقف فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أثناء كتابة ماركس وتكوين آرؤه والتى أوحت إليه إمكانية العمال أن يحققوا أهدافهم بالوسائل السلمية عن طريق التنظيم السياسى والإنتخابات.

ثانياً: طبيعة الموقف فى المانيا حينما كانت الحركة لديها مناصرة من غالبية القوة العاملة وحثها على الصراع مع الطبقة الحاكمة من أجل السيطرة على الدولة. وحينئذاك كانت المانيا أثناء عهد بسمارك تتمتع بنفوذ كبير من قبل أصحاب الثروات وطبقة البرجوازية، لم يكن من السهل أن تخلع قبضة يدها من الدولة بدون أي نوع من الصراع.

ثالثاً: طبيعة الموقف فى فرنسا ووجود الطريق الثورى محكماً فى قبضة أقلية نشطة كانت لديها الطاقة الفعالة والتنظيم الجيد، الذى يجعلها على أتم الإستعداد لخوض معارك وصراعات مع الطبقة الحاكمة نيابة عن الطبقات العمالية.

وعموماً، ربط ماركس تصوراته حول دراسته للحركة المادية التاريخية لتطور المجتمعات بنوعية الإقتصاد والسياسة وفكرة الصراع الطبقى. وحاول أن يحدد العلاقات المتداخلة فيما بينها والتى يمكن توضيحها بشئ من التركيز كما يلى:

---

(1) *The Source. Marx & Engles., op. cit. p. 53.*
(2) *Lefebvre, H, The Sociology of K. Marx (Allen Lane, 1968) p.168.*

أولاً: تدل حركة التاريخ المستمرة إلى أن كا الإنسان وأفكاره ونسق معتقداته تدخل فى علاقات متداخلة ومعقدة، والتى يتم تشكيلها حسب نوعية البناءات الإجتماعية والإقتصادية الموجودة وخاصة علاقات وقوى الإنتاج، التى تلعب دوراً جوهرياً وأساسياً فى تشكيل الأنساق الفكرية والثقافية للفرد فى المجتمع.

ثانياً: يوجد فى كل مجتمع تمييز واضح للنوعين من البناءات: أولهما يسمى بالبناء التحتى أو الأساسى *Infra - structure* الذى يشير إلى قوى وعلاقات الإنتاج. والثانى يسمى بالبناء الفوقى *Super - structure* والذى يشير إلى البناءات التنظيمية والمؤسسات السياسية والقانونية والثقافية التى تكون وتشكل الأنساق الفكرية والأيديولوجية والفلسفية العامة للمجتمع ككل.

ثالثاً: يشير ميكانيزم الحركات التاريخية إلى نوع من التناقض فى فترات تاريخية معينة من التطور بين قوى الإنتاج *The Forces of Production*، وعلاقات الإنتاج *The Relations of Produation*. وتعمل قوى الإنتاج على تحقيق وظيفة هامة فى المجتمع، وهى العمل على زيادة الأنتاج، تلك الوظيفة التى تقوم على أسس المعرفة العلمية والتكنولوجية وتنظيم القوى العاملة فى المجتمع، أما علاقات الإنتاج فأنها تشير بالضرورة - كما تصورها ماركس - إلى علاقات الملكية فى المجتمع، وإرتباطها بنظام العمل وتوزيع الدخل القومى *Distribution of the National Income*.

رابعاً: إن التناقض القائم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو فى حد ذاته السبب الأول الذى يظهر الصراع الطبقى فى المجتمع الرأسمالى بين طبقتين رئيسيتين هما: طبقة البرجوازية الرأسمالية وطبقة البروليتاريا العمالية. فالأولى، تحاول بكل الطرق أن تحتفظ بالملكية الخاصة ووسائل الإنتاج، ومقاييس توزيع الدخل القومى، والثانية، تكون فى حالة صراع مستمر مع الطبقة الأولى، ولكن تتميز طبقة البروليتاريا بأنها طبقة ثورية تقدمية تسعى إلى تشكيل التنظيم الإجتماعى الجديد فى المجتمع الشيوعى. ذلك المجتمع الذى يتميز بدوره عن المجتمع الرأسمالى لأنه يسعى بصفة

مستمرة لتطوير علاقات الإنتاج من أجل الأغلبية من أفراد المجتمع، وتوزيع الدخل القومى بصورة عادلة على جميع الطبقات دون إستثناء.

خامساً: إن الحركة الراديكالية بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تتضمن فى حد ذاتها نظرية الثورة *The Theory of Revolution*، وكما توضح الحقائق التاريخية أن الثورة لايمكن وصفها أو حدوثها مثل الأحداث السياسية الأخرى، لأنها لم تحدث من فراغ بل تسعى إلى تحقيق وظائف متعددة كانت بمناسبة البواعث الأولى والدوافع الأساسية لقيامها. ومن ثم فالثورة نتاج لتراكم ظروف وأحداث وتناقضات عديدة فى المجتمع أدت إلى ظهور من أجل حل هذه التناقضات، وهذا ما حدث على سبيل المثال، عند قيام المجتمع الرأسمالى فى حد ذاته وثورته على علاقات الإنتاج فى المجتمع التقليدى الإقطاعى. وأخيراً يتصور ماركس أن نفس الشئ سوف يحدث للمجتمع الرأسمالى وسوف تقوم الثورة الإشتراكية من قبل طبقة البروليتاريا فى النظام الرأسمالى بأكمله والسعى من أجل تطوير كل من قوى وعلاقات الأنتاج.

سادساً: لقد حاول ماركس فى ضوء تفسيره أن يميز بين نوعين من البناء فى المجتمع هما: البناء التحتى، والبناء الفوقى والذى حدد عن طريقهما علاقة الإقتصاد بالمجتمع وبفكرته حول الصراع الطبقى. ومن ناحية أخرى حلل ماركس العلاقة المتناقضة بين الواقع الإجتماعى وما أسماه بوجود الوعى *Coscciouness*. فلقد رأى أن الشعور والوعى هو الذى يحدد الواقع الإجتماعى وليس العكس، لأن جميع تصورات الفرد وآرائه وأنساق معتقداته وأيديولوجيته وثقافته بصفة عامة تتحدد فى ضوء العلاقات الإجتماعية الموجودة فى المجتمع الذى نعيش فيه.

(٦) تطور المجتمعات البشرية:

إن تحليلات ماركس وتصوراته لمراحل التاريخ البشرى وتفسيره لتطور المجتمعات تتشابه مع تحليلاته كثيراً من رواد علم الإجتماع وخاصة تحليلات أوجست كونت. وإن كان ركز ماركس على تحديد المراحل التاريخية على أساس طبيعة النظام الإقتصادى القائم فى كل مجتمع من المجتمعات على حده. وفى ضوء ذلك وضع ماركس أربعة نماذج معينة من الإنتاج الإقتصادية التى تتميز بها المجتمعات البشرية وهذه النماذج الذى وضعها ماركس هى:

١- الأسيوى .The Asiatic

٢- القديم .The Ancient

٣- الإقطاعى .The Feudal

٤- البرجوازى .The Bourgeois

وأشار ماركس إلى أن نماذج الإنتاج تعبر في حد ذاتها عن طبيعة الصراع الطبقى الذى يوجد فى كل مجتمع من المجتمعات على حدة. فلقد عكس نموذج الإنتاج القديم طبيعة النموذج المستغل للإنسان وطاقاته فى عهود العبودية *The Slavery* وأيضاً النموذج الإقطاعى الذى يتصف بعبودية الأرض *Serfodm*، أما نموذج البرجوازية فيشير إلى إكتساب الأجور *Wage Eaning*. وتوضح النماذج الثلاث مدى إستغلال الإنسان وخاصة الموذج البرجوازى الذى يعتبر أكثر النماذج سوءا وسيطرة وتحكماً على الفرد وطاقاته. ومن ثم تلك العوامل تساعد على قيام النموذج الأمثل وهو النوذج الإشتراكى للإنتاج *The Socialist mode of Production* الذى سيقضى على هذا الإستغلال ولا يعد له وجوداً بل يقضى على الطبقة البرجوازية الرأسمالية وملكيتها لوسائل الإنتاج والملكية وهيئتها السياسية فى المجتمع. أخيراً، يوضح ماركس النموذج الأسيوى للإنتاج، بأنه نموذج لم يظهر فى الدول الغربية بل ظهر فى مجتمعات أخرى لم تظهر فيها نماذج الإنتاج الثلاث السابقة، بل يتميز هذا النموذج لخضوع جميع أفراد الطبقة العاملة إلى الدولة أو الطبقة البيروقراطية *The Bureaucratic Class*. وتعكس آراء ماركس لنموذج الإنتاج الأسيوى مدى إهتمامه بالعلاقة التى تربط الدولة البيروقراطية ونموذج الإنتاج وربما ظهر فى العديد من كتابات علماء الإجتماع وتعليقاتهم بوجود نوع من الإستغلال للإنسان داخل المجتمع السوفيتى نتيجة لسيطرة الدولة على الطبقة العاملة.

خاتمة:

كشفت النظريات السياسية الحديثة التى ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عن الكثير من الأفكار والقضايا السياسية، التى أصبحت موضع إهتمام علماء الإجتماع السياسى، وخاصة خلال القرن العشرين وهذا ما سنعالجه خلال الفصل القادم. فلقد طرحت النظريات السياسية الليبرالية

النفعية، التى ظهرت فى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية الكثير من التصورات التى جاءت فى علم جديد وهو علم الإقتصاد السياسى، لتضيف أبعاداً جديدة، حاول فيها رواد هذه النظرية، من أمثال أدم سميث، وبنتام، وجون ستيورات مل، وبالطبع، هناك من طرح العديد من الآراء السياسية غيرهم أخرون لم نستطع أن نشير إليهم جميعاً بقدر ماحاولنا أن نعرض لهؤلاء الرواد الذين كانت لهم بصمات واضحة، على الفكر الإقتصادى والسياسى مع المراحل الأولى لظهور المجتمع الصناعى. وإن كانت آراء النظريات الليبرالية النفعية لم تظهر من فراغ، بقدر ما كانت هناك العديد من المدارس الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التى ظهرت فى أوروبا مثل مدرسة التجاريين فى بريطانيا، ومدرسة الفيزوقراطيين فى فرنسا.

وعموماً، لقد عبرت آراء النظرية الليبرالية النفعية، عن طبيعة الحياة الإجتماعية والإنسانية، وذلك فى إطار مذهب نفعى، يقوم على أسس فلسفية أخذت من السعادة والطموح واللذة والحرية الفردية، مدخلاً أساسياً لها فى وضع إسلوب للعمل والإنتاج، والفكر المنظم الواقعى لكثير من الأنشطة الإقتصادية والسياسية التى يجنى ثمارها المجتمعات البشرية خلال العصر الحديث. كما أعطت هذه النظرية أهمية خاصة للطبقات المتعلمة والمثقفة التى تجعلها تسعى للعمل والنشاط والبعد عن الكسل، لأن قيمة العمل تحدد طبيعة ونوعية السعادة، ليس للأفراد ولكن للصالح العام. كما حرصت النظرية الليبرالية على أن تحدد وظيفة الدولة كنظام سياسى، وبعيداً عن مبدأ السيادة المطلقة الذى نادت به النظريات السياسية خلال العصور الوسطى، أو تفضيل نظم سياسية وديمقراطية أم ملكية كما جاء ذلك فى نظريات العقد الإجتماعى والسياسى. ولكن إهتمت النظرية الليبرالية، بتحديد وظائف الدولة أو الحكومة، بإعتبارها المنظم والحارس الأمين، الذى يجب أن يراعى الحريات السياسية والإقتصادية بكل معانيها.

من ناحية أخرى، جاءت النظريات السياسية الإشتراكية المثالية، لتعكس نمطاً فكرياً وفلسفياً سياسياً مثالياً فى نفس الوقت، وهذا ما تبلور فى أفكار كل من هيجل، وأوين، وسيمون، حيث عبر كل منهم عن الفلسفة الإشتراكية المثالية فى كل من المانيا وبريطانيا، وفرنسا. فلقد حرص هيجل على أن يطرح أفكاره الفلسفية الجدلية الدليكتيكية، ليوضح طبيعة تصوراته حول الدولة القومية والروح الإنسانية، وأن يتناول ذلك من منظور مثالى وما

ينبغي أن تقوم عليه الدولة، والنظام السياسى، والعلاقات السياسية الدولية. كما حرص أوين، على أن يبرر تجربته الخاصة فى إنشاء مجتمع سياسى وإقتصادى مثالى، فشل فى تحقيقه سواء فى بريطانيا أو الولايات المتحدة، لإعتبارات (إمبريقية) ونوعية الظروف الإجتماعية الواقعية المتغيرة. أما سيمون، فلقد حرص على وضع نظرية سياسية إقتصادية وإجتماعية مثالية، من خلال طرحه لطبيعة النظام الإشتراكى الأمثل، الذى يجب أن تسيطر عليه طبقة أو صفوة التكنوقراطية، فى المجتمع الحديث، ودورها فى صنع أسس النظام الإشتراكى الذى كان يحكم به سيمون بصورة عامة.

كما جاءت الماركسية كنظرية سياسية وإقتصادية وإجتماعية لتصنيف العديد من الأفكار الهامة، التى لا تزال تشغل العقل الإنسانى، حتى بعد إنهيارها فى الإتحاد السوفيتى (سابقاً). ولكن أكدت على متغيرات أخرى منها: الصراع الطبقى، والبناءات الفوقية والتحتية، والإغتراب ودور التكنولوجيا، والطبقة الرأسمالية، ونظام الملكية، والحريات العامة، والديمقراطية، الشيوعية وتكوين رأس المال، وطبقة البروليتاريا، وظهور الشيوعية العالمية، وغير ذلك من أفكار عامة، لا يمكن أن يفسرها العقل البشرى ببساطة خلال القرون أو العصور القادمة، نظراً لأن الماركسية مثلت مرحلة سياسية وإجتماعية إمتدت قرابة قرن من الزمان، ولا تزال الكثير من الأفكار السياسية الماركسية (المعدلة) تحكم الكثير من النظم السياسية الكبرى فى العالم مثل الصين وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها. من ناحية أخرى، إن تحليل التراث الماركسى، يبرهن على أن نظام الشيوعية لم يكن نظاماً سياسياً وإقتصادياً ظهر خلال القرن التاسع عشر والعشرين، ولكن تمتد جذوره التاريخية إلى العصور القديمة، وإن كانت جاءت أفكاره خيالية مثالية كما ظهرت أفكار أفلاطون على سبيل المثال،ولذا (الماركسية) تمثل نوع من تطور الفكر السياسى الحديث لنظم سياسية مثالية قديمة ظهرت فى الماضى فى إطار الأفكار اليوتوبية، كما تشكل نوع من الأيديولوجيات الحديثة والتى سنعالجها فى الفصول القادمة بمزيد من التحليل.

الباب الثالث

النظم والعمليات السياسية

الفصل الخامس: الدولــــــــــــة.

الفصل السادس: الأحــــزاب السيــــاسية.

الفصل السابع: الأيديولــــــــوجية.

الفصل الثامن: الثقافة والتنشئة السيــاسية.

الفصل الخامس

الدولـــة

تمهيد:

(١) تعريف الدولة وأركانـــها.

(٢) نظـــريات الدولـــــة.

(٣) أشكــــال الدولـــــة.

(٤) الدولـــة و الحكـــومة.

(٥) الدولـــة والسيـــــادة.

(٦) مستقبل الدولة المعاصـــرة.

خاتمة.

تمهيد:

يعكس تحليل التراث العلمى للعلوم الإجتماعية عامة، وعلم الإجتماع السياسى خاصة، أن الدولة كنظام سياسى تعتبر من الموضوعات أو المجالات الهامة التى يهتم بمعالجتها المتخصصون فى هذه العلوم. كما تطرح مناقشات العلماء والباحثين قضية الدولة كسلطة سياسية أو نظام سياسى أو إدارى نشأ مع تطور المجتمعات البشرية المستقرة، كما لا يزال تفر من هذه القضية (الدولة) ذاتها على التحليلات المعاصرة فى مجال العلوم الإجتماعية والإنسانية، وهذا ما يظهر بوضوح فى تحليلات علماء الإجتماع السياسى الكلاسيكى والمعاصر. وما من شك، أن الدولة كنظام أو سلطة سياسية تعتبر من التنظيمات أو المؤسسات أو الأجهزة السياسية والإدارية، التى شغلت إهتمامات الكثير من المتخصصين فى فروع علم الإجتماع المختلفة، مثل علم الإجتماع السياسى، وعلم الإجتماع الإقتصادى، وعلم إجتماع التنظيم، وعلم إجتماع التنمية وغيرهم من الفروع الأخرى. إلا أن الدولة، تعتبر من الموضوعات الهامة التى سعى لتحليلها علماء الإجتماع السياسى المعاصر بإعتبارها من أهم المجالات والميادين الحديثة فى الوقت الحاضر.

وتكمن أهمية معالجات علماء الإجتماع السياسى للدولة كنظام سياسى، بإعتبارها ممثلة للسلطة السياسية، أو التنظيم السياسى والإدارى الذى يقوم بمجموعة من الوظائف الهامة فى المجتمعات الحديثة. علاوة على ذلك، إن دراسة الدولة كموضوع أو مجال علمى لا يزال يتداخل معها الكثير من التحليلات الأخرى، نتيجة لما ينطوى عليه مفهوم الدولة من معان وأفكار متعددة. فالدولة، تعتبر من المفاهيم التى يرتبط تفسيرها بتفسير مفاهيم أخرى مثل، السلطة، والقوة، والسيادة، والنفوذ، والهيبة، والمجتمع، والسياسية، والإقتصاد، والنظم، وغيرها من المفاهيم التى تحتاج إلى معالجات دقيقة لتوضيح معانيها بصورة مميزة. وهذا ما جعل تعريف الدولة من التعريفات الصعبة والتى يصعب وضع تعريف محدد لها، أولاً، نظراً لتداخلها مع المفاهيم السابقة، وثانياً، تعدد إهتمامات المفسرين لها.سواء من علماء القانون، أو السياسة، أو التاريخ، أو الإجتماع، أو الأنثربولوجيا، أو الإقتصاد أو غيرهم من العلماء الإنسانية أو الإجتماعية الأخرى.

على أية حال، إن إهتمامنا فى هذا الفصل يتركز فى طرح العديد من الافكار التى تم مناقشتها من قبل، والتى تتمثل فى أولاً، ضرورة وضع تعريف مميز للدولة، وذلك، فى ضوء تناول عدد من التعريفات التى ترتبط بالدولة بصورة عامة. كما نحدد أيضاً طبيعة أركان الدولة أو المقومات والأسس التى تقوم عليها وتكون بمثابة الأدوار التى يتم التعارف عليها بواسطة الدول الأخرى أو المجتمع الدولى. وثانياً، سنشير إلى أهم النظريات المفسرة للدولة، وخاصة أن هناك العديد من النظريات التى تعكس الإهتمام المشتركة بين العلماء والمفكرين والفلاسفة، والسياسيين والقانونيين، الذين حرصوا على وضع نظريات محددة لها. وثالثاً، نوضح أشكال الدولة ولاسيما فى المجتمعات الحديثة، والتميز بين ما يعرف بالدولة الموحدة، والدول الإتحادية وغير ذلك من أشكال أخرى تعكس طبيعة الدولة من الناحية الواقعية والتى ظهرت خلال القرنين الماضيين. رابعاً، تحليل طبيعة التداخل بين الدولة والحكومة، والعلاقة المتبادلة بينها وإلى أى حد تعتبر كل من الحكومة والدولة مفاهيم مترادفة من حيث إستخداماتها فى الحياة اليومية أو من جانب المتخصصين فى نفس الوقت، وما هى أهم أشكال الحكومات السياسية فى الوقت الحاضر. وخامساً، سنشير إلى طبيعة العلاقة بين السيادة والدولة، ولاسيما أن السيادة والإعتراف الدولى بها تعتبر من أهم أركان الدولة الحديثة، هذا بالإضافة إلى أن قضية السيادة تعتبر من القضايا الهامة التى إهتم بها العلماء وظهرت معالجتهم فى تحليلات متعددة ومتفرقة ولا تزال تشكل قضية سيادة الدولة أهمية كبرى فى تحليلات علماء الإجتماع السياسى المعاصر. سادساً، وأخيراً نوضح بإيجاز مستقبل الدولة المعاصرة، ولاسيما بعد أن تغيرت ملامح الكثير من مظاهر الدولة القديمة والحديثة، وهذا ما ظهر خلال القرن العشرين والتغيرات التى ظهرت على النظام السياسى العالمى الجديد.

(١) تعريف الدولة وأركانها.

أولاً: تعريف الدولة.

حقيقة، لقد تعددت تعريفات الدولة نظراً لطبيعة الإهتمامات المشتركة من جانب العديد من علماء العلوم الإجتماعية سواء من علماء القانون، والتاريخ، والفلسفة، والسياسة، والإنثربولوجيا، والإجتماع، والإقتصاد،

وغيرهم. ومن ثم، فإننا لسنا فى موضع للإشارة إلى الكم المعرفى الهائل الذى طرحه هؤلاء العلماء أو تعريفاتهم بخصوص الدولة، ولكننا سنشير لأمثلة فقط لأهم التعريفات التى طرحت لتعريف الدولة وتلك بصورة مختصرة كما يلى:

١- تعريفات فقهاء القانون(١):

- تعريف دوجى Duguit، تعتبر الدولة "حدث وواقعة إجتماعية، ومجموعة من المحاكم والمحكومين، كما أن التصرفات والأعمال التى يقوم بها الحكام تتم فى حدود القانون والإختصاص الممنوح لهم وتلتزم بها الجماعة السياسية".

- تعريف هولاند Holland، يعرف الدولة بأنها "مجموعة من الأفراد يقطنون إقليماً معيناً، ويخضعون لسلطان الأغلبية أولسلطان طائفة منهم".

- تعريف لاباند Laband، تعتبر الدولة "بأنها جماعة تمتلك ممارسة حقوق السيادة فى مواجهة الأفراد أو الأعضاء فيها".

٢- تعريفات علماء السياسة(٢):

- تعريف جارنر Garner، أن الدولة كمفهوم فى علم السياسة والقانون العام "هى مجموعة من الناس يزيدون أو يقلون عدداً، ويشغلون بصفة دائمة قطعة محددة من الأرض، ويكونون مستقلين تماماً أو تقريباً من السيطرة الخارجية، ويملكون حكومة منظمة تدين لها هيية المواطنين بالطاعة المعتادة".

- تعريف لاسكى Laski، تعتبر الدولة "مجتمع إقليمى مقسم إلى حكومة ورعية داخل مساحته الطبيعية المخصصة، وله سلطة عليا على جميع المؤسسات الأخرى".

- تعريف أرسنت باركر A.Parker، الدولة "هى إتحاد خاص يوجد ليحقق الغرض الخاص من الإحتفاظ بخطة إجبارية من النظام القانونى، ويعمل لهذه القوانين الموضوعة بواسطة جزاءات معينة".

---

(١) محمد كامل ليله، النظم السياسية (الدولة والحكومة) بيروت: دار النهضة، ١٩٦٩، ص ٤٣.

- وإنظر أيضاً: عبد الحميد متولى وآخرون، القانون الدستورى والنظم السياسية: الإسكندرية منشأة المعارف، ١٩٦٢، ص ص ٩٣،٩٤.

(٢) محمد عبد المعز نصر، فى النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة، ١٩٧٢، ص ص ٢٥،٢٦.

٢- تعريفات علماء الإجتماع.

- تعريف روبرت ماكيفر R.Maciver[(١)]، تعتبر الدولة "تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها، وقوانينها، وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها كما أن الدولة هي بنية المجتمع السياسية، وجزء من بنيته الإجتماعية الشاملة، ووجودها الخاص رهين بوجود نظام إجتماعي أوسع منها. وبإختصار، تعتبر الدولة البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وليست مرادفة للحكومة".

- تعريف جينزبرج Ginsberg[(٢)]، الدولة "كتنظيم إجتماعي موجود في كافة المجتمعات لحماية الأعضاء وأداء مجموعة وظائف متعلق بتطبيق القواعد العامة لإقرار النظام".

- تعريف ماكس فيبر M.Weber، تعتبر "الدولة تنظيما عقلياً Rational Organization، يوفر القيادة الرشيدة التي تسعى إلى إستخدام القهر لتحقيق أغراضها[(٣)]. وفي تعريف أخر، يعرف "فيبر" الدولة بأنها مشروع سياسي ذو طابع مؤسساتي، تطالب قيادته الإدارية بنجاح، وفي تطبيقها للأنظمة، بإحتكار الإكراه أو القهر البدني المشروع (ذات الصفة الشرعية)[(٤)]".

٣- تعريفات علماء الإجتماع السياسي المعاصرين.

- تعريف فليب برو P.Braud[(٥)]، يرى "برو" أن الدولة. كمفهوم يعتبر من المفاهيم الأكثر إستعمالاً وبصورة جذرية بين العلوم الإجتماعية، وهذا ما يجعل البعض يقترح بضرورة إزالة هذا المفهوم. وإن كان إستخدام كلمة الدولة في علم الإجتماع السياسي توحي بشكل خاص، بوجود كائن إجتماعي مجرد، مختلف تماماً، ويتميز عن المجتمع المدني الذي يحكمه؛ كما أنه لا وجود في الواقع إلا للأفراد، مقيمون فيما بينهم ومع الأفراد الأخرين علاقات ثابتة ومتعددة، وتأخذ شكلاً منظماً وقانونياً".

---

(١) ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة/ حسن صعب، بيروت، دار الملايين، ١٩٦٦، ص ٥٠.

(2) *Ginsberg, Sociology, London: Oxford University Press, 1934, P.147.*

(3) *Weber, M, Politics as Vocation in Girth & Mills, Frome Max Weber, OP. cit, P. 78.*

(4) *Weber, M, The Economy and Society, N.Y : Mecmillon, 1971, P. 57.*

(٥) فيليب برو، علم الإجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص ٧٦، ٧٧.

ويوضح هذا التعريف السابق "برو"، مدى صعوبة تحديد مفهوم الدولة، إلا أنه سعى أيضاً إلى طرح ثلاث تعريفات فرعية للدولة من خلال تحليل وظائفها وكيانها الواقعي والثقافي والسياسي والمعرفي وهذه التعريفات بإيجاز:

(١) الدولة كسلطة سياسية، أن تحديد مفهوم الدولة في مقابل المواطنين أو المجتمعات المحلية، تعنى " شكلاً سلطوياً يمارس داخل المجتمع المدنى Civil Society "

(٢) تعريف الدولة على الصعيد العالمي، تكتسب الدولة مفهوماً أوسع من التعريف السابق فهى "(الدولة) مرادفة كمفهوم للمجتمع الشامل، والمنظم قانونياً في حيز محدود، والمشارك مباشرة فى طبيعة القانون الدولى".

(٣) تعريف الدولة ثقافياً، ويتداخل هذا التعريف مع التعريفين السابقين، فهى (الدولة) تعتبر مفهوم معنوى ولكنه منتج للواقع السياسى والثقافى، وهى الكيان الجمعي، المنفصل عن الأفراد أو الأعضاء فى نفس الوقت، ولكنها تمارس بينهم أمتيازات القوة العامة. إذن فهى (الدولة) الكائن أو النظام المجرد الرمزى، التى يتمثلها الأفراد والجماعات، ويعكس الكثير من الأبعاد والآثار الواقعية الملموسة.

بإيجاز، حاول "برو" أن يعكس طبيعة مفهوم الدولة وخصوصاً تحديد تعريف مميزلها، وإن كان طرح عدد من المفاهيم الفرعية التى تكشف عن طبيعة الدولة بالسلطة السياسية، ونظام سياسى وقانونى عالمى، ومفهوم معنوى وثقافى ورمزى وواقعى أيضاً.

ثانياً: أركان الدولة الأساسية:

كشفت التحليلات السابقة عن مدى صعوبة تحديد مفهوم عام وشامل للدولة، نظراً لطبيعة إهتمامات العلماء وتباين تخصصاتهم الأكاديمية من ناحية، وإلى تداخل مفهوم الدولة مع العديد من المفاهيم الأخرى من ناحية أخرى. وبالرغم من هذا الإختلاف إلا إننا نلاحظ وجود إتفاق عام بين ... حول وجود عدد من المقومات الأساسية، التى تقوم عليها الدولة أو مايسمى بأركان الدولة ويمكن الإشارة إليها بصورة مختصرة فيمايلى[1]:

---

(١) حقيقة توجد مراجع كثيرة تتناول هذا الموضوع أنظر على سبيل المثال:
- روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ٢١٢.
- فيليب برو، علم الإجتماع السياسى، مرجع سابق، خاصة الفصل الثانى (الدولة).
- يحى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، بيروت: دار النهضة، ١٩٧٠.
- محمد كامل ليلة، مرجع سابق، خاصة الفصل الأول.

١ - السكان.

يعتبر عنصر السكان أو الشعب من المقومات الأساسية لقيام الدولة، ولاسيما أن الناس أو السكان يعتبرون المحور الأساسى الذى تقوم عليه الدولة، كما أن هناك ما يعرف الدولة بأنها مجموعة من الناس أو الجماعات التى توجد بينها تنظيم إجتماعى معين ويستند إلى الشرعية القانونية، ووجود التزام متبادل بين الحكام والمحكومين وهذا ما ركز عليه بالفعل رواد نظرية العقد الإجتماعى Social Contract. ومن ثم، يجب أن يتوافر لدى الأفراد أو السكان عنصر الرغبة المشتركة التى تجعلهم ينتمون لدولة معينة، وكما أن هذه الرغبة الأولى يجب أن تترجم فى وجود عدد من العناصر المشتركة مثل اللغة، والعادات والتقاليد، والإشتراك فى وجود الأصل، والدين، والآمال والطموحات، والإيديولوجيات العامة بقدر الإمكان. وإن كان يرى الكثير من المحللين للدولة، بأنه لا يشترط أن تكون الدولة متحدة فى الأصل، أو اللغة، أو الدين، وهذا ما هو موجود فى مقومات الدولة الدينية فى الوقت الحاضر.

فطبيعة مكونات الدولة الحديثة مرتبطة بالمقومات، ولكن غالباً ما تكون المقومات مجرد تعبير عن مفهوم الأمة، ويعكس هذا المفهوم إحساس الفرد أو الأعضاء والجماعات، بحياة مشتركة وإحساس مشترك يعكس نوع من التضامن تجاه هذه الأمة، وتغير الكثير من مفاهيم الفردية فى سبيل تحقيق مصالح الأمة أو صالح الجماعة المشترك.فهناك الكثير من الدول الحديثة التى تكونت بالرغم من تعدد قوميات شعوبها وأفرادها مثل ألمانيا، والهند، والولايات المتحدة، وبريطانيا، التى شكلت الكثير من سكانها خلال القرنين الماضيين، وذلك نتيجة للحروب أو الهجرة الجماعية أو الفرديه. وهذا ما ينطبق أيضاً إلى وجود اللغة أو الدين أو السلالة، حيث توجد على سبيل المثال فى الهند أكثر من ستة عشر لغة، وفى سويسرا أربعة لغات رسمية. كما ينطبق ذلك على حجم السكان، ولا يشترط وجود حجم معين، يحدد طبيعته الإعتراف لدولة، فقد يصل هذا الحجم إلى بضعة الاف مثل دولة موناكو، وقد يتجاوز ليصل إلى المليار و نصف المليار مثل الصين على سبيل المثال.

ومن ثم، نجد أن مفهوم الدولة يتداخل مع مفهوم الشعب والأمة، ولذا وجب التفريق أو التمييز بينهما، فالأمة هى مجموعة من الأفراد ترتبط فيما

بينها بروابط طبيعية معنوية مثل وحدة الأصل أو اللغة، أو الدين، كما يجمعهم علاقات إجتماعية تتمثل فى العادات والتقاليد والتاريخ المشترك. أما الشعب، فليس من الضرورى توافر هذه المقومات أو الخصائص السابقة، لكى تصبح دولة، فليست كل أمة دولة، وليست كل دولة أمة، فالأمة العربية تتكون من مجموعة كبيرة من الدول، بالرغم من وحدة اللغة، والدين، والأصل، والعادات، والتقاليد، والتاريخ، وما إلى ذلك من خصائص وسمات مشتركة. كما ظلت الأمة البولونية فترة طويلة لكى تصبح دولة، كما توجود الدولة ولكن أفرادها لم يعدوا يكونوا أمة مثل الإمبراطوريات السابقة، مثل الدولة أو الإمبراطورية العثمانية، التى تفتت بعد الحرب العالمية الأولى، أو الإمبراطورية النمساوية والمجرية واللتان كانتا أمة واحدة ولكن تغير الوضع حالياً وأصبحت كل منهما دولة. كما نلاحظ أيضاً، أن الأمة الألمانية كانت أمة واحدة، ولكنها تفتت نتيجة الحرب العالمية الثانية وأصبحت دولتين، ولكن توحدت بعد ذلك مع نهاية القرن العشرين، وأصبحت دولة وأمة واحدة. وبالطبع هناك الكثير من الأمثلة على ذلك، عند دراستنا لتاريخ تطور الأمم والشعوب والدول خلال العصر الحديث. وهذا ما يجعلنا نهتم بتحديد مفاهيم الشعب (السكان) والدولة، والأمة عند دراستنا لمقومات الدولة الحديثة.

٢ - الإقليم:

يعتبر الإقليم هو العنصر الثانى الذى يحدد أركان الدولة، ولا يمكن الإعتراف دولياً أو عالمياً بالدولة بدون توافر هذا العنصر الذى يحدد طبيعة سيادة الدولة. وإن كانت طبيعة الاقاليم الجغرافية سواء أكانت جزرا منفصلة أو إعتباره وحدة جغرافية واحدة، أو مقسمه إلى أقاليم أو أجزاء جغرافية متباينة لا تعتبر عائقا أمام تكوين الدولة طالما أن الدولة تمارس سلطاتها وسيادتها على جميع حدودها الجغرافية. كما قد تتحدد الملامح الجغرافية للإقليم سواء أكانت حدوداً طبيعية مثل الصحارى والجبال، والأنهار والمحيطات أو أحياناً تشمل خطوط الطول والعرض المتعارف عليها دولياً. أو تكون هذه الحدود الإقليمية محددة حسب الإتفاقيات والمعاهدات الدولية و المتعارف عليها مع الدول المجاورة لها. كما يتم ترسيم الحدود على الطبيعية، ووضع خرائط ووثائق، جغرافية، تتفق عليها الدول فى حالة نزاعاتها الجغرافية.

كما يشتمل الأقليم الجغرافى، سطح الأرض وماعليه من أملاك خاصة وعامة، وما فيها من بنية تحتية مثل الطرق والمواصلات والجسور وما يشمل هذا السطح وما تحته من ثروات ومعادن وغيرها.كما يشمل الأقليم الحدود الإقليمية المائية المتعارف عليها دولياً سواء اكانت بحاراً أم محيطات، التى يتم تحديدها عن طريق القانون الدولى، والتى كانت سابقاً ٦ اميال ثم تغيرت إلى ١٢ ميلاً وأصبحت ٢٠ ميلا، والتى تعرف بحدود المياه الإقليمية. كما تمتد حدود الأقليم، لتشتمل طبقات الهواء الجوى والذى يخضع لسيادة الدولة أو ما يعرف بالإقليم الجوى، والذى لا يُسمح بالطيران فيه أو إختراقه إلا فى ضوء الإتفاقيات الدولية. وبالطبع، إن الكثير من الحروب والنزاعات الدولية الحالية تتم عن طريق عدم الإتفاق حول الحدود الإقليمية، وهذا ما ينتج عنه معظم حروب دول العالم الثالث خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وذلك نتيجة للسياسات الإستعمارية التى تركت حدود مستعمراتها بدون تحديد واضح المعالم. أو حرصت على وضع فئات وجماعات إجتماعية بدلاً من الشعوب الاصلية، كما حدث ذلك فى وعد بلفور المشئوم ووضع اليهود فى فلسطين وأصبحوا مشكلة عنصرية فى الشرق الأوسط والعالم العربى. كما بالطبع، توجد الكثير من الخلافات حول الإقليم ومابه من موارد معدنية مثل البترول والغاز، كما هو الحال فى الخلافات القائمة بين الدول العربية الخليجية، وبين بعض هذه الدول مثل دولة الإمارات العربية وإيران على سبيل المثال.

٣- الحكومة:

نعتبر الحكومة هى الإدارة أو التنظيم السياسى للدولة وهذا ما أشار إليه الكثير من علماء الإجتماع السياسى من أمثال "ماكيفر"، و"فيبر"، و "برو"، وغيرهم آخرون، ولذا يجب أن نميز تماماً بين كل من مفهوم الدولة، والحكومة، حيث يعتبر المفهوم الأول أعم وأشمل من الثانى (الحكومة)، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، إلا أن الحكومة بإعتبارها السلطة القائمة أو المنفذة لعملية الحكم Government Process، على حد تعبير "روسو" Rousseu، والتى تقوم بدور وسيط بين الحكام والمحكومين، تهدف إلى تحقيق الحرية وتنفيذ القانون فى نفس الوقت. أو كما أشار أيضاً، "هوبز" Hobes تحديد مفهوم (الحكومة) وشاركه

"بنتام" Bentham، والعديد من علماء السياسة البارزين الذين يرون أن الحكومة هى ذلك النشاط المرتبط بالحكم أو عملية الحكم، والذى يتمثل فى ممارسة الضبط والسيطرة على الآخرين. كما أنها (الحكومة) تعنى الأداة التى بواسطتها يتم تحقيق النشاط فى المجتمعات الحديثة[1].

كما تمثل الحكومة السلطة السياسية Political Authorty، والتى تعتبر العنصر الأساسى لقيام الدولة الشرعية، وما يشملها من تنظيمات ومؤسسات وأنظمة سياسية وإدارية. ولذا، كما يتصور "برو" Burdeau، أنه بغير السلطة السياسية (الحكومة) لا يمكن أن توجد الدولة، ولا تكون هناك نظم أو حياة سياسية. ومن ثم، فإن الحياة السياسية الحديثة كلها تتمركز حول السلطة بكل معانيها المادية والمعنوية[2]. وهذا ما جعل "برو" يعرف السلطة بأنها مركب من عناصر مادية وعضوية، وقوة موجه لخدمة فكرة، وهى قوة تتولد نتيجة الوعى الإجتماعى Social Consuceness، كما تتجه تلك القوة نحو قيادة الجميع، والبحث عن الصالح العام والمشترك، وقادرة على تفرض هيمنتها وسيطرتها على أعضاء الجماعة وما تطرحه من قوانين وأوامر مجددة. ومن هذا المنطلق، يمكن القول، بأن الحكومة جزء من مكونات الدولة، وتعتمد عليها الأخيرة كما تنظم الشئون العامة والخاصة. ولذا، تعتبر الدولة هى الإطار التنظيمى الأعلى الذى يشمل الحكومة وغيرها من المكونات الأساسية الأخرى. لقد ظهرت الحكومة فى إطارها الحالى بعد فترات طويلة من التطوير والتحديث، وهذا ما سنشير إليه لاحقاً عند تحليلنا لأنماط الحكومات.

٤ – السيادة:

يقصد بالسيادة، السلطة النهائية والمطلقة التى تمنح للدولة، وهى خاصية وسمة أساسية تتصف بها الدولة الحديثة، ولها (السيادة) جانبان أساسيان، الجانب الأول، يرتبط بسيادة الدولة الداخلية، وهى سلطة الدولة فى

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:
– محمد على محمد، أصول علم الإجتماع السياسى، (جـ٢) القوة والدولة، الإسكندرية: دار والمعرفة الجامعية، ١٩٨٨، ص ٢٠٨.

(2) *Burdeau, G. Traite de Science Politics, Tone (1), Paris, 1967, p. 11.*
نقلا عن: يحى الجمل، النظم السياسية، مرجع سابق، ص ٣٧.

ممارسة نفوذها وسيطرتها على جميع الأفراد أو الجماعات والفئات الإجتماعية والتنظيمات والنقابات أو المؤسسات أى كان نوعها. كما يشمل ذلك أيضاً جميع المناطق والأقاليم والوحدات الجغرافية الفرعية التى تشكلها الدولة. كما يجب، على الأفراد أو جميع الفئات والهيئات والمؤسسات أن تخضع لهذه السيادة وطاعاتها، كما يجب أن لا يكون هناك أى نوع من التداخل مع الدولة فى سيادتها الداخلية سواء من جانب دول أخرى أو إمتيازات أجنبية أو شركات عالمية أو منظمات دولية. أما الجانب الثانى، من السيادة الخارجية. فيقصد بها سلطة الدولة وسياستها عن أى ممارسات أو تحالفات أو منظمات سياسية دولية خارجية، وخاصة أن الدولة تتمتع بالإستقلال السياسى التام الذى يمنحها حق إتخاذ القرارات ورسم سياستها الخارجية.

حقيقة، إن تحليل التراث السياسى، يوضح لنا طبيعة العلاقة بين الدولة والسيادة، ومدى تصنيف الدول وسيادتها من خلال هذا التراث، حيث وجدت دول ذات سيادة، وأخرى ناقصة السيادة، ودول لا سيادة لها وهذا ما سنشير إليه لاحقاً، عند الإشارة إلى أهم نظريات السيادة وتطوير هذه الفكرة عند الكثير من علماء السياسة من أمثال "هوبز"، و"بنتام"، و"أوستين" وغيرهم[1]. حقيقة، إن هناك الكثير من الآراء السياسية التى تشكك فى مفهوم السيادة الخارجية، ولاسيما بعد أن تعددت نظم التبعية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية عامة، والتى نتجت عن طبيعة تأثير الكثير من العوامل والمؤثرات الخارجية العالمية، والتى تمثلت مؤخراً فى منظمات ومؤسسات الأمم المتحدة، مثل صندوق النقد الدولى، أو البنك الدولى، وأيضاً فى التكتلات والتحالفات السياسية والإقتصادية التى إنتشرت مؤخراً خلال السنوات الأخيرة.

٥- الإعتراف الدولى:

بدون شك، إن عملية الإعتراف الدولى تعتبر أحد الأركان الأساسية التى تقوم عليها الدولة الحديثة، ولاسيما، أن طبيعة الحدود الجغرافية والاقاليم، وزيادة الصراع حول أمتلاك الموارد الطبيعية والثروات المعدنية أو غيرها عززت من مظاهر الخلافات الدولية. هذا بالإضافة إلى وجود الصراعات

(١) أنظر:

- محمد عبد المعز نصر، فى النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣.

السياسية والعنصرية على السلالة، أو الأرض أو الإقليم، كما يحدث فى آسيا وأفريقيا خاصة مثل الصراع الدائم بين باكستان والهند، وروسيا والصين، أو بين إسرائيل وفلسطين من شأنه يوضح طبيعة الإعتراف الدولى سيادة الدولة على أراضيها أو جزء منها أو على مؤسسة أو ممر مائى أو بحرى، كما حدث خلاف الحدود بين إسرائيل ومصر على منطقة طابا، بعد إنسحاب إسرائيل من سيناء. وبالطبع، هناك مظاهر متعددة للإعتراف الدولى سواء من جانب الأمم المتحدة، أو الإتحادات والتكتلات الإقتصادية والسياسية، أو الدول ذاتها كأعضاء فى النظام السياسى الدولى. بإيجاز، إن الإعتراف الدولى، يعتبر من أهم مقومات قيام الدولة وإعتبارها عضواً فى المجتمع الدولى.

(٢) النظريات المفسرة للدولة.

حقيقة، لقد تعددت النظريات المفسرة للدولة والتى تعرف بنظريات أصل الدولة ونشأتها، ولاسيما، أن الدولة تعتبر ظاهرة إجتماعية وسياسية وجدت منذ القدم، وتعكس مراحل تطورها تطور المجتمعات البشرية على مر العصور التاريخية المختلفة، إلى أن وصلت إليه فى شكلها الجديد والمميز خلال العصور الحديث. علاوة على ذلك، لقد إنشغل العقل الإنسانى بالدولة وكانت موضع إهتمام كبير من جانب الفلاسفة، وعلماء الدين، والمفكرين والسياسيين، وعلماء الإقتصاد، والقانون، والسياسة، والإجتماع، والأنثربولوجيا، والتاريخ وغيرهم آخرون. وعموماً، وفى إطار إهتمامنا بطبيعة الدولة ونشأتها وتطورها، نطرح فيما يلى بصورة موجزة لعدد من النظريات المفسرة للدولة:

١- النظرية الفلسفية الأخلاقية:

تعتبر تحليلات كل من سقراط وأرسطو وأفلاطون أو غيرهم من فلاسفة الإغريق (اليونانيين القدماء) بمثابة الإطار المرجعى لنظريات الدولة التى تتسم بالطابع الفلسفى والأخلاقى. وهذا ما جعل الفكر الإغريقى القديم يتسم بهذا الطابع لتحديده الفرض الأساسى من قيام الدولة، وذلك من أجل تحقيق الخير والسعادة للبشر. فلقد نادى أفلاطون على سبيل المثال فى مؤلفاته وخاصة الجمهورية، أو كتابه السياسى، فلقد أكد على أن مهمة الدولة تتمثل فى تحقيق الخير والسعادة والوصول إلى الكمال والفضيلة وتحقيق العفة والشجاعة

والعدالة والحكمة وغير ذلك من خصائص وسمات أخلاقية وفلسفية سامية. كما أن الدولة يجب إخضاعها لسلطة واحدة وهى سلطة إرادة الشعب ويسعون إلى تحقيق من الدولة كنظام وسلطة سياسية وأخلاقية وتجعلهم يتحولون إلى الزهد والعفة والشجاعة وإكتساب مكارم الأخلاق الحميدة. وهذا ما جعل أفلاطون، ينسب ممارسة السلطة إلى الطبقات العليا فى المجتمع وخاصة الفلاسفة، لأنهم أكثر الأفراد الذين يمكن أن يمارسوا الخصائص الأخلاقية السابقة.

كما حاول أفلاطون، أن يحدد خصائص ممارسة السلطة والحكم وذلك عن طريق عقد إختبارات تأهيلية للمرشحين لعملية الحكم ومدى مقاومتهم لإغراء المنافع الشخصية وهذا ما طرحه أفلاطون فى مدينته المثالية، وسعيه لتقديم خبرته عن واقع الحياة السياسية فى دويلات اليونان القديمة، وإشارته أيضاً إلى أفضل أنواع الحكومات السياسية وأنواعها من ناحية ممارستها للحكم. وإن كانت إسهاماته النظرية الفلسفية الواقعية والأخلاقية قد تجسدت بعد ذلك فى أفكار تلميذ أفلاطون (أرسطو) فحاول أن يضع الخطوط الواقعية لنظم الحكم الناجحة، والأسباب التى تؤدى إلى فساد عملية الحكم وممارسة السلطة، وكيف بعد القائمين على السلطة عن مكارم الأخلاق والفضيلة وأيضاً الخبرة، والرؤية الواقعية. كما حاول أن يحدد العلاقة الواجبة توافرها بين الحاكم والمحكومين من أجل تحقيق نظام ديمقراطى عادل. كما أعطى حقوقاً كثيرة للشعب المحكوم أو المحكومين فى محاولتهم لرد السلطة أو الحكومة وإستبعاد الحاكم، الذين يركزون على المنافع الفردية دون تحقيق الصالح العام. وهذا ما جعله يستخدم خبرته السياسية الواقعية والأخلاقية، ويؤكد على أن أفضل أنواع الحكومات والدول وهى الدولة الدستورية التى تعتمد على سيادة الطبقة الوسطى، والتى تتمتع كثيراً بالمزايا الأخلاقية، وهذا ما أكد عليه كتابه الأخلاق، والسياسة، ومحاولته عموماً، لقيام نظرية سياسية على أسس أخلاقية وديمقراطية.

٢- نظرية العقد الإجتماعى:

ظهرت نظرية العقد الإجتماعى Social Contract، مع البدايات الأولى من القرن السابع عشر، ولكنها إنتشرت خلال القرن الثامن عشر، وتقوم هذه النظرية على فرضين أساسيين وهما: أولاً، حالة الفطرة الأولى، والثانى العقد. ويعكس الفرض الأول، أن حالة الفطرة الأولى التى كانت

تعيشها الجماعات البشرية كانت خالية من القوانين المدنية (الوضعية) التى لم تعرفها المجتمعات الإنسانية إلا خلال العصر الحديث. وأن عملية تنظيم العلاقات والسلوكيات وأنماط التفاعل كانت تتم من خلال القانون الطبيعى Natural Law، وإن كان علماء وفلاسفة نظرية العقد الإجتماعى قد إختلفوا فى تفسيراتهم حول وصف الإنسان ومعيشته وسلوكه وأنماط تفاعله خلال هذا النوع من المجتمعات التى كانت تقوم على الفطرة. فالبعض منهم تصور هذه الحالة، أنها مرحلة وحشية، والبعض يصفها بعدم الإستقرار، كما تصورها آخرون بأنها حياة مثالية رومانسية، كما جاءت فى تصورات كل من "لوك" و "روسو" بصورة خاصة.

أما الفرض الثانى،العقد الإجتماعى، فلقد حاول العلماء أن يفسروه حسب تحليلاتهم السياسية، فالبعض منهم تصور العقد بأنه حقيقة تاريخية تشرح نشأة المجتمع وتطوره، ورأى آخرون، أنه العقد (عقداً حكومياً) نشأ بين الحاكم والمحكومين. أما الفكرة الأساسية التى تقوم عليها فكرة العقد الإجتماعى تتمثل فى تفسير أصل نشأة الدولة، وهى تنازل الأفراد أوالجماعات عن جزء من حقوقهم أو جميعها وخاصة الحقوق الطبيعية، مقابل تمتع بإمتيازات وحماية المجتمع الإنسانى (الدولة). ولاسيما، أن الفرد قد إتفق بمحض إرادته على أن يتنازل عن بعض حقوقه الطبيعية للعيش مع الآخرين والتعاون من أجل السيطرة على الطبيعة (البيئة الخارجية) والبيئة الإنسانية التى تغلبها الروح الإنسانية النفعية وتحقيق الصالح للفرد فقط. وفى الواقع، يرى كثير من شراح هذه النظرية، إن جذورها تمتد إلى أفكار فلاسفة الإغريق ، حيث نادى بها كل من أفلاطون وأرسطو، ثم تم تطويرها بواسطة الإمبراطورية الرومانية، خاصة عندما حدد القانون الرومانى سلطة الإمبراطور من خلال سلطة الشعب. ثم تطورت هذه النظرية خلال العصور الوسطى الإجتماعية، وظهرت فكرة الإتفاق، بين النبلاء الإقطاعيين والشعب وأن يقوم النبلاء بحماية الأفراد أو الجماعات وتوفير الأمن والإستقرار لهم. ولكن لم تتبلور هذه النظرية إلا فى آراء "هوبز" حيث إستعان بها لتأكيد الحكم الملكى المطلق، و"لوك" لتفسيره لنظام الحكم الدستورى، وإهتم بها "روسو" لتحليل نظام السيادة الشعبية وتأييده. ويمكن الإشارة إلى هؤلاء العلماء أو أصحاب نظرية العقد الإجتماعى بصورة مختصرة كما يلى:

- نظرية هوبز:

تصور هوبز، أن الإنسان كان يعيش حالة الفطرة الأولى عيشة كلها بؤس وشقاء ووحشية، نظراً لعدم وجود القوانين المنظمة للحياة أو التى تراعى حدود الأمن والإستقرار. ولكن لم يستطع الإنسان الإستمرار على هذا الوضع القاسي، ولذا سعى لتدبير وسيلة آخرى للعيش والإستقرار، وذلك عن طريق التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية لعدد من الأشخاص، أو شخص واحد يكون طرفاً فى العقد المبرم بينه وبين الأفراد العاديين المحكومين. ولكن هذا العقد، يُمنح لصاحب السلطة العليا جميع الحقوق، التى بموجبها يصبح الأفراد فى طاعة تامة له دون تردد أو التعبير عن مظاهر الرفض لهذا النظام، ولاسيما أن الأفراد قد تنازلوا عن حقوقهم بمحض إرادتهم.

- نظرية لوك:

إختلف "لوك" مع "هوبز" فى تفسير حالة الفطرة الأولى، حيث رأى أن حالة الفطرة كانت تسودها الحرية والمساواة بين الأفراد، ولاسيما أن القانون الطبيعى كان ينظم حياتهم ويمنحهم حقوق لرعاية أملاكهم وغير ذلك من حقوق متعددة أخرى. فهذه الحالة الأولى لم تكن بالوحشية كما تصورها "هوبز"، ولكن حسب رأى "لوك"، أن الناس لجؤا إلى العقد، لعدم وجود تنظيم دائم لحياة الفطرة أو لعدم وجود هيئة أو فرد يكفل عملية إستمرارية الحقوق الطبيعية. ولذا، تعاقد الناس فيما بينهم على إختيار هذا الفرد أو الهيئة السياسية المنظمة، وليكونوا مجتمعاً سياسياً، ويتم ذلك عن طريق تنازلهم عن بعض حقوقهم الطبيعية لتحقيق هذا الهدف.

- نظرية روسو:

حاول رسوا أن يأخذ موقفاً توسطياً بين أفكار كل من "هوبز" و "لوك"، وأن يوفق بين السلطة المطلقة للحكام، وبين الحق المطلق للأفراد، كما تصور بأن حالة الفطرة الأولى. كانت مثالية نُعم فيها الفرد بالإستقرار والهدوء والطمأنينة. ولكن الإنسان ينشد إلى التنظيم والإستقرار أو بصورة أكثر حتى يدعم إستمرارية وجوده ويحى حياة طبيعية، ولذا تخلى عن بعض حقوقه الطبيعية فى سبيل الحصول على حقوق أخرى مدنية، وذلك بمحض إرادته العامة. هذه الإدارة تعتبر أساس مبدأ السيادة والسلطة للأفراد أنفسهم،

وليس الحكام، ولكن دور الحكام يتخلص فى خدمة الأفراد وتحقيق السيادة الشعبية. فالشعب أو الأفراد، هم أصحاب السلطة السياسية أو الدولة، وأن الفرد ما هو إلا جزء من هذا الشعب ولذا فإن طاعة أوامر الشعب هى فى حد ذاتها طاعة لأوامره نفسها.

٣- نظرية الحكم المقدس.

سميت هذه النظرية بمسميات عدة، فلقد سميت بالنظرية الدينية (الثيوقراطية) أو نظرية النشأة المقدسة، وجاءت تلك التسميات مترابطة عموماً[١]. كما قد أنشئت العديد فى الدول القديمة ولا يزال البعض منها موجوداً نتيجة إرتباطها بالدين. ورأى أصحاب هذه النظرية أن السلطة السياسية المطلقة تمنح للحكام بإعتبارهم ممثلين لله على الأرض أو أنهم رمز للآلهة أو الآلهة أنفسهم. وهذا ما ظهر عند قيام العديد من الدول الفرعونية القديمة، حيث إرتبط الفرعون وسمى بالله أو الملك الله. كما أن الديانة اليهودية نظرت على أن الله قد أنشئ السلطة الملكية، وهو ذاته ينتخب الملوك ويمنحهم سلطاته هو أيضاً ينتزعها منهم. إذا، فإن الملك فى نظر الديانة اليهودية وكيل الله ولا يسأل إلا أمام الله، ولم يكن الشعب اليهودى لديه أى إدارة فى إنتخاب أو إختيار الملك ولذا كان يجب على الأفراد طاعة عمياء أو طاعة مطلقة.

وخلال الفترات الأولى من ظهور المسيحية ظهرت نظرية الحق الإلهى فى الحكم لتؤيد فكرة الحكم المطلق للملوك، وأن الله قد وضع السلطات جميعاً فى أيديهم، ومن لم يطع هذه السلطات فإنه يعد من مَن لم يطع الله أيضاً ويصابون باللعنة. كما حاول زعماء الكنيسة المسيحية أن يفسروا وجود الحكومة أو السلطة السياسية، لأن الناس خطاؤن وأن هذه السلطة جاءت بمثابة عقاب على خطيئة البشر. وأن الملك هو ممثل الله على الأرض ويجب على الناس طاعته، وهذا ما جاء فى آراء الكثير من فلاسفة ومفكرى المسيحية من أمثال "القديس أوغسطين" و"توما الاكوينى". حيث تصور الأول على سبيل المثال، أن الله يكافئ الشعب الصالح عن طريق منحه حاكم صالح ويعاقب الشعب الفاسد

---

(١) أنظر على سبيل المثال:

- فوزى أبودياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، بيروت: دار النهضة، ١٩٧١، الفصل الثانى.

بحاكم فاسد. وفى الواقع، لقد إستغلت هذه النظرية كثيراً خلال فترات حكم رجال الدين المسيحى لأوروبا خلال العصور الوسطى، ولقد إستخدمها القادة الدنيين من رجال الكنيسة فى تبرير وجودهم فى الحكم وإستغلالهم للسلطة السياسية وضرورة طاعة الشعب لهم وأيضاً هذا ما جعل "البابا" خلال العصور الوسطى يمنح الشرعية لإختيار الأمراء والحكام والنبلاء السياسيين والأباطرة أو يقصى من الحكم والسلطة من يخالفه أوامره وتعاليمه. ولذا، لقد إستمدت سلطة الكنيسة سلطتها من تبرير أصحاب الحكم المقدس، وحاول بعض المفكرين السياسيين بعد ذلك، أن يحولوا هذه النظرية لتبرير السلطة الملك المطلق أو السلطة الملكية المطلقة، كما جاءت فى آراء "هوبز" على سبيل المثال.

٤ – نظرية القوة:

جاءت هذه النظرية لتبرر منطق القوة أو الغلبة لقيام السلطة أو الدولة،حيث يتصور أصحاب هذه النظرية، أن المجتمع نشأ نتيجة لخضوع الضعيف للقوى، وأن الغلبة والسيطرة للأقوى والأصلح، وهذا ما يترجم بعد ذلك فى نظريته "دارون" عن البقاء للأصلح والاقوى، التى تم إستغلالها جيداً من قبل أصحاب نزعات القوة والغلبة السياسية. أو أيضاً أصحاب النزعات الميكافيللية نسبة إلى "ميكافيللى"، صاحب فكرة الغاية تبرر الوسيلة، ولابد أن تكون القيادة السياسية أو الملك أو القائد السياسى متمتعاً بخصائص عقلية وجسمانية وسياسية، تجعله يحقق أغراضه بكافة الوسائل سواء أكانت مقبولة أخلاقية أم غير أخلاقية. وهذا ما سعى إلى تبرزر ميكافيللى فى كتابه "الأمير"، الذى تصور فيه القائد الشجاع، الماكر، المدبر للحيل والمؤمرات والذى يقتنص الفرص، وغير ذلك من سمات يجب أن تتوافر فى القائد السياسى لقيام دولة سياسية قوية. وهذا ما أراد به ميكافيللى تحقيقه فى إيطاليا، نظراً لمعايشته ظروف سياسية صعبة، جعلت من إيطاليا مطمعاً للدول الخارجية، ولذا، رأى ضرورة وجود قيادة سياسية تتسم بالخصائص السابقة لتوحيد الأمة الإيطالية وظهور الدولة القوية.

كما يرى أصحاب هذه النظرية، أن تحليل تاريخ الشعوب والمجتمعات السياسية، يرى أن تطور البشرية ذاتها جاء نتيجة تسلط أصحاب القوة وسيطرتهم على الضعفاء وإستيعابهم. وهذا ما ظهر فى الحياة الإجتماعية ذات الطابع العقلى، فلقد إستغلت وإستعبدت القبائل القوية القبائل الضعيفة بل

ضمتها ضمن ممتلكاتها، وهذا ما ظهر أيضاً فى حياة الدول الأمم، أو الإمبراطوريات القوية وخلال العصور الوسطى، فلقد نشأت الممالك والإمبراطوريات القديمة على أنقاض الممالك والإمبراطوريات الضعيفة. وفى الواقع، لقد إستغلت هذه النظرية فى تبرير القوة والغلبة لصالح الاقوياء، وهذا ما جاء خلال عملية تفوق السلطة الكنيسية على السلطة الدنيوية خلال العصور الوسطى، وتفوق السلطة الدنيوية (السياسية) على السلطة الدينية خلال العصور الحديثة. كما إستغلها أصحاب النظرية الفردية الذين يسعون لإثبات حقوق الأقوياء فى السيطرة وحكم الضعفاء. كما إستخدمها النظرية الشيوعية فى تبرير السلطة السياسية الرأسمالية والإقتصادية وإستغلالها قوة العمل للطبقات الفقيرة والمحرومة.

- النظرية التاريخية:

يطلق الكثير من علماء السياسة والتاريخ والإجتماع والإنثربولوجيا على هذه النظرية بالنظرية التطورية المفسرة لنشأة الدولة، وترجع أفكار هذه النظرية إلى أن الدولة كنظام سياسى تطور بصورة تاريخية وتدريجية، وأن نشأتها الأولى ترجع إلى ماقبل التاريخ. وتوجد مجموعة من العوامل الرئيسية التى تساعد على تطور الدولة ونموها لنظام سياسى ومن أهم هذه العوامل (١) العلاقات القرابية (الدم)، (٢) علاقات الدين، (٣) الوعى السياسى. وتظهر علاقات الدم أو القرابة، خاصة عندما تدرس التنظيمات الإجتماعية البدائية التى كانت تقوم على علاقات الدم والقرابة كأساس للتعاون الإجتماعى والزواج المتبادل والنشاط الإقتصادى العائلى. كما كانت حياة الأفراد أو الفرد ترتبط بالعائلة التى ينتمى إليها. كما تطورت العائلات القرابية لتشكل نمطاً جديداً من التنظيمات الإجتماعية البطون، ثم تطور هذا النمط الإجتماعى، لتعاون مجموعة من البطون ... العشائر، وتقوم مجموعات الأخيرة بتكوين القبائل، وهذا ما طور عموماً المجتمع القبلى ونظام الدولة فيه. كما يرى أصحاب هذه النظرية، إن علاقات الدم عملت على تقوية علاقات أخرى مثل اللغة، والعادات والتقاليد، والهدف المشترك.

أما علاقات الدين، فكانت من أهم العوامل التى ساعدت على تطور التنظيمات الإجتماعية وظهور نظم الدولة وهذا ما أيدته تحليلات أصحاب النظرية الدينية (الثيوقراطية)، التى رجعت نشأة الدولة أساساً إلى الدين كما ظهر خلال الدولة الفرعونية اللاهوتية، والدولة اليهودية، والدولة المسيحية

خلال العصور الوسطى وظهور السلطة الكنسية. والدين أو علاقات الدين، لايقصد بها الدين أو الديانات السماوية ولكن أيضاً الديانات الأرضية، مثل البوذية، أو الهندوسية، التى لعبت دوراً أساسياً فى تكوين الدولة كنظام سياسى ولكن لم تفقد أهمية الدين إلا خلال العصور الحديثة، ولاسيما بعد فصل الدين عن الدولة، وهذا ما ظهر فى العديد من الدول المتقدمة، إلا إننا نلاحظ أن الدين مازال له هيبته وسلطانه فى الكثير من مناطق العالم الحديث. أما الوعى السياسى، بإعتباره من أهم عوامل تطور الدولة كنظام سياسى، ظهر بعد أن تعددت النظريات والإتجاهات التى تبرر أن الوعى السياسى لدى الأفراد أو الجماهير كان وراء تطوير الدولة وتحديثها، وهذا ما ظهر فى مفهوم الإدراة العامة، ومبدأ السيادة الشعبية، وظهور النظم الدستورية، وتطور حركة العلم والثقافة وظهور طبقة المثقفين كقوة أو صفوة سياسية تشارك فى عملية الحكم وتحديث نظم السياسة فى العديد من مناطق العالم.

٦- النظرية الماركسية:

ما من شك، إن النظرية الماركسية تشكل أهمية كبرى فى دراسة الظواهر السياسية والإجتماعية والإقتصادية، التى ظهرت خلال العصر الحديث، حيث ركزت هذه النظرية تحليلاتها على دراسة النظم السياسية المعاصرة، ولاسيما نظام الدولة وكيفية نشأتها وتطورها وإضمحلالها ثم إلغاؤها. فالدولة فى تصورات كل من "ماركس" وزميله "أنجلز"، لم تنشأ إلا من أجل تحقيق مصالح طبقة الرأسمالية أو أصحاب المال أو الصفوة السياسية، ولهذا حاول كل منهما أن يبرر عملية نشأة الدولة فى المجتمعات التاريخية ذاتها ظهرت نتيجة لوجود الصراع الطبقى الأزلى بين الأفراد والجماعات والطبقات، لأنها كجهاز إدارى وسياسى، تهدف للمحافظة على الصراع أو الفجوة أو التفاوت الطبقى حتى تستطيع الطبقات المالكة، أن تحقق مصالحها وتحكم سيطرتها على الطبقات الفقيرة والمحرومة. كما أن الدولة كنظام سياسى تضخم وظائفه وأساليبه فى السيطرة على الطبقات الفقيرة، وما هى إلا جهاز رأسمالى وشأنه شأن المؤسسات والشركات الصناعية والإنتاجية التى تدعم النظام الإجتماعى والإقتصادى للرأسمالية[(١)].

---

(١) أنظر، محمد على محمد، أصول علم الإجتماع السياسى، مرجع سابق، ص ١٤٨.

ومن ثم، فإن الدولة حسب المنظور الماركسى أنماط ظهرت فى المجتمعات البشرية والتاريخية السابقة، لتعضيد فئة المستغلين من الطبقات المالكة وأحكام السيطرة على الطبقات الفقيرة. وهى (الدولة) ظاهرة مصاحبة للتناقض الطبقى الذى وجد منذ فجر التاريخ حتى الوقت الحاضر. ولذا، يجب أن يظهر المجتمع الشيوعى الذى يلغى هذا الصراع نتيجة لإلغاء الملكية والمصالح المادية الرأسمالية النفعية، وتحويل الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وإحكام سيطرة الطبقة العمالية (البروليتاريا) على نظم الحكم. ونستطيع أن تستمر الدولة فى مرحلة الإنتقال من البروليتاريا العمالية إلى الشيوعية العمالية، حتى يمكن إتاحة الفرصة للطبقة العمالية، أن تنظم نفسها بصورة أكثر ويسود بينها قيم الحرية، والمساواة، والعدل، والسلام، وتختفى نزعات الأنانية والتفردية والإستغلال، وغير ذلك من مظاهر الرأسمالية والتى تستوجب وجود الدولة للمحافظة على القيم الفردية والإحتكارية. والواقع، إن تنبوات "ماركس" و"انجلز" عن أهمية إختفاء الدولة من الحياة السياسية فى مجتمع الشيوعية أو بروليتارية العمال، كان نوع من الخيال اليوتوبى. وهذا ما واجهه بالفعل "لينين" عندما حاول تطبيق آراء "ماركس" وأنجلز" المثالية عن الدولة، ووجد من الصعوبة إلغاؤها كنظام سياسى أو جهاز إدارى من الناحية الواقعية.

(٣) أشكال الدولة.

كشفت النظريات المفسرة للدولة مدى تباين وجهات نظر علماء السياسة والقانون والإجتماع والأنثربولوجيا والتاريخ وغيرهم من العلماء والمفكرين المهتمين بقضية الدولة فى المجتمعات الحديثة، أو كيفية تطورها عبر العصور التاريخية إلى أن وصلت على ماهى عليه خلال المجتمعات الحديثة. فلقد تعددت الآراء حول طبيعة تطور الدولة حسب المفهوم الدينى(الثيوقراطى)، أو حسب نظريات العقد الإجتماعى وحالة الفطرة الأولى والتعاقد بين الحاكم والمحكومين، أو طبقاً للأفكار التطورية والتاريخية التى وجدت من المنظور التاريخى التطورى تفسيراً، لطبيعة نشأة الدولة حسب مراحل التاريخ أو تطور المجتمعات البشرية وإن كانت الآراء حول نوعية هذه المراحل أو تصنيفها بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى أن إسهامات النظرية الماركسية قد ساعدت كثيراً فى فهم دراسة ظاهرة الدولة وخاصة فى المجتمعات الرأسمالية البرجوازية والمجتمعات الشيوعية.

على أية حال، إن إسهامات علماء الإجتماع السياسى وعلماء السياسة والإجتماعى وغيرهم من المهتمين بقضية الدولة يعطون إهتماماً ملحوظاً أيضاً، لتحليل أشكال الدولة وكيف ظهرت أنماط هذه الأشكال سواء فى العصور القديمة وفى المجتمعات الحديثة فى الوقت الحاضر. وهذا بالفعل ما نسعى للإشارة إليه بصورة موجزة، حيث تم تقسيم الدولة إلى شكلين رئيسين وهى:

١- الدولة البسيطة أو الموحدة:

تعرف الدولة البسيطة أو الموحدة، بأن تكون السيادة فيها غير مجزأة، ولها دستور واحد، وحكومة واحدة تدير شئونها الداخلية والخارجية دون أن تشاركها فى ذلك حكومة أو هيئة أخرى[1]. ومن ثم، فإن الدولة البسيطة تظهر فى صورة دستورية واحدة، كما تنظمها إدارياً حكومة مركزية تجمع فى يدها كل السلطات الثلاث التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. كما قد لا يتعارض مع وجود الدولة البسيطة وجود أقسام إدارية لامركزية إقليمية لتسهيل مصالح المواطنين وإدارة المرافق والمؤسسات العامة. فالاقسام الإدارية اللامركزية لا تؤثر على وحدة الدولة البسيطة من الناحية السياسية. علاوة على ذلك يعتبر الأفراد القائمين على مجال إدارة الهيئات اللامركزية الإقليمية نواب أو ممثلين للحكومة المركزية. كما تعتبر جميع الصلاحيات التى تمنح إلى نواب الإدارات المركزية سلطات تمنح من جانب أعضاء الحكومة المركزية، كما يحق للأخيرة، أن تقوم بتعديل النظام اللامركزى فى أى وقت تشاء وحسب متطلباتها الوظيفية والإدارية والدستورية. وبإيجاز، تكون الدولة البسيطة أو الموحدة إدارة مركزية وسياسية واحدة. وتوصف معظم دول العالم الحديث بأنها دول بسيطة أو موحدة حسب تصنيف الدول، وهذا ما يظهر على سبيل المثال فى نظام الدولة فى فرنسا، وإنجلترا، وإيطاليا، وتركيا، ومصر، وجميع الدول العربية.

٢- الدولة المركبة أو الإتحادية:

تعرف الدولة المركبة أو الإتحادية بأنها مجموعة دول إتحدت لتحقيق أهداف مشتركة، حيث تقوم الدولة المركبة على أساس إتحاد دولتين أو أكثر مع خضوع الدولة الداخلية فى الإتحاد لسلطة مشتركة، وتتوزع سلطات الحكم فى

---

(١) محمد كامل ليلة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

الدولة المركبة على الدول المكونة لها، كما يختلف توزيع السلطة تبعاً لإختلاف نوع الإتحاد الذى يربط بينهما(1). ومن ثم يظهر من التعريف السابق، أن الدولة المركبة أو سلطة الدولة الإتحادية، تقوم على أساس أتحاد عدد من الدول فى إتحاد يخضع جميعها لسلطة مشتركة، وإن كان لا يجعل منها حتمياً دولة واحدة، وهذا ما يجعل هناك تسمية أخرى للدولة المركبة أو الإتحادية هو الفيدرالية(2).

وهذا المفهوم الأخير (الفيدرالية) ظاهرة إجتماعية تحرك الجماعات الإنسانية المتميزة فى المجتمع، بحركة تقدمية تقضى إلى التوافيق بين إتجاهين متناقضين، الإتجاه الأول، يعكس حرص الدولة أو النظام السياسى على وجود ذاتية وإستقلالية بصورة نسبية أو بقدر مكان من ناحية، وثانياً، السعى إلى إنشاء تنظيم سياسى أو إتحادى يجمع بين الدولتين أو مجموعة الدول الراغبة فى تكوين الإتحاد الفيدرالى وتشملها جميعاً من ناحية أخرى. ويستطيع النظام الفيدرالى، أن يوفق بصورة كبيرة بين هذين التناقضين ليس فقط على مستوى الدولة، ولكن بين المجال الذى ينشأ بين الدول وعلى مستوى التنظيم الدولى. وهناك الكثير من الشواهد التاريخية التى أثبتت جدارة هذا النظام الفيدرالى سواء على مستوى الدولة الواحدة أو بين أكثر من دولتين أو مجموعة من الدول. وإن كان النظام السياسى المركب أو الدولة الإتحادية (الفيدرالية)، يقضى بدوره إلى وجود أنظمة فنية (تعاهدية ودستورية) مؤلف بين هذين التناقضين، من أجل أن يحقق هذا الإتحاد الفيدرالى أهدافه وإستراتيجيته العامة فى إطار من التحالف السياسى الجديد.

كما قد يختلف الإتجاه الفيدرالى أو السلطة (المركبة – الإتحادية)، وذلك حسب ضعف وقوة درجات توزيع السلطة السياسية بين دول الإتحاد المكو[illegible]. كما قد يتخذ الإتحاد السياسى الفيدرالى أشكالاً تعكس مدى تدرج القوة ونسبة الضعف فى هذا الإتحاد وهى بإيجاز:

– أولاً: الإتحاد الشخصى، ويعكس هذا النوع أضعف صور الإتحاد بين الدول، ويتم عادة بين دولتين فى نظام سياسى واحد،مع إحتفاظ كل منهما

(1) المرجع السابق، ص ١١٢.

(2) محمد طه بدوى، أصول علم السياسة، الإسكندرية: المكتب المصرى الحديث، ١٩٦٦، ص ١٨١.

بكامل سيادته وإستقلاله الداخلى والخارجي. كما قد ينتج هذا الإتحاد عن طريق جعل السلطة السياسية موحدة فى الدولتين المستقلتين تحت نظام ملكى أو إمبراطورى واحد. ومن بين الأمثلة التاريخية التى تعكس هذا النوع من الإتحاد الفيدرالى (الشخصى) ما حدث بين كل من لتوانيا، وبولندا فى الفترة ما بين (١٣٨٥ – ١٦٥٩). حيث إحتفظت كل دولة منها بسيادتها الداخلية ونظم إدارة الحكم والسلطات الثلاث القضائية، التشريعية والتقليدية كما تستقل كل دولة فى معاهداتها وحروبها الخارجية، ولكن الإلتزام الذى كان بينها ينتج عن وجود شخص أو رئيس الدولة كرمز لهذا الإتحاد، ولذا سمى بالإتحاد الشخصى. وهذا ما حدث أيضاً عندما حدث تحالف فيدرالى بين كل من بيرو وكولومبيا وفنزويلا فى أمريكا الجنوبية فى الفترة ما بين ١٨١٣ – ١٨١٦م، وتولى بوليفار رئاسة الجمهورية الفيدرالية الجديدة.

– ثانياً، **الإتحاد الحقيقى أو الفعلى**، ويعكس تعريف الإتحاد من خلال تسميته بالإتحاد القوى، لأنه أكثر تماسكاً وإستمرارية من الإتحاد الشخصى السابق، حيث يخضع الإتحاد الجديد تحت نظام سياسى ورئيس دولة واحد، وتخضع العلاقات الخارجية لهيئة واحدة، ولاسيما النواحى الدبلوماسية والحربية، مع إحتفاظ كل دولة بدستورها وتشريعاتها ونظم إدارتها الداخلية، وإن كان صور هذا الإتحاد تمتد أيضاً إلى النواحى المالية، ومن ثم، تفتقد الدولة المنضمة للإتحاد الفيدرالى، وشمل هذا النوع (الإتحاد الحقيقى أو الفعلى) شخصيتها الدولية، وتقوم الدولة الجديدة بنفس المهام التى كانت تقوم بها سابقاً هذه الدولة أو مجموعة الدول المنضمة جميعاً إلى الإتحاد الفيدرالى. ولذا، تقوم الدولة الجديدة بإدارة الشئون الخارجية ممثلة فى النواحى الدبلوماسية والحروب والإتفاقيات الدولية، ولكن تعتبر الأمور الداخلية مثل التجارة، والملاحة ونواحى الأمن الداخلى متروك للدولة الأصلية.

– ثالثاً، **الإتحاد الإستقلالى أو التعاهدى**، ويمثل هذا النوع من أنواع الإتحاد الفيدرالى أو السلطة المركبة الإتحادية، نوعاً وسطاً بين النوع الشخصى، أو الإعتماد الحقيقى أو الفعلى، حيث يبقى الإتحاد الإستقلالى على شخصية إستقلال الدول فى المجالين الداخلى والخارجي كما هو الحال فى الإتحاد الشخصى ولكنه فى نفس الوقت، يعطى لكل دولة إستقلالها الكامل فى عضويتها وكيانها الخارجيالدولى، ولذا سمى بالإتحاد الإستقلالى، وإن كان

هذا النظام يتيح فرصة لتنازل كل دولة عن جزء من إختصاصتها الخارجية لصالح هيئة إتحادية فيدرالية، حتى تمثل دول الإتحاد الفيدرالى وشخصيته فى المحافل الدولية. علاوة على ذلك، تحتفظ كل دولة فى الإتحاد الإستقلالى، بحق الإنفصال متى أرادت ذلك سواء تم الإتفاق عليه من جانب الدول الأعضاء فى الإتحاد الفيدرالى أم لا. ومن الأمثلة التاريخية على هذا النوع من الإتحاد والإستقلال (الإتحاد الجرمانى، الذى شكل بين مجموعة من دول أوروبا الوسطى فى الفترة ما بين (١٨١٥ - ١٨٦٦). أو الإتحاد السويسرى (١٨١٥ - ١٨٤٨)، أو إتحاد الدول العربية (سابقاً) عام ١٩٥٨ بين الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) وأيضاً اليمن، أو الإتحاد العربى الهاشمى (العراق والأردن) عام(١٩٥٨)[١].

- رابعاً، الإتحاد المركزى، ظهر هذا النوع من الإتحاد لتلافى نقاط الضعف التى ظهرت فى الإتحاد الإستقلالى أو غيره من الإتحادات الفيدرالية الأخرى. ويتكون هذا النوع من عدد من الدول أو الولايات التى تدمج معاً، وتصبح الدولة الجديدة هى الدولة الإتحادية والمتحدة إتحاداً مركزيا، وبالرغم من فقدان كل دولة أو ولاية شخصيتها الدولية، ولكنها تظل تحتفظ بذاتية مستقلة فى إطار الدولة الموحدة، حيث لا يزال الدستور الخاص بها مستقلاً، والقوانين والمجالس الخاصة، ولكن تسرى جميع القوانين المركزية على كافة الأفراد فى الولايات أو الدول الإتحادية، ومن أمثلة هذا النظام الإتحاد السويسرى منذ عام ١٨٤٨، والولايات المتحدة منذ عام ١٧٨٧، والإتحاد السوفيتى (سابقاً) منذ عام ١٨٢٤.

(٤) الدولة والحكومة.

طرحنا فى بداية تحليلنا لهذا الفصل طبيعة صعوبة تحديد مفهوم الدولة وكيفية تباين وجهات نظر العلماء والمفكرين والسياسيين حول تحديد مفهوم عام وشامل لها. هذا يرجع لأسباب ترتبط بطبيعة التباين الفكرى والإكاديمى الذى ينطلق فيه العلماء فى تفسيرهم إلى مفهوم الدولة، وهذا ما أشار إليه بالفعل العديد من علماء الإجتماع السياسى المعاصرين وخاصة "فيليب برو" الذى وضع عدة

---

(١) أنظر المصادر التالية:

- فوزى أبودياب، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٩٠.

- محمد طه بدوى، مرجع سابق، ص ١٨٤، ١٩٠.

تعريفات محددة للدولة وطبيعة تداخل كل منها مع الأخرى فى نفس الوقت. علاوة على ذلك، إن الدولة – كمفهوم – ترتبط بالعديد من المفاهيم الاخرى، كما نلاحظ ذلك عندما نجد أن هناك الكثير من العلماء الباحثين يرادفون بين مفهوم الدولة والحكومة. إلا إننا وضحنا سابقاً ما المقصود من كلا المفهومين، وخاصة عند تحليلنا إلى أن الدولة أعم وأشمل من الحكومة، وأن الأخيرة ماهى إلا الإدارة السياسية التى تقوم بتنفيذ الحكم أو ممارسة العملية السياسية كما تعتبر من اهم مقدمات وأسس أو أركان للدولة بصورة عامة.

وفى الحقيقة، إن تحليل العلاقة بين الدولة والحكومة تعتبر من التحليلات التى يعطى لها علماء الإجتماع السياسى وعلماء السياسة الكثير من الإهتمامات، وهذا ما ظهر على سبيل المثال فى تحليلات "روبرت ماكيفر" R.Maciver فى كتابه المميز عن "تكوين الدولة The Web of Government"(١)، حيث يوضح صعوبة تمييز العلاقة المتداخلة بين الدولة والحكومة. إلا أنه يحدد مفهوم الحكومة بأنها البناء السياسى أو الإدارة السياسية التى تندرج تحت الدولة. وتعتبر الدولة أعم وأشمل من الحكومة، وإن كانت الأخيرة تعتبر من أهم مقومات إدارة أركان الدولة كما أشرنا إلى ذلك سابقاً. علاوة على ذلك، يتصور "ماكجيفر" أن أشكال الحكومات تتغير بصورة سريعة، نظراً لطبيعة الظروف والملابسات التاريخية المتلاحقة، وتنشأ من خلال هذه التغيرات أشكالاً ونظم سياسية متسلطة، وتأخذ البعض فيها صفة الثبات والإستقرار، كما يختفى البعض منها بصورة سريعة ومتلاحقة. وعموماً، فالتغير فى أشكال الحكومات يعتبر من أهم سمات التغير العام إلا أن ذلك لا ينفى على الإطلاق وجود نماذج أو أمثلة كثيرة لأنواع الحكومات التى تمتاز بالثبات والإستقرار النسبى.

- أشكال الحكومات وتصنيفاتها:

أولاً: تصنيف المجتمعات والحضارات الشرقية.

يوضح "ماكيفر" أن تصنيف النظم السياسية أو البناءات السياسية عموماً تعتبر من التصنيفات الصعبة مقارنة بتصنيف البناءات الإجتماعية الطبيعية، وهذا ما يظهر على سبيل المثال عندما ننظر إلى طبيعة أنماط

---

(١) روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ١٨٥.

وأشكال النظم الدولة (نظم الحكم)، وخاصة عندما نتتبع تحليلات أحد العلماء السياسيين الذى يتناول دراسة نمط من أنماط الحكومة فى العهد الإغريقى اليونانى القديم، ثم ما يلبث أن يشير إلى نفس النظام ووجدوه فى القرن الثانى عشر الميلادى وليشاهد نفس النموذج أو النظام بالكامل. ومن ثم، فإن عملية التحديد القاطع لأنواع وأشكال الحكومات وتصنيفها فى إطار تصنيفات شاملة يعد أمراً صعباً للغاية، إلا أن ذلك لا ينفى على الإطلاق وجود تصنيفات شائعة بين العلماء لأهم أنواع الحكومات. فهناك تصنيف شائع يرجع تاريخه إلى الأمبراطورية الفارسية، حيث رأى المفكرين السياسيين فى فارس (إيران حالياً) عند محاولتهم لوضع دستور لبلادهم، إن أفضل ثلاث أشكال للحكومة هى (١) الحكومة الملكية (المناركية). (٢) الحكومة الشعبية (الديمقراطية)، (٣) الحكومة الصفوية (الأوليجاركية)، ولكنهم أكدوا على أن أفضل أنواع هذه الحكومات هو الحكومة الملكية[1].

- ثانياً، تصنيف أفلاطون وأرسطو:

أما تصنيف أفلاطون لأفضل أنواع الحكومات جاءت تحليلاته المميزة فى كتابه عن "الجمهورية" وخاصة فى الفصلين الثانى والتاسع، وحدد ثلاث أشكال أيضاً لأفضل أنواع الحكومات، ولكن أوضح طريقة أنحلال كل واحدة منها إلى نقضيها السئ (أو النقيض السلبى). وهى أولاً، الحكومة الملكية وتنحل إلى الحكومة (المستبدة)، وثانياً، الحكومة الصفوية، أوالارستقراطية، وإنحلاها إلى الأورليجاركية، وثالثاً، الحكومة الديمقراطية وإنحلاها إلى الحكومة الرعاعية. وعموماً، توصل أفلاطون إلى أن أفضل أنواع الحكومات السابقة هى (الملكية)، أما الحكومة (الصفوية)أو المستبدة تعتبر أسوء أنواع الحكومات.

أما تصنيف أرسطو ظهر فى كتابه السياسة فى الفصل الرابع، وخاصة بعد أن إستخدام فى تحليلاته السياسية مفهوم Polity، أو نظام الدولة، وذلك من أجل وصف حكم الأغلبية الدستورى وثانياً، أشار إلى الديمقراطية وإعتبرها شكل الإنحلال الحكومى وإعتبارها حكومة الفقراء. كما تتبع آراء "أفلاطون" و "أرسطو" الكثير من علماء ومفكرى السياسة ومنهم "شيشرون" الحكيم الرومانى، الذى ميز أفضل أنواع الحكومات، وهى المزيج المشترك

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٦، ١٨٧.

بين الثلاث أنماط (الملكية - الأستقراطية والديمقراطية). كما أيد بعض الفلاسفة آراء "أفلاطون" خاصة، وهذا ما ظهر فى تحليلات الفيلسوف "سبينوزا" عن الحكومات الثلاث (الإيجابية)، ولكنه إعترض على أن الديمقراطية يمكن أن تكون النظام السياسى (الحكومى) الافضل.

- ثالثاً: تصنيف روبرت ماكيفر:

حقيقة، لقد عرضنا على عرض تصنيف ماكيفر لأنه يعتمد على طرح النظم السياسية (الحكومة) واشكالها المختلفة، وذلك من خلال إعتماده على عدة مقاييس تصنيفية تتمايز عن غيرها من التصنيفات الأخرى التى طرحها علماء القانون والسياسة. كما أن هذه المعايير والمحكات التى إعتمد عليها "ماكيفر"، تعتبر من المقاييس الهامة، أولاً لأنه يمكن أن يعتمد عليها علماء الإجتماع السياسى فى تحليلاتهم ليس فقط لتصنيف أشكال الحكومات، ولكن أيضا لأنها تجمع بين العناصر والمقاييس، السياسية، والإقتصادية، والقانونية (الدستورية)، والإجتماعية، وهذا بالفعل ما حرص "ماكيفر" للإشارة إليه من خلال عرضه لأربعة مقاييس أو معايير هامة تسهم فى عملية التصنيف لهذه الحكومات. وثانياً، أنه حرص على عرض أشكال الحكومات وظهورها سواء من الناحية التاريخية، كما ظهرت فى المجتمعات القديمة وأيضاً تصنيفة لنمط الحكومات السائدة خلال العصر الحديث ولاسيما خلال القرن العشرين.

وبالطبع، إن هذا التحليل يعكس رؤية واقعية سوسيولوجية سياسية مميزة، كما هو مبين فى الشكل التالى، حيث حرص "ماكيفر" على إبراز أهمية إستخدم المعايير السابقة (الدستورى - الإقتصادى - الإجتماعى (الفئوى، السيادى). علاوة على ذلك، أنه طرح العديد من الأمثلة لأنواع الحكومات التى عاصرها بالفعل فى أوروبا مثل مجتمعات ونظم الحكم الإشتراكية، أو الحكومات الإشتراكية، والحكومات الرأسمالية، او الإهتمام عموماً بالبعد الإقتصادى والسياسى والقانون الدستورى فى نفس الوقت[1]. بالإضافة إلى ذلك، أشار إلى الحكومات العالمية أو المتعددة القوميات، أو الحكومات الإتحادية الفيدرالية، وهذا ما لم يظهر إطلاقاً فى التصنيفات السابقة عند فقهاء القانون أو علماء السياسة التقليدية أم المعاصرين.

(١) للمزيد من التفاصيل حول كل نموذج أو شكل من أشكال الحكومات حسب تصنيف ماكيفر، أنظر المرجع السابق، ص ١٩١ وما بعدها.

أشكال الحكومة حسب تصنيف "روبرت ماكيفر"

(أ)	(ب)	(جـ)	(د)
المعيار الدستورى	المعيار الإقتصادى	المعيار الفئوى	المعيار السيادى
أولاً: حكومة القلة (الأوليجاركية)	ب ـ١ حكومة الاقتصاد البدائي الجماهيرى.	جـ ـ١ حكومة القلة (الصفوية).	د ـ١ الحكومة الوحدوية
أـ١ الملكية (المناركية)	ب ـ٢ الحكومة الاقطاعية.	جـ ـ٢ حكومة المدينة.	د ـ٢ الامبراطورية المستعمرة.
أـ٢ الاستبدادية (الديكتاتورية)	ب ـ ٣ الحكومة الرأسمالية.	جـ ـ٣ حكومة القطر.	د ـ٣ الحكومة الاتحادية الفيدرالية.
أـ٣ الالهية (الثيوقراطية).	ب ـ ٤ الحكومة الاشتراكية.	جـ ـ ٤ الحكوسة الوطنية.	
أـ٤ الرئاسية (التعددية).		جـ ـد الحكومة متعددة القوميات.	
ثانياً: الشعبية الديموقراطية		جـ ـ ٦ حكومة العالم.	
أـ٥ الملكية المقيدة.			
أـ٦ الجمهورية.			

ـ المصدر : روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، مرجع سابق، ص ١٩٠.

(٥) الدولة والسيادة:

إرتبط تفسير الدولة ومفهومها بالعديد من المفاهيم الأخرى، وهذا ما لاحظناه عند تحديدنا لمفهومات الدولة وتعريفاتها المختلفة، ومن بين هذه المفاهيم مفهوم السيادة Soverignty، الذى يعتبر أحد الأركان الأساسية أو المقومات العامة التى تقوم عليها الدولة. ولذا، يقصد بمفهوم السيادة مبدئياً، بأن لكل دولة مستقلة توجد سلطة نهائية عليا. وهذه السلطة تقوم بتنظيم شئون الدولة داخلياً وخارجياً وتحفظ هيبتها وكرامتها على المستويين (الداخلى والخارجى). ولقد ظهرت تعريفات متعددة ومتنوعة فى نفس الوقت لمفهوم السيادة ومن أهمها[1]، تعريف "بودان" Bodin، الذى يتصور السيادة بأنها " السلطة العليا فوق المواطنين والتى لا تقيد بالقانون". كما يعرفها أيضاً "جروتيس" Grotuis، بأن السيادة هى "السلطة السياسية العليا المخولة لمن لا تخضع أفعاله لأى سلطة أخرى، والذى لا يمكن إدارته أن تتخطى، فهى (السيادة) القوة المعنوية لحكم الدولة". ويعرفها فى نفس الوقت الفقيه الفرنسى "دوجى" Douguit، بأن السيادة هي "سلطة الدولة الأمره، وهى إرادة الأمة منتظمة فى الدولة، وهى الحق فى إعطاء أوامر غير مشروطه لجميع الأفراد فى إقليم الدولة". كما يوجد تعريف آخر للسيادة كما جاء فى تصورات "بيرجس" Burgess، بأن السيادة هي السلطة الأصلية المطلقة على الرعايا بين الأفراد فى جميع إتحادات الرعايا الإجتماعية، وهى أيضاً السلطة المستقلة وغير المجزئة لفرض الطاعة".

خصائص السيادة:

كشفت التعريفات السابقة، عن مدى تنوع السيادة كمفهوم ترتبط بالدولة ويعتبر أحد خصائص المميزة للدولة وأركانها الأساسية،وكما يحددها البعض، بأن السيادة هى المفهوم أو الصفة القانونية التى تشير إلى القوة أو السلطة العليا النهائية فى الدولة. فلكل دولة هيئة أو جهاز ذو سيادة يمارس القوة العليا والتى تترجم آراء الدولة، وجعلها ذات طابع أو سمة قانونية

(١) وردت هذه التعرريفات فى المرجع التالى:

– محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٤١٥.

وشرعية نافذة المفعول. كما قد تتمثل هذه القوة فى صور فرد أو شخص واحد أو مجموعة من الأفراد أو هيئة سياسية، ولكن لابد أن تستند إلى الشرعية التى يطلق عليها الشرعية الدولية ذاتها. وذلك بإعتبار أن شرعية السيادة من شرعية الدولة، ولاسيما أن السيادة أحد خصائص وأركان الدولة.

وعلى أية حال، لقد ظهرت خصائص السيادة فى تحليلات علماء السياسة والقانون وعلم الإجتماع السياسى، ويمكن فيما يلى أن نشير إلى أهم هذه الخصائص بصورة موجزة كما يلى[1]:

١- السلطة المطلقة:

توضح تعريفات العلماء وغيرهم للسيادة بأنها (سلطة مطلقة) أو نهائية أو سلطة عليا، وتمارس فى الشئون الداخلية والخارجية فى نفس الوقت. كما أن الدولة وسيادتها جزء واحد لا يتجزأ حيث تعتبر السيادة هى الصيغة أو السمة القانونية للدولة. ولذا، لا يمكن أن تزول السلطة المطلقة للدولة إلا من خلال زوال الدولة ذاتها وبصورة نهائية. كما أن السيادة تفرض نوع من الإلتزام وتحديد المسئوليات والواجبات المتبادلة والملزمة سواء من الدولة وحقوق مواطنيها، وبين الدولة وعلاقاتها الخارجية والتزامتها بالمعاهدات الدولية والقانون الدولى وإحترامها لأن ذلك الإحترام جزء من سيادة الدولة وسلطتها العليا.

٢- العمومية أو الشمولية:

يقصد بالعمومية والشمولية، أن سيادة الدولة تشمل جميع الأفراد والمواطنين والهيئات الذين يوجدون على إقليمها السياسى أو الجغرافى. فهى (الدولة) سلطة عليا لها حق قضائى وشرعى يمارس القهر والإجبار لطاعة أوامرها، وكافة مظاهر سيادتها وعمومياتها وشمولها على الجميع دون إستثناء. وإن كان ذلك لا ينفى أن هناك بعض الإستثناءات التى لا تعمم شمولية أو عمومية الدولة وسيادتها على أراضيها، وهى السفارات الإقليمية التى تتبع الدول الأخرى وسيادتها. ولذا، يمكن القول، بأن سيادة السفارات الأجنبية تخول إلى الدول الأصلية وهذا نوع من عمومية السيادة الدولية كما يحددها القانون الدولى.

(١) المرجع السابق، ص ص ٤١٧،٤١٦.

٣- عدم التنازل والتحويل:

من خصائص السيادة بأنها مطلقة، وشاملة، وأيضاً لا يحق أن يتنازل عنها أو تحويلها إلى دول أو أفراد أو هيئات أجنبية وخاصة أن السيادة تعتبر من أهم خصائص وسمات وأركان الدولة ذاتها ويمكن نقل السلطة من أفراد أو هيئات داخل الدولة، ولكن لا يمكن نقل السيادة الخاصة بالدولة. ولاسيما، أن السيادة هى جوهر شخصية الدولة وصفتها القانونية التى ترتبط بالدولة ذاتها، بصورة عامة.

٤- الدوام أو الإستمرارية:

تتسم السيادة بالإستمرارية والدوام، وذلك بدوام الدولة ذاتها؛ وهى الصفة القانونية والشرعية التى تعكس طبيعة الفرد أم الأفراد والجماعات داخل إقليم الدولة وطاعاتها بصورة مطلقة. وهذا ما يترجم مدى إستمرارية السيادة للدولة على إقليمها وما يشمل ذلك من أفراد أو مواطنين وهيئات ومؤسسات وموارد. ومن ثم، فإن السيادة والدولة عنصران أساسيان لا ينفصلان على الإطلاق.

٥- عدم إمكانية التقسيم:

تعكس الخصائص السابقة للسيادة عدم إمكانية التقسيم، نظراً لإستمراريتها وشمولها وإعتبارها سلطة مطلقة ونهائية. ولذا، لا يمكن تقسيمها، لأن ذلك التقسيم سوف يؤدى إلى إنهيار الدولة وزوالها من الناحية الشخصية (الذاتية) والقانونية والسياسية فى نفس الوقت. لذا، يؤكد علماء السياسة، بإن عملية تقسيم السيادة سوف يترتب عليها تفكك الدولة سواء فى النظم السياسية الموحدة أو فى الدول الإتحادية الفيدرالية، تبقى السيادة خاصية شمولية ولا تنقسم أبداً، لأنها ترتبط بالصورة أو الهيئة أو السلطة السياسية العليا للدولة. هذا بالرغم من منح السلطات اللامركزية المتعددة للإقاليم أو الولايات أو الدولة، ولكن تبقى السيادة العليا للدولة الإتحادية موجودة ومتماسكه وكجزء واحد لا يتجزء على الإطلاق.

- أنواع السيادة:

توضح كل من تعريفات وخصائص السيادة بأن هناك العديد من المعانى المختلفة التى ترتبط بها، وهذا ما يظهر من خلال تحديد أنواع وأشكال السيادة، كما يطرح فى تحليلات العلماء أو السياسيين والقانونين والإجتماعيين أيضا، ويمكن الإشارة إلى أهم أنواع السيادة كما يلى:

١- السيادة الأسمية:

يشير مفهوم أو مصطلح السيادة الأسمية، إلى أن صاحب السيادة أو من يخول له ممارسة السيادة، أنه كان ملكاً أو أميراً أو إمبراطوراً أو والياً، بأن سيادته أسمية فقط، ولكن السيادة الحقيقية ممنوحة للدولة ذاتها. ومنها (السيادة الأسمية) قد تشير على أنها نوع من الرموز والإشارة إلى هيئة وتعدد أصحاب السيادة وهذا ما ظهر في أنواع السلطات الملكية بصورة عامة.

٢- السيادة القانونية: تركز على

يعكس هذا النوع من مبدأ الفصل بين السلطات داخل الدولة،حيث يميز بين نوعين من السيادة، هما السيادة القانونية والسيادة السياسية. وهذا ما نادى به علماء السياسة والمفكرين منذ بداية ظهور النظم السياسية الحقيقية فى بلاد الإغريق أو اليونان القديمة حتى الوقت الحاضر. فصاحب السلطة السيادية القانونية هي الهيئة التشريعية العليا فى الدولة. ولذا، إرتبط مفهوم السيادة القانونية بالهيئة التشريعية وإن كان يمنح صاحب هذه السلطة أو سيادة إلى الملك أو البرلمان الذى يقوم بإصدار القوانين وتشريعاتها.

٣- السيادة السياسية:

إرتبطت مفاهيم السيادة بمفاهيم ومعان متعددة، وهذا ما ظهر من خلال طرح السيادة السياسية بأنها سلطة تمنح للقوى أو الأفراد أو الهيئات السياسية التى توجد فى الدولة. ولكن قد تختلف هذه السلطة أو السيادة حسب طبيعة النظام السياسى إذا كان ديمقراطياً أو جمهورياً أو ديكتاتورياً أو أوليجاركياً مستبداً وما إلى ذلك. ولهذا، يحرص الكثير من المحللين لأنماط السيادة السياسية، ضرورة أن يقتصر معنى السيادة إلى السيادة القانونية فقط، حتى لا يحدث نوع من الإزدواجية بين أنماط وأصحاب السلطة أو السيادة وممارستها، وحتى لا يكون هناك تدميراً مستقبلياً للدولة وسيادتها ككل.

٤- السيادة الشعبية:

إتخذت هذه التسمية للسيادة بعد ظهور العديد من النظريات السياسية، التى تمنح السيادة العامة للدولة إلى الشعب، وهذا ما ظهر على سبيل المثال فى آراء "روسو" عن مبدأ السيادة الشعبية، ومنح الشعب المصدر الأساسى للدولة، وذلك وفق الإرادة العامة، وهذا ماجعل الديمقراطية كنظام سياسى يعكس سلطة أو سيادة

الأغلبية الجماهيرية، وقد يظهر هذا النوع من خلال الإنتخابات أو التصويت أو اللجوء إلى الثورة أيضاً.

٥- السيادة الشرعية والواقعية:

تعتبر السيادة شيئاً واقعياً وملموساً، وإن كان هناك نوع من التميز بين السلطة الشرعية والواقعية، فالسلطة أو السيادة الأولى (الشرعية) تمنح لصاحب السيادة القانونية، وصاحب السيادة الواقعية هو صاحب السيادة الفعلية، والذى يطاع بواسطة الشعب سواء أكان يتمتع بمكانة قانونية أم لا، كما يمكن أن تقام السيادة الواقعية على المستوى القوى المادية فقط، ولكن السيادة الشرعية لها السلطة فى فرض القوانين فقط. وغالباً، ما يظهر التمييز بين هذين النوعين من السيادة خلال فترة الثورة أو النزعات السياسية الحادة.

- نظريات السيادة:

تعددت النظريات التى تناولت سيادة الدولة، وهذا ما إنعكس على تفسير مفهوماتها ومعانيها وخصائصها وأنواعها بصورة عامة، كما جاءت عملية تباين وجهات نظر العلماء والفلاسفة والسياسيين لتعكس أولاً المراحل الزمنية التى تطورت خلالها الدولة وسيادتها، والعلاقة المتبادلة بين الدولة والمحكومين، وتباين سلطات الدولة الداخلية والخارجية وسيادتها القانونية والسياسية والتشريعية خلال العصور التاريخية. ويمكن أن نشير بإيجاز، إلى ثلاث نظريات للسيادة والتى ظهرت كل منها فى مرحلة تاريخية مميزة ومختلفة بصورة كبيرة.

١- نظرية بودان Boudain:

تعتبر نظرية بودان للسيادة من النظريات السياسية التى ظهرت خلال القرن السادس عشر، والتى تعكس مرحلة سياسية جديدة تمثل حلقة إتصال بين الفكر السياسى القديم الذى تمثل فى آراء أفلاطون وأرسطو، وبين الفكر الحديث الذى ظهر خلال فترة التحول والإنتقال من الدولة الحديثة. فلقد تصور "بودان" الواقع السياسى لأوروبا عامة، ولفرنسا خاصة عندما شعر بضرورة تحديد مبدأ السيادة للدولة، وخاصة بعد أن تم إنهيار السلطة الدينية الكنيسية، إلا أن مظاهر الخلاف على السلطة السياسية لم يكن قد إنتهى بعد، وخاصة أن رجال الدين كانوا لا يزلون يتمسكون بالسلطة السياسية والدينية معاً. كما قد

حصل الأمراء والنبلاء على الكثير من الحقوق والإمتيازات، التى جعلتهم فى مركز للقوة والسلطة، ومن هنا خشى "بودان" من حدوث الصراعات السياسية لإمتلاك السلطة أو السيادة للدولة الحديثة.

فحاول أن يضع عدد من الخصائص والشروط والسمات العامة للسيادة والتى تبعد الدولة أو السيادة عن منهى الصراع الدائم، وتجعلها ذات سلطة عليا مطلقة ونهائية ولكن فى حدود الشرعية التى يجب أن يلتزم بها رجال الدين، والأمراء والنبلاء والملوك، وأيضاً السلطات السياسية المتطلعة إلى الحكم السياسى، وأيضاً الجماهير والشعوب[1]. كما كان حرص "بودان" على ضرورة تثبيت قواعد شرعية الدولة القومية التى كانت فى مهدها الأول خلال القرن السادس عشر، وكان هناك خوف شديد من تثبيت السيادة فى أيدى الملوك أو أصحاب السلطة السياسية، أو جعلها أيضاً فى أيدى الشعب طبقاً لمبدأ الإرادة العامة أو نظريات السيادة الشعبية. فى نفس الوقت، حرص "بودان" على طرح نظريته عن السيادة حتى لا تزداد النزعات السياسية الميكافيللية نفوذاً أكثر، وتهدد الكثير من الحريات السياسية الفردية. ولذا، حاول، أن يطرح نظريته للسيادة ووضع أسس جوهرية يتفق حولها كل الأطراف لقيام الدولة الحديثة على أساس سليم، ويكون المصدر التاريخى والسياسى للشعوب وتجاربها دليلاً على إقتناء هذه الأسس وحل مشاكل كل الدولة النواة القومية الحديثة. وهذا ما جعله يؤكد على أن الدولة ما هى إلا حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة وتمثل سيادة عليا. وأن هذه السلطة والسيادة ملزمة ومطلقة ونهائية ومتلازمة للدولة، وهذا ما ظهر فى تحديد مفهوم السيادة والدولة فى مؤلفه المميز عن "الكتب الستة فى الدولة".

٢- نظرية أوستن[2] J.Austin:

يعتبر "أوستين" فقيه إنجليزى عاش فى القرن التاسع عشر ومن المفكرين السياسيين والقانونيين الذين تأثروا كثيراً بآراء كل من "أرسطو"، و"هوبز"، و"بنتام"، وغيرهم آخرون، ولقد حدد أوستين نظريته فى السيادة على

(١) أنظر:
- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٤٢٣.
- محمد طه بدوى، مرجع سابق، ص ص ٢٣٢، ٢٣٥.

(٢) محمد على محمد، مرجع سابق، ص ص ١٦٠، ١٦١.

أساس أن الدولة ما هي إلا نظام قانوني توجد فيه سلطة عليا، تتصرف من منظور أنها صاحبة القوة النهائية. ومن ثم، فإن مصدر السلطة أو السيادة هي الدولة، وليس أى شئ أخر على الإطلاق، ولقد أكد "أوستن" على أن الدولة هي مصدر القوة أو السيادة ولا شئ أخر، ولاسيما بعد أن تعددت النظريات والآراء السياسية التي كانت تؤكد على أن مصدر السيادة الشعب أو مبدأ الإرادة العامة. ولكن "أوستن" رأى ضرورة أن يكون صاحب السيادة من تخول له الشرعية القانونية في إصدار الأوامر والقوانين ووجوب طاعتها من قبل الجميع. ولذا، لم يحدد صاحب السيادة على أنه الملك، أو أفراد الدولة السياسيين والحكومة، بقدر ما أكد على أن المصدر الوحيد للسيادة هو القانون. وهو واجب الطاعة من قبل الأفراد والهيئات والتنظيمات السياسية، كما أن أى إنتهاك لسلطة القانون وسيادته، يكون مخالفاً للقواعد العامة ولذا يجب أن يخضع لسلطة القانون.

وفي الواقع، لقد تعرضت نظرية "أوستن" للسيادة لكثير من الإنتقادات ولاسيما، أنه جعل القانون مصدر السيادة بل هو ذلك بعينه. ولذا، لم يعط "أوستن" إعتبارات لكل من الشعب والإرادة العامة، وهذا ما جعل نظريته نقيضاً لأسس الديمقراطية ورغبات الجماهير والأغلبية. كما أن القانون في حد ذاته لا يمكن أن يلتزم به إلا من خلال الأفراد والجماعات والعادات والتقاليد وهذا ما أكد عليه فقهاء القانون الآخرين من أمثال "دوجي" وخاصة نظريته عن القانون والتضامن الإجتماعي. والقانون ما هو إلا إحساس الناس بالعدالة والمساواة والتضامن والتآخي الإجتماعي والسياسي. ولهذا، جاءت آراء "أوستن" عن السيادة في صورة قانونية أو فلسفية جوفاء لا أساس لها من الصحة لبعدها عن الواقع الإجتماعي، دون أخذها في الإعتبار، أن القانون ذاته ما هو إلا نتاج إجتماعي ومصدره المجتمع، وأن النظام القانوني ما هو إلا أحد مظاهر أو أنساق النظم الإجتماعية المتعددة في المجتمعات الحديثة أو البشرية عامة.

٣ـ نظرية هارولد لاسكي H.Laski (١).

يعتبر "لاسكي" أحد علماء السياسة البريطانيين الذين ظهروا في القرن العشرين، وحاول أن يطور نظرية السيادة بعد أن تعرضت نظرية كل من

(١) محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ص ٤٤٦، ٤٥٠.

"بودان"، "أو "أوستين" للنقد، ولا سيما هذه النظريات قد ظهرت فى فترات تاريخية أمتدت من القرن السادس عشر وحتى التاسع عشر، ولكن الدولة وسيادتها خلال القرن العشرين، قد إختلفت كثيرّ وتباينت مظاهرها المختلفة، كما تعددت وظائفها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والقانونية. كما أن طبيعة الإلتزام لسيادة الدولة لم يعد موجهاً للدولة القومية التى نادى بها بودان، أو الدولة خلال القرن التاسع عشر (الإستعمارية) التى أيدها "أوستن" من الناحية القانونية. ولكن الدول الحقيقية تتمثل فى السيادة الدولية، والقانون الدولي وحدوث التعاون بين الدول العالمية. ولذا، حرص "لاسكى" فى نظريته للسيادة، أن تحل عبارة الإنسانية الدولية محل الدولة القومية.

من ثم، يجب أن تحدد الدولة سياستها وسيادتها الداخلية وفق مصالح الإنسانية العالمية ورفاهيتها ورعايتها وليس رعاية مصالحها فقط. ولذا، رأى "لاسكى" أن قيام الدولة المستقلة صاحبة السيادة المطلقة خطر على سيادتها الداخلية، وعلى رفاهية الإنسانية. ولا سيما، أن سيادة الدولة القومية قد تعاظمت بشكل ملحوظ وأهدرت الكثير من الحقوق الفردية وتداخلت سلطة الدولة السياسية والتنفيذية فى السلطات القضائية والتشريعية الأخرى، كما أصبح هناك إنتهاك مستمر للحقوق الفردية والقانونية. ومن ثم، فإن السيادة العالمية، تجعل الحرية الفردية والتعبير عنها أكثر إيجابية من وجودها فى السيادة القومية، وهذا ما ينطبق أيضاً على الدولة وسيادتها ككل، وهذا ما تضاعف من أراء النظريات التى تنادى بالسيادة العالمية الدولية، كما ظهر ذلك خلال القرن العشرين.

(٦) مستقبل الدولة المعاصرة.

كشفت التحليلات السابقة عن الدولة والسيادة ونظرياتها، عن مدى تطور النظريات والأراء السياسية المرتبطة بالدولة كسلطة سياسية ذات سيادة. كما أن سيادة الدولة قد تغيرت عبر العصور التاريخية، وهذا ما جاء فى آراء أفلاطون، وأرسطو، و"هيجل" "بودان" و"مونتسكيو"، و"هوبز"، و"لوك"، و"روسو"، وأوستن، واخيراً آراء هارولد لاسكى، على سبيل المثال خلال القرن العشرين. حيث أكد الأخير، على ضرورة إعادة تقييم معنى ومفهوم نظرية السيادة، فلم تعد السيادة مرتبطة بظهور دويلات المدينة، أو الدولة

القومية التى بدأت ظهورها مع مراحل التحول والإصلاح والنهضة حتى ظهرت مع العصر الحديث بإعتبارها أحد مظاهره الأساسية. إلا أن السيادة، والدولة أخذت مفاهيم أخرى ظهرت خلال القرن العشرين، ولاسيما بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتشكل نمط جديد للنظام السياسى العالمى الذى يترجم ملامح جديدة لمستقبل الدولة المعاصرة بصورة عامة.

وفى هذا الصدد يشير "فيليب برو"(١) بإعتباره من أهم علماء الإجتماع السياسى المعاصرين، الذين أكدوا على ضرورة طرح أفكار جديدة لدراسة الدولة كسلطة سياسية، ولاسيما بعد أن حدثت إنقلابات عميقة على المسرح السياسى العالمى، والذى حدث أو غير كثيراً من ملامح ومظاهر الدولة الكلاسيكية. وخاصة، بعد أن تم تصدير النموذج الغربى للدولة إلى ما وراء البحار مع البوادر الأخرى للقرن التاسع عشر، وظهرت الدولة الحديثة على أنقاض إمبراطوريات دول ذات سيادة إستمرت لعقود بل لقرون طويلة. وهذا ما ظهر فى إنهيار الإمبراطورية العثمانية، وحدوث التجربة اليابانية للميجى Meiji، كمثالين بارزين لتطبيق النموذج الغربى من أجل الحفاظ على هوية الدول التى كانت مستعمرة من قبل الدولة العثمانية بما فيها تركيا ذاتها، أو أيضاً اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. فلقد حرصت العديد من الدول النامية على تطوير مؤسساتها وإدارتها وقوانينها وجيوشها ومؤسساتها السياسية بصورة خاصة، حتى تستطيع أن تستمر فى الوجود والبقاء فى إطار الدولة الحديثة التى إنتشرت خلال القرن العشرين.

ويتساءل "برو" قائلاً ما الذى حدث بالفعل من محاولة توطين نظام الدولة الحديث فى الدول النامية الأخرى؟ ويجيب على ذلك، إن خلال النصف الأخير من القرن العشرين حصلت معظم الدول النامية على إستقلالها من الدول الغربية، إلا أن الأولى حرصت على تحديث نظمها السياسية وإقتناء أثر الدولة الغربية الحديثة، وتطبيق نموذجها السياسى بقدر الإمكان. وهذا ما يعرف عموما بظاهرة (تصدير الدولة)، حيث تم تزويد الدول الجديدة بالنظم السياسية والدساتير وأنماط الديمقراطية، والمؤسسات الحزبية والبرلمانية المقلدة من النظم السياسية الأوروبية الغربية، أو أيضاً نظم الدولة السياسية الماركسية ــ الشيوعية وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتى، تزايدت فرص تطبيق

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٨٨.

الديمقراطية الغربية سواء فى دول الإتحاد السوفيتى المنهار ذاته أو الكتل الإشتراكية أو الدول النامية التى أعتنقت الماركسية كنظام سياسى وأيديولوجى سابقاً لها. وإتجهت ظاهرة تصدير الدولة، إلى إضفاء الطابع الغربى على السلطة السياسية، وإلى تعدد الحزبية وظهورالإنتخابات السياسية الحرة، والتى تمثل إمتداد لنظم الدولة السياسية الغربية.

وإن كانت دراسات كل من "بايار" Bayart، و"هنتز" Hintze، تؤكد على أن عملية تصدير الدولة لم تطبق بصورة كلية كما هى، بقدر ما تم تحديث النظام السياسى الغربى، وتوظيفه حسب التقاليد والثقافات السياسية المحلية، وهذا ما جاء فى الدول النامية الإسلامية. ولذا، يفضل الكثير من علماء الإجتماع السياسى إستخدام مفهوم الدولة المستوردة، بدلاً من ظاهرة تصدير الدولة التى تنتج عنها الكثير من الفوضى السياسية، ولذا حرصت معظم الدول الجديدة على إستخدام أساليب التعبئة السياسية الجماعية للخروج من الفراغ السياسى الذى حدث على مستويات القيم السياسية، وأحداث تغيرات جذرية فى القاعدة الشعبية، وحدوث الكثير من أنماط التثقيف السياسى الغربى الذى نتج عنه تغيرات متعددة فى العديد من الدول النامية. وهذا ما حدث على سبيل المثال، فى أفغانستان، وأثيوبيا، وأخيراً روندا، وحدوث النزعات الطائفية والعرقية والتى لم تراع طبيعة تطبيق النموذج السياسى الغربى المستورد دون الأخذ فى الإعتبار، طبيعة الواقع السياسى والإجتماعى والدينى الذى يوجد فى المجتمعات النامية.

حقيقة، إن مستقبل الدولة المعاصرة خلال القرن العشرين، شهد أيضاً تحولات إقتصادية وسياسية وثقافية عديدة، هذا ما ظهر فى صور من التحليلات الإقليمية الإقتصادية والسياسية ولاسيما، بعد أن برز أيضاً دور الشركات متعددة الجنسيات Multinational Corporations، لتضيف أبعاداً جديدة على البناءات أو المؤسسات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى نفس الوقت. كل ذلك ساهم فى تطوير النظام الإقتصادى العالمى الذى يصعب تفسيره دون فهم النظام السياسى العالمى الجديد، والذى ظهر نتيجة لتعدد أليات هذا النظام الإقتصادى وخاصة صندوق النقد الدولى MFI، والبنك الدولى IB، وظهور العديد من الإتفاقيات الإقتصادية الدولية مثل الجات GATT، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبار، وغير ذلك من مظاهر إقتصادية

جديدة. أضيفت إلى التكتلات السياسية والإقتصادية المتعددة مثل مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة، ومجموعة الأسيان "دول جنوب غرب آسيا"، وغير ذلك من تكتلات فى منطقة الكاريبى والمحيط الهادي، أحدثت جميعاً تغيرات سياسية إقتصادية وثقافية خارج حدود الدول الغربية، أو ما يطلق عليها بمفهوم ديناميكية القوى الثقافية والسياسية العالمية الجديدة.

فى الواقع، إن تحليلات الكثير من علماء الإجتماع السياسى المعاصرين فى الوقت الحاضر، تركزت على دراسة دور الدولة المعاصرة ومستقبلها السياسى والإجتماعى والإقتصادى فى ضوء التغيرات العالمية الجديدة ومدى الضعف السياسى، الذى أصاب الدول القومية، نتيجة نمو التكتلات الإقتصادية والتحول نحو العالمية[1]. فى نفس الوقت، ظهر نوع من التنامى لبعض الدول الكبرى (القومية) مثل الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، أو بعض الإتحادات الدولية مثل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، لتعيد من جديد تشكيل الوضع الإقتصادى والسياسى والثقافى، الذى بالضرورة سوف يختلف عما كانت عليه فى الدول الحديثة خلال القرنين الماضيين "التاسع عشر والعشرين" ومن ثم، سيصبح القرن الحادى والعشرين مسرحاً سياسياً جديداً لتغير أنماط الدولة القومية أو الدلوة الحديثة وهذا، ما ستكشف عنه طبيعة مستقبل الدولة بصورة عامة.

خاتمة:

كشفت التحليلات السابقة عن الدولة، بإعتبارها نظام سياسى أختلف على مر العصور التاريخية، إن لم تكن قد إحتفظت بوظائفها الأساسية فى المجتمعات البشرية بصورة عامة. إلا أن الدولة كظاهرة سياسية وإجتماعية لم تظهر إلا بصورة تاريخية وعلى مراحل متعددة وهذا ما ظهر فى طبيعة شكل الدولة وبناءاتها ومؤسساتها، ولاسيما خلال العصور الوسطى أو خلال مراحل التحول والإنتقال إلى المجتمعات الحديثة. ولقد أظهرت تعريفات الدولة ومفاهيمها المتداخلة، مع الكثير من المفاهيم والأفكار التى جعلت هناك كثير من اللبس والغموض عندما نعالج قضية الدولة. ولعل هذا الغموض يرجع إلى تباين العلماء والمفكرين ونوعية تخصصاتهم وتفسيرهم للدولة، إلا أن ذلك لا

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر، المرجع السابق، ص ٩١.

ينفى على الإطلاق، عدم وجود إتفاق واضح بين العلماء حول تحديد مفهوم الدولة، سواء أكان ذلك قديماً أو حديثاً. وهذا ما ظهر فى تحديد نظريات الدولة والمفسرة لنشأتها، فلقد إتفق العلماء على ضرورة وجود الدولة كتنظيم سياسى عقلانى يقوم بتنظيم الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية ويكفل الحقوق الطبيعية لدى الأفراد والجماعات، وتحقيق الصالح العام، وهذا ما يتبلور فى أفكار رواد نظرية العقد الإجتماعى، بالرغم من إختلافهم حول طبيعة الفطرة الأولى لحياة الإنسان أو نوعية التعاقد وأساليبه وإجراءاته وصلاحياته ومصدر السلطة عموماً.

من ناحية أخرى، لقد تعددت أركان الدولة أو المقومات الأساسية التى تقوم عليها، وهذا ما تمثل فى الشعب، والأقاليم، والسيادة والحكومة، والإعتراف الدولى، تلك المقومات التى تعكس طبيعة الدولة الحديثة، وشروط توافراها، وما ينبغى أن تقوم عليه بصورة عامة. إلا أن أشكال الدولة أخذت نماذجاً وأنواعاً متعددة، فلقد إهتم علماء السياسة والقانون والإجتماع، بإبراز أشكال الدولة ولاسيما الدولة الحديثة العصرية، وخاصة ظهور نوعين أساسيين وهى الدولة البسيطة الموحدة، والدولة المركبة الإتحادية (الفيدرالية). ولقد كشف هذا التصنيف الواقعى عن نماذج سياسية، وتاريخية نجحت بالفعل فى إستمراريتها لسنوات أو قرون طويلة، والبعض منها قد فشل فشلاً زريعاً نتيجة الإختلاف حول مفهوم السيادة، ذلك المفهوم الذى إرتبط بطبيعة الدولة وأعتُبر من أهم أركانها الأساسيه. فالسيادة الداخلية والخارجية كانت ولا تزال مصدراً للصراع على السلطة العليا أو المطلقة بين جميع الأفراد أو الهيئات أو الدول إذا دخلت فى أشكال وأنماط الإتحادات الفيدرالية.

كما قد إتخذت مفهوم السيادة وعلاقته بالدولة تعريفات متعددة عكس عموماً مظاهر وأنماط متنوعة للسيادة سواء أكانت أسمية أو فعلية أو قانونية أو غيرها من أنماط السيادة الأخرى. وخاصة، السيادة الشعبية التى تقوم على مبدأ الأرادة العامة، وتعكس مظاهره الحياة السياسية المعاصرة ولاسيما النظام الديمقراطى. كما ظهرت نظريات لتفسير السيادة وهذا ما ظهر فى نظريات "بودان"، و "أوستين"، و "هارولد لاسكى"، والتى حرصنا على معالجتها ولو بصورة موجزة، لتوضيح العلاقة التطورية بين الدولة والسيادة منذ القرن السادس عشر حتى الوقت الحاضر. ولبيان طبيعة الظروف السياسية

والاقتصادية والاجتماعية التى ارتبطت بالدولة وسيادتها كنظام اجتماعى وسياسى. كما حرصنا فى الوقت ذاته للإشارة إلى مستقبل الدولة المعاصرة، وهل بالفعل سوف تظل الدولة القومية التى ظهرت مع البوادر الأولى من القرن السادس عشر على ما هى عليه مع بداية القرن العشرين.حقيقة، إن تحليلات علماء الاجتماع السياسى، تعكس الكثير من الحقائق المرتبطة بالدولة كنظام سياسى ونوعية التغيرات التى حدثت بصورة خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين، وظهور النزعات والاتجاهات، التى تنادى بضرورة تحويل الدولة القومية إلى الدولة العالمية. ولاسيما،أن النظام العالمى الجديد وآلياته المتعددة، يسمح إن لم يكن يشكل بالفعل، طبيعة الدولة العالمية وليغير كلية من الملامح التقليدية للدولة، وهذا ما ظهر من خلال إشارتنا الموجزة، لمستقبل الدولة المعاصرة.

الفصل السادس

الأحـــزاب السيـاسـية

تمهيد:

(١) تعريف الأحـــزاب السيـــاسية.

(٢) نشـــأة الأحـــزاب السيـــاسية.

(٣) أهمـــية الأحـــزاب السيـــاسية.

(٤) أنـــواع الأحـــزاب السيـــاسية.

(٥) البناء التنظيمى للأحزاب السياسية.

(٦) الأحزاب السياسية فى الدول النامية.

خاتمة.

تمهيد:

تعتبر الأحزاب السياسية من التنظيمات السياسية، التى أهتم بمعالجتها علماء الاجتماع السياسى، والاجتماع التنظيمى، والاتصال والاعلام وغيرهم من المتخصصين فى علم الاجتماع، ولاسيما، أن هذا النوع من التنظيمات تلعب دوراً هاماً فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة خلال القرن العشرين. كما أن الأحزاب السياسية يهتم بدراستها ومعالجتها أيضاً علماء العلوم الاجتماعية الأخرى مثل السياسة ، التاريخ، والاقتصاد، والقانون. ومن ثم، فإن هذا الإهتمام المشترك جعل هناك تراثاً هائلاً من المعرفة المرتبطة بظاهرة الاحزاب السياسية، ولقد تبلور هذا الاهتمام فى معالجات نظرية وأخرى منهجية وميدانية (أمبيريقية). وبالطبع، إن تطور الإهتمام بدراسة الأحزاب السياسية، أخذ مراحل متعددة تلازمت تقريباً مع نشأة الأحزاب ذاتها، وخاصة خلال القرن الماضى (العشرين). علاوة على ذلك، إن الإهتمام بالأحزاب السياسية نتج عن طبيعة إهتمامات الباحثين والمتخصصين فى هذه العلوم، ومنها علم الاجتماع السياسى لدراسة ظاهرة الدولة وما إرتبط بها من مؤسسات وتنظيمات وعمليات سياسية وإجتماعية وتنظيمية هامة وحدثت كثيراً من ملامح البناءات الادارية التى توجد فى المجتمع الحديث بصورة عامة.

فى نفس الوقت، إرتبطت دراسات علماء الاجتماع السياسى، وغيرهم من العلوم الاجتماعية الاخرى، ولاسيما علم السياسة بدراسة طبيعة علاقة المتداخلة بين الأحزاب السياسية وتطور ظاهرة الأيديولوجية، ولاسيما إن الانتماءات الحزبية وأسباب نشأة هذه المؤسسات أو التنظيمات السياسية ... بالفعل بهذه الظاهرة، وأصبحت نوع من المؤسسات السياسية التى توجد فى جميع الأيديولوجيات التى ظهرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وهذا ما يجعل العلماء يؤكدون على أن كل من نظام الدولة، والأحزاب السياسية تتطور بفضل تحديث وتنوع الأيديولوجيات السياسية، التى ظهرت خلال العصر الحديث. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، فى الأيديولوجيات الديموقراطية، والديكتاتورية، والشيوعية، والاشتراكية، والنازية وغيرها من الأيديولوجيات الأخرى، التى سنعالجها بالتفصيل خلال الفصل القادم. علاوة على ذلك ، إن

دراسة الأحزاب السياسية كتنظيم سياسي لم يقتصر فقط على الدول الحديثة المتقدمة التى تبنت أيديولوجيات سياسية معينة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ولكن قد أنتشرت هذه الظاهرة (الاحزاب السياسية) على حد تعبير أحد علماء الاجتماع السياسى المعاصرين وهو "فيليب برو".

على أية حال، إن إهتمامنا فى هذا الفصل سيتركز على دراسة أولاً: التعريفات المختلفة التى ارتبطت بالاحزاب السياسية وتحليل أسباب تباين هذه التعريفات وتصنيفاتها حسب إهتمامات العلماء والباحثين الذين تناولوا الأحزاب كتنظيمات سياسية. وثانياً، نحاول استخدام المنظور السياسى التاريخى التحليلى المقارن، لمعرفة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، وكيف تطورت خلال القرن العشرين بصورة خاصة، بالاضافة إلى تحليل الأسباب التى أدت إلى ظهورها فى الحياة السياسية والاجتماعية. ثالثاً: نركز على معرفة أهمية الأحزاب السياسية دورها فى المجتمعات الحديثة، سواء أكانت متقدمة أم نامية، وما هى الأهداف التى تسعى إلى تحقيقها عموماً وإلى أى حد ساهمت فى تطوير وتحديث العملية والحياة السياسية ككل. رابعاً، يهدف هذا الفصل إلى تقديم التصنيفات المختلفة لأنواع الأحزاب السياسية، محاولين التعرف على اشكال ونماذج هذه الأحزاب، وكيف تباينت من حيث نوعيتها وأهدافها حسب أيديولوجياتها السياسية. خامساً، تعتبر الأحزاب السياسية نوع من التنظيمات السياسية والاجتماعية، التى تنفرد ببعض الخصائص فى بناءاتها التنظيمية الداخلية، كما تعدد نوعية البناءات وأنماط القيادة ونظم العضوية، المشاركة وغيرها من العناصر السياسية التى يهتم بها علماء الاجتماع السياسى بصورة خاصة. وسادساً وأخيراً، نعطى خلفية موجزة لظاهرة الأحزاب السياسية فى الدول النامية وإلى أى حد تتباين هذه التنظيمات السياسية عن مثيلتها فى الدول المتقدمة، ودورها فى عمليات التنمية والتحديث السياسى وأهدافها الأيديولوجية عامة.

(١) تعريف الأحزاب السياسية:

حقيقة، لقد تعددت التعريفات المرتبطة بالأحزاب السياسية، كما يعكس ذلك تحليلنا للتراث العلمى لهذا النوع من التنظيمات السياسية، ويرجع هذا التعدد أولاً: إلى تباين إهتمامات العلماء والمتخصصين، الذين يهتمون بمعالجة الأحزاب السياسية، وثانياً، إلى طبيعة المداخل النظرية المنهجية التى عن طريقها يتم دراسة

الأحزاب السياسية بصورة عامة. ومن هذا المنطلق، سنحرص على تقديم أهم التعريفات التى إرتبطت بالاحزاب السياسية، محاولين تصنيف أهمها كنماذج وأمثلة لتعددها وتنوعها ككل، وتفسير أهم المفاهيم الأخرى التى ترتبط بمفهوم الأحزاب السياسية، والتى تزيد من التعقيد المرتبط بهذا التعريف ذاته.

أولاً: التعريفات اللغوية الاصطلاحية(1):

ــ التعريف اللغوى، يعرف الحزب كما جاء فى لسان العرب، لأبن منظور، ومعجم متن اللغة(2)،أن الحزب معناه، النوبه فى ورد الماء، وورد الرجل من القرآن (أى حصته)، وجاء بمعنى الطائفة، والسلاح، والجماعه من الناس، وكل قوم تشاكلت قلوبهم وأعمالهم. كما إستخدم كلمة الأحزاب، فى موقعة الأحزاب المعروفة، وهم جمع من الناس الذين تأمروا وتظاهروا على حرب الرسول صلى الله عليه وسلم، وأحزاب الرجل هم جنده وصحبه، والذين على رأيه.

ــ التعريف الاصطلاحى، يعرف الحزب إصطلاحياً وقانونياً فى عدد من التعريفات التالية:- تعريف الفقية الفرنسى "بنيامين كونستانت"، حيث يرى أن الحزب جماعة من الناس تعتنق مذهباً سياسياً واحداً(3).

– تعريف الفقيه "كياى" *V.Key* بأن الحزب "هيئة من الأشخاص متحدين من خلال حماس مشترك لمصلحة قومية أو مبدأ محدد يتفقون عليه"(4).

– تعريف الفقية "أندريه هوريو" *A.Hauriou* بأنه تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطنى ومحلى من أجل الحصول على الدعم الشعبى، ويهدف إلى الوصول إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة"(5)

---

(1) ورد عدد كبير من هذه التعريفات فى المرجع التالى:

ــ نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٣، ص ص ١٨ ــ ٢٠.

(2) الشيخ أحمد رضا، معجم متن اللغة، المجلد الثانى (بيروت) ١٩٥٨، ص ٧٦.

(3) أنظر، بطرس غالى، الاشتراكية والديموقراطية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ١٩٨٠، ص ١١٥.

(4) ارجع إلى:

- *Key, V, Parties, Parties and Pressures Groups, London: The omal Well Co, 1952, p, 216.*

(5) *Hauriou, A, (et.al) Droit Content et Instutuse, Politiames, 1980,p, 276.*

- تعريف الفقية "ادمون بيرك" *E.Burk*، الحزب هو اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومى وفقاً لمبادئ محددة متفق عليها جميعاً"(1).

- تعريف الفقية "سليمان الطحاوى" الحزب بانه "جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديموقراطية للفوز بالحكم، بقصد تنفيذ برنامج سياسى معين"(2).

ثانياً: التعريفات الأيديولوجية:

- تعريف "بنجامين كونستان"*B.Constam* "الحزب هو اجتماع رجال يعتنقون العقيدة السياسية ذاتها"(3).

- تعريف "ستالين" *Sitalien*، قطاع من طبقة قطاعها الأساسى (الطبيعى) يعكس مصالحها ويقودها صوب أهدافها المنشودة(4).

ثالثاً: التعريفات البنائية و التنظيمية:

- تعريف "بيرو ويجنى" *P.Wigny* "الحزب تنظيم دائم، ممثل لجزء من الرأى العام، لأجل تنفيذ برنامج وطنى بواسطة جهاز حكومى"(5).

- تعريف "صمويل إيلدرسفيلد" *S.Eldersreld* الحزب السياسى هو جماعة اجتماعية، ونظام له هدف ونشاط مرسوم من خلال ذلك المجتمع العريض. وتتكون هذه الجماعة من افراد متفقين على ادوار محددة، ومتصرفين على اساس أعضاء ممثلين لهذا المجموع المحدد والقابل للتعريف، وبالتالى، فهو تنظيم وبناء"(6).

---

(1) *Burk,E. Everyman, Encgclopedia, vol.9, 1978,p.652.*

(٢) سليمان الطحاوى، السلطات الثلاث فى الدساتير العربية، القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٧٩، ص ٥٦٩، نقلاً عن المرجع التالى – نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٣) أنظر، موريس ديوفرجيه، الأحزاب السياسية، ترجمة/ على مقلد وعبدالمحسن سعد، بيروت: دار النهار، ١٩٦٩، ص ٢.

(٤) ارجع إلى، اسكندر بطرس، أسس التنظيم السياسى فى الدول الاشتراكية، القاهرة: ١٩٧٧، ص ٤٨٢.

(٥) نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٢٢.

(6)*Eldersveld,S. Political Parties, Chicago: Machally Co. 1964,p.10.*

- تعريف "ماكس فيبر" *M.Weber*، " الأحزاب السياسية"، تنظيمات إجتماعية، ترتبط بالمشروع السياسى، ولها صفة الشرعية وتهدف إلى تحقيق أهداف جماعتها التضامنية (التنظيمية) (١).

رابعاً: التعريفات الوظيفية:

- تعريف "ثيم" *Thum* و "جانسور" *Jansoir*، تتحدد الأحزاب السياسية من خلال تفسير أهم وظائفها التى تقوم بها وهى(٢):

١ـ تزويد الناخبين ببدائل وبرامج سياسية عامة، وتحديد الكثير من الاختيارات لتكون أمام الناخبين واضحة.

٢ـ تعتبر أجهزة رقابية معارضة، وتقوم بتقييم الأداء والأنشطة التى تمارسها السلطات الحكومية.

٣ـ تقوم بتنظيم المناقشات لبيان وجهات نظر الفئات السياسية فى المجتمع.

خامساً: تعريفات علماء الاجتماع السياسى:

- تعريف "موريس دوفرجيه" *M.Duvergr* الذى يضع تعريفا للحزب على أنه بمثابة طائفة، أو مجموعة طوائف، أو إجتماع جماعات صغيرة منتشرة فى البلاد (أقسام ـ ولجان ـ وجمعيات محلية الخ) ترتبط فيما بينها بنظم تتسق فيما بينها"(٣).

- تعريف "روبرت ميشيلز" *R.Michels*(٤) للحزب بأنه تنظيم يسعى لتحقيق القدر الأكبر من حاجات ومتطلبات أفراد معينين من الأعضاء، الذين يكرسون جهودهم من أجل استمرارية عمل الحزب.

- تعريف "أوبرشال" *Obershal* تقوم الأحزاب السياسية بتعبئة الجماهير، وتسعى بالفعل لفرض نفسها كممثلة للسكان، أو لمشروع مجتمعى، أو لقضية كبرى. ولهذا ينبغى عليها أن تعمل على جعل الناس يشاطرونها صحة نظراتها، ولإقناعهم بقيمة أهدافها أو برنامجها. ولقيامها بذلك، تدخل فى تنافس

---

(1) *Weber, M, The Theory of Social and Economic Organization N.Y: Glence Univ.Press, 1947, p. 408.*

(2) *Thum, G &E Jansair, Paties and The Governmant al System, N.Y: PrenticHall In, 1969, p. 2-3.*

(٣) موريس دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨.

(4) *Michels, R, Political Parties Trans by Eden& C.Paul, N.Y: Coller Book, 1962 p. 16.*

مع بعضها البعض فى النظم التعديدة على الأقل. كما أنها تصطدم أيضاً بمنافسة فى أشكال أخرى من التنظيمات النقابية، والدينية والثقافية وغيرها[1].

– تعريف "فيليب برو" *P.Braud*، الأحزاب هى "تنظيمات، ثابتة نسبياً" تعبئ دعامات بهدف المشاركة مباشرة فى ممارسة السلطة السياسية على المستوى المركزى والمحلى"[2].

– تعريف "توم بوتومور" *T.Bottomore* " الذى يحدد أن الأحزاب السياسية بناءات سياسية على أوجه عالية من التنظيم، تحرص على تطوير حياة خاصة لها، ومستقلة نسبياً عن مجموعة المصالح الاجتماعية، التى أدت إلى نشأتها أساساً وعن طبيعة بناءتها المتغيرة، وقد تكسب هذه التنظيمات طابع أو سمة على الأقل من الناحية الشكلية العناصر المستمرة فى النظام السياسى[3].

حقيقة، سنكتفى حالياً، للإشارة إلى التعريفات السابقة عن الأحزاب السياسية، والتى حاولنا أن نصنفها بصورة تقريبية، ولكننا نلاحظ أن هناك تدخلاً بين التصنيفات الأيديولوجية والتنظيمية والوظيفية وأيضاً تعريفات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، والذين حرصنا على أن نوضح تعريفاتهم بصورة مستقلة، حتى نتعرف جيداً على مدى عمق تصوراتهم للتنظيمات أو الأحزاب السياسية، ونوعية السمات التى يشتركون فيها، ودورها الوظيفى فى تعبئة الجماهير، واعتبارها ممثلة للسكان، أو مشاركتها فى قضية من القضايا أو المشروعات الجماهيرية. علاوة على ذلك، نجد أن التنظيمات السياسية الأخرى مثل النقابات والاتحادات العمالية تدخل فى صراع وتنافس مع الأحزاب لأنها تشكل أحزاب مستقلة مثل الأحزاب العمالية فى الكثير من الدول الليبرالية المحافظة الغربية ــ على أية حال، يمكن لنا فى النهاية أن نستخلص تعريفاً محدداً للأحزاب السياسية، على أنها بناءات أو تنظيمات سياسية، تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف العامة التى يتكون حولها الرأى العام الداخلى والخارجى لأعضائها والمنتمين إليها، كما تقوم على مبدأ المشاركة السياسية وإتخاذ دور فعال فى العملية والحياة السياسية فى المجتمع الذى توجد فيه.

---

(١) أنظر، فيليب برو، مرجع سابق، ص ٣٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٥٥.

(3) *Bottomore, T, Political Sociology ,op, cit.p 54.*

(٢) نشأة الأحزاب السياسية:

تعددت التحليلات المرتبطة بتحديد النشأة الأولى للأحزاب السياسية، وهذا ما ظهر خلال دراستنا للكثير من المؤرخين لهذا النوع من التنظيمات السياسية فى العصر الحديث، وعلى أية حال، نفسر حالياً بعض هذه التحليلات فى محاولة منا لتصنيفها بصورة تاريخية حتى يسهل تتبع هذه الظاهرة خلال العصر الحديث.

١ـ نشأة الأحزاب قبل القرن الثامن عشر:

يرى "دوفرجيه" فى كتابه المميز (الأحزاب السياسية) [١]، ضرورة أن تحدد جيدا كلمة الحزب ونعرفها، ولاسيما أنها كانت تطلق على الأشكال السياسية، التى كانت توجد فى الجمهوريات الأغريقية والرومانية القديمة. كما كانت تطلق لفظ الزمر *Clan* على الأحزاب التى كانت تتجمع حول احد القادة المرتزقة فى ايطاليا خلال عصر النهضة. كما تستخدم كلمة (الحزب) أيضاً، على النوادى، حيث كانت تجتمع فيها نواب المجالس الثورية، أو على اللجان، التى كانت تقوم باعداد الإنتخابات المحدودة التى كانت تتم فى الممالك الدستورية خلال العصور الوسطى، وايضاً خلال فترات التحول من هذه العصور إلى عصر النهضة والاصلاح الإجتماعى إلى العصر الحديث.

٢ـ نشأة الأحزاب السياسية خلال القرن التاسع عشر:

حدد "برو"[٢] أن ظهور الأحزاب السياسية، بالمعنى الحديث للكلمة، ظهر فى بريطانيا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، مع ظهور النظم السياسية النيابية. حيث كان النواب فى مجلس العموم، يجتمعون بصورة دورية أو شكلية فى اطار من التنظيمات السياسية وذلك تحت مسميات متعددة مثل الجناح *Wing* أو التورى *Tory*، وذلك حسب نوعية المواقف السياسية التى كانوا يتبعونها تجاة تقييمهم للنشاط الحكومى، أما فى فرنسا، فلقد ظهرت الجمعيات الثورية الفرنسية التى أدت إلى ظهور التجمعات السياسية التى كان يجتمع فيها النواب مثل نوادى البريتونى فى الجمعية التأسيسية، وأندية الرهبان واليعقوبين فى الجمعية التشريعية، أو الجسلوسى وأيضاً الجبليون وذلك فى عهد المؤتمرات السياسية.

(١) دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٦.

(٢) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٣٥٦.

(٣) نشأة الأحزاب خلال القرن التاسع عشر:

مع تطور الحركة السياسية النيابية خاصة فى بريطانيا وفرنسا[١]، والتى امتدت إلى العديد من الدول الأوروبية مثل ايطاليا وألمانيا، وبلجيكا، والولايات المتحدة وكندا[٢]. تم إنشاء الكثير من الأحزاب السياسية خارج أسوار البناءات البرلمانية، وذلك من أجل تعرف الناخبون على مرشحيهم، ولاسيما بعد أن تعددت الإنتماءات الحزبية، وعضوية المشتركين فيها أو المؤيدين لها، ولمعرفة البرامج الحزبية. وهذا ما ظهر فى بريطانيا على سبيل المثال بعد عام ١٨٣٢، وحددت حركة الاصلاح الانتخابى، وتأسيس عدد من الجمعيات التى تقوم بتسجيل اللجان الانتخابية وذلك للتعرف على الناخبين والمرشحين الجدد فى الحملات الإنتخابية. وفى الفترة من ١٨٦٧ ـــ ١٨٧٤، تم دمج الكتل البرلمانية (النيابية) واللجان الانتخابية، فى إطار تنظيمى وسياسى موحد على المستوى القومى، وخلال هذه الفترة شهد مولد أكبر حزبين سياسيين هما حزب المحافظين وحزب الأحرار.

كما شهد هذا القرن، ظهور الكثير من الأحزاب العمالية واليسارية والاشتراكية سواء فى فرنسا والنمسا أو سويسرا[٣] أو ألمانيا أو الولايات المتحدة وكندا، حيث جاءت النقابات العمالية والجمعيات الزراعية والثقافية لتلعب أدواراً متعددة فى نشأة الأحزاب السياسية، وأصبحت بعد ذلك هذه النقابات لها دور سياسى هام، فى معظم الدول الأوروبية والولايات المتحدة وكندا وايضاً أستراليا. كما كانت الثورة التعليمية ونمو الاتحاد والنقابات الطلابية، لها دور بارز فى إنشاء الأحزاب اليسارية الأولى. كما ساهمت الحركات الماسونية فى نشأة الحزب الراديكالى فى فرنسا، والأحزاب الليبرالية الأولى فى أوروبا. كما ظهرت الأحزاب المسيحية عن طريق الكنيسة وتعاليم "كالفن" الكاثولوكية، ثم ظهرت الأحزاب السياسية المسيحية المضادة للكنيسة الكاثولويكية، وتمثل أحزاب الكنيسة البروتستانتية، وذلك من أجل مقاومة الأحزاب المسيحية الكاثوليكية

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٧.

(٢) للمزيد من التحليلات حول تطور الأحزاب السياسية فى الولايات المتحدة أنظر:
- *Orum, A, Introduction To Political Sociology ,N.Y: Englewood Clifes, 1978 chap. 9.*

(3) *Bottomore,T, Political Sociology..op. cit. chap. (2).*

المحافظة. وإن كان دور الكنيسة عموماً مد لإنشاء وتأسيس العديد من الأحزاب السياسية فى معظم دول أوروبا خلال القرن العشرين(١).

مع منتصف القرن التاسع عشر، شهدت أوروبا أنماط جديدة من الأحزاب السياسية، وذلك نتيجة لتطور الحركات العمالية والقضايا الاجتماعية والسياسية التى ظهرت نتيجة لتطبيق النظام الرأسمالى فى أوروبا ككل. وهذا ما ظهر بوضوح بعد نشر "ماركس" *Marx* بيان الحزب الشيوعى عام ١٨٤٨ م، واتخاذ العديد من النقابات العمالية هذا البيان لتأسيس الأحزاب الشيوعية والراديكالية. وهذا ما ظهر فى قيام الرابطة العامة للعمال الألمان *(A.D.A.V)* والتى اسسها "لاسال" *Lassalle* عام ١٨٦٣م، كما حرص "ماركس" على ترشيح نفسه لذات الحزب الألمانى الاجتماعى الديموقراطى ولكنه فشل فى خلافه لاسال، وبعد تضامن الالمانى الاجتماعى الديمقراطى، مع العديد من النقابات والاتحادات الأخرى، تأسس هذا الحزب عام ١٨٧٥م، ثم تطور هذا النوع من الأحزاب السياسية فى العالم الحديث(٢).

٤ـ نشأة الأحزاب السياسية خلال القرن العشرين:

خلال البدايات الأولى من القرن العشرين، تطورت الأحزاب الاشتراكية نتيجة لتطور أفكار "ماركس" وتزويده للحزب الديموقراطى الألمانى، بالكثير من الأفكار الثورية وإرتباطها بصورة أكثر بالحركات النقابية العمالية وخاصة بعد دخول هذه النقابات مرحلة الحياة السياسية البرلمانية، وطرحها العديد من البرامج الثورية، لتأخذ أشكالاً أخرى من النضال ضد الرأسمالية. وتبلورت معظم هذه الأنواع من الأحزاب العمالية الاشتراكية فى اشكال من التنظيمات الحزبية الجماهيرية *Mass Parties*، خاصة بعد انضمام الألاف اليها من الأعضاء الملايين من المنتسبين لعضويتها، وأخذت لها طابعاً أيديولوجيا وفكرياً مخدداً، وذلك بخلاف عما كانت عليه من قبل وتبنيها السياسات الاصلاحية الديموقراطية، كما حدث فى الحزب الديموقراطى الإشتراكى فى ألمانيا، خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر.

(١) دوفرجيه، المرجع السابق، ص ١٤ وما بعدها.

(٢) برو، المرجع السابق، ص ٣٥٨.

ولكن تطورت الأحزاب السياسية الاشتراكية وخاصة بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وتأسيس الاتحاد السوفيتي (سابقا)، وظهرت الأحزاب الشيوعية ولكنها أخذت طابعاً جماعياً في عضويتها وهو نظام العضوية الشمولية الذى يجمع كل أفراد المجتمع، وذلك بخلاف الأحزاب السياسية الاشتراكية التى كانت موجودة في ألمانيا بعد نشر أفكار "ماركس" السياسية. وإن كان مولد الأحزاب السياسية الشيوعية، قد ظهر في اطار فكرى أيديولوجى بواسطة "لينين"[1] منذ أن نشر أرائه الاطار عام ١٩٠٢ في مذكرته الشهيرة بعنوان ما العمل؟. ولكن في عام ١٩٢٠ أي بعد قيام الثورة البلشفية بثلاث سنوات تم تحديث القيادات السياسية للحزب الشيوعى في الاتحاد السوفيتي، الذى أحدث بعد ذلك ثورة فكرية وسياسية اجتماعية وتنظيمية خلال القرن العشرين سواء في الاتحاد السوفيتي سابقاً، أو ما يعرف بتحالف الكتلة الشرقية، التى تأسست في وسط أوروبا في بلدان مثل المجر، وبولندا، وتشيكوسلوفاكيا، وبلغاريا، وغيرها من الدول الأخرى، التى تم غزوها بواسطة الاتحاد السوفيتي، خلال عقدى الخمسينات والستينات من القرن العشرين.

في نفس الوقت، لقد ظهرت الأحزاب الشمولية خلال القرن العشرين ومنها الأحزاب الفاشية في ايطاليا والتى أنتشرت بعد ذلك إلى العديد من دول العالم، وأيضاً الأحزاب النازية في ألمانيا، بعد نشر أفكار "هتلر" والتى تطلعت كل منها إلى تأسيس أحزاب سياسية على غرار الأحزاب الشيوعية اللينينيه وبالفعل لقد أنتشرت هذه الأنماط من الأحزاب الثلاث الشيوعية والنازية، والفاشية في الكثير من دول العالم الثالث، التى ظهرت، فيها الأحزاب خلال القرن العشرين ولاسيما خلال النصف الأخير من ذلك القرن. كما تبلور الكثير من ملامح الأحزاب الشيوعية وظهور أنماط جديدة، كما ظهر ذلك في الصين بصورة خاصة، والتى تبنت إطار فكرياً يختلف بعض الشئ في أيديولوجياتها عن الأيديولوجية اللينينية. ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، تعددت النظم الحزبية في بلدان هذا الاتحاد (روسيا حاليا) والكتلة الاشتراكية (الشرقية) وتبنت معظمها الآن نظم حزبية تعددية ليبرالية لتدخل القرن الحادى والعشرين ببناءات حزبية أكثر ديموقراطية.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٥٨.

(٣) أهمية الأحزاب السياسية:

كشفت كل من التعريفات والنشأة التاريخية للأحزاب السياسية، عن مدى تنوع هذه التعريفات والمفاهيم المرتبطة بها والمتداخلة معها فى نفس الوقت. كما عكست عملية التطور التاريخى للأحزاب كظاهره سياسية، أن جذورها الأولى، ترجع إلى عهد دويلات المدن القديمة، كما ظهرت فى الجماعات والتحالفات السياسية التى كانت تنشأ فى عهد الأغريق، ثم إنتقل هذا الوضع السياسى إلى عصر الرومان وعصر النهضة ولكن بالطبع، لم يتبلور مفهوم الحزب من الناحية العملية كما نفهمه الآن إلا خلال القرن الثامن عشر، وهذا ما ظهر بوضوح بعد نشأة الأحزاب السياسية فى النظم النيابية، وخاصة فى كل من بريطانيا وفرنسا. وإن كانت قد ظهرت هذه الأحزاب داخل أسوار المؤسسات والتنظيمات البرلمانية، إلا أن الحياة السياسية تتطلب بعد ذلك ضرورة خروج الأحزاب إلى مجالات الحياة الجماهيرية، ولاسيما بعد أن تعددت نوعية أعضائها سواء أكانوا أعضاء عاملين مؤسسين أو منتسبين أو مؤيدين لها.

ذلك التأييد لم يأت من فراغ، بقدر ما ظهر نتيجة نحو التنظيمات والنقابات والجماعات الاجتماعية والثقافية الدينية فى نفس الوقت، وخاضت جميعها عملية المشاركة فى الحياة السياسية وعمليات صنع القرار. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، عندما أثرت النقابات العمالية على إنشاء العديد من الأحزاب السياسية فى جميع أنحاء العالم، وذلك عندما نشطت هذه الحركة وأصبحت تشارك فى الحياة السياسية العالمية إلى جانب الحياة الإقتصادية منذ بداية القرن الثامن عشر. وهذا ما ينطبق أيضاً، على ظهور الجمعيات الاجتماعية الاشتراكية الزراعية (وخاصة الاشتراكية الفابية) والتى حرصت على ضرورة المشاركة فى الحياة السياسية وأخذ حقوق أعضائها من العاملين فى المجال الزراعى، كما ظهر ذلك أيضاً فى بريطانيا وفرنسا والعديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة. فى نفس الوقت، كانت الحركات الاجتماعية النقابية مثل الحركات الطلابية والاتجاهات اليسارية، قد سعت للتعبير عن آرائها والكشف عن اتجاهاتها الأيديولوجية الاصلاحية والاجتماعية، وهذا لم يكن يتحقق إلا عن طريق المشاركة فى الحياة السياسية. كما قد لعبت الكنيسة الكاثولوكية دوراً بارزاً فى نشأة الأحزاب المسيحية المحافظة في العديد من دول

العالم، وهذا ما جعل الكنيسة البروتستانتية، تلعب دوراً مضاداً لقيام العديد من الأحزاب المسيحية البروتستانتية للتعبير عن أرائها.

وعموماً، إن قيام الأحزاب السياسية جاء نتيجة لمتطلبات اجتماعية واقتصادية وثقافية وأيديولوجية ودينية فى نفس الوقت، وهذا ما يجعلنا نهتم حالياً بتحليل أهمية الأحزاب السياسية، ويمكن إيجاز دورها فى الحياة السياسية وفى العامة للمجتمعات الجديدة كما يلى(1):

١ــ الثقافة والتنشئة السياسية:

تلعب الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى تقديم الثقافة والتنشئة السياسية *Culture & Politicalization* لأعضائها المنتسبين لعضويتها أو من المؤيدين لأفكارها وأيديولوجياتها، وهذا ما يظهر فى مختلف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية وديموقراطية أو اشتراكية أو يسارية شيوعية. كما ينطبق أيضاً، ذلك على الأحزاب الأيديولوجية المتطرفة مثل الفاشية والنازية، كما حدث ذلك خلال النصف الأول من القرن الماضى (العشرين). كما حرصت الأحزاب السياسية الدينية المسيحية على تقديم ثقافة دينية وتنشئة دينية وسياسية لأعضاء سواء فى الأحزاب الكاثولوكية أو البروتستانتية، وخاصة ذلك النوع من الأحزاب التى ظهرت فى أوروبا منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الآن.

وتتركز مهمة الأحزاب السياسية فى أداء هذا الدور الوظيفى فى المجتمع الحديث، حتى يكون المواطن والعضو المنتمى للحزب لديه دراية ثقافية ومعرفية وسياسية عن برنامج الحزب وأهدافه واستراتيجيته السياسية، ويكون لديه نوع من الولاء والانتماء السياسى لهذه الأيديولوجيات. كما تهدف الثقافة

(1) للمزيد من التحليلات حول هذه الوظائف أنظر على سبيل المثال:

- *Lipest,S, Party System and Representation of Social Groups London: Harper Torchhoodt, 1967.*
- دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق.
- فريدفون ديرمهدن، السياسة فى الدول النامية، ترجمة ــ مصطفى عباس ويحيى أبوبكر، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٦٨.
- *Barker, E, Political Parties and The Party System, N.Y: Praeger Inc, 1952.*
- محمد كامل ليله، النظم السياسية، القاهرة، ١٩٩٧.
- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية، مرجع سابق،

والتنشئة السياسية إلى المشاركة فى عمليات التصويت أو تكوين الرأى العام المؤيد لسياسات الحزب، والتى تساعده فى تكوين كوادره الادارية والسياسية، القيادية فى المستقبل والتى تؤمن بالإطار السياسى العام للحزب، ولاسيما، أن الأحزاب تنظيمات ومؤسسات سياسية تؤمن بأهمية العمل الحزبى والسياسى المتواصل لإشباع رغبات الاعضاء وتحقيق الأهداف العامة للحزب وسياساته.

من ناحية أخرى، تسهم هذه الوظيفة فى تدعيم ثقافة الحزب وأفكاره السياسية بصورة متجددة، وذلك فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتى تمكن الاعضاء من القدرة على تنفيذ الرأى العام المضاد، والإطلاع على المشاكل العامة التى تظهر فى المجتمع، والقضايا السياسية التى تواجه الحزب وأعضائه. وكيفية خلق شخصية سياسية قادرة على الفهم المتعمق لهذه المشكلات وتحليل الواقع السياسى برؤى سليمة، وهذا ما يحدث خلال عمليات التصويت والمشاركة فى الانتخابات، وخلال المشكلات السياسية التى تواجه الحزب والمجتمع. وقد تتم التنشئة السياسية والثقافية والتعليم السياسي للأعضاء الحزب عن طريق إنشاء صحف أو نشرات ومطبوعات أو محطات تليفزيونية أو مدارس متخصصة تجمع بين العمل السياسى والمهنى فى نفس الوقت.

٢ـ الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية:

يحدد بعض علماء الاجتماع السياسى من أمثال "إنست باركر" *E.Barker* أهمية الأحزاب السياسية ودورها فى المجتمعات الحديثة وإعتبارها وسيلة أو قناه سياسية، وأ يمكن وصفها أيضاً بالإحتياطى الإجتماعى، لكثير من الأفكار السياسية التى توجد المجتمع، حيث يتم تصريف هذا الاحتياطى داخل نظام الدولة، فتعمل على إدارة النظم السياسية والحياة الاجتماعية بصورة عامة. ومن ثم، فإن الحزب السياسى سواء أكان ممثلاً للسلطة السياسية الحاكمة أو أحزاب المعارضة تعمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى نظم الدولة سواء عن طريق الإدارة السياسية للأحزاب السياسية الحاكمة، والتى تقوم بممارسة السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وأيضاً إذا كانت أحزاب معارضة تعمل فى الظل أو بصورة غير مباشرة وذات طابع رقابى على هذه الأجهزة ونظام الدولة.

وهذا ما يمكن أن يترجم فى وظيفة الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية، فإذا كانت الأحزاب السياسية تقوم بممارسة عملية الحكم فى المجتمع أو تسيطر على نظام الدولة كسلطة تنفيذية، تستطيع أن تلعب الأحزاب دوراً وسيطاً بين هذا النظام وبين الجماهير وخاصة من ينتمون إلى عضوية هذه الأحزاب والذين يشاركون فى وضع السياسات المحلية والقومية، أو تنفيذ المشروعات والتخطيط لأولويات التنمية والتحديث وتلبيه الحاجات الأساسية. أما إذا كانت الأحزاب السياسية من أحزاب المعارضة، ففى نهاية تستطيع أن تعبر عن آراء جماهيرها من خلال مناقشاتهم للقضايا المحلية والقومية. وخاصة أن تلك الأحزاب تلعب دوراً أساسياً أيضاً فى المجالس المحلية أو القومية، وتستطيع أن تكون قنوات أتصال بين الجماهير المعارضة وبين السلطة السياسية فى نفس الوقت.

٣ـ تشكيل الرأى العام:

تكمن أهمية الأحزاب السياسية في دورها فى تشكيل الرأى *Public Opinion*، الذى يقوم على إحترام آراء الأغلبية والأقلية فى نفس الوقت. فالاحزاب الليبرالية الديموقراطية، تؤمن بأهمية إحترام الأغلبية وسيطرتها على النظام السياسى. وهذا ما يحدث نتيجه عمليات التصويت الإنتخابى للأحزاب وتشكيلها لعضوية البرلمان والحكومة وغيرها من المؤسسات والتنظيمات السياسية. إن كان ذلك لايمكن أن يتم إلا من خلال تشكيل الرأى العام حول أهمية الدور الحزبى، وإعطاء الضمانات التفسيرية والرؤى الواقعية لبرامج الحزب. كما يقوم قادة الحزب بدور هام لإقناع الجماهير عن برامج أحزابهم وأيديولوجياتها العامة. وعن طريق التنشئة السياسية وتكوين الآراء الداعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية أو المشكلات الحياتية العامة، يتبلور لدى الجماهير اعتقادات معينة، حول هذه المشكلات من حيث أسبابها وظهورها وكيفية علاجها وتقديم الحلول المناسبة لها. وبالطبع، إن ذلك لايمكن أن يتم الا من خلال وجود وعى عام جماهيرى مستنير، يهدف إلى تحقيق الصالح العام فى المجتمع بغض النظر عن مدى تأييد الأحزاب السياسية المسيطرة له أم

وكما تكشف التحليلات المرتبطة بـ ـية الرأى العام وكيفية تكوينه والعوامل المؤثرة فيه، وأنماط وتصنيفاته المختلفه، هناك أولويات محددة، أو قضايا عامة محلية أو قومية تجمع الرأى العام حولها، وهذا ما يسمى بعوامل تكوين ونشأة الراى العام. ولكن قد يختلف الأفراد أو الجماهير حول طبيعة تفسير القضية أو المشكلة أو الظاهرة التى يتكون من حولها الرأى العام[1]. ولكن عن طريق المناقشات يصبح هناك نوع من الرأى المؤيد للقضية والمعارض لها، ولكن هذا قد لايستمر طويلاً طالما هناك إستثارة واعية من الجماهيرحول أهمية هذه المشكلات. وهذا ما تقوم به الأحزاب السياسية بالمشاركة مع غيرها من التنظيمات السياسة والاقتصادية والثقافية الدينية الأخرى. ولاسيما، أن الأحزاب السياسية لم تتكون أو تتشكل إلا من خلال وجود رأى عام، حول أهمية ووجودها ومشاركتها فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى المجتمعات الحديثة.

٤ـ تحديد المسئوليات والرقابة السياسية:

تظهر أهمية الأحزاب السياسية فى قيامها بوظيفة تحديد المسئوليات والرقابة السياسية، وهذا ما يكمل مجموعة الوظائف الأخرى السابقة، التى أشرنا إليها وخاصة وظيفة الاتصال بين الجماهير والسلطة السياسية الحاكمة. الا أن للأحزاب أهمية أخرى تتبلور فى تحديد المسئوليات، وأنماط من الرقابة على جميع الأجهزة التنفيذية والادارية والسياسية فى المجتمع. وبالطبع، إن عملية وجود الأحزاب السياسية، تعنى وجود أحزاب السلطة الحاكمة وأيضاً أحزاب المعارضة، التى تمثل قوة من الأجهزة الرقابية. ولاسيما، أن كثيراً من أحزاب المعارضة تمتلك الصحف والمحطات التليفزيونية، وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيرى، التى تؤهلها لأن تمتلك جزء من السلطة الرابعة فى المجتمعات الحديثة (الصحافة ووسائل الاعلام) وتقوم بدور رقابى على جميع أجهزة الدولة السياسية. وهذا ما جعل بعض علماء الإجتماع السياسى من أمثال "ليبست" *Lipset* و"برو" *Braud*، و"أوريم" *Oram* يهتمون بتحليل

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول الرأى العام أنظر:

- عبدالله محمد عبد الرحمن، علم اجتماع الإتصال والإعلام، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

وظائف وأهمية الأحزاب السياسية وخاصة أن لها أدوار وظيفية مزدوجة ومتعددة فى الحياة الاجتماعيه المعاصرة، ولاسيما عند تحقيق مبدأ الارادة العامة والسيادة الشعبية للجماهير، هذا المبدأ الذى نادى به "روسو" *Russou* عند تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وتطبيق أفكاره حول نظرية العقد الاجتماعى *Social Contract*.

ويعكس لنا الوضع السياسى المتغير عن أهمية دور الأحزاب السياسية أو الجماعات المعارضة، أو اصحاب الرأى المعارض لنظم الحكم منذ ظهور آراء "أفلاطون" و"أرسطو" و"سقراط" حول الديموقراطية وكيفية تطبيقها، التى تعنى ضرورة احترام رأى الأغلبية، ووضع الضوابط الكفيلة على النظم السياسية الفاسدة . كما نجد أيضاً، أن النظم السياسية الديموقراطية الحديثة، التى تؤمن بالحياة النيابية والحزبية المتعددة مثل بريطانيا على سبيل المثال أن الحياة السياسية فيها تأخذ طابعاً رقابياً وتحديداً للمسئوليات السياسية وما ينبغى أن تقوم به الدولة ونظام الحزب الحاكم سواء أكان محافظاً ليبرالياً، أو عمالياً. ففى خلال فترة حكم المحافظين يتم تشكيل حكومة أخرى، تسمى حكومة الظل *Shadow Government* ويتم تعيين وزراء فى جميع الحقائب والوزارات الحكومية، وذلك بواسطة حزب العمال. وهذا ما يحدث أيضاً بالعكس، حيث يقوم حزب المحافظين بتشكيل حكومة للظل فى ظل حكم حزب العمل، وتقوم هذه (الحكومات الحزبية) بدور رقابى من الدرجة الأولى، وطرح الكثير من البدائل السياسية لعلاج العديد من القضايا العامة والمحلية والقومية فى نفس الوقت.

٥- تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعى:

تهدف الأحزاب السياسية سواء أكانت ليبرالية أو اشتراكية أو ذات طبيعة أيديولوجية متميزه مثل الشيوعية، أوأحزاب دينية مثل الأحزاب الديموقراطية المسيحية التى تنتشر فى معظم دول أوروبا، إلى تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعى، ولاسيما بين الفئات والطبقات الاجتماعية. وهذا ما يفسر لنا أن النشأة الأولى للأحزاب السياسية، جاءت نتيجة لتحقيق متطلبات الحياة الأساسية لجماهيرها وفئاتها سواء أكانت عمالية، أو فئات زراعية، أو صناعية واقتصادية، أو دينية أو غيرها. كما ظهرت هذه الأحزاب السياسية لتنظيم كل من الحقوق والمسئوليات، التى ينبغى أن تقوم بها

الأحزاب السياسية وهذا ما أكد علية بالفعل "دوركايم" *Durkhiem* فى نظريته عن التضامن الاجتماعى *Social Solidarity*، والذى يؤكد فيها على أهمية الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، بإعتبارها تنظيمات ثانوية *Secondary Organizations*، وتهدف إلى تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعى وتحديد هوية ومسئوليات الأعضاء تجاه مجتمعهم، وما ينبغى أيضاً أن تقوم به السلطات السياسية تجاه هذه التنظيمات وتحقيق رغبات أعضائها.

ومن ناحية أخرى، يؤكد علماء الاجتماع السياسى على أهمية دور الأحزاب السياسية بالرغم من وجود الكثير من التناقضات الأيديولوجية التى تقدم بها، أو قد تؤثر على عمليات التفكك والتباين بين الفئات والطبقات الاجتماعية. إلا ان مهمة الأحزاب السياسية تقوم بعملية تنظيم إرادة الشعب والجماهير بالرغم من التباين فى عمليات تطبيق الديموقراطية. وهذا بالفعل ما توصل إليه "روبرت ميشيلز"(1) *R.Michels* فى كتابة المميز عن "الأحزاب السياسية" *Political Parties* والذى سعى فيه لتحليل جميع الأحزاب السياسية فى الدول الرأسمالية الغربية والاشتراكية والشيوعية وحاول أن يتوصل إلى دور هذه الأحزاب، فى تحقيق الاستقرار والتكامل الاجتماعى، وخاصة إذا تم تطبيق الديموقراطية بمفهومها التقليدى أو المتعارف عليه منذ الفكر الأغريقى القديم.

علاوة على ذلك، تؤمن الأحزاب السياسية بأهمية قيامها بدورها الوظيفى فى المجتمع الذى توجد فيه من أجل تحقيق مصالح جماهيرها وأعضائها، بالإضافة إلى أن تلك المصالح غالباً ما تعبر عن المصالح القومية التى توجد فى الكثير من دول العالم سواء أكان متقدماً أو نامية. علاوة على ذلك، قد يحدث نوع من الانقسام حول أيديولوجيات وفلسفة الأحزاب السياسية كل منها على حده، ولكن نلاحظ كما هو موجود فى الحياة السياسية الحديثة، ان الكثير من الأحزاب المتعارضة أو المنقسمة أيديولوجيا، تتحد مع بعضها من أجل تحقيق مصالح جماهيرها، ومن أجل استمرارية وجودها كتنظيمات سياسية واجتماعية، وتقوم بدور إيجابى فى تشكيل القرارات والحياة السياسية فى نفس الوقت وتخدم عموماً مصالح جماهيرها ككل.

---

(1) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- *Michels, Political Parties op. cit.*

٦ــ اختيار الحكام والقادة السياسين:

يؤكد الكثير من علماء الاجتماع السياسى على أهمية الأحزاب السياسية وخاصة فى المجتمعات الديموقراطية نظراً لما لهذه التنظيمات السياسية من وظائف متعددة منها وظيفة إختيار الحكام والقيادات السياسية. ولاسيما، أن مفهوم الديموقراطية من الناحية الواقعية أو النظرية الشكلية، قد تطور منذ الأغريق القدماء حتى الآن عن طريق تحديد العلاقة التى يجب أن تكون بين الحاكم والمحكومين، وهذا ما ظهر فى تمثيل الحكام فى الحياة السياسية المباشرة الديموقراطية، أو الحياة البرلمانية التعددية أو التى تخضع للتمثيل السياسى النسبى. فعن طريق الأحزاب والمرشحين لقيادتها يستطيع الفرد أن يختار من بينهم الكفاءات القيادية، التى يمكن أن تقوم الحياة الحزبية السليمة، أو أن تراعى الصالح العام للجماهير والأعضاء. كما تحرص الأحزاب السياسية على تسمية مرشحيها وإعطائهم رموز إنتخابية محدودة، حتى يسهل على الجماهير حرية الإختيار لهذه القيادة حسب كفاءتها وقدرتها الفعلية، كما أن عملية إختيار القيادات الحزبية تسهم فى إختيار القيادات السياسية الوظيفية، التى يمكن أن تحكم البلاد ككل، ولاسيما أن الدول الديموقراطية تقوم على نظام الأغلبية للحزب الحاكم وفوزه بالأكثريه.

٧ــ إحترام مبدأ الفصل بين السلطات:

أسهمت تحليلات "أرسطو" السياسية وأفكار "مونتسكيو" فى التأثير على أهمية الفصل بين السلطات أو التقسيمات السياسية بين السلطات الثلاث التقليدية (السلطة التنفيذية ــ والتشريعية ــ والقضائية[1]) هذا النظام الذى يطلق عليه بالحياة أو الحرية الدستورية المعاصرة، التى تسعى كل الدول وخاصة التى تعيش مرحلة ديموقراطية، بضرورة إحترام مبدأ الفصل بين السلطات. وخاصة أن الاحزاب بالطبع تشارك في هذا الإحترام المستمر بإعتبارها سلطة رقابية وضبطية في المجتمع. كما أنها تمارس حقوق المساءلات السياسية وإستجواب أعضاء الحكومه (السلطة التنفيذية) وتقوم بتقديم الكثير من طلبات الاحاطة للإجابة عليها، من جانب الوزراء أو مجلس الوزراء ولاسيما حول القضايا

(١) للمزيد من التحليلات أنظر:

- دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٣٨٥ ــ ٣٩٤.

العامة التى تهم الصالح الجماهيرى سواء أكانت محلية أو قومية. وبالطبع، إن الأحزاب السياسية تحرص على ضرورة إحترام الدستور والقانون، فى تشكيل السلطات وبناءاتها وأدوارها المختلفة وضرورة إحترام المسئوليات التى تقوم بها كل سلطة تجاه الوطن أو المجتمع وعدم الاخلال بها بصورة نهائية.

(٤) أنواع الأحزاب السياسية:

يوضح تحليل التراث العلمى للأحزاب السياسية، بإعتبارها من أهم التنظيمات السياسية التى ظهرت خلال العصر الحديث، والتى تطورت على مراحل متعددة خلال القرنين الماضيين، وأصبحت من الظواهر السياسية، التى لايمكن أن نفهم الحياة السياسية المعاصرة بدونها على الاطلاق. هذا بالإضافة إلى، أن الأحزاب السياسية تُعد من التنظيمات السياسية التى ارتبطت بجميع النظم السياسية التى ظهرت فى المجتمعات الحديثة. فلقد ارتبطت بالنظم الديموقراطية الليبرالية وهذا تمثل فى أنواع الأحزاب الديموقراطية الرأسمالية الغربية، أو فى النظم الاشتراكية التى ظهرت فى العديد من الدول الأوروبية والأسيوية والأفريقية أو ما سمى عموماً بدول العالم الثالث، وأصبحت هناك أعداد كبيرة من الأحزاب الاشتراكيين. وهذا ما ينطبق أيضاً على النظم السياسية الشيوعية، والفاشية، والنازية، التى أنشئت أحزاب سياسية، أطلق عليها مسميات متعددة مثل مسميات الحزب الواحد، أو الأحزاب الديكتاتورية أو غيرها. وإن كانت قد ظهرت أيضاً أحزاب سياسية ذات الانتماء أو النشأة الدينية مثل الأحزاب المسيحية التى تنتشر فى الكثير من دول العالم المسيحى.

حقيقة، إن هذا التنوع فى أنماط الأحزاب السياسية جعل الكثير من علماء الاجتماع السياسى المعاصرين من أمثال كل من "موريس دوفرجيه" *M.Duverger*، و"فيليب برو" *P.Braud*، و"سيمور ليبست" *S.Lipest*، و"توم بوتومور" *T.Bottomore* وغيرهم آخرون، يسعون لتصنيف الأحزاب السياسية محاولين كل منهم أن يبرر أسباب تصنيفه لهذه التنظيمات السياسية، وهذا ما أدى إلى تنوع هذه التصنيفات بصورة متعددة. فنجد على سبيل المثال، "دوفرجيه" يميز بين ثلاث أنماط من الأحزاب، ١ـ الأحزاب الثنائية، ٢ـ الأحزاب المتعددة، ٣ـ والحزب الواحد. أمام عالم الاجتماع الفرنسى "برو" الذى يصنف الأحزاب حسب طبيعتها التنافسية، بين نوعيين أساسيين وهما: ١

ــ الأحزاب الإدارية، ٢ــ الأحزاب الاجتماعية. أمام "بوتومور" على سبيل المثال، فإنه يميز بين أكثر من نمط من أنماط الأحزاب السياسية، فنجده يميز بين كل من الأحزاب الثورية *Revolutionary* والأحزاب الاصلاحية *Reformist*، او بين الأحزاب الاشتراكية *Socialist* ، والأحزاب الديموقراطية *Democracy*، أو ما يسمى بالأحزاب الليبرالية *Liberalist*، والأحزاب الشيوعية *Communist*. وبالطبع، إن هناك الكثير من التداخل بين هذه التصنيفات كما جاءت على سبيل المثال، فى تحليلات "بوتومور" كما قد نجد هناك الأحزاب الديموقراطية والاشتراكية فى نفس الوقت، كما يظهر ذلك فى العديد من الدول الأوروبية، وخاصة ذلك النوع من الأحزاب الذى ينتمى إلى الأحزاب العمالية.

وعلى أية حال، نسعى حالياً، لطرح أهم التصنيفات الشائعة إستخداماً من جانب علماء الاجتماع السياسى للأحزاب السياسية، والتى أكد عليها الكثير من علماء الاجتماع ومنهم أيضاً "بوتومور" دوفرجيه والتى نعرفها جيداً فى الوقت الراهن، عندما نهتم بدراسة التنظيمات السياسية العالمية وخاصة دراستنا للأحزاب السياسية سواء في الدول المتقدمة أو النامية وهذا التصنيف بإيجاز كما يلى:

١ــ أحزاب الأيديولوجيات:

يتميز هذا النوع من الأحزاب بأنها تتصف بأيديولوجياتها السياسية التى قامت عليها وفى تصميمها لأفكار موجهة وجامدة لاتقبل المرونة السياسية. وهذا ما ظهر فى الأحزاب الأيديولوجية الشيوعية، والفاشية، والنازية، وغيرها من الأحزاب التى تعكس أيديولوجيات سياسية. وهذا ما ظهر خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) والتى عبرت عن أفكار وتصورات لايزال البعض منها باقى حتى الآن. وإن كنا نلاحظ نمو الأيديولوجيات بصورة مستمرة، وهذا ما يظهر على سبيل المثال، فى الأحزاب الفاشية أو النازية التى تحاول الظهور من جديد فى بعض دول أوروبا وخاصة أيطاليا والنمسا. وإن كانت هذه الأحزاب لم تنشأ حالياً بقدر ما نلاحظ نمو هذه الأيديولوجيات فى اطار ظهور النزعات الأيديولوجية القومية وهذا ما سنعالجه بالتحليل فى الفصل القادم عند معالجتنا للأيديولوجية.

ومن أهم خصائص الأحزاب الأيديولوجية أنها تتمسك دائماً بأفكارها الأيديولوجية، وضرورة تمسك الأعضاء بصورة مستمرة بمبادئ الحزب، وعدم التعاون عموماً مع الأحزاب السياسية ذات الأيديولوجيات المناهضة أو المضادة، والتى تصطبغ هذه الأحزاب بصبغة أو صفه سياسية جامدة، ولا تتسم بأى نوع من المرونة السياسية. وهذا ما يجعل غالبية هذه الأحزاب ترفض الدخول فى تحالفات أو إئتلافات سياسية، لتكوين الحكومات أو النظم السياسية المشتركة، وان كان ذلك بالطبع لاينفى دخول الأحزاب الشيوعية (اليسارية) مع المسيحية أو الاشتراكية، والتى قد تجد فيما بينها نوعاً من الاتفاق حول عدد من المصالح السياسية والاجتماعية، كما تسعى كل منها لتحقيق مكاسب معينة من ناحية أخرى. ويمتاز هذا النوع من الأحزاب، بأنها عالية الدقة في التنظيم، والرفاهية، والضبط والتحكم، وتركز على أهمية الطاعة والامتثال لقواعد الحزب من جانب الأعضاء والقيادات فى نفس الوقت للحفاظ على أيديولوجياتهم الأساسية.

٢- أحزاب الأشخاص:

يتمثل هذا النوع من الأحزاب بإنتمائه من حيث نشأته أو تحديثه أوتطويره إلى أحد الأشخاص أو الزعامات أو القيادات السياسية البارزة، الذين يتمتعون بخصائص أو صفات كاريزمية تقليدية أو وراثية تؤهلهم لقيادة هذا النوع من الأحزاب. وتتم عملية الولاء السياسى من جانب الأعضاء إلى شخصية القائد أو الزعيم السياسي الكاريزما، الذى يتمتع بعدد من الخصائص الأخرى لكل الخطابة، والنشاط المستمر والشجاعة والدهاء السياسى، أو التمجيد للأفكار السياسية الاصلاحية أو الدستورية[1]. كما يحق للزعيم أن يعد ... وسياسات الحزب دون أخذ آراء الأعضاء أو المشاركين له فى الحياة السياسية، كما يجب أن تكون طاعة الأفراد أو الأعضاء أو المنتخبين للحزب كاملة وإلى القائد الزعيم. وبالطبع، هناك الكثير من الأمثلة على هذا النوع من الأحزاب السياسية، ولكن قد تتعرض للإنقسامات أو الاختفاء التام ولاسيما بعد وفاة الزعيم، أن لم تظهر زعامات أخرى قيادية يلتف حولها الأعضاء ويخضعون لأوامرها وطاعتها بصورة كاملة.

(١) أنظر، فوزى دياب، مرجع سابق، ص ١٦٧.

٣- نظام الحزبين:

يطلق على هذا النوع من الأحزاب بنظام ثنائية الأحزاب، وغالباً ما يظهر هذا النوع في المجتمعات الديموقراطية التي تؤمن بالحياة السياسية النيابية، وهذا ما ظهر فى بريطانيا منذ أكثر من مائة وخمسون عاماً على الاقل أو في الولايات المتحدة، وكندا، أو السويد وغيرها من الدول الديموقراطية والأوروبية الأخرى(١).

فلقد تطورت مسميات الأحزاب السياسية فى كل من (بريطانيا) والولايات المتحدة على سبيل المثال، حيث سيطر على الحياة السياسية البريطانية فى منتصف القرن التاسع عشر، حزبين رئيسيين وهما: المحافظون، والعمال، كما في الولايات المتحدة نجد كل من الديموقراطيين والجمهوريين ممثلين في حزبين رئيسيين دائما لهما الغلبة فى الحياة السياسية. وبالطبع، إن هذا النظام الحزبى الديموقراطى، يركز على أهمية أصوات الناخبين ويسيطر كل حزب على نظم الحكم نتيجة الأغلبية السائدة.

وإن كان هذا النوع من أنواع الأحزاب يسمح بوجود أحزاب أخرى سياسية، كما هو أيضاً موجودين فى بريطانيا والولايات المتحدة. كمثالين أشرنا إليهم. فهناك العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، التى ظهرت على سبيل المثال فى الحياة السياسية البريطانية أو الأمريكية (مثل حزب الخضر *Green Party*، الذى نشأ مع بداية الثمانينات من القرن العشرين، نتيجة لتعبئة الرأى العام حول مشاكل البيئة من جانب أصحاب الحركات الاجتماعية المنادية بالسلام وغير ذلك من قضايا أخرى تكون حولها رأى عام جماهير كبير خلال السنوات الأخيرة. ولكن بالطبع، هذه الأحزاب لاتلعب دوراً فى الحياة السياسية مقارنة بالحزبين الرئيسيين نظراً لوجود ضوابط الحياة السياسية الدستورية النيابية فى هذه البلدان. كما تلعب القيادات السياسية أو زعماء الأحزاب دوراً هاما فى التأثير على الأعضاء المنتمين للحزب، ويتم إختيار هذه الزعامات نتيجة لممارسة حق الاقتراع العام (التصويت الحر) على الرئيس وهيئة الحرب الداخلية التنظيمية.

---

(١) م. دوفرجيه، الأحزاب السياسية، مرجع سابق، ص ٢٣٦، ٢٣٩.

٤ــ نظام الحزب الواحد:

يعكس هذا النوع من النظام الحزبى الطابع الشمولى فى ممارسة السلطة السياسية، والذى لايسمح بنمو الديموقراطية بصورة كبيرة نتيجة لإعتبارات داخلية أو خارجية أو تطبيق أيديولوجيات سياسية أو دينية معينة. ويتم تحديد الحزب بواحد عن طريق السلطة السياسية الحاكمة، أو يتم تشكيل كل من الحزب الواحد والحكومة من جماعة سياسية يتمتع بنوع من حكم الصفوة، وغالبا ما يكون من صفوة عسكرية أو إقتصادية أو سياسية. كما تحرص هذه الصفوة على أن تمتلك الكثير من عناصر أو مقومات الصفوات الأخرى مثل الصفوة العسكرية والاقتصادية والسياسية فى نفس الوقت، وتمارس حياتها السياسية فى اطار من الشرعية التى يتم إعلان الجماهير عنها لتأييدها فى صور من التصديق الانتخابى ممثلاً فيما يسمى بالاستفتاء، على برامج وقيادات الحزب بصورة عامة.

وتبرر فلسفته نظام الحزب الواحد أهمية تطبيق هذا النوع من ممارسة السلطة السياسية لأسباب ثقافية وتعليمية، لتدنى مستويات الثقافة بين الجماهير وإنتشار الأمية، وخاصة الأمية السياسية، وعدم وجود القيادات المعارضة، التى تقتنع بها الصفوات الحاكمة، والمسيطرة على الحكم والتى يمكن أن تقود المجتمع بصورة عامة. فى نفس الوقت، قد ترتبط عملية تأسيس نظم الحزب الواحد فى البناءات الاجتماعية القبلية أو السياسية الطائفية، التى توجد فى العديد من دول العالم الثالث، والتى تحرص جماعات الأغلبية فيها على تشكيل الحكومة، وبناء نظام حزبى واحد فى نفس الوقت لفرض هيمنتها على بقية القبائل والطوائف السياسية والاجتماعية أيضاً. كما تبرر فلسفته نظام الحزب الواحد، عن طريق السلطة الحاكمة بأن النظام الحزبى المتعدد أو النظم الديموقراطية الأخرى من شانها أن تؤدى بالبلاد إلى مرحلة عدم الاستقرار والتفكك السياسى والاجتماعى، ولن تكون فى مصلحة التنمية الاقتصادية، كما أن تعدد الحياة الحزبية فى الوقت الراهن قد يؤدى بعودة الحياة الاستعمارية أو الملكية المستبدة التى كانت موجودة سابقاً، هذا بالرغم من إعتقاد السلطة السياسية ذاتها بأهمية التجربة الديموقراطية المتعددة فى المستقبل. وهذا ما سنشير إليه لاحقاً فى هذا الفصل عند تحليلنا لوضع الأحزاب السياسية فى الدول النامية.

٥ـ التعددية الحزبية:

يرى "دوفرجيه"[1] أن هناك لبساً وغموضاً شائعاً، يقع أحياناً عند معرفة مدى تعدد الأحزاب، وعدم وجود أحزاب سياسية على الاطلاق. فالدول التى ينقسم فيها الرأى العام بين جماعات متعددة غير ثابتة، ومؤقته لايمكن أن ينطبق عليها المفهوم الحقيقى للتعددية الحزبية. لأن هذا النمط من الدول أو المجتمعات تعيش تماماً ما يمكن وصفه بمرحلة ما قبل التاريخ، ولايمكن أن توجد فيها الضوابط الكفيلة لقيام الثنائية الحزبية أو التعددية الحزبية، وهذا ما يستحيل قيام أحزاب سياسية فيها. وهذا ما يمكن أن ينطبق على العديد من دول أوروبا الوسطى بين ١٩١٩ ــ ١٩٣٩ وغالبية الدول النامية فى قارة أفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط، وكثير من دول أمريكا اللاتينية، وخاصة بعد عقدى الأربعينات والخمسينات أو ما يمكن أن نصفه بمرحلة ما بعد الاستقلال من الاستعمار الغربى، وبالطبع أن هذا الوضع فى الدول النامية كان مماثلاً للوضع السياسى الذى كان موجود فى معظم الدول الأوروبية قبل القرن التاسع عشر.

إلا أن هذا الوضع الغير محدد حزبياً، جعل بعض هذه الدول سعت بالفعل لتكوين عدد من الأحزاب ذات الصفه الشرعية مع تمتعها بحد أدنى من التنظيم والاستقرار، حتى لاتعيش فى مرحلة إنعدام للمارسة الحزبية السياسية وتعيش ــ حسب ما اسماه "دوفرجيه"[2] بمرحلة الحد الفاصل بين إنعدام الحياة الحزبية والتعددية الحزبية. ويضرب على ذلك مثلاً، للحياة السياسية فى فرنسا خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر. كما أن النظام الحزبى العقلانى وخاصة نظام الحزبين، كان يحدد هوية الأحزاب السياسية بين حزبين رئيسيين فقط، ولكن ظهرت جماعات سياسية لاتدين بالولاء لأى من الحزبين الرئيسيين. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، من خلال نشأة الأحزاب الراديكالية التى تقع موقعاً وسط بين المحافظين أو العمال فى بريطانيا، او الجمهوريين والديموقراطيين فى أمريكا، او مثل هذا النوع من الأحزاب الذى ظهر أيضاً ، فى فرنسا وبعد ذلك فى معظم الدول الأوروبية مثل إيطاليا، وألمانيا، والبرتغال، وأسبانيا خلال الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضى.

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر، دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٣٦ومابعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٠.

وعموماً، قد تتخذ التعددية الحزبية أنماط ثلاثية أو رباعية أو تعددية أكثر، ولقد ظهر هذا النوع من التعددية، ولاسيما بعد ظهور ما يسمى بأحزاب الوسط، والتي تقف موقف بين الأيديولوجيات اليمينية واليسارية، وقد تستقطب هذه الأحزاب أعضاء من هذه الأيديولوجيات. كما تطبق الكثير من هذه الأحزاب نظام " التمثيل السياسي النسبي" وهذا ما ظهر في لعبها دوراً أساسياً في تشكيل الجمهورية الثالثة بفرنسا، وتحالف هذه الأحزاب مع الأحزاب الرئيسية، وهذا ما ينطبق أيضاً على سويسرا أو النرويج وغيرها من الدول الأوروبية.

(٥) البناء التنظيمي للأحزاب السياسية:

عكست التعريفات السابقة للأحزاب السياسية، أن هناك عدد من العلماء الاجتماع السياسي سعوا لتعريف هذه المؤسسات بإعتبارها تنظيمات بنائية، تلعب أدواراً متعددة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وهذا ما أتضح في تعريفات كل من "ميشيلز" *Michels* ، و"ليبست" *Lipest*، و"دوفرجيه" *Duverger*، و"برو" *Braud*، و"ماكس فيبر" *Weber*، و"جانسور" *Jansoir*، و"بوتومور" *Bottomore* وغيرهم آخرون. وما من شك، إن هذا الاهتمام جاء نتيجة تضافر جهود علماء الاجتماع السياسي، وأيضاً علماء الاجتماع التنظيمي *Sociology Of Organizations*، الذين اهتموا أيضاً بمعالجه الأحزاب السياسية، ولاسيما التركيز على دراسة مكونات البناء التنظيمي الداخلي والخارجي لها، وتحليل عدد من العمليات والميكانيزمات الداخلية وخاصة طبيعة العضوية، وأنساق القيادة و[illegible]، ودرجات الصراع والتكامل، وغير ذلك من عمليات توجد داخل هذه التنظيمات التي تلعب أدواراً ووظائف هامة في الحياة السياسية الحديثة.

على أية حال، سنركز اهتمامنا حالياً على دراسة أولاً مكونات البناء التنظيمي الخارجي، وثانياً طبيعة البناء التنظيمي الداخلي التي ترتبط بالأحزاب السياسية وهي كما يلي:

أولاً: مكونات البناء التنظيمي الخارجي للأحزاب:

جاءت نشأة الأحزاب السياسية نتيجة لمجموعة من العوامل أو الأسباب التي أدت إلى ظهورها خلال البدايات الأولى من القرن الثامن عشر، كما لم يتضح مفهوم الحزب كمصطلح سياسي الا بعد أن ظهرت استخدامات أخرى لهذا المفهوم

قبل ذلك، مثل مفهوم الزمر، والجماعات والطوائف، والنقابات، والإتحادات وغير ذلك من مفاهيم أثرت بعد ذلك فى بلورة مفهوم الحزب السياسى، ولكنها تعكس فى نفس الوقت طبيعة النشأة الأولى الخارجية التى تكونت على أثرها الأحزاب السياسية كما نعرفها خلال الوقت الحاضر. هذا بالإضافة إلى، أن الأحزاب السياسية ظهرت بصورة تدريجية، فلقد عاشت العديد من الدول الأوروبية خلال القرن الثامن عشر والتاسع عشر، الكثير من الفترات التى أتسمت بالمجتمعات اللاحزبية، وشبه الحزبية غير المستقرة أو المنظمة جيداً.

ومن ثم، فعند دراسة البناء التنظيمى أو المكون الخارجى للأحزاب السياسية، لابد أن نعترف بوضوح على أن هناك اختلافات فى طبيعة التكوين المؤسساتى الخارجى لهذه الأحزاب سواء فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر فى القرن العشرين. فالأحزاب السياسية قبل القرن العشرين، كانت لها اطار بنائى وهيكلى مختلف عما هو حالياً، فلقد كانت بمثابة مجموعة من الوحدات المرتبطة بعدد من الجماعات والنقابات أو الاتحادات، وحاولت أن تنسق فيما بينهم. أما الأحزاب المعاصرة، فلقد ارتبطت بناءاتها الداخلية بمكوناتها الخارجية، ومن ثم، تم تحديد طبيعة هذه الأحزاب، بإعتبارها تقوم وظيفى أكثر فى الحياة السياسية وذلك عن طريق إنتقاء القيادات الحزبية التى تقوم بدور أكثر فاعليه"[1].

وكما يحلل علماء الاجتماع السياسى أن نشأة الأحزاب السياسية وتطورها جاء من خلال تأثير دور العوامل الخارجية التى لعبت دوراً هاماً فى أحداث تغييرات هيكلية خارجية داخلية فى نفس الوقت. وهذا ما يعالجه بعض العلماء عند دراساتهم لعمليات التكوين المباشر أو غير المباشر للأحزاب السياسية، التى تفسر كل مها طبيعة نشاة هذه الأحزاب، حتى تبلورت أنماطها وأشكالها الخارجية. فكما يرى "دوفرجيه" أن الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية تغيرت بمعدلات أسرع من تغير نظام الدولة ذاتها، وهذا ما حدث على سبيل المثال خلال النصف الأول من القرن العشرين. فلقد ظلت الدولة كنظام سياسى. وهيكل إدارى تنظيمى، ومحتفظ بالملامح البنائية والوظيفية له داخل العديد من الدول الحديثة خلال النصف أول من القرن

(١) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٢٦.

العشرين، ولكن يلاحظ أن الأحزاب السياسية قد تغيرت مرتين على الأقل أن لم يكن ثلاثه مرات فى العديد من نفس هذه الدول.

يرجع هذا التغير الذى حدث على البناء الهيكلى للأحزاب السياسية، نتيجة لحدوث الثورات السياسية، فلقد حدثت ثورتين أو ثلاث فى بعض الدول مما غير كثيراً من الملامح العامة للأحزاب السياسية والبناء الديموقراطى التى كانت تقوم عليها. ففى الفترة من ١٨٩٠ ــ ١٩٠٠، احلت الأحزاب الاشتراكية محل اللجان المصغرة، أو الخلايا الشعبية التى كانت توجد فى بعض الدول الأوروبية. وفى الفترة ما بين ١٩٢٥ ــ ١٩٣٠ تم تحديث الأحزاب السياسية الشيوعية وأصبحت أكثر حداثة وتطوراً. ثم بعد ذلك نجد أن الأحزاب الفاشية قد ظهرت وغيرت كثيراً من الملامح الحزبية التى كانت موجودة فى ايطاليا، وغيرت الهيكل الخارجى للحزب، وكونت جيوشاً سياسية، وميليشيات خاصة بها، ولها القدرة على الاستيلاء على السلطة مثل ما حدث قبل الحرب العالمية الثانية.

فى نفس الوقت، نلاحظ أن البناءات الحزبية السياسية فى الولايات المتحدة خلال نفس الفترة (العقود الأولى من القرن الماضى (العشرين) ظلت كما هى عليه محتفظة بطابعها التقليدى، بالرغم من حدوث الثورة الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية التى تحيط بها. وخلال العقود الأولى أيضاً من ذات القرن لم تعرف بريطانيا الأحزاب الشيوعية أو الفاشية، إلا اننا نجد بريطانيا فى الوقت الحاضر، قد ظهرت فيها بعض الأحزاب السياسية الأخرى مثل أحزاب الوسط (أحزاب الخضر) إن لم تظهر فاعليتها بصورة كبيرة على النقيض من بعض المجتمعات الأوروبية الأخرى مثل النمسا وألمانيا والدول الاسكندنافية، والتى ظهرت فيها هذه الأحزاب بصورة كبيرة ونشطت كثيراً، مما ادى إلى تغيير نمط الهيكل الخارجى للبناءات الحزبية التقليدية، هذا بالرغم من أعترافها بالنظام والتمثيل السياسى النسبى.

بالاضافة إلى ذلك، إن نشأة الأحزاب الاشتراكية قد أرتبطت ملامحها وبناءاتها وهيكلها الخارجى بطبيعة القوى الاجتماعية والثقافية التى كانت الأساس الأول وراء تشكيلها، وهذا ما ظهر من خلال دور النقابات العمالية أو الزراعية. كما أعتبرت النقابات فى الأصل المباشر وهى البناءات المكونة لهذا النوع من الأحزاب (الاشتراكية)، وهذا ما يفسر أيضاً، طبيعة تكوين الأحزاب

الشيوعية العمالية. ومن ثم، إن طبيعة التكوين المباشر أو غير المباشر للأحزاب السياسية، جاء نتيجة لتأثير العوامل الخارجية التى شكلت الاطار العام للبناء التنظيمى للحزب السياسى، هذا بالرغم من أن التكوين المباشر، قد يفسر أيضاً طبيعة عضوية الأعضاء وانتماءاتهم المباشرة للحزب. أما التكوين غير المباشر قد ينشأ نتيجة تأثير الجمعيات والاتحادات والنقابات التى تسهم عموماً فى تزويد الحزب بالأعضاء المنتسبين والمؤيدين لهذه التنظيمات السياسية.

ثانياً: البناءات والوحدات التنظيمية الداخلية للأحزاب:

فى إطار تحليلنا لنمط البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية، سنتناول عدد من النقاط الأساسية التى تفسر أيضاً بعض العمليات والميكانيزمات الداخلية التى تتميز بها الأحزاب السياسية، ويمكن الإشارة إلى هذه البناءات والوحدات والعمليات التنظيمية الداخلية كما يلى:-

١ــ الوحدات البنائية التنظيمية:

تعكس طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية وجود تفاوت بين هذه المؤسسات السياسية، من حيث درجة كفاءتها وفاعليتها ومدى استمرارها، والسبب يرجع إلى طبيعة التكوين والبناء الداخلى الذى يعكس مجموعة من الخصائص والسمات العامة، التى يقوم عليها كل حزب من الأحزاب السياسية. وإن كانت تحليلات علماء اجتماع التنظيم وعلماء الاجتماع السياسى، تعكس عدد من السمات والخصائص العامة التى توجد غالباً فى معظم الأحزاب السياسية، والتى يطلق عليها بالوحدات أو العناصر البنائية المشكلة للهيكل التنظيمى الداخلى للأحزاب وهى بإيجاز(١):

(أ) اللجنة:

تعرف اللجنة الحزبية أولاً بأنها الهيئة التنظيمية العليا التى يتكون منها الحزب، ويتحدد عدد أعضاؤها طبقاً للوائح التنظيمية الداخلية، والتى لايمكن تغير عدد أعضائها إلا فى اطار تغير اللوائح ذاتها. كما تمتع بسلطات كبيرة من أجل تحقيق أهداف العامة للحزب ورسم سياسة واستراتيجية الحاضرة والمستقبلية. كما تعتمد اللجنة فى تكوينها على عضويتها من الأعضاء سواء عن طريق الترشيح أوالتعيين، وغالباً ما تقتصر على عدد

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٨ ــ ٥٨.

محدود من الأعضاء الذين يتوسم فيه القدرات والمؤهلات التى تساعدهم لدورهم القيادي فى الحزب. كما أن طبيعة عمل اللجنة العليا، داخل الحزب يتم وفق اللوائح الداخلية التى تنظم عملها ومسئولياتها القيادية والاشرافية والتنفيذية العامة على الحزب السياسى. كما تعقد اجتماعاً بصورة دورية أو عند الضرورة. كما تظهر أهمية أنشطتها عند الأزمات والصعوبات التى تواجه الحزب، أو قبل وبعد العملية الانتخابية الداخلية للحزب عند إجراء الانتخابات القومية أو المحلية العامة.

كما تنقسم اللجان إلى نوعين رئيسيين وهى:

أولاً: اللجان المباشرة، وثانياً اللجان غير المباشرة. بالنسبة للجان المباشرة يتم اختيارهم من المجتمع بسبب كفاءاتهم الشخصية وبعيداً عند إنتماءاتهم الطبقية، وربما يكونون من اصحاب الأملاك الرأسمالية أو من الفئات المهنية العليا مثل الأطباء والمحامون أو غيرهم وهذا النوع من اللجان يكون متمثلاً فى الحزب الراديكالى الفرنسى. أما اختيار اللجان غير المباشرة، فهذا النوع من اللجان يتم اختيارهم مثلما يحدث فى حزب العمال البريطانى، لأنهم يمثلون منطقة انتخابية معينة، ويكون قد سبق إنتخابهم فى مناطقهم المحلية من قبل الفروع المحلية لنقابات العمال أو الجمعيات الاشتراكية أو المنظمات التعاونية. وفى نفس الوقت، توجد لجان أخرى إضافية إلى هذين النوعين السابقين من اللجان، وهى (اللجان الفنية) وهذا ما ينطبق على اللجان الفنية التى لديها خبره طويلة فى مجال العملية الانتخابية، كما يحدث فى لجان الانتخابات الأمريكية على سبيل المثال.

(ب) الشعبة أو القسم:

يمكن تعريف الشعبة أو القسم بأن مفهومها أوسع بكثير من مفهوم اللجنة، وذلك من حيث الحجم المكون لكل منهما. والشعبة داخل الحزب تسعى إلى اجتذاب الأفراد المنتسبين إلى الحزب بصورة كبيرة وتنمية قدراتهم وثقافاتهم السياسية. كما تتسم الشعبة، بمرونه استقبالها لأعضاء جدد على النقيض من اللجنة الحزبية، ولكن بالطبع تقوم الأحزاب بوضع قواعد عامة لشروط الانتساب إلى عضويتها. فى نفس الوقت، تتعدد مهام الشعبة، فهى تقوم بوظيفة الاتصال بالجماهير، وتعمل من الناحية الجغرافية على مستوى المحليات على خلاف اللجنة التى تعمل على المستوي القومى ككل. كما فى

بعض الأحزاب الأوروبية الاشتراكية الالمانية والنمسوية والفرنسية أيضاً تفتح مجال مهمة الشعبة حتى على مستوى الاحياء أو العقارات أو المباني السكنية.

ومن أهم وظائف الشعبة أنها تقوم بالعملية الثقافية السياسية لدى الجماهير، وخاصة إلى الأعضاء المنتسبين، وبعملية التنظيم الداخلي. والطابع التسلسلي الرطيفي داخل الشعبه يتحدد على ضوء فصل المهام الوظيفية والادارية السياسية بين أعضاء الشعبة، حيث يتم تحديد المهام الادارية إلى : رئيس، ونائب رئيس، وأمين صندوق، وسكرتير وأمين محفوظات. والشعبة بصورة عامة من ابتكار الأحزاب الاشتراكية، التي تم تنظيمها وتكوينها الداخلي على أساس سياسي مطلق، وهذا ما ظهر في الأحزاب الاشتراكية العمالية ببلجيكا، وغيرها من الأحزاب الأخرى المماثلة التي ظهرت في العديد من الدول الأوروبية. من ناحية أخرى، لقد استخدمت الأحزاب المحافظة وأحزاب الوسط، هذا التقسيم الداخلي للشعبة من الأحزاب الاشتراكية، وخاصة أن الشعبة تلعب دوراً كبيراً على المستوى الاجتماعي للحزب، أو توسيع القاعدة العريضة للجماهير. وهذا ما يمكن وصف وظيفة الشعبة في الحزب إلى ما يسمى بديموقراطية الحزب، واعطائه تركيباً أكثر إنسجاماً مع العقائد السياسية المعاصرة. وبالطبع، هناك تمايز بين أنماط الشعبة في الأحزاب السياسية فهناك شعب مفتوحة وأخرى منغلقة نسبياً، وقد يتم تعيين افراد هذه الشعب أو أختيارهم حسب الإنتخاب المباشر.

(جـ) الخلية:

يتم إختيار الخلية في الأحزاب السياسية بعيداً عن عملية إختيار كل من اللجنة أو الشعبة الحزبية، حيث يتم اختيار الخلية على أساس (مهني) وذلك بخلاف اختيار اللجنة التي يتم اختيارها على أساس أقليمي، أما الشعبة فيتم اختيارها على أساس محلي جغرافي. والخلية يتم تأسيسها بين كل جماعة مهنية في أماكن عملها مثل المصنع، والموانى الكبرى، وبين الفئات المهنية العاملة في المناطق الزراعية و(المشروعات الكبرى)، أو الحرفين في مشروعاتهم الصناعية الصغيرة. فيتم تحديد الخلية السياسية، وقد يحدث داخل المصنع الواحد فيتم تأسيس خلايا سياسية متعددة تشمل أقسام المصنع مثل أقسام الانتاج، والتسويق والتوزيع. وهذا ما ينطبق على بحارة السفن أو العمال

الذين يعملون على ارصفة الموانى. وبالطبع توجد خلايا أيضاً فى الأحياء أو الشوارع السكنية، ولكنها تصبح خلايا مساعدة من الدرجة الأولى للخلية الأصلية التى تركز على تجميع الأعضاء فى أماكنهم المهنية.

ومن حيث نظم الضبط والسيطرة والتنظيم تكون الخلايا أكثر فاعلية من الشعبة، نظراً لطبيعة حجمها وسرعة الاتصال واستمراريتها، وتوزيع المهام الوظيفية والمهنية بين أعضائها، بالإضافة إلى سرعة معرفة أعضاء الخلايا لقياداتها. هذا بالاضافة أيضاً إلى عناصر التضامن المهنى التى تجمع أعضاء الخلية الواحدة، والتى تهدف عموماً إلى المطالبة بتحسين أوضاع العمل والاجور، وهذا ما يجعل هذه الظروف نقطة انطلاق أساسية لثقافة سياسية قوية، وإن كان من ضمن عيوب العمل السياسى عن طريق الخلايا، إن الخلايا قد تعتبر فى أوقات أخرى وسيلة لإضعاف الروح المعنوية بين أعضائها وتستخدم ضد الحزب أو الاتحادات النقابية، حيث قد تدعوا الى الاضراب عن العمل أو الاضراب السياسى. ومن ثم، فان اختراع الشعبة كان إشتراكياً، ام اختراع الخلايا فهو إختراع شيوعى، اى عن طريق الأحزاب الشيوعية، وهذا ما ظهر لأول مرة فى الحزب الشيوعى الروسى عام ١٩٢٤.

(د) الميلشيا:

ترتبط نشاة الميلشيا بظهور الأحزاب الفاشية الإيطالية، ذلك النوع من الاحزاب الدى يصطبغ بالطابع العسكرى والذى كان يتم اعداد أفراد من الحزب لتكون مهامه ذات طابع تنظيمى وأمنى ودعائى وإستعراض، ويكون أيضاً لديهم القدرة على القتال عن طريق استخدام السلاح والقوة البدنية. ولكنهم (الميلشيا) يبقون مدنيون ولايتم تغيرهم إلى حالات عسكرية الا عند الضرورة. وبالطبع، إن هذا العنصر البنائى التنظيمى الذى يتمثل فى الميلشيات يوضح طبيعة التمايز بين الأحزاب السياسية، ونوعية العمل البرلمانى والانتمائى الذى يتبناه كل حزب على حده، وهذا ما يجعل هناك نوع من التمايز بين البناءات والهياكل التنظيمية والإدارية للأحزاب السياسية المعاصرة. ولقد أسست الأحزاب النازية الهتلرية أيضاً ملشيات خاصة بها، شأنها شان الاحزاب العسكرية الفاشية، ويتم تحديد اجتماعات الميلشيات ثلاثة

أو أربعة مرات أسبوعياً وغالباً ما كانت ة ـمين، قسم أو اعضاء عاملون، وآخر احتياطى يتم استدعاؤه عند الضرورة.

ومن ثم، فإن الميلشيات تتصف بالطابع العسكرى الحزبى السياسى ليس فقط فى التشكيل ولكن فى بناءاتها التنظيمية، فهى تقوم على نظام تسلسلى هرمى لتأليف وحدات تنظيمية أكثر فأكثر حجماً. ففى الفرق العسكرية الوطنية الاشتراكية الألمانية كان العنصر الأساسى للمليشيات يتكون من أربعة أعضاء إلى اثنتى عشر عضواً، وكل ثلاثة إلى ست عناصر من هذه العناصر يكون شعبه، وكل أربعة شعب تكون سرية، وكل سريتين تمثل فوجاً، وخمسة أفواج يشكلون فيلقاً يتراوح عدده ما بين ١٠٠٠ ـــ ٣٠٠٠ عضو، اجتماع ثلاث فيالق يكون لواء، واجتماع ثلاثة إلى سبعة ألويه يكون فرقة، وكل فرقة توازى مقاطعه، تمثلها من أصل أحدى وعشرين مقاطعه ألمانية.

وفى الواقع، إن هذه المليشيات كانت لها دوراً كبيراً فى تطوير الاحزاب السياسية وجعلها أكثر تطرفاً وعنفاً، وذلك فى اطار تطبيقها للأيديولوجيات العامة لقادتها السياسيين كما حدث ذلك بالنسبة للحزب الفاشى بقيادة "موسيلينى" فى ايطاليا، وهذا ما ينطبق أيضاً على ميليشيات الحزب النازى التى تبنت أفكار وأيديولوجيات هتلر، وقامت كل من هذه الميليشيات باعمال درامية ومأساوية خلال تاريخها السياسى والعسكرى فى أوروبا وما نتج عموماً من فترة حكم كل من موسيلينى وهتلر وتطبيق النزعات الأيديولوجية المتطرفة فى أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين. وبالاضافة إلى ظهور الميليشيات وارتباطها بالأحزاب السياسية النازية والفاشية، إلا أنها قد ظهرت أيضاً فى العديد من الأحزاب السياسية الأوروبية الأخرى، وخاصة أحزاب الديموقراطيون والاجتماعيون النمساويون فكانت لديهم ميليشيات عمالية، كما أسس حزب حزب العمال البلجيكى ميليشيا للشباب عام ١٩٢٠ كما قد تطورت الميليشيات الشيوعية بعد عام ١٩٤٥، فى العديد من دول أوروبا وخاصة دول أوروبا الاشتراكية. كما كانت لهذه الميليشيات دور هام فى مقاومتها للاحتلال لهذه الدول، وكونت قوات تحريرية، وهذا ما لعبته بعض الميليشيات السياسية فى أوروبا الشرقية، مثلما حدث فى تشيكوسلوفاكيا. وعموماً، حدث نفور سياسى من استخدام كل من الخلايا والميليشيات وارتباطها بالأحزاب السياسية، ولاسيما أن الأحزاب التى تستخدم

هذا النوع من التنظيمات تبعدها أكثر من الممارسات والأساليب البرلمانية والانتخابية الديموقراطية.

٢ـ نظام عضوية الأحزاب:

تكشف طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب السياسية عن نوعية عضوية الأفراد الذين ينتمون اليها، ولاسيما أنها نوع من التنظيمات السياسية والاجتماعية، التى ترتبط بالحياة السياسية المعاصرة. ولقد اهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة طبيعة العضوية وفى اطار تحليلهم لعمليات المشاركة السياسية *Political Participation*. ولاسيما، أن عملية المشاركة تختلف بالنسبة لأعضاء الأحزاب ونوعية المجتمعات وطبيعة الأيديولوجيات السياسية التى يقوم عليها الحياة السياسية ككل. ولقد لاحظنا طبيعة المكونات الأساسية البنائية والتنظيمية للأحزاب، والتى تتكون من اللجنة، والشعبه والخلايا، والميليشيات، كما لاحظنا أيضاً أن طبيعة هذا البناء الهيكلى التنظيمى يختلف حسب نوعية الاحزاب السياسية وعضويتها ونشأتها وتطورها خلال القرنين الماضيين. على أية حال، نسعى حالياً، لطرح عدد من التصنيفات العامة لنظم عضوية الأحزاب السياسية وذلك بنوع من الإيجاز كما يلى:

(١) عضوية العضو المنتسب:

أرتبط هذا المفهوم أو صفة العضو المنتسب بالأحزاب السياسية مع البدايات الأولى من القرن العشرين، ولاسيما عند نشاة الأحزاب السياسية، ثم ما لبثت أن قلدتها جميع أنواع الأحزاب السياسية الأخرى، كما قد تزايد عدد المنتسبين للأحزاب خاصة بعد ظهور ما يعرف بأحزاب الجماهير *Mass Parties*، كما حدث فى نشاة العديد من الأحزاب السياسية الفرنسية مثل الحزب الاشتراكى الفرنسى، الذى يميل إلى زيادة عدد المنتسبين لأمرين هامين هما: العامل السياسى والعامل المالى. كما يحاول الحزب أن يقوم بعملية تثقيف سياسى للطبقات العاملة التى انضمت إليه ويحثهم لتأييده للسيطرة على حكم وإدارة الدولة ومن ثم، فإن الأعضاء المنتسبون هم قادة الحزب ذاته، وعماده الرئيس فبدونه يصبح الحزب لاقيمة له ولا أساس للدعم المعنوى والمادى. أما الأحزاب الديموقراطية المحافظة فأنها تركز على إستقطاب أعداد المنتسبين من القيادات ورجال الأعمال والرأسماليين والوجهاء الذين لديهم قدرات إتصالية بالمرشحين والتنافسيين فى نفس

الوقت، كما أن الأعضاء المنتسبون فى الأحزاب الرأسماليين يعتبرون أعضاء فى اللجان الفنية مثل لجان تنظيم الحملات الانتخابية. ومن ثم، فإن مقاييس الإنتساب فى هذه الاحزاب تكون أسمية وبدون إجراءات، أما الأحزاب الاشتراكية العمالية تتم بعد توقيع تعهدات مكتوبة.

(ب) درجات المشاركة:

تتميز نوعية درجات المشاركة فى الأحزاب الليبرالية الديموقراطية بأنها تتخذ ثلاث أشكال أو صفات للمشاركة وهى:

- الحلقة الأولى، وتشمل الناخبين الذين يصوتون للمرشحين، والذين يتم تحديدهم بواسطة الحزب للدخول فى الانتخابات العامة والمحلية.

- الحلقة الثانية وتشمل "المحبذون"[1] وهم الفئه من الأعضاء الذين يعتبرون أكثر من كونهم أعضاء منتسبون فقط. ويتميزون بهذا الأسم، (المجندون) لعدم وضوح ميلهم صراحة نحو الحزب ويتميزون وإن كانوا يدافعون عنه ويشتركون فى مؤسساته الحزبية الفرعية ويساعدونه ماليا،وقد يطلق هذا المسمى، أيضاً على مناصرى الأحزاب الشيوعية فى نفس الوقت.

- الفئة الثالثة، فتشمل المتسلطون "أصحاب السلطة"، او تطلق عليهم أيضاً بالمناضلون، فهم يعتبرون أنفسهم الأعضاء المنظمين للأحزاب، وعناصر تكوينه بل يعدون أنفسهم من المناضلين لاستمراريته والدفاع عن أيديولوجية واستراتيجيته العامة.

(جـ) طبيعة المساهمة:

توضح طبيعة المساهمة أن هناك درجات متفاوتة فى عملية المشاركة للأعضاء فى الأحزاب السياسية بين الناخبون، والمحبذون، والمنتسبون، والمناضلون وغير ذلك من فئات متعددة قد تكون بين هذه الفئات السابقة التى تتسم بها عضوية الحزب. وهذا ما يعكس الكثير من الغموض فى تحليل العلاقات المتداخلة بين هذه الفئات والحلقات الثلاث السابقة، التى تعكس درجات المشاركة. ولاسيما، ان طبيعة المساهمة تختلف من عضو إلى آخر حسب نوعية إنتمائه أو تضامنه مع الحزب الذى يؤيده او يناضل من أجله، او يميزه ويتعاطف معه، أو يعطيه صوته فى الانتخابات العامة والمحلية. ومن ثم، فإن درجات التضامن

(١) للمزيد من التحليلات، انظر، دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١٢٩.

الاجتماعى تختلف حسب علاقة الأعضاء بالأحزاب السياسية، ونوعية هذه الأحزاب، كما تختلف درجة المساهمة والمشاركة أو التضامن حسب الوقت والظروف السياسية والبناءات واستراتيجيات الحزب ومدى تغيرها.

٣ـ أساليب القيادة الحزبية:

توضح طبيعة البناءات التنظيمية الداخلية للأحزاب أنها تشمل أنماط السلطة وعلميات صنع القرار، ودرجات المشاركة وأنماط الاتصال، وعلاقات القوة والسيطرة والتقييم أو الضبط الذى يوجد داخل هذه التنظيمات السياسية. كما أن هناك أيضاً الكثير من ملامح الصراع والتعاون الذى يحدث غالباً داخل الأحزاب كتنظيمات إجتماعية يوجد بها العديد من الفئات والأفراد والأعضاء والجماعات الطائفية والثقافية والدينية والسياسية والأيديولوجية. هذا التنوع الشديد داخل الأحزاب كتنظيمات سياسية، إهتم بدراستها العديد من العلماء من أمثال "ماكس فيبر" *M.Weber* وخاصة فى تحليلاته المميزة عن الأحزاب السياسية. كما اهتم بها "دوفرجيه" *Durverger* عندما أهتم بتحليل البناءات أو العناصر الأساسية ونوعية الأعضاء للأحزاب السياسية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

علاوة على ذلك، إرتبطت عملية القيادة *Leadership Process* بتحليل عناصر الديموقراطية التى تتميز بها الأجزاب السياسية وهذا ما ظهر فى تحليلات بعض علماء الاجتماع السياسى، وهذا ما عالجه على سبيل المثال "روبرت ميتشيلز" *R. Michels* فى كتابه عن الاحزاب السياسية *Political Parties* والذى حاول فيه أن يثبت زيف الديموقراطية وظهور نظام القانون الحديدى الأوليجاركى، الذى يسيطر على جميع الاحزاب السياسية المعاصرة بما فيها الاحزاب السياسية الديموقراطية. ذلك النوعيه من التنظيمات الديموقراطية التى تسيطر عليها الصفوة السياسية أو حكم الأقلية الأوليجاركية، وهذا ما تناوله فى تحليله للأحزاب السياسية الشيوعية أو الاشتراكية أو النازية والفاشية أو الليبرالية الديموقراطية. علاوة على ذلك، إهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة أنماط القيادة وأساليب الحكم داخل الأحزاب السياسية، ونوعية الصراع حول السلطة والسيادة، أو حول المصالح والأيديولوجيات المتعددة.

على أية حال يوضح تحليلنا لأساليب القيادة فى الأحزاب السياسية، عن وجود أربعة نماذج أو أساليب للقيادة مختلفة فيما بينها وهى بإيجاز[1]:

١ـ النموذج الأول: القيادة الكاريزمية:

يوجد هذا النوع من القيادة فى كثير من الأحزاب السياسية، التى تستمد سلطتها من بعض القيادات أو الزعامات الحزبية، التى تتمتع بخصائص كاريزمية استثنائية مثل الشجاعة، والخطابة، والدهاء السياسى، أو من لهم أدوار بطولية فى مجال التحرير والاستقلال، او غير ذلك من صفات أخرى متعددة، وذلك طبعاً لتصورات "ماكس فيبر" *M.Weber* وتصوراته لأنماط السلطة السياسية المثالية وتركيزه على النمط القيادى الكاريزمى. ويوجد مثال تاريخى على هذا النوع من القيادة الحزبية فى فرنسا مثل تأسيس الجنرال "ديجول" للحزب تجمع الشعب الفرنسى.

٢ـ النموذج الثانى: القيادة الديموقراطية:

يقوم هذا النمط القيادى على أساس الخيار الانتخابى واحترام آراء الناخبين، وحرية عملية التصويت الحر، لأفضل المرشحين لقيادة الأحزاب السياسية. ولاسيما، للأفراد القياديين الذين يتمتعون بقدرات عالية من النضال لمصالح حزبهم وتحقيق استمرارية وجوده. كما أن هؤلاء الأفراد القياديين تكون لديهم شعبية وتأكيد جماهيرى على المستوى المحلى والقومى، وهذا ما ينطبق عموماً حالياً على الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية، التى تسود معظم الدول المتقدمة وبعض الدول النامية الناشئة.

٣ـ النموذج الثالث: إنتقاء القيادة:

يظهر هذا النمط من القيادة الحزبية كما حددها "دوفرجيه" فى أحزاب الأطر، والتى تمثل فى أحزاب اليسار والوسط، أو اليمين المعتدل، ويتم إختيار قادتها من جانب القاعدة الحزبية، التى تتسم بقلة العدد غالباً، ولكن يتمتع فيها بعض القيادات بسمات القيادة الحزبية التى تؤهلهم لممارسة الدور القيادى.

---

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٤٠٢ ــ ٤٠٣. ولكننا نضيف إليهم نموذج رابع كما تصوره ميشيلز.

٤ـ النموذج الرابع: القيادة الأوليجاركية:

ويقترح هذا النموذج حسب تحليلات "ميشيلز" *Michels* عن الأحزاب السياسية، والتى تصدر فيها أن أساليب ممارسة الحكم فى الأحزاب السياسية تبتعد كثيراً عن مقومات الديموقراطية، وتظهر بعض القيادات السياسية التى تمسك بزمام الأمور وبقبضة حديدية أسماها "بالقانون الحديدى الأوليجاركى" الذى يهيمن على العمل الحزبى بواسطة أحد القيادات أو مجموعة من الأفراد (القلة) التى تهيمن على العمل السياسى عامة.

(٦) الأحزاب السياسية فى الدول النامية:

يهتم الكثير من علماء الاجتماع السياسى عند دراستهم للأحزاب السياسية بأن يشيروا إلى طبيعة هذه التنظيمات فى الدول النامية، وذلك فى اطار تحليلهم للنظم والعمليات والظواهر السياسية، التى ظهرت فى هذه الدول ولاسيما خلال النصف الأخير من القرن العشرين، فلقد كشفت التحليلات الحديثة لعلم الاجتماع السياسى المعاصر، أن هناك تزايد ملحوظاً فى اهتمامات الباحثين بدراسة الواقع السياسى للمجتمعات النامية، والتى تشهد مرحلة سياسية غير مستقرة يمكن تماثل تاريخيا بالنصف الأول من القرن التاسع عشر التى شهدتها المجتمعات الأوروبية بصورة عامة. حيث لاتزال المجتمعات النامية تعيش معظمها مرحلة عدم استقرار اقتصادى وسياسى وثقافى، ونرى الكثير منها يتخبط فى سياساته الداخلية والخارجية، وهذا ما يظهر عموماً فى تطبيق نظمها السياسية ومنها نظام الاحزاب السياسية بصورة خاصة.

على أية حال، يرى بعض علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، أن دراسة الأحزاب السياسية فى الدول النامية، لايمكن أن تتم بصورة بعيدة عن الوضع الاقتصادى السياسى الاجتماعى والثقافى والدينى، الذى لاتزال تشهده مجتمعات الدول النامية. وخاصة، أن دورة تغيير الأحزاب السياسية تعتبر من الدورات السريعة، مقارنة بنظم الحكم أو الدولة بصورة عامة. وهذا ما أكده "دوفرجيه" فى تحليلاته لكل من نظم الدولة والنظام الحزبى السياسى فى العصر الحديث. وهذا ما يفسر عموما، أن دول العالم الثالث لاتزال الكثير منها تشهد الثورات والثورات المضادة، وقد يحدث فى الدولة الواحدة ثلاث ثورات سياسية متتالية خلال عقد واحد من الزمان. وهذا ما يجعل دورة التغير

السياسى عامة سريعة التغير والتطور ويهدد عموماً نسق البناءات والنظم السياسية أو الاقتصادية التى لم تستقر معظمها بعد. هذا لايعنى عدم وجود نظم سياسية حزبية مستقرة فى الدول النامية، نظراً لوجود العديد من الدول النامية التى قد قطعت شوطاً كبيراً فى تطبيق النظم السياسية الغربية ومنها نظام الأحزاب السياسية، وهذا ما أطلق عليه بعض علماء الاجتماع السياسى مثل "فيليب برو" *P.Broud*، بنظم تصدير الدولة بين الدول الغربية إلى الدول النامية، وهذا ما تناولناه عند مناقشتنا لمستقبل الدولة المعاصرة سواء فى الدول المتقدمة أو النامية فى الفصل السابق عن نظام الدولة.

عموماً، يرى علماء الاجتماع السياسى، وعلماء التنظيم وعلماء التنمية، وغيرهم من المتخصصين فى دراسة النظم السياسية فى الدول النامية، أن هذه الدول تتمتع بمجموعة من الخصائص والسمات العامة، التى تجعلها تعيش سواء فى مرحلة التخلف أو التحول والنمو والتطور أو مرحلة شبه المتقدمة. ومن أهم هذه العوامل على سبيل المثال، أن الدول النامية قد ورثت تخلفها نتيجة الحقبة الاستعمارية، والتى سادت معظمها حتى تقريباً منتصف القرن (الماضى) العشرين، كما أن الدول النامية تعيش معظمها فى مرحلة تخلف إجتماعى وثقافى نتيجة لإنخفاض مستويات التعليم، والصحة، والإهتمام بالمرافق الأساسية، وهذا هو الحال فى معظم الدول الأفريقية فى السنوات الأخيرة. كما أن معظم الدول النامية دخلت فى حروب أهلية أو حروب فيما بينها إستمرت طيلة النصف الأخير من القرن العشرين ولاتزال. علاوة على ذلك، لاتزال تسيطر على نظم الدول النامية الصفوات العسكرية التى تتبنى أيديولوجيات سياسية عامة، وحزبية خاصة، ولها فلسفتها تجاه العمل السياسى الحزبى عموماً.

على أية حال، لقد ظهرت تحليلات تقليدية ومعاصرة فى مجال علم الاجتماع السياسى حاولت لدراسة النظام الحزبى السياسى فى الدول النامية، ووضع تصنيف لنوعية هذه النظم وهى بصورة موجزة"[1].

أولاً: نظم سياسة لا تقوم على التنافس السياسى والحزبى:

ويندرج تحت هذا النوع ثلاث تصنيفات فرعية وهى:

١- دول ليس بها أحزاب أو لا أهمية لوجود للأحزاب بها، وهذا ما يظهر فى دول شهدت حروب أهلية طويلة ومع غيرها من الدول المجاورة مثل أفغانستان وأثيوبيا والصومال على سبيل المثال. فلقد ظلت هذه الدول تؤيد عدم إنشاء أحزاب سياسية لإعتبارات عسكرية إقتصادية، وانها لم تنشأ أحزاب نظراً لظروفها الواقعية كما حاولت بعض هذه الدول أن تقيم انتخابات حزبية وكان يتم ذلك تحت الحماية العسكرية. وان كانت تعترف حكومات هذه الدول بأهمية العمل السياسى الحزبى، إلا أنها تحرص على أهمية وجود الولاء السياسى للحكومات الحالية. كما شهدت هذه الدول أيضاً نزعات قومية طائفية وقبلية، أوسواء على الحياة السياسية الحزبية وهذا ما هو موجود بالفعل فى دول أفريقية مثل بروندى وروواندا والنيجر والكنغو. كما يلاحظ أيضاً، أن هذه المجموعة من الدول تظهر فيها التعبيرات والشعارات والسياسيات الأيديولوجية التى تؤكد عدم جدوى الأحزاب السياسية، والتركيز فقط على الحكومات العسكرية أو الفصائل العسكرية السياسية المتنافرة فيها. وإن كانت هناك بعض الدول أيضاً، التى تنادى بضرورة العودة إلى الحياة السياسية والنيابية المستقرة، والتى ترى فى عودة أو تطبيق الحكم المدنى والاستقرار السياسى نوع من التقدم السياسى الذى سوف يجنى الكثير من الاستقرار الاقتصادى والأجتماعى والأمنى.

---

(١) انظر على سبيل المثال:

- فريد فون، دير مهدن، السياسه فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ٧٢ ــ ٧٣.
- نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٩٠.

- *Almona, A.& Coleman.6. (ed) The Political of The Developing Areas, N.Y: Princeton Univ. Pres, 1960.*
- *Kebsechull, H.G (ed) Politics in Transianal Socieies, N.Y: Appleton. Century 1990.*
- *Wisenman, V, Political System, London, Rout.Tidege. Comp. 1998.*
- *Bottomore, Political Sociology, op.cit Chap. 2.*
- *Orum, A, Political Sociology, op.cit, Chap.9.*

٢- دول يوجد فيها حزب واحد للبيروليتاريا أو احزاب بروليتاريا متعددة: ويقصد بأحزاب البروليتاريا الأحزاب العمالية سواء أكانت صناعية أم زراعية أم خدمية، ويمثل هذه المجموعة عدد من الدول التى لاتزال تطبق نظم الشيوعية والاشتراكية. وهذا ما هو موجود فى دول مثل الصين، وكوريا الشمالية وفيتنام، وليبيا، ولقد تم تطبيق نظام الحزب العمال الواحد والاحزاب المتعددة، كنوع من تطبيق الأيديولوجيات الشيوعية المصدرة إلى الدول النامية. ولقد ظل هذا النوع من الأحزاب حتى الآن فى هذه الدول، بالرغم من إنهيار الشيوعية السوفيتية وفى الدول الاشتراكية الأوروبية الشرقية، التى كانت متحالفة مع الاتحاد السوفيتى. كما لاتزال النظم الحزبية الشيوعية البروليتارية تحتفظ لنفسها بالقدر الأكبر من الأعضاء فى البرلمانات السياسية، او حتى عند وضع القوائم الانتخابية للأحزاب السياسية. كما قد توالت حدوث الثورات السياسية فى بعض هذه الدول، وإن كانت تتبنى نفس الأيديولوجيات السياسية، او ما يمكن تسميتها بعملية حدوث الثورات على مرحلتين: الأولى، مرحلة أساسية، والثانية مرحلة تصحيحية أو تطهرية كما يطلق عليها.

٣- الدول ذات الحزب الواحد: ومن أهم أمثلة الدول التى تندرج تحت هذه المجموعة الدول عربية مثل الجزائر وتونس بالاضافة إلى دول أفريقية مثل تشاد، وغانا، وغينيا، وليبيريا، وموريتانيا، وتوجو وغيرها. وفى هذه الدول تسيطر على مقاليد الحكم الحزب الواحد الحاكم الذى يهيمن على جميع أنواع السلطات والوزارات والمؤسسات الحكومية. وإن كانت نظم هذه المجموعة قد إستمر فيها هذا النوع من الأحزاب لفترات طويلة ولايزال، وإن كانت بعض الدول النامية التى تتبنى هذا النمط السياسى الحزبى، قد تسمح بنشأة أحزاب سياسية معارضة ولكن يعطى لها دور هامشى أو شكلى، وعدم السماح لها عموماً بالتوسع الجماهيرى أو الشعبى. ومن الناحية السياسية الواقعية، يصعب التميز بين نظام الدولة، ونظام الحزب السياسى، ولاسيما، أن الحزب هو الذى يشكل الحكومة ويسيطر على جميع زمام الأمور السياسية والحياتية. كما تركز على الشعارات السياسية التى تنادى بأن الولاء السياسى يجب أن يوجه أساساً للدولة وليس للنظام الحزبى، وضرورة جعل الولاء مشتركاً لكل من الدولة والحزب معاً. كما تعتبر الدولة عملية الإنتماءات السياسية والحزبية للأحزاب الأخرى المعارضة نوعاً من الجرائم السياسية الكبرى، وهذا ما يؤدى إلى

التنكيل عموماً، بالقيادات السياسية المعارضة فى ظل قوانين الطوارئ المستمرة.

ثانياً: نظم سياسية شبه تنافسية:

ويندرج تحت هذا التصنيف من هذه الدول مجموعتين فرعيتين هما:

١- دول الحزب الواحد المسيطر:

ومن أهم هذه المجموعة دول مثل مصر، والهند، وبوليفيا، والسلفادور، والمكسيك، تركيا، وماليزيا، والسنغال، وغيرها. ويقصد بهذا النوع من العمل الحزبى، أن هذا النظام يسمح بوجود تعدد حزبى، قد يصل إلى وجود ١٦ حزباً أخر بالإضافة إلى الحزب الحاكم مثلما يحدث حالياً فى مصر. ولكن لاتزال السيطرة السياسية للحزب السياسى الأوحد. وهذا ما يظهر فى معظم الدول النامية خلال السنوات الأخيرة حتى الدول التى تشهد تحولاً سريعاً إلى طريق الدول المتقدمة. وإن كانت عملية تطبيق نظام الحزب الواحد المسيطر، مختلف من دولة إلى أخرى نتيجة إلى نوع الطابع التنافسى بين الأحزاب المعارض والحزب الواحد المسيطر، ونوعية التشريعات القانونية والسياسية، التى تسمح بالعمل الحزبى عموماً. ويبرر أصحاب السلطة فى دول الحزب الواحد المسيطر، بأن الدولة تعيش مرحلة التطور الاقتصادى وتنمية اجتماعية ملحوظة، فيجب تأجيل التعددية الحزبية الفعالة لاحقاً. وهذا ما ظهر فى دول مجموعة جنوب شرق آسيا، مثل الفلبين، وأندونيسيا، وتايلاند، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة وغيرها وخاصة خلال العقدين الماضين.

٢- الدول الدكتاتورية ذات الحزبين:

ويوجد هذا النمط من النظم السياسية الحزبين فى بعض دول أمريكا الجنوبية واللاتينية والدول الأسيوية مثل هندوراس، وجامايكا، وارجواى، وغيرها. ويقصد بالدول الديكتاتورية هى، الدول التى لها نظام ديكتاتورى سياسى يؤيد فكرة انشاء حزب آخر للمعارضة، ولكن يجب أن نظل الغلبة والسيطرة للحزب الرئيسى (حزب الدولة). وربما يظهر هذا النمط فى أمريكا الجنوبية أو اللاتينية كنوع بين العدوى السياسية الأمريكية بأهمية وجود حزبين رئيسيين، ولكن عملية التطبيق تأخذ طابعاً ديكتاتورياً وليس ديموقراطيا فى الحياة السياسية البرلمانية كما هو مطبق فى عملية الانتخاب الأمريكية.

ثالثاً: النظم السياسية ذات التنافس الحزبي:

ويشمل هذه المجموعة من الدول نمطين أساسيين وهما:

١ــ الدول الديموقراطية ذات الحزبين:

ظهر هذا النوع من العمل الحزبي السياسي، بعد أن قطعت هذه الدول شوطا لابأس به في مجال التنمية الاقتصادية والتي آلت على نفسها بضرورة تطبيق النظم الديموقراطية السياسية كجزء من عملية التنمية الشاملة، وهذا ما يظهر في دول مثل كولومبيا، وكينيا، وترينياد، ولقد جاء هذا التطبيق الحزبي نتيجة لعامل المنافسة بين الدول، وقد تتناوب عملية السلطة كلا من الحزبين في حالات الاستقرار السياسي، وأحيانا يفرض نوع من الحظر على بعض هذه الأحزاب ولكن لفترات مؤقتة.

٢ــ الدول الديموقراطية متعددة الأحزاب:

شهدت بعض الدول النامية تطوراً ملحوظاً في مجال التنمية السياسية وتطبيق الديموقراطية الغربية، وهذا ما أشار إليه علماء الاجتماع السياسي في تطبيق نظم الدول المستوردة. كما أشار "فيليب برو" على سبيل المثال، وظهر هذا النوع مؤخراً في دول مثل أندونيسيا، وماليزيا، وكوريا الجنوبية، والعديد من دول أمريكا اللاتينية والجنوبية مثل الأرجنتين وشيلي، والبرازيل، وغيرها، والتي قد أكدت على أهمية التنمية السياسية الحزبية إلى جانب تجاربها الاقتصادية والاجتماعية التنموية.

خاتمة:

ما من شك، إن الأحزاب السياسية تعتبر من التنظيمات السياسية، التي إهتم بدراستها علماء الاجتماع السياسي كغيرهم من المتخصصين في فروع علم الاجتماع، والعديد من علماء العلوم الاجتماعية الأخرى ولاسيما، السياسة، والقانون، والاقتصادي والتاريخ، والفلسفة، والأنثربولوجيا وغيرهم، وهذا ما إنعكس على وضع تعريفات متعددة للأحزاب السياسية سواء من ناحية تحليل مفهوماتها وتفسيراتها اللغوية والاصلاحية والقانونية والتنظيمية. من ناحية أخرى، كشفت تحليلاتنا السابقة، عن طبيعة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، وخاصة لإعتبارها ظاهرة سياسية حديثة، أي ظهرت خلال البدايات الأول من القرن الثامن عشر، وإن كانت فكرة الزمر والاتحادات والجماعات والطوائف

السياسية، ترجع جذورها إلى بلاد الأغريق عند "سقراط" و"أفلاطون" و"أرسطو". ومن ثم، إن دراسة النشأة التطورية للأحزاب السياسية، كشفت عن مدى ارتباط هذه التنظيمات بالواقع الاجتماعى والثقافى والدينى والسياسى، وهذا ما جعل ظهور الأحزاب مرتبطاً بالعديد من النقابات والاتحادات العمالية والمهنية والمذهبية السياسية وأيضاً الدينية.

فى نفس الوقت، تبرهن أهمية ووظائف الأحزاب السياسية، لأنها تؤدى خدمات متعددة فى الوقت الراهن، كما يمكن اعتبارها سلطة رقابية وضبطية على الأجهزة والسلطات الحكومية والسياسية، وتعتبر أيضاً همزة إتصال بين الحكام والمحكومين، وتسهم فى عمليات إختيار القادة الحزبيين والوطنيين سواء من خلال عمليات الانتخاب الحر أو الاختيار من بين المرشحين لشغل هذه القيادات السياسية التى تهتم بعد ذلك بتحقيق الصالح العام القومى وأيضاً مصالح الجماهير الحزبية، كما تقوم الأحزاب السياسية بعمليات الاستقرار السياسى والاجتماعى، طالما أنها تهدف إلى تحقيق الديموقراطية النيابية والسياسية ـ علاوة على ذلك، إن الاحزاب السياسية تقوم بعمليات التثقيف أو التعليم السياسى للجماهير أو أعضائها سواء أكانوا مؤسسين أو منتسبين فى نفس الوقت، وتخلق نوع من الولاء والانتماء للعمل السياسى الحزبى، وإضفاء روح الديموقراطية واحترام آراء الأغلبية أو القوانين الدستورية أيضا.

من ناحية أخرى، لقد تعددت أنماط الأحزاب السياسية وحدثت تصنيفات متعددة لهذه الأنماط، سواء أكانت ديموقراطية ليبرالية، أو يسارية شيوعية أو إشتراكية أو ذات أيديولوجيات متطرفة مثل الأحزاب الفاشية، والنازية، وأحزاب ديكتاتورية أو أوليجاركية أو أحزاب دينية مثل الأحزاب المسيحية الأوروبية الكاثوليكية أو البروتستانتية. كما قد ظهرت هذه الأحزاب فى اطار معاكس أو مضاد للأيديولوجيات متصارعة أو سياسات اجتماعية متباينة أو نزعات دينية مختلفة. وهذا التنوع يعكس مدى التطور السريع على بناءات ونظم الأحزاب كتنظيمات سياسية، ومرتبطة بنظم الدولة السياسية. كما ظهرت أحزاب من أجل إجراء إصلاحات سياسية، وأخرى نتيجة لتطبيق مبادئ ثورية شاملة، من ناحية اخرى، إن عملية تطبيق النظم السياسية الحزبية قد تتغير من مجتمع إلى أخر حسب الأوضاع السياسية والأيديولوجيات العامة، وتغير البعض منها كلية كما

حدث فى إيطاليا، وألمانيا، وروسيا بعد انهيار النظم النازية الهتلرية أو الفاشية الموسولينية أو اللينينية الشيوعية.

حقيقة، إن دراسة الأحزاب السياسية لايمكن فهمها بصورة واقعية دون معرفة البناءات التنظيمية الواقعية والخارجية التى تكون الأحزاب السياسية وتؤثر فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة، ولاسيما أن هذه التنظيمات ما هى إلا تنظيمات اجتماعية تكونت بفعل عوامل البيئة السياسية الاجتماعية والثقافية والدينية والأيديولوجية التى ظهرت خلال العصر الحديث، وشكلت الكثير من البناءات التنظيمية الداخلية والخارجية حسب طبيعة مجموعة هذه العوامل ككل. كما جاءت النشأة التطورية للأحزاب لتعكس مدى إعتبار الأحزاب تنظيمات سياسية ثانوية، تنتمى إلى تنظيمات عمالية أو نقابية أو دينية أساسية. كما قد لعبت الأحزاب السياسية دوراً هاماً فى الاستقرار السياسى واضطرابة فى نفس الوقت، وكانت مصدراً للقوة والنفوذ والسيطرة والتعبير عن العنف كما حدث فى الأحزاب النازية والفاشية. من ناحية أخرى، إن دراسة الأحزاب السياسية فى الدول النامية، تعكس مدى التباين السياسى الذى يوجد فى هذه الدول ومحاولة كل منها تطبيق النظم السياسية الغربية فى إطار تصدير نظم الحياة النيابية والحزبية وإستيراد نظم الدولة الحديثة، وتطبيقها فى الدول النامية التى تعيش مرحلة التحول نحو التقدم السياسى والاقتصادى والاجتماعى.

الفصل السابع

الأيديولـوجيـة

تمهيد:

(١) الأيديولوجية: التعريف والنشأة والتصنيف.

(٢) الديموقــراطية.

(٣) الاشتـــراكية.

(٤) الشيـــوعية.

(٥) الفـــاشستية.

(٦) النــــازية.

(٧) الصهيـــونية.

(٨) الأيديولوجية فى الدول النامية.

خاتمة.

تمهيد:

خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تعددت مجالات وميادين علم الإجتماع السياسى المعاصر، لتشمل موضوعات وقضايا متنوعة، لم تتناولها التحليلات التقليدية لهذا العلم من قبل، بالرغم من إمتداد الجذور التاريخية لهذه القضايا إلى البدايات الأولى من القرن التاسع عشر. ومن أهم هذه القضايا قضية الأيديولوجية السياسية، التى أصبحت موضع إهتمام الكثير من المتخصصين في علم الإجتماع السياسى، ولاسيما بعد أن تعددت أنماط وتصنيفات الأيديولوجيات السياسية، وأصبحت تشمل الكثير من النزاعات الفكرية والقضائية والإجتماعية والسياسية والأخلاقية والثورية والديمقراطية فى نفس الوقت. وما من شك، أن قضية الأيديولوجيات السياسية يهتم بها أيضاً العديد من المتخصصين فى العلوم الإجتماعية الأخرى مثل الفلسفة، والقانون، والسياسة، والإقتصاد، والتاريخ وهذا ما يُثرى عموماً التحليلات المرتبطة بهذه القضية، وإن كان ذلك يضفى عليها الكثير من الغموض واللبس فى بعض الأحيان. إلا أن ذلك لا يعنى على الإطلاق، وجود الكثير من نواحى الإتفاق حول طبيعة الأيديولوجيا، بإعتبارها قضية هامة يجب توجيه الإهتمام بها، ولاسيما أنها ظاهرة حديثة وإجتماعية متجددة بصورة مستمرة.

كما تكمن أهمية الأيديولوجيات السياسية، كظاهرة سياسية وإجتماعية متغيرة بشكل ملحوظ، وهذا ما ظهر خلال القرن الماضى (العشرين)، حيث تركت الكثير من الملامح والمظاهر المختلفة لها، نتيجة لتغير الأبنية الإجتماعية العامة. كما نجد أن التعريفات الخاصة بالإيديولوجيات تعكس نوعية التباين حول تحديد ماهية هذه التعريفات ومدى تداخلها مع الكثير من المفاهيم الأخرى، الأمر، الذى نسعى لتحليله بصورة موجزة، محاولين أن نوضح كيف تطورت الأيديولوجيا، من حيث الإستخدام العلمى لها، ومن حيث وجودها كظاهرة سياسية واقعية. وإلى أى حد تعددت المفاهيم المرتبطة بها أو المتداخلة معها. كما نسعى أيضاً خلال إهتمامنا فى هذا الفصل، لتحليل أهم التصنيفات المرتبطة بالأيديولوجيا من جانب العلماء والمتخصصين، الذين إهتموا بمعالجتها بصورة نظرية وميدانية. وبالطبع، إن هذا الإهتمام سيعكس النشأة التطورية للأيديولوجيا وخاصة خلال القرنين الماضيين التاسع عشر

والعشرين، ومعرفة ما هى أهم التعريفات التى نطلق عليها ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين.

بالإضافة إلى ذلك، إن إهتمامنا فى هذا الفصل، سيركز على معالجة أهم الأيديولوجيات السياسية، وخاصة التى يتفق حولها العلماء والمتخصصين عموماً ولاسيما فى علم الإجتماع السياسى المعاصر، ومدى تقارب وجهات نظرهم مع علماء السياسة والقانون والإقتصاد وغيرهم من المهتمين بتناول هذه القضية. ومن ثم، نحاول أن نعالج أهم الإيديولوجيات السياسية المعاصرة مع تحديد أهم الأفكار والقضايا الخاصة بها، وكيفية تطورها وتحديثها وإلى أى حد تغيرت مكوناتها وعناصرها التقليدية. وهل بالفعل أن عصر الأيديولوجيات قد إنتهى؟ وهل هناك الكثير من عمليات إحياء الأيديولوجيات السياسية القديمة؟ وبالطبع، إن الإجابة على تلك التساؤلات تجعلنا نركز إهتمامنا على معالجة أهم الأيديولوجيات السياسية المتمثلة فى الأيديولوجية الديمقراطية، والإشتراكية، والشيوعية، والفاشستية، والنازية وأخيراً الصهيونية. كما سنحرص أيضاً على تقديم تحليل موجز عن مدى وجود هذه الأيديولوجيات في الدول النامية بصورة خاصة.

(١) الأيديولوجية التعريف والنشأة والتصنيف.

يوضح تحليل التراث للقضية الأيديولوجية، أن هناك كم هائل من هذا التراث، نظراً لتعدد إهتمامات العلماء المتخصصين الذين إهتموا بمعالجة هذه القضية، والتى إنعكست تخصصاتهم الأكاديمية على تباين التفسيرات المرتبطة بها. إلا إننا نلاحظ فى نفس الوقت، وجود إتفاق حول هؤلاء العلماء على عدد من التعريفات العامة، التى تطلق على الأيديولوجيا كمفهوم لغوى، وإصطلاحى سياسى فى نفس الوقت. ولاسيما، أن النشأة الأولى للأيديولوجيا، قد إرتبطت بإستخدامات بعض العلماء المميزين، والتى تعكس نوعية النشأة الأولى لظهور الايديولوجيا كمفهوم وكفكرة، وقضية أو ظاهرة سياسية. وهذا ما يجعلنا نشير أولاً، إلى التعريف والنشأة للايديولوجيا، وثانياً، إلى أهم التصنيفات المرتبطة بالأيديولوجيا وأسباب إستخدامنا للتصنيف الحالى لها خلال دراستنا لهذه القضية فى هذا الفصل.

أولاً: التعريف والنشأة.

حقيقة، إن تحديد تعريفات الأيديولوجيا وإستخداماتها الأولى تعكس متى بالتحديد تم إستخدام هذا المفهوم فى الأوساط العلمية الاكاديمية. وكيف تطور هذا المفهوم وأصبح يستخدم بصورة واسعة فى حياتنا اليومية العادية، أو بين المتخصصين فى العلوم السياسية والإجتماعية خاصة. فى هذا الصدد نشير عالم الإجتماع السياسى البريطانى "أندرو هايوود" *A.Heywood* فى كتابه المميز عن "الأيديولوجيات السياسية"[1] *Political Ideology* والذى نشر عام ١٩٩٨، إلى أن مفهوم الأيديولوجيا ليس من السهولة قبوله أو التصديق عليه، بقدر ما يهتم معظم المتخصصين فى العلوم السياسية والإجتماعية بتحليل هذا المفهوم وفى إستخداماتنا اليومية والتحليلات العلمية الأكاديمية. ولا سيما، إن مفهوم الأيديولوجيا مثله مثل المفاهيم الأخرى التى من الصعب تحليلها بسهولة مثل الحرية *Freedm*، والمساواة *Equality*، والإنصاف *Fairness*، والعدل *Justice*، والحقوق *Rights*. وهذا ما ينطبق أيضاً، إذ ما حاولنا تحليل أنواع من الايديولوجيات ومسمياتها المختلفة مثل الأيديولوجيا المحافظة *Conservative* والليبرالية *Liberal*، والاشتراكية *Socialist*، *Commuinst*، والشيوعية والفاشستية *Fascist*. فتحليل هذه المفهومات تأخذ معان متعددة حسب وجهات نظر المحللين لها، أو اللذين يعتنقونها ويدافعون عنها، أو المنادين لها، أو الذين يختلفون أو يناهضونها بصورة عدائية.

ومن ثم، فإن إختلاف التفسيرات حول هذه المفاهيم ينطبق نفس الشئ على مفهوم الأيديولوجيا، فإستخدامنا لمفهوم المساواة على سبيل المثال، يتحدد طبق لما نقصده بالفعل من المساواة كمفهوم، فعندما نقول أن الناس جميعاً متساوون، هل بالفعل الناس ولدوا متساوون، هل يمكن معاملتهم فى المجتمع بصورة متساوية، وهل يجب أن يحصل الأفراد على حقوق متساوية ؟ أو يحصلوا على فرص فى الحياة متساوية، ونفوذ وقوة، و أجور متساوية ؟. وبالمماثلة عند تحديدنا لمفهوم الأيديولوجية الشيوعية، أو الفاشستية لابد أن يحدث هذا نوع من الغموض فى تحديد ماهية هذا المفهوم، ولابد لنا أن نحلل ما المقصود منه بالفعل وكيف تختلف وجهات نظر الشيوعيين، والليبراليين، والإشتراكين، والمحافظيين عندما يستخدمون

---

(1) *Heywood, A. Political Ideologies, London: Macmillam Co. 1998, p.1.*

كلمة شيوعية أو فاشستية. ومن ثم، يجب عند تحليلنا لمفهوم الايديولوجية، أن نهتم بالإجابة على ثلاث أسئلة أساسية وهى[1]:

أولاً: ماهى طبيعة الأفكار السياسية والأيديولوجية التى تستخدم فى الحياة السياسية؟.

ثانياً: ماهو نسق المعتقدات وطبيعته داخل الأفكار الأيديولوجية ككل وبمعنى أخر ما هو المقصود بالفعل من مفهوم الأيديولوجيا السياسية ؟.

ثالثاً: كيف يمكن تحديد مفهوم الأيديولوجيا وتصنيف الأفكار والأيديولوجيات التى نشاهدها فى الحياة السياسية العصرية ؟.

وللإجابة على (التساؤل الأول) المرتبط بضرورة تحديد الأفكار والأيديولوجيات السياسية، يجب أن نوضح أن معظم علماء السياسة والعلوم الإجتماعية الأخرى التى تهتم بالأيديولوجيا وخاصة علماء الإجتماع السياسى، لايمكن أن يتفقوا فيما بينهم على أن الأيديولوجية كقضية تكون قضية هامة فى حياتنا السياسية المعاصرة. فالسياسة، عموماً لا يمكن أن ننظر إليها دائماً على أنها نوع من الأفكار المتصارعة وهذا ما ينطبق على الأفكار السياسية *Political Ideas*، فالبعض يميزها كرمز للقوة والصراع، والبعض الأخر ينظر إليها على أنها نوع من الدعاية *Propaganda*، وما هى إلا شعارات تنطلق فى مناسبات سياسية مثل الحملة الدعائية السياسية. وهذا ما يؤكده الكثير من علماء النفس السلوكى أو السلوكيين *Behaviourism* ، من أمثال "جون واطسون" *J. Watson*، و"سنكير" *Skinner*، كما تختلف الأفكار السياسية الأيديولوجية عن الماركسية *Marxism* أو أصحاب النزعة الماركسية الذين يرونها في تصوراتهم المادية الدياليكتيكية *Dualectical Materialism*، ويفهم من خلال تفسيرها فى ضوء الطبقات الرأسمالية، التى تدعم عملية إستغلالها للثروة والمال، والتى تقوم على الأفكار المادية. وهذا ما يؤيده أنصار الماركسية المحدثة والكلاسيكين الذين يرون أن الأفكار والأيديولوجيات السياسية، ما هى إلا مجرد تعبيرات تستخدمها الطبقات الإجتماعية للتعبير عن مصالحها الخاصة.

على النقيض من ذلك، نجد أن الأفكار السياسية والأيديولوجيات تستخدم مفاهيم أخرى من جانب الرأسماليين الليبرالين أو الديمقراطين، وهذا ما ظهر فى تحليلات عالم الإقتصاد البريطانى المعاصر "كينايز" *Kenyes*،

(1) *Ibid, pp. 3-6.*

الذى يرى أن العالم الحديث تسيطر عليه مجموعة من الأفكار السياسية والإقتصادية، بل يحكم بواسطة هذه الأفكار، وهذا ما ظهر عموماً عن النظرية العامة. وبالطبع، إن هذا التصور إستخدم بواسطة "أدم سميث" *Smith*، وغيره من رواد المدرسة البريطانية الكلاسيكين من أمثال "ريكارد" *Ricardo*. وبالمماثلة إن مجموعة الأفكار السياسية والأيديولوجيات تختلف ما بين إستخدامات الأيديولوجيات النازية، التى ترى أنها نوع من الوسائل التى تهدف إلى تحقيق الأهداف العامة، وخاصة التعبئة لإستخدام السلاح والقوة لتحقيق هذه الأفكار السياسية والتى تدعم قوة المجتمع على الفرد كلية، على أية حال، إن تفسيرنا للأفكار السياسية والأيديولوجيا يسهم فى فهم الواقع السياسى والإجتماعى الذى يتحقق منه، وإعتبارها نوع أو شكل من الميكانيزمات الإجتماعية، التى تسهم فى معرفتنا لطبيعة الحياة السياسية، ونسق المعتقدات والأفكار والقيم، التى ترتبط بطبقة أو حزب أو مجتمع معين من المجتمعات السياسية المعاصرة.

أما الإجابة على التساؤل الثانى، ماهى الأيديولوجية *What is Ideology ?*. يرى "هايوود"، إن تحديد هذا المفهوم يساعدنا على معرفة أن هناك تميزاً للأيديولوجية أو للأيديولوجيات. فالأيديولوجية، تهتم فقط بدراسة نوع معين من الفكر السياسى ؟ ومن ثم، فعند دراستنا للأيديولوجيا السياسية *Political Ideology*، يجب أن يمثل طبيعة ودور أهمية هذا الفكر السياسى، وأن نحاول أن نتعرف على أهم الأفكار والقضايا السياسية، التى يصنف عليها هذا الفكر الأيديولوجى ضمن الأيديولوجيات السياسية. وهكذا، فإن الأيديولوجيات السياسية، تركز على تحليل محتوى الفكر السياسى، وفى ضوء معالجتنا للأفكار والقضايا والمبادئ، والنظريات التى يقوم عليها هذا النوع من الفكر الأيديولوجى السياسى وما هى مظاهر التحديث التى طرأت على هذا الفكر فى الوقت الحاضر (المعاصر). ومن ثم، قبل أن نهتم بدراسة الأيديولوجيات السياسية، يجب أن نوضح أولاً، طبيعة محتوى كل فكر أيديولوجى بين الأيديولوجيات السياسية ومعرفة التباين والإختلاف حولها، ولماذا يتم تصنيف الأيديولوجيات إلى أيديولوجيات محافظة، ولبرالية، وإشتراكية، وشيوعية، وفاشستية.

أما التساؤل الثالث والأخير، كيفية تحديد مفهوم الأيديولوجى *Concept of Ideology*، نجد أن هذا المفهوم يعتبر من المفاهيم التى تواجه الكثير من الصعوبات عند تحليلنا لها، وهذا ما يجعل إستحالة وجود تعريف شامل أو متفق عليه عامة، وهذا ما يؤكده "دافيد ماكيلان" *D.Mclellan*، الذى يرى أن الأيديولوجيا كمفهوم يعتبر من أكثر المفاهيم المحيرة *Elusive Concept*، الذى يوجد فى العلوم الإجتماعية ككل(1). وهذا يرجع إلى عدة عوامل أساسية وهى أولاً، إن مفهوم الأيديولوجيا تدخل فى تفسيره ظروف متعددة، ومن الصعوبة تحديدها من الناحية النظرية والواقعية، وهذا ما يرتبط أساساً بتحديد مفهوم الأفكار *Ideas*، والمعتقدات *Beliefs*، أو إعتباره جزء من السلوك السياسى *Political Behavior*، والحياة المادية. وثانياً، لا يزال مفهوم الأيديولوجية موضع خلاف بين العلماء والمهتمين بالأيديولوجيا السياسية، فأحياناً يستخدم الأيديولوجيا على أنه سلاح، أو مجموعة من النصائح أو الإرشادات، وأحياناً، يستخدم على أنه مجموعة من الأفكار الإنتقادية لطبيعة النسق العقائدى السياسى ككل. ولذا ظل إستخدام مصطلح أو مفهوم الأيديولوجيا لا يستخدم حتى الآن بصورة موضوعية فى تفسيرات العلماء وتحليلاتهم أو المنظرين أو القادة السياسية، وهذا ما جعل هناك تعريفات متنوعة لتفسير معنى مفهوم الأيديولوجية ومنها على سبيل المثال:

١- نسق المعتقدات السياسية.

٢- الفعل الموجه لمجموعة الأفكار السياسية.

٣- أفكار الطبقة الحاكمة.

٤- وجهة نظر عالمية نحو طبقة أو جماعة إجتماعية معينة.

٥- الأفكار السياسية التى ترتبط أو تتجسد فى طبقة أو المصالح الإجتماعية.

٦- أفكار لتزيف الوعى والدعاية لها.

٧- مجموعة من الأفكار التى ترتبط بالشعور الفردى والجمعى الإجتماعى.

٨- مجموعة من الأفكار العامة التى تستخدم لتأكيد شرعية نظام أو نسق سياسى معين.

٩- نوع من المبادئ السياسية التى تدعى إحتكار الحقيقة.

١٠- مجموعة من الأفكار السياسية النسقية والمجردة.

(1) *Mclellan, D, Ideology, London: open univ. press, 1986, p. 1.*

وبعد الإشارة الموجزة للعدد من الحقائق السابقة، وأهمية الأخذ في الإعتبار عدد من التصورات الهامة التي ينبغي أن نهتم بها عند تحليلنا لمفهوم الأيديولوجيا كما جاءت في تصورات "أندروهايوود"، نشير فيما يلي لعدد من التعريفات المميزة التي أطلقت على الأيديولوجيا، وذلك من ناحية نشأتها التاريخية، ومن أهم هذه التعريفات[1]:

١- تعريف "أنطوني دترسي" *A.Detracy*، يعتبر أول من أشار إلى مفهوم الأيديولوجيا وذلك عام ١٧٩٦م خلال ظهور الثورة الفرنسية عندما حدد الأيديولوجيا على أنها علم دراسة الأفكار الحديث *The New Science of Ideas*، ذلك العلم الذي ينقسم إلى جزئين، فكره *Idea* والثاني بمعنى العلم *Ology*، كما حاول (دترسي) أن يؤكد علي أن الأيديولوجيا يجب أن نجعلها على قائمة العلوم، أو ما أسماه بملكة العلوم *The Queen of Sciences*.

٢- تعريف "كارل ماركس" *K. Marx*، يعتبر ماركس من أهم المفكرين الذين أشاروا إلى الأيديولوجيا في تحليلاته السياسية، وهذا ما ظهر في أحد تعريفاته المبكرة الأيديولوجية الألمانية *The German Ideology*، الذي نشر عام ١٨٤٦، مع مشاركته بالطبع زميله "أنجلز" *Engles*، ولذا أكدا على أن الأيديولوجيا، هي مجموعة من أفكار الطبقة الحاكمة، التي تهدف إلى إمتلاك وسيطرة القوى المادية في المجتمع، بالإضافة إلى القوى الروحية أو الفكرية. فالطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج المادي، نستطيع أيضاً أن نمتلك وسائل الإنتاج العقلي أو الفكري.

٣- تعريف "لينين" *Lenin*، سعى لينين لتحديد مفهوم الأيديولوجية خاصة في كتابه "ما ينبغي عمله؟" *What is to be Done*، حيث حاول أن يوصف أفكار البروليتاريا كما جاءت في الأيديولوجيا الإشتراكية *Socialist Ideology*. حيث رأى "لينين" مؤسس الأيديولوجية الماركسية في القرن العشرين، أن الأيديولوجيا، هي مجموعة الأفكار المميزة لطبقة إجتماعية معينة، تلك الأفكار التي تعبر عن مصالحها بغض النظر عن وضع هذه الطبقة.

٤- تعريف "أنطونيو جرامشكي" *A. Gramsci*، عالم الإجتماع الإيطالي الماركسي الذي أشار خلال عقد الأربعينيات من القرن العشرين إلى

(١) للمزيد من التحليلات حول هذه التعريفات أنظر:

- *Heywood, A, op. cit, p.7-9.*

الأيديولوجيا عندما سعى لتطوير الأيديولوجيا الماركسية، وجد أن النظام الطبقى الرأسمالى مستمر ليس ببساطة عن طريق وجود اللامساواة الإقتصادية أو القوى السياسية، ولكن عن طريق ما أطلق عليه سيطرة *Hegemony*، الأفكار والنظريات البرجوازية. هذه الأيديولوجية المسيطرة، تعكس قدرة الأفكار البرجوازية على تجديد ذاتها لمواجهة متطلبات العصر الحديث، ولكن يمكن تحدى هذه السيطرة البرجوازية عن طريق تأسيس سيطرة البروليتارية.

٥- تعريف "هربرت ماركيوز" *H.Marcare*(١)، إستخدم مفهوم الأيديولوجيا عندما حاول أن يفسر طبيعة تقدم المجتمع الرأسمالى المتقدم، وذلك عن طريق تطوير السمة الشمولية *Totalitarien Character*، التى تتجسد فى قدرة أيديولوجياته وإنتشاره عن طريق أفكاره وتجاهل الآراء الأيديولوجية المناهضة له.

٦- تعريف "كارل مانهايم" *K.Mannheim*، والذى أشار إلى الأيديولوجيا فى كتابة المميزة عن "الأيديولوجيا واليوتوبيا *Ideology and Utopia*" الذى نشر عام ١٩٢٩. عندما أشار إلى وجود الأيديولوجيات بإعتبارها أنساق من الفكر التى تستخدم لتمييز نظام إجتماعى معين، وذلك عند التحديد الضيق للمفهوم (الأيديولوجيا)، ويستخدم الأيديولوجيا بمعنى واسع وشامل للتعبير عن مصالح الطبقة الإجتماعية المسيطرة. كما حاول أن يفسر أكثر المفهوم الخاص للأيديولوجيا، على أنها تلك الأفكار والمعتقدات الخاصة بالأفراد، أو الجماعات، أو الأحزاب، أما المفهوم العام للايديولوجيا، والذى يشير عامة إلى الطبقة الإجتماعية، أو المجتمع، أو إلى قدرة تاريخ البشرية ككل(٢).

٨- تعريف "أوكشوت" *Oakeshott*، الفليسوف السياسى البريطانى الذى ظهر خلال الستينيات من القرن العشرين، وحاول تعريف الأيديولوجيا فى كتابه المميز عن النزعة العقلانية للسياسة *Rationalism in Politics*، حيث تصور أن الأيديولوجيا هى أنساق مجردة للفكر، أو مجموعة من الأفكار التى توضع لدراسة الواقع الإجتماعى والذى يسعى لتأكيده بواسطة مجموعة من الأفراد

---

(١) للمزيد من التفاصيل إرجع إلى:

- *Marcurse, H, The Dimentional man : Studies in the ideology of Advanced Industrial Society: Boston, 1964.*

(2) Manheim, K, Ideology and Utopia, London: Rutledge 1960.

- صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب ،أنظر: ترجمة عبد الحكيم الظاهر، بغداد، ١٩٦٨.

والمذاهب أو الجماعات، أو النظم. أو هى (الأيديولوجيا) بإختصار نوع من المعتقدات المجردة التى لم تعد موجود فى الواقع الفعلى.

٩- تعريف "مارتن سيجلر" *M.Seliger*، الذى سعى إلى تعريف الأيديولوجيا خلال منتصف السبعينات فى كتابه المميز عن "السياسة والأيديولوجيا *Politics and Ideology*" وحددها على أنها مجموعة من الافكار التى عن طريقها يستطيع الناس تفسير وتبرير الغايات والأهداف أو الوسائل التى ترتبط بالفعل الإجتماعى المنظم، بغض النظر عما سيكون هذا الفعل موجها لهدم أو تدمير أو إعادة بناء النظام الإجتماعى، وهكذا، فالأيديولوجيا نوع من الفعل الموجه للنسق الفكرى.

حقيقة، إن تلك التعريفات السابقة، قد شملت على آراء علماء الإجتماع، والإجتماع السياسى، والسياسة، والفلسفة السياسية،وغيرهم آخرون، أشاروا إلى أن الأيديولوجيا تعتبر من التعريفات الهامة، التى من الصعب وضع تعريف مميز حولها وهذا ما أوضحناه سابقاً وأكد عليه "ماكيلان"، حيث رأى أن الايديولوجيا يعتبر من المفاهيم المحيرة، نظراً لطبيعة التباين فى إهتمامات العلماء، والغموض الذى يظهر عند دراسة هذا المفهوم وتحديده من حيث النظرية والواقع الفعلى. وهذا ما يجعلنا نشير إلى أن طبيعة تفسير الأيديولوجيا، تستلزم ضرورة تحديد هذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به، ودراسة ماذا نقصد بالفعل عند تحليلنا للأيديولوجيا وذلك بصورة موضوعية وواقعية. ومن هذا المنطلق، نُعرف الإيديولوجيا من وجهة نظرنا، على أنها ذلك المفهوم الذى يعكس مجموعة الأفكار والقيم والمعتقدات التى تواجه مجموعة من الأفراد، أو الجماعات، والأحزاب، والدول، أو النظم السياسية، وتهدف إلى تحقيق أهداف معينة ترتبط بمصالح وأعمال وطموحات وأهداف مؤسسيها ككل.

ثانياً: تصنيف الأيديولوجية.

تعكس طبيعة التعريفات المختلفة للأيديولوجيا، عن مدى تعدد هذه التعريفات وتنوعها بصورة عامة، وهذا ما ينعكس أيضاً على وجود أنماط متعددة من التصنيفات للايديولوجيا. فهناك، من يسعى إلى تصنيف الأيديولوجيات الفردية، لتشمل النزعات الفردية، التى تؤمن بحقوق الفرد السياسية والإقتصادية (الديمقراطية)، فى مقابل الأيديولوجيات الجماعية

(الشيوعية والإشتراكية). كما نجد أيضاً هناك تصنيفات أخرى للأيديولوجيا مثل الديكتاتورية وتشمل أيديولوجيات متعددة مثل الأيديولوجيا الشيوعية، والنازية، والفاشستية، وذلك نسبة لسيطرة أفكار ومعتقدات مؤسسى هذه الأيديولوجيا مثل "ماركس"، و"هتلر"، و"موسوليني". كما أن هناك من يصنف الايديولوجيات الفردية إلى ذلك النوع من الأيديولوجيات التى تؤكد على النزعة الفردية والتى تستخدم مفاهيم مترادفة، مثل الليبرالية، الديمقراطية، المحافظة، الرأسمالية، اليمينية.

علاوة على ذلك، نجد بعض التصنيفات للأيديولوجيا والتى ظهرت حديثاً، وتشمل القومية، والحركات النسائية، والنزعات البيئية (الأيكولوجية)، والأيديولوجيات الدينية المتطرفة أو اليمينية المعاصرة. هذا بالإضافة إلى إهتمامنا بالأيديولوجيات التقليدية التى أشرنا إليها مسبقاً. وعموماً، إن هذا التنوع الهائل فى التصنيفات العامة للأيديولوجيا، يجعلنا نركز على تحديد تصنيف مميز لها، والأكثر إستخداماً بين المهتمين بقضية الأيديولوجيا المعاصرة. وهى كما يلى: الديمقراطية، والإشتراكية، والشيوعية، والفاشستية، والنازية، وأخيراً، الصهيونية. علاوة على ذلك، لقد حرصنا على أن نشير إلى هذه الأيديولوجيات فى إطار نشأتها التاريخية التطورية، محاولين توضيح مكوناتها، وأفكارها وقضاياها العامة التى تنطلق منها، وإن كان ذلك سوف يتم بصورة موجزة، وفى إطار معالجتنا لكثير من القضايا والمجالات التى يهتم بها علم الإجتماع السياسى.

(٢) الديمقراطية.

١- تعريف الأيديولوجية الديمقراطية.

- أولاً: يقصد بالديمقراطية بمفهومها اللفظى حسب الكلمة اليونانية الأصل بأنها تتكون من لفظين *Demos* ومعناها الشعب، *Krates* ومعناها السلطة أو الحكم. وطبقاً لهذا التعريف اللفظى يصبح معنى الكلمة حكم الشعب أو سلطة الشعب أو مشاركة كافة الشعب أو المواطنين فى عملية الحكم السياسى.

- وثانياً: يقصد بالديمقراطية بمفهومها الواسع، فكما يعرفها "لنكولن" *Linclen* بأنها "حكم الشعب بواسطة الشعب ومن أجل الشعب. كما يعرفها "سيلى" *Seeley*، بأنها "الحكم الذى يملك فيه كل فرد نصيباً، أو أنها شكل من أشكال الحكم الذى تكون فيه للهيئة الحاكمة جزءاً كبيراً من الأمة كلها. وهذا التعريف

الأخير يؤيده أيضاً "لورد برايس" *Lord Bryce*، الديمقراطية الحديثة هي شكل من أشكال الحكم.

– أما تعريف الأيديولوجية الديمقراطية كما يتصورها "ماكسى" *Maxey* إن الديمقراطية فى القرن العشرين ليس مجرد شكل سياسى أو نظام حكومى أو إجتماعى، وإنما الديمقراطية هى بحث عن طريق الحياة يمكن فيها التاليف والتنسيق لذكاء الإنسان ونشاطه الإختيارى الحر بأقل إكراه ممكن، وهى الإعتقاد بأن مثل هذه الحياة هى خير طريق لجميع البشر، إذ هى أكثرها مسايرة لطبيعة الإنسان والعالم(1).

فى الواقع، إن تحليل التراث العلمى للديمقراطية، أو بالتحديد الأيديولوجية الديمقراطية، يعكس أن هناك مرادفات كثيرة مع هذا المفهوم، فهناك من يطلق عليها بالديمقراطية الليبرالية والتحررية *Liberalism*، والديمقراطية المحافظة *Consevrausm*. ومن ثم، فإن الأيديولوجية الديمقراطية، يمكن أن نعرفها بمفهومها الأشمل، على إنها مكانة سياسية أو تصور أخلاقى أو حالة إجتماعية، تركز على حرية جميع الأفراد وجعلهم متساوون أما القانون والدستور، ولهم حق فى إستخدام حقوقهم الطبيعية والمدنية. كما أنها أيضاً الأيديولوجية الديمقراطية هى "الهدف من النظام السياسى وإسعاد الأفراد وتحقيق حرياتهم والصالح الجماعى فى نفس الوقت".

٢ – التطور التاريخى للأيديولوجية الديمقراطية.

من الصعوبة تحديد تاريخ النشأة الأولى للديمقراطية فى العصر الحديث، وإن كانت جذورها الأولى ترجع إلى ديمقراطية الشعب فى الفكر السياسى الإغريقى القديم، والتى ظهرت فى أفكار أفلاطون وأرسطو عندما سعيا لتصنيف أفضل أنواع الحكومات أو نظم الحكم السياسى. ولكن يرى بعض المؤرخين لنشأة الأيديولوجية الديمقراطية فى العصر الحديث، أنها ظهرت أولاً عندما أنشئت الأحزاب الديمقراطية الليبرالية فى عدد من الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا، وفرنسا، وأسبانيا، وكان ذلك فى البدايات الأولى من القرن التاسع عشر. كما ظهرت أيضاً، الأفكار الأيديولوجية فى الولايات المتحدة قبل

---

(1) وردت هذه التعريفات فى المرجع التالى:

– محمد عبد المعز نصر، فى النظريات والنظم السياسية، مرجع سابق، ص ١٦٥.

ذلك بقليل عندما تضمن إعلان إستقلال الولايات المتحدة عام ١٧٧٦م، والذى تم صياغته الدستور الأمريكى عام ١٧٨٧م، وأكد على ضرورة تحقيق المساواة والحرية لكافة المواطنيين، والحق فى الحياة، والتطلع إلى السيادة، ومهمة الحكومات السياسية هى ضمان وممارسة هذه الحقوق الفردية.

كما تبلورت معالم الأيديولوجية الديمقراطية فى إعلان حقوق الإنسان. الفرنسى الذى صدر عام ١٧٨٩، أو تقريباً بعد عامين من صدور إعلان الإستقلال الأمريكى، وأكد على نفس الحقوق، وأن هدف النظام السياسى هو المحافظة على حقوق الأفراد الطبيعية، كما أن الدولة كنظام سياسى لا تخلق الحقوق الفردية، لأنها حقوق طبيعية وموجودة أو مرتبطة بالإنسان، بإعتباره كائن بشرى. وأن كلا من الحكومة والنظام السياسى مكرسان لحماية هذه الحقوق والمحافظة عليها، وهذا ما نصت عليه المادة الاولى من هذا الإعلان، بأن يولد الناس أحراراً ومتساوون فى الحقوق. كما نصت المادة الثانية، على أن هدف كل جماعة سياسية هو رعاية حقوق الإنسان الطبيعية وغير القابلة للتقادم، وهى الحرية والملكية ومقاومة الإضطهاد. كما ظهر نفس هذا الإعلان فى بريطانيا، وذلك فى ميثاق العهد الأعظم *Magna Charta* ألا أنه لم يطبق إلا على مجموعة قليلة من الأفراد، ولكنه تغير بعد ذلك عام ١٨٣٢ وخاصة بعد صدور قوانين الإصلاح الإنتخابى(١).

وفى خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين، تطورت كثير من ملامح الأيديولوجية الديمقراطية، خاصة بعد أن تعرضت الكثير من القوانين والدساتير الأوروبية والأمريكية لبعض الإنتقادات أو الثورات المضادة. وهذا ما ظهر نتيجة إعلان نابليون الحرب على هذه الحريات وتأكيده على الحكم المطلق ومناهضته للنزاعات الليبرالية الجديدة بعد أن إحتدام شدة الصراع بين دعاة الحكم المطلق وبين الديمقراطيون الجدد. وهذا ما اسفرت عنه مجموعة من الثورات التحررية خلال منتصف القرن التاسع عشر، ولكن مع نهاية هذا القرن والبدايات الاولى من القرن (العشرين) ثم تطبيق الأيديولوجية الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصة بعد صدور العديد من القوانين الإنتخابية الحرة فى الكثير من الدول الأوروبية.

---

(١) نعمان الخطيب، مرجع سابق، ص ص ١٧٢-١٧٣.

وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية خلال القرن العشرين، شهدت الايديولوجية الديمقراطية تطورات سريعة، ولاسيما بعد أن تزعمته الدول الأوروبية والولايات المتحدة وأيضاًالإتحاد السوفيتى، وإن كان الأخير كان يطبق نظام ديمقراطية الشيوعية، وإعلان المساواة بين جميع الأفراد عن طريق الغاء الملكية وهذا ما سنشير إليه لاحقاً فى إطار تفسيرنا لنشأة وتطور الأيديولوجية الشيوعية. أما الدول الأوروبية الغربية فلقد تطورت الأحزاب السياسية لتترجم الايديولوجية الديمقراطية بصورة أكثر مع إتاحة الفرصة لتطبيق الديمقراطية على أساس حكم الأكثرية أو الأغلبية، مع ضرورة تبنى أساليب التمثيل السياسى الإنتخابى، وإتاحة الفرص أمام كافة الفئات والطوائف والجماعات الإجتماعية بالمشاركة فى عملية الديمقراطية، وإن كان ذلك لم يتم تطبيقه من الناحية العملية حتى الوقت الحاضر.

فى نفس الوقت، سعت الدول الأوروبية الليبرالية الديمقراطية على تصدير مفهوم الأيديولوجية الديمقراطية إلى العالم النامى، الذى حصل على إستقلاله فى أوائل النصف الثانى من القرن العشرين، وخاصة فلسفة الأيديولوجية الديمقراطية نحو تحقيق نوع من السيادة الدولية العالمية التى تنشد حقوق الإنسان الطبيعية وحقوق الشعوب، في ممارسة حياتها المستقلة التى تقوم على المساواة والحرية. وهذا ما ظهر فى إسهامات منظمات الأمم المتحدة، وتطوير النظام السياسى والعالمى، وخاصة بعد إنهيار النظام الشيوعى فى الإتحاد السوفيتى، وتبنيه الأيديولوجيات الديمقراطية بمفهومها الواسع، وهذا ما تم مناقشته فى ضوء تحليلنا إلى تصدير نظم الدول الديمقراطية الغربية.

٣- المصادر الفكرية للأيديولوجية الديمقراطية.

أولاً: نظرية العقد الإجتماعى.

ترجع أصول هذه النظرية إلى القرن السادس عشر والتى صاغها كل من "هوبز" *Hobbes*، و"لوك" *Lock*، و "روسو"*Rousseau*، وتتركز أفكار هذه النظرية على أن حياة الفطرة الأولى، لم توفر للإنسان فى المراحل الأولى لتاريخ الإجتماعى، حياة حرة ومستقرة، مما هدد ذلك الحريات الطبيعية وإستحالة إستمرارية حياة الإنسان. ولذا سعى للتعاقد مع فرد أو مجموعة من الأفراد الذين تمنح له السلطة الشرعية، ويصبحوا حكام يقومون بعملية تنظيم

سبل الحياة المستقرة للأفراد، مع ضمان الحقوق المتبادلة بين الحكام والمحكومين فى إطار الشرعية التعاقدية.

ثانياً: نظرية القانون الطبيعي.

بالرغم من إمتداد وجذور هذه النظرية إلي الفكر الإغريقى القديم، ومفكرى عصر الرومان والعصور الوسطى، إلا أن هذه النظرية ظهرت خلال القرن السادس عشر بفضل جهود مؤسسها الفقيه الهولندى "جروشيوس" *Grotious*، والذى يؤكد على أن الدولة ليست إلا مجتمعاً تعاقدياً، وأن التعاقد تم عن طريق الإرادة العامة للأفراد. وهذا القانون (الطبيعى) مستقل عن القانون الوضعى، خاصة أن الطبيعة هى مصدر جميع القوانين ولابد من إحترام الحقوق الطبيعية للأفراد والتى تترجم الحرية، والعمل، والحياة والمساواة أما القانون (العدل). وهذه القوانين سابقة على وجود كل من الدولة والفرد ولابد من إحترامها بواسطة الدولة.

ثالثاً: نظرية الإقتصاد الحر.

لا تزال هذه النظرية تسيطر على الفكر الأيديولوجى الديمقراطى منذ أن وضع معالمها "آدم سميث" *A.Smith* فى كتابه "ثروة الأمم" عام ١٧٧٦، وتحليلات المفكر الإقتصادى الفرنسى "كنيه" صاحب مدرسة الطبيعين (الفيزوقراطين). ومضمون هذه النظرية تركز على ضرورة تحديد دور الدولة الحديثة، فى إعطاء الحرية الكاملة للأفراد لممارسة نشاطهم الإقتصادى، وإعتبار مصلحة الأفراد أو الحرية الفردية هى الأساس ثم تأتى بعد ذلك مصلحة الجماعة. وتقوم هذه النظرية عموماً على مبدأ يقول دعه يعمل دعه يمر *Laiser Faire Laiser Passer*، ومنذ ذلك الحين ظل هذا المبدأ هو الأساس الإقتصادى والسياسى وللأيديولوجية الديمقراطية حتى الوقت الحاضر(١).

رابعاً: الأسس العامة للأيديولوجية الديمقراطية(٢).

يتطلب تطبيق الأيديولوجية الديمقراطية، أو نظم الحكم الديمقراطى السليم مجموعة من الأسس التى تعتبر بمثابة شروط عامة يجب توافرها من الناحية الواقعية وهى:

---

(1) *Holden, B, Understanding Liberal Democracy London: Harvester, cop. 1993.*

(٢) محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ص ١٦٧، ١٦٨.

١- ضرورة نشر المبادئ الديمقراطية الأساسية، والتى تقوم على سيادة التقدير وإحترام الكائن البشرى وقيمته فى الوجود، وإحترام أفكاره وعقائده وتصوراته وتطلعاته للحياة السليمة.

٢- أهمية التعليم كأساس لأنتشار الأيديولوجية الديمقراطية، خاصة وأن التعليم يكفل للفرد إهتمامه وبصيرته بقضايا الخاصة والعامة، وأن يكون متطلعاً لمستقبل أفضل للحياة الديمقراطية.

٣- الإهتمام بروح التضامن والمواطنة والطاعة للقانون، خاصة وأن التعليم يساعد على تطوير هذه العناصر، ويعضد من وجود الديمقراطية كنظام سياسى وأيديولوجية عامة، وهذا يترجم من خلال أهمية الدور الفعال للمشاركة الفردية فى الحياة الإجتماعية، والدفاع عن حقوقه الطبيعية والمدنية وتقدير ثمن الحرية وغيرها من هذه الحقوق.

٤- تحقيق المساواة الإقتصادية وتكافؤ الفرص، تعمل الديمقراطية على ضرورة أعطاء الحرية الإقتصادية وإتاحة الفرص أمام الجميع، وخلق نوع من الطموح الفردى، ليحقق ثروة شرعية، وتسهم فى تقدم الإنسان وتطوره.

٥- تعنى الديمقراطية المساواة الإجتماعية، وإتاحة الفرص لتذويب الطبقات الفوارق الإجتماعية، وتشجيع المواهب والقدرات الفردية، وتوفير الحاجات الإنسانية مثل التعليم، والصحة، والعمل وغيرها.

٦- ضرورة توافر العناصر القيادية الديمقراطية السليمة، التى تؤمن بالحرية الفردية والحقوق العامة للمواطنين والدولة معاً، وضرورة وجود إحترام متبادل بين القادة والمواطنين.

٧- العمل على توافر المعلومات اللازمة والمشاركة فى الإنتخابات العامة، التى تسهم فى تطوير الفرد والمجتمع المحلى ومشاركة الجماهير بفاعلية.

٨- ضرورة إحترام مبدأ فصل السلطات، لأن ذلك يقوى من عناصر الأيديولوجية الديمقراطية، وخاصة بين السلطات التنفيذية - التشريعية - القضائية، مع الأخذ فى الإعتبار أهمية دور الدولة كحارس على الحريات وضمان الأمن والإستقرار.

٩- لا تناقض بين السلطة السياسية والحرية، طالما أن هناك نوع من الإختيار الديمقراطى لهذه السلطة، التى يجب أن توجه لإسعاد الفرد وخدمة الصالح العام فى نفس الوقت.

(٣) الاشتراكية.

١ – تعريف الأيديولوجية الاشتراكية.

يقصد أولاً، بالاشتراكية *Socialism*، كمفهوم، يرجع مصدره الأول إلى الكلمة اللاتينية *Sociare*، وتعنى الإتحاد أو المشاركة معاً، ولكن ظهر هذا المفهوم فى عام ١٨٢٧ فى بريطانيا، عندما ظهرت إحدى المجلات التى يطلق عليها المجلة التعاونية *Co- Operative Magazine*. ومع بداية الثلاثينات من القرن التاسع عشر، ظهر "روبرت أوين" *R.Owen* وزملاؤه فى بريطانيا، و"سان سيمون" *S. Simon*، فى فرنسا وبدأت تظهر الإشتراكية كنوع من المعتقدات للإشتراكية الأيديولوجية، ومع بداية الأربعينات إنتشر إستخدام هذا المصطلح فى العديد من الدول الأوروبية الصناعية الأخرى وأصبح يستخدم فى بلجيكا والمانيا وغيرها.

وبصورة عامة، للأيديولوجية الإشتراكية تعنى من خلال مفهومها الواسع بأنها مجموعة من النظريات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تعبر عن الإشتراكية ذاتها.كما كان يطلق على الإشتراكية، بأنها تخص الأفراد أو المؤسسة أو المساهمين لنشأة الإشتراكية وليس على الإشتراكية كفكرة أو مذهب فى حد ذاته [1].ولقد إنتشرت الإشتراكية كمذهب فى الكثير من دول العالم، بخلاف الولايات المتحدة، وإن كان "روبرت أوين" البريطانى حاول أن يقيم فيها نوع من المزارع الكبرى التعاونية خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، ولكن. إنتشرت الإشتراكية بعد ذلك ونقلت كما هى إلى الدول الغربية وإلى الدول الأوروبية الشرقية، والكثير من دول أسيا وأفريقيا وامريكا اللاتينية والجنوبية بصورة عامة.

٢ – التطور التاريخى للأيديولوجية الإشتراكية.

وضحت التعريفات الموجزة السابقة، لكل من مفهوم الإشتراكية والأيديولوجية الإشتراكية، أنها ظهرت بصورة أكبر خلال البدايات الاولى من القرن التاسع عشر، ولكن ترجع الإشتراكية الأولى إلى تحليلات أفلاطون فى "الجمهورية والمدينة الفاضلة". كما ظهرت فى تحليلات الكثير من مفكرى العصور الوسطى وعصر النهضة وخاصة عند "توماس مور" *T.More* فى

---

(1) *Heywood, A. Political Ideogy op. cit. p. 103.*

القرن السادس عشر، وهذا ما ظهر فى كتابه "اليوتوبيا *Utopia*". ولكن لم تظهر الإشتراكية بعد ذلك إلا كما أشرنا فى آراء "روبرت أوين" فى بريطانيا، وأيضاً فى فرنسا عندما ظهر "سان سيمون" وزملاؤه الفرنسين الذين قد أشاروا إلى الإشتراكية المثالية من أمثال "سان سيموندى" *J.Simondi*، عندما نشر كتابه مبادئ الإقتصاد السياسي الجديدة وذلك عام ١٨١٩م، الذى يعتبر أول نظرية إشتراكية تحررية، وكان يهدف القضاء على النظام الإقطاعى الإجتماعى القائم، وضرورة الغاء الملكية الخاصة، تحفيز الحكومة على تنظيم الثروة القومية، وتوزيعها بطريقة عادلة. وهذا ماجاء فى سلسلة من التشريعات والتامينات الإجتماعية التى إقترحها كأساس الإشتراكية[1].

كما ظهرت تحليلات "لوى بلان" *L-Blane*، الذى نادى بضرورة الإنتقال من الإشتراكية العلمية *Scientfic Socialism* أو ما تسمى الإشتراكية البروليتارية، أو إشتراكية الدولة أيضاً. وهذا ما جاء فى كتابه عن تنظيم العمل و ما أشار إليه من ضرورة إقامة نظام إجتماعى جديد يعتمد على تقديم إصلاحات إجتماعية وسياسية تعتمد على بعضها البعض، مع ضرورة وجود الدولة. كما ظهرت آراء "شارل فوريه" *S.Fourer*، خلال القرن التاسع عشر لتضيف على قائمة المدرسة الإشتراكية الفرنسية مفكراً سياسياً أخر يدعو إلى الإصلاح الإقتصادى والسياسى والإجتماعى الشامل، وإن كان قد نادى بضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعى أكثر من القطاع الصناعى، الذى نادى به مسبقاً "سان سيمون. كما جاءت آراء "برودون" *Proudhon* فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر، وليعدل كثيراً من الإشتراكية المثالية والعلمية ولتقييم أفكارها على أسس أهمها العدل. والمساواة، والحرية، وذلك فى ضوء إهتمامه بوضع علم جديد يسمى بعلم المجتمع *The Socience of Society* ويجعل من الإشتراكية مذهباً أيديولوجياً ولينتشر بعد ذلك فى العديد من الدول المتقدمة والنامية، ولاتزال يطبق كثيراً من عناصره فى دول آسيا الكبرى، مثل الصين وغيرها.

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر:

- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الإجتماع الإقتصادى، (جـ١)، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣.

٣- القضايا والأسس العامة للأيديولوجية الإشتراكية.

(أ) الملكية الجمعية (العامة).

يرى اصحاب الأيديولوجية الإشتراكية، أن نظام الملكية الفردية أو الخاصة هو نظام قائم على الوحشية والبربرية والتى تعود إلى حياة الطبيعة أو الفطرة الوحشية الأولى.ولاسيما، أن هذا النظام (الملكية الفردية) تهيمن فيه الجماعات القوية على الجماعات الصغيرة، نظراً لسيطرتها على وسائل الإنتاج. ولذا، أدى هذا النظام بالإضرار بمصالح الفرد وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وإستخدم العنف من جانب أصحاب القوة والثروة والمال ضد الفقراء. ومن ثم فلابد من قيام دولة على أسس النظام الإشتراكى الذى يقوم على الملكية العامة وقيام نظام سياسى يحترم هذا النوع من الملكية والبعد عن المصالح الطبقية الفردية.

(ب) الدولة والمجتمع.

تقوم الأيديولوجية الإشتراكية على الكثير من التحليلات لتشرح كيف تطورت الدولة والمجتمع معاً خلال العصور القديمة والوسطى، وأن النظام الملكى انشأ حكومات أرستقراطية، جعلت من الدولة وسيلة للسيطرة على الملكيات العامة وتحويلها إلى خاصة. وهذا ما ظهر خلال عصور الإقطاع ونشأة الرأسمالية بعد ذلك التى حطمت بدورها المجتمع الإقطاعى وإنتزاع القوة والسيطرة من طبقة الإقطاع إلى طبقة الرأسمالية، تلك الطبقة التى إستخدمت قوتها فى فرض سيطرتها على الطبقات العاملة الصناعية كما إستبعدت هذه الطبقة بواسطة الإقطاع.

(جـ) النظم الرأسمالية.

ركزت الأيديولوجية الإشتراكية أساساً على وصف النظام الرأسمالى بأنه نظام إحتكارى أوليجاركى، يهتم بمصالح الأقلية الأغنياء دون مصالح الأغلبية الفقيرة[1].ومن ثم، ضرورة هدم هذا النظام لقيام النظام الرأسمالى وتحويله إلى النظام الإشتراكى، الذى يقوم على أساس التعاون، والملكية العامة، والمساواة، والحرية، وتنظيم القوى العاملة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً

(١) أنظر على سبيل المثال:

- *Lane, D, The Rise and Fall of State Socialism, Oxford: Polity Press, 1977.*
- *Wright, A, Socialism : The Ories and Practics, Oxfored: univ. press, 1987.*

وتحويل المجتمع الرأسمالى ككل، وجعله مجتمعاً إشتراكياً أو شيوعيا وهذا ما يجعل وجود علاقة قوية بين الأيديولوجية الإشتراكية والأيديولوجية الشيوعية الماركسية وهذا ما سنشير إليه لاحقاً.

٤- الإهداف العامة للأيديولوجية الإشتراكية(١).

١- المساواة الإقتصادية، تعنى المساواة بين جميع أفراد المجتمع دون التميز بين الأجناس، والقوميات، والنوع، أو السن، كما تؤكد الأيديولوجية الإشتراكية أن الحريات التى تمنح من الدساتير الحالية، هى نوع من الخيال وأنها لم تهتم بالمساواة الإقتصادية.

٢- البعد عن الإستغلال، أكد أنصار الأيديولوجية الإشتراكية، على ضرورة البعد تماماً عن جميع مظاهر الإستغلال *Monopoly*، سواء إستغلال الفرد للفرد أو إستغلال الجماعة أو الدولة للفرد أيضاً، وهذا ما يتم بالفعل فى المجتمعات الرأسمالية التى تحتقر وتستغل الطبقات الفقيرة (الأخيرة) التى تعمل بنظام الأجور المستغلة.

٣- إلغاء الملكية الخاصة (الفردية)، تؤدى الملكية الخاصة إلى زيادة الطمع والجشع الأنسانى، وتنمى النزعات الفردية التى تقوم على الإستبصار السياسى والإقتصادى والفكرى للشعوب، ولذا يجب إلغاء الملكية لأنها تعتبر مصدر الشرور البشرية.

٤- منح حق للأفراد لإستخدام وسائل الإنتاج؛ لكل فرد حرية خاصة لإستخدام جميع وسائل الإنتاج ذات الملكية العامة سواء أكانت هذه الوسائل علمية، أو فنية، أو إنتاجية، وأن ينتفع بها البشر جميعاً دون أدنى نوع من الإستثناءات.

٥- تنظيم التعليم المجانى، والإهتمام بالفئات الخاصة، ويقصد بهذه الفئات، [illegible] الغير قادرة إجتماعياً مثل المرضى، وكبار السن، والأرامل والإيتام والمعو[illegible]، وضرورة أن تشمل الرعاية الصحية جميع الأفراد والفئات الإجتماعية.

٦- ضرورة قيام المجتمع الإشتراكى؛ إن قيام الدولة أو المجتمع الإشتراكى، هو هدف أسمى للإيديولوجية الإشتراكية، وتقوم الدولة بتنظيم الجهود الفردية والجماعية فى إدارة موحدة، وتصبح أيضاً هى المالك الأول لجميع وسائل الإنتاج.

---

(١) محمد عبد الله عنان، المذاهب الإجتماعية الحديثة، القاهرة: دار الشروق، ١٩٧٣، ٥٩-٦٠.

٥- علاقة الأيديولوجية الإشتراكية بالشيوعية.

حقيقة، يوضح تحليل التراث الفكرى والأيديولوجى لكل من الإشتراكية والشيوعية، وجود تقارب كبير بين كل منها، وإن كانت هناك بعض التصنيفات الحديثة للأيديولوجيات السياسية مثل تصنيف "أندرو هيوود" *A.Heywood*، الذى يرى أن الشيوعية ما هى إلا مرحلة متطورة من مراحل الأيديولوجية الإشتراكية ذاتها، وهذا ما أشرنا إليه خلال طرحنا لعدد من التصنيفات الخاصة بالأيديولوجيات السياسية المعاصرة، وطبيعة التداخل فيما بينهما. وهذا ما ينطبق أيضاً على الأيديولوجية الديموقراطية التى يطلق عليها بالأيديولوجيات التحررية الفردية، كما ينظر إلى الأيديولوجية الماركسية على أنها ديمقراطية الشعب. هذا بخلاف تعدد المسميات والمفاهيم المرتبطة بالأيديولوجيات ككل، لأن أيديولوجية على حده تعدد مرادفاتها مثل الأيديولوجيا الديمقراطية، حيث تتعدد مسمياتها مثل الأيديولوجية الفردية، والليبرالية، والمحافظة وغير ذلك من مسميات أخرى.

أما بالنسبة لعلاقة الأيديولوجية الإشتراكية بالأيديولوجيا الشيوعية، نجد أن الإشتراكية أولاً تهدف إلى الشيوع، ولكن يوجد فرق من الناحية العملية. كما يرى أصحاب الأيديولوجية الإشتراكية، أن تحقيق غايات وأهداف الإشتراكيين لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الوسائل السلمية،وهذا ما ظهر فى أفكار المدرسة الإشتراكية الفرنسية عند "سيمون" و "سيموندى"، أو عند الإشتراكيين البريطانيين من أمثال "أوين" وحزب العمال البريطانى. وإن كانت بعض الإتجاهات المتطرفة من الإشتراكية تنادى بأهمية الثورة وهذا ما تؤيده عموماً الأيديولوجية الشيوعية، كما جاء ذلك فى أفكار "ماركس" وبيانه الشيوعى الصادر عام ١٨٤٤ م. كما ترى الشيوعية، أن الفرد يسد حاجاته الأساسية ويستهلك وفق هذه الحاجات وليس وفق خدماته. كما أن الحق فى الإستهلاك عند الشيوعيين يتوقف على واجب أو ضرورة العمل والإنتاج، فمن لا يعمل لا يأكل، وهذا هو أساس توزيع القوة عند الشيوعيين وكما تحددها العبارة التالية " ليس كل طبقا لكفايته، ولكل طبقا لحاجاته[1]. أما الإشتراكية فإنها تتفق مع الشيوعية فى جعل الثروة ملكية عامة، ولكن يجب أن تتم عملية التوزيع حسب قدرات الفرد وعمله

---

(١) أنظر : محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص ٦٥.

وجهده، أى قاعدة الإيراد الشخصى ولكن عند الشيوعيين هى الحق البشرى فى الحياة وضرورة سد الحاجات الأساسية أولاً.

(٤) الشيوعية.

١- تعريف الأيديولوجية الشيوعية.

تعريف الشيوعية كمفهوم *Communism*، ظهر هذا المفهوم أولاً فى الفكر الإغريقى القديم عندما أشار أفلاطون فى مدينته الفاضلة إلى شيوعية النساء والأولاد فى هذه المدينة، كما جاء ذلك فى كتابه "الجمهورية". ولكن تطور المفهوم بعد ذلك، وأطلق خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر عندما ظهرت بعض الجماعات الثورية السرية فى فرنسا، ولكن لم يظهر مفهوم الشيوعية كما هو متعارف عليه فى اليوم أيديولوجيا إلا مع أواخر القرن التاسع عشر. ولقد لأحظنا سابقاً، وجود تقارب فى بعض وجهات النظر بين الشيوعية والإشتراكية، وخاصة أن الإشتراكية الخالصة، تهدف إلى الشيوعية وشيوعية الثروة والمال والملكية العامة. كما أن الإشتراكية الثورية، وهى أحد مذاهب الأيديولوجية الإشتراكية تعتبر هى ذاتها الشيوعية، ولكن مع وجود بعض الإختلافات الشكلية وليست الجوهرية. ومن ثم، يمكن أن تحدد الشيوعية على أنها "مذهب ثورى صرف فى جوهره وفى وسائله، وغاياته".

ونظراً لتداخل التحليلات المعقدة المرتبطة بالشيوعية، كنوع من الأيديولوجيات يمكن دراستها خلال فهمنا لثلاث تعريفات أو تميزات مختلفة لها وهى بإيجاز[1]:

أولاً: أن مفهوم الشيوعية، يوضح مرحلة متقدمة من المجتمعات التى تقوم على الملكية الشيوعية للثروة، ويمكن وصفها أيضاً على أنها نوع من التنظيمات العامة التى توجد فى المجتمع الحديث. كما ظهر ذلك، فى تحليلات كل من أفلاطون *Plato* وتوماس مور *T.More*، الذين أول من إستخدموا مفهوم الشيوعية، ولكن الإستخدام الحديث لمفهوم الشيوعية يرجع إلى كتابات كل من "كارل ماركس" *K.Marx*، وزميله "فريدريك أنجلز" *F.Engles*.

ثانياً: يقصد بمفهوم الشيوعية الحركات السياسية *Political Movements*، التى تهدف إلى إقامة مجتمع يعتمد عادة على الأساليب الثورية، التى تقوم بها

(1) *Hegwood, A. Political Ideology.. op. cit. p. 124.*

الطبقة العاملة. ولقد تم تأسيس هذه الحركة الشيوعية بعد الحرب العالمية الأولى، نتيجة لتأسيس الأحزاب الشيوعية السياسية تحت قيادة القائد السياسى الروسى "بلوسوفسكى" *Bolsheviks*.

ثالثاً: يطلق مصطلح الشيوعية لوصف النظم السياسية التى تم تأسيس الأحزاب السياسية الشيوعية بها، وخاصة عندما حصلت على القوة، كما حدث ذلك فى الإتحاد السوفيتى، وأوروبا الشرقية، والصين، وكوبا وغيرها من الدول والنظم السياسية التى إنتشرت خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وهكذا، يطلق على مصطلح الشيوعية أنها إحدى المراحل المتقدمة والحديثة للإشتراكية.

ومن ثم، نجد أن مفهوم الشيوعية لا يمكن فهمه أو معرفة جيداً إلا من خلال تحليلنا بصورة عامة ما يطلق على هذا المفهوم ويستخدم فى الأوساط السياسية والعلمية. وهذا ما ظهر من خلال عرضنا للتحليلات السابقة، التى كشفت عن مدى تنوع تعريف الشيوعية كنوع من الأيديولوجيات السياسية التى ظهرت خلال القرن التاسع عشر وإنتشرت فى القرن العشرين. علاوة على ذلك، نلاحظ، أن مفهوم الشيوعية يرادف فى إستخداماته الإشتراكية الثورية، والماركسية والمادية التاريخية، كما يعبر عن الحركات الثورية التى تبنى الصراع أو الثورة لتحقيق أهدافها وسيطرتها على الدولة. من ناحية أخرى، يمكن أن يطلق مفهوم الشيوعية، على مرحلة حكم الطبقة العمالية (طبقة البروليتاريا) وشيوع هذا النوع من الحكم فى جميع إنحاء العالم، كما أراد بذلك "ماركس" وبقية رواد الشيوعية من أمثال "لينين" و "ستالين" مهندسى إنشاء الإتحاد السوفيتى سابقاً.

٢- التطور التاريخى للشيوعية.

غكست التعريفات السابقة لكيفية تطور الشيوعية كنوع من الأيديولوجيا السياسية، فلقد ظهرت الشيوعية فى آراء أفلاطون السياسية كما ورد فى كتابه "الجمهورية"، إلا أن هذا المفهوم عن الشيوعية تطور بعد ذلك خلال العصور الوسطى. كما أن عملية التطور التاريخى للشيوعية، جاءت بعد ظهور "كارل ماركس" خلال البدايات الأولى من القرن التاسع عشر، وتأثره بتحليلات الفليسوف الألمانى هيجل، *Hegeal* وفلاسفة التاريخ من أمثال "فيكو"، وكانط، وغيرهم. ولقد نشر "ماركس" أفكاره فى البيان الشيوعى ١٨٤٢م، وفى العديد من الصحف والمجلات التى تعكس الهيمنة الثورية. وبعد

طرده إلى فرنسا إتصل بالحركات الإشتراكية الفرنسية، وإصدار جريدة الفوروويرتس الإشتراكية *Vorwaerts* عام ١٨٤٤[1]. ولكن تحت ضغط البوليس السرى الألمانى، تم طرد "ماركس" من باريس إلى بروكسل وهناك التقى بزميله أنجلز *Englés*، وتم التخطيط لنشر الدعوة الشيوعية، وتم تأسيس جمعية سرية شيوعية هناك ونشر بيان الحزب الشيوعية المعروف ١٨٤٥.

كما تم لإنتقال "ماركس" إلى إنجلترا والعديد من الدول الأوروبية محاولاً نشر أفكاره الشيوعية، وخلال فترة إستقراره فى لندن وبالتحديد عام ١٨٦٢، دعى "ماركس" ممثلى الحركات العمالية فى بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا، للإجتماع به فى لندن، وذلك من أجل توحيد حركة العمال الدولية، ونتج عن هذا الإجتماع تأسيس جماعة العمل الدولية، والتى تعتبر أول نواة للهيئة الإشتراكية الدولية، والتى عرفت بعد ذلك بالدولية الشيوعية. وعموماً، يلخص "ماركس" أهداف الشيوعية، كما جاءت فى البيان الشيوعى الحزبى مركزاً على ضرورة الغاء الملكية الخاصة أو الملكية البرجوازية، وضرورة الغاء رأس المال بإعتباره قوة شخصية وإجتماعية. كما أن العمل المأجور لا ينتج سوى المال التى تضيف قوتة إلى أصحاب العمل الرأسماليين. ومن ثم، فإن الملكية الشخصية فى النظام البروجوازى هى فى الأساس ملغاة ومعدومة بالنسبة للطبقات الفقيرة، والمالك لرأس المال هم الرأسماليين فقط. ومن ثم، فإن هدف الشيوعية الأول وهى الغاء الملكية للطبقات الغنية وجعلها ملكية عامة.

وخلال البدايات الأولى من القرن العشرين تم تطوير أفكار ماركس الذى توفى عام ١٨٨٢م وتم تبنى مؤلفاته مثل "رأس المال"، والأيديولوجيا الألمانية، وبيان الحزب الشيوعى وغيرها التى تعتبر الميثاق العام للقيام الدولة الشيوعية بعد قيام الثورة البلشفية عام ١٩١٧م. وبعد إنشاء الدولة السوفيتية تحت حكومة سوفيتية بواسطة "كرنسكى" فى نفس العام، تم إجتماع الزعماء الروس من أمثال "لينين" و "تروتسكى" و "تسينوفييف"، وتم إنتخاب "لينين" بعد ذلك كأول رئيس لأتحاد الجمهوريات السوفيتية وعمل على تأسيس الدولة الشيوعية وذلك حتى عام ١٩٢٤. ثم تولى رئاسة الجمهورية السوفيتية "ستالين" الذى أعاد تخطيط الإتحاد السوفيتى وجعل الأمة الروسية أقوى دولة

---

(١) أنظر: محمد عبد الله نعمان، مرجع سابق، ص ٧٩.

صناعية فى أوروبا فى الفترة من ٢٤-١٩٣٧، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، تم تصدير الحركة الشيوعية إلى خارج الإتحاد السوفيتى ليشمل معظم دول أوروبا الشرقية، وتم إنتشار الأيديولوجية الشيوعية لتشمل الصين والعديد من الدول النامية مثل كوبا، وكوريا الشمالية اللتان لا تزال شيوعية حتى الآن، حتى بعد إنهيار النظام الشيوعى فى بلادها الأصلية الإتحاد السوفيتى وتحول الشيوعية إلى رأسمالية ليبرالية.

٣- وسائل تحقيق الأيديولوجية الشيوعية.

أشرنا فيما سبق،كيف دعى ماركس قبل وفاته عام ١٨٨٢ إلى أهمية قيام الدولة الشيوعية، عن طريق الغاء الملكية البرجوازية، على أن يتم تحويل كل مكونات الثروة المادية إلى ملكية الدولة أو الملكية العامة، كما دعا لضرورة توزيع الثروة ونتائجها على الجميع وفقاً لحاجاتهم ومطالبهم، وذلك بغض النظر عن مدى قدرات الأفراد وكفاءاتهم. وهذا ما جعل الإشتراكية تختلف عن الشيوعية، لأنها ركزت على ضرورة تعويض كل فرد حسب ما يستحق من عمله وإنتاجيته وكفاءته. وعلى أية حال، لقد تناولنا النظرية العامة للماركسية والأفكار التى قامت عليها بصورة عامة، خلال تناولنا النظرية العامة الماركسية فى هذا الكتاب. ولذا، نركز حالياً إهتمامنا على عرض أهم الوسائل العامة التى قامت عليها الأيديولوجية الشيوعية لتحقيقها سواء فى الإتحاد السوفيتى وغيرها من الدول الأخرى وهى بإيجاز:

(١) ضرورة نزع الملكيات العقارية الخاصة وتحويلها إلى مصلحة الدولة.

(٢) فرض ضرائب تصاعدية ضخمة.

(٣) الغاء حقوق الوراثة، وتؤل الملكية إلى الدولة.

(٤) إنشاء بنك وطنى فى الدولة وحصر الثقة المالية فى إجهزتها المصرفية.

(٥) وضع جميع وسائل المواصلات فى يد الدولة.

(٦) فرض العمل الإجبارى على جميع الأفراد، وتنظيم جيش عامل للعمل الزراعى.

(٧) ضرورة ربط العمل الزراعى بالصناعى.

(٨) فرض التعليم المجانى اللإلزامىعلى الأطفال، وربط التربية بالإنتاج.

هذه الوسائل تم عرضها بواسطة البيان الشيوعى "الماركسى"، كنوع من البرنامج الإنشائى للتخطيط لقيام الشيوعية فى أى دولة فى العالم، وذلك فى إطار تأكيد "ماركس" على ضرورة تصدير الثورة العمالية (البروليتاريا)

إلى بقية دول العالم، وذلك بعد حصول هذه الطبقة على السلطة عن طريق الثورة الدموية، بعيداً عن أى وسائل سليمة، نظراً لعدم جدوى هذه الوسائل فى التغيير والإصلاح والقضاء على الفوارق الطبقية. فى نفس الوقت، حرص ماركس و زعماء الأيديولوجية الشيوعية من أمثال "لينين" و "ستالين"، على ضرورة تأسيس أحزاب شيوعية سياسية، لتلعب دور فعال ونشط فى نجاح الأيديولوجية كنظام إجتماعى وسياسى وإقتصادى.

(٥) الفاشستية.

١ – تعريف الأيديولوجية الفاشستية.

أطلق مصطلح الفاشستية إشتقاقاً من الكلمة الإيطالية *Fasces*، والتى يقصد بها حزمة العصى والمطرقة، وهى شعار الدولة فى روما القديمة، وكان هذا الشعار يحمل قبل إنعقاد مجلس القضاة الرومان ليرمز إلى هيبة وقوة هذا المجلس القضائى. ومع أواخر القرن التاسع عشر أطلق هذا الإسم فى إيطاليا بصورة كبيرة ليشير إلى جماعة أو حركة سياسية تقوم أساساً على الإشتراكية الثورية[1]. ويظهر من هذا التعريف للفاشستية أنها لم تطلق على حركة موسولينى، إلا بعد ظهور الحركة وتأسيسها قبل وخلال الحرب العالمية الأولى، وأصبحت بعد ذلك نزعة سياسية أيديولوجية قوية.

أما الفاشستية فلم تكن وليدة هذا المفهوم أو الشعار الرومانى القديم فقط، ولكنها ظهرت كنوع من الأيديولوجيات السياسية، التى تهدف أساساً إلى أحياء روح الأمبراطورية الرومانية ومجدها القديم، وإنشاء مجتمع يسوده "نزعة الروحية والإيمان بالله، على أن تقوم بدور القيادة مجموعة من الصفوة السياسية المختارة، وتطبيق المساواة على جميع أفراد الشعب، ومقاومة النزعة الـ والمادية للحياة. وبإيجاز، فإن الأيديولوجية الفاشستية فى صورتها السلمية يقصد بها، نزعة قومية لإعادة تنظيم الدولة والمجتمع وجاءت هذه النزعة أو الحركة كحركة سياسية محافظة، تهدف أساساً لمقاومة الخطر الشيوعى والفوضى الصناعية، وذلك عن طريق إحياء المجد لإمبراطورى الرومانى لدى الإيطالين ولكن تحولت هذه الحركة المحافظة السلمية، إلى حركة أيديولوجية سياسية ذات

(1) *Heywood, A, op. cit. p. 212.*

طابع ثوري وإنقلابي وإصلاحي في نفس الوقت، وهذا ما خطط لها بالفعل قائدها ومؤسسها "بنتو موسوليني" الذي أسسها عام ١٩١٩.

٢- التطور التاريخي للأيديولوجية الفاشستية.

أسست هذه الأيديولوجية في بداية عام ١٩١٩، وذلك عن طريق قيام بعض الجماعات الوطنية الإيطالية لمقاومة خطر الشيوعية الذي ظهر في روسيا مع بداية الثورة البلشفية عام ١٩١٧، وكانت قد ظهرت في إيطاليا بعض الجماعات الشيوعية التي تناصر هذه الشيوعية الروسية، ولكن تأسست الفاشستية كحركة لمقاومة الخطر الشيوعي الداخلي والخارجي وحدث ذلك عام ١٩٢١ في مدينة بولونيا، منذ ذلك التاريخ، ظهرت الحركة على المستوى القومي وأطلق عليها الفاشستية بقيادة موسوليني الذي كان يعمل صحفياً في عدة صحف إيطالية كبرى نشر خلالها أفكاره الإشتراكية أولاً، ثم تعرض كثيراً للسجن. وكان يدعوا إلى عدم دخول إيطاليا في الحرب العالمية الأولى، وأن تتخذ موقفاً حيادياً، ولكن بعد إتساع الحرب نادى بضرورة إنضمام إيطاليا إلى جانب الحلفاء، وإشترك موسوليني في الحرب، ولكن جرح وعاد مرة أخرى للعمل الصحفي.

إلا أن الظروف السياسية والإجتماعية في إيطاليا بعد إنتهاء الحرب أخذت الطابع غير المستقر، فلجأ موسوليني إلى تنظيم حركات المقاومة وحشد أنصاره لتبنى أفكاره الإشتراكية، وأنشأ في مارس ١٩١٩ الهيئة الفاشستية بعد تأييد الطبقات العمالية له، كما تم تأييد الجيش لهذه الحركة. في عام ١٩٢٢ عقد الفاشستيون إجتماعاً في نابولي وساروا في مظاهرة حربية مسلحة نحو روما، وهناك تم إقالة الوزارة وإستدعى إمانويل، وذلك للقيام بتشكيل الوزارة الفاشستية وخلال الفترة من عام ١٩٢٢ وحتى ١٩٤٣ سيطرت الحركة الفاشستية على مصير إيطاليا والشعب الإيطالي، والتي أخذت طابعاً أيديولوجياً يقوم بتنفيذ البرامج والسياسية الإصلاحية الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وذلك عن طريق القوة والنشاط والإجبار والقهر أيضاً، وتهدف إلى إعادة مجد إيطاليا الروماني القديم، وتعيد مكانتها بين الدول الكبرى خلال القرن العشرين. ولكن الحرب العالمية الثانية قد قضيت على هذه الأيديولوجية تماماً، ولاسيما بعد أن قد حققت إيطاليا بعض المستعمرات في أفريقيا ووسط أوروبا، وسعت لأمتلاك تركيا واليونان ومصر وشمال أفريقيا، وهذا ما دفعها للدخول في الحرب العالمية الثانية، ولكن تبدد حلم الإيطاليين في أيديولوجيتهم

الفاشستية، نتيجة لتداعى قوى إيطاليا خلال الحزب، وسقطت إيطاليا عام ١٩٤٣ بعد توقيعها على وثيقة الإستسلام، وكان ذلك خاتمة لموسولينى وأيديولوجية الفاشستية.

٣- الأفكار العامة للأيديولوجية الفاشستية(١).

١- الحكومة المثالية.

أكدت الأيديولوجية الفاشستية على أن أهمية الحكومة المثالية أو الصالحة، يجب أن تتحدد فى عملية تفضيل العناصر الصالحة وإستبعاد الفاسدة، وضرورة إختيار السلطات العليا على أساس الكفاءة. ولكن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق إنشاء حكومة دكتاتورية مسيطرة عليها بواسطة رجل أو زعيم واحد. ولكن لابد وأن يراعى ضرورة تحقيق التوازن من مختلف أنواع السلطات الثلاث. فى نفس الوقت، ركزت الفاشستية على ضرورة إختيار أفضل العناصر القيادية لتتحمل المسؤلية بجدارة وإقتدار، وهذا ما جعل دعاة هذه الأيديولوجية يصفونها بأنها تقيم أرستقراطية خاصة تقوم على أهل الكفاءة وأصحاب الإمتياز، كما لم تكن تؤمن الفاشستية بمبدأ الإرادة العامة أو إرادة الشعب، ولا تؤمن بسيادة الأمة، ولكن آمنت بإمكانية إشتراك الأفراد فى مسئولية الحكم السياسى.

٢- الحرية.

ركزت الأيديولوجية الفاشستية على أن الحرية ليس حقاً للأفراد، أو بإمكانهم التصرف فى هذا الحق كما يشاوؤن، ولكن تعتبر الدولة هى المانح الأول للحريات، ويتم ذلك بما تتناسب مع الوازع الأخلاقى السائد فى المجتمع. وكما حدد موسولينى تصوراته بضرورة وجود نوع معين من الحريات أوقات الحروب، وأخر خلال مراحل السلم، وثالث خلال أوقات الثورة، والرابع للأوقات العادية، وأنماط أخرى من الحريات خلال الرخاء، والشدة والأزمات. ومن ثم، فلقد حرصت الفاشستية على الغاء الحريات العامة التى توجد فى النظم الديمقراطية، حيث ألغت حريات الرأى والإجتماع، والكتابة وهذا ما

---

(١) للمزيد من التحليلات إرجع إلى:

- *Griffen, R, The Nature of Fascism, London: Routledge, 1993.*
- *Neocleous, M, Fascicm, Milton Keynes Copen Univ : press, 1997.*

حدث خلال حكم موسولينى الذى كان يعمل صحفياً ثم دكتاتوراً فألغى الحريات للصحف والصحفيين وإنشاء وزارة للدعاية الرسمية.

٣- الأفكار والمبادئ الاقتصادية.

هدفت الأيديولوجية الفاشستية إلى ضرورة تغير النظم السياسية المعاصرة، كما عارضت أفكارها ونظرياتها وسياستها الاقتصادية، مع ضرورة استبدالها بنظم جديدة متطورة، فلقد عارضت أفكار الرأسمالية والاشتراكية فى نفس الوقت. ونظرت إلى الاشتراكية على أنها أيديولوجية خيالية ركزت على إلغاء الملكية الفردية وجعلها فى أيدى الدولة فقط، كما وصفت الرأسمالية بأنها خيالية لأنها ركزت على الأفكار المغايرة للإشتراكية. وبإيجاز، إن النظم الفردية المختلفة، والإشتراكية المطلقة فى نظر الأيديولوجية الفاشستية كانت نوع من الخيال. كما رأت أن الرأسمالية تتبنى نفس خطوات الإشتراكية، وكليهما نظامين إحتكاريين ويحملان عناصر فنائهما، ويؤديان إلى إنحلال المجتمعات البشرية.

ولقد ركزت الفاشستية على قيام الإقتصاديات التعاونية والنقابية الكبيرة، كما كانت تحرم مبدأ الملكية الخاصة فى حد ذاتها، ويجب أن لا تقوم فئة كبار الملاك أو الرأسماليين بالإضرار العام لكل من المجتمع ومصالح الأمة، ولكن يجب أن يراعوا مصالح العامة فى تصرفاتهم المادية. وهذا ما جاء فى إطار تحديد أو تقنين الأيديولوجية الفاشستية للنظام الإقتصادى الحر. كما إهتمت ايضاً بالطبقات الفقيرة، وحرصت على ضرورة تحسين وضعها وخاصة توفير حقوق العمل، وضرورة تقوية عناصر التفاهم بين العمال وأصحاب العمل. وكان يتم ذلك عن طريق السلطة السياسية أو الدولة التى تنظم هذه العلاقة، وظهور ما يعرف بالدولة التعاونية النقابية، التى تنظم عموما مجال العمل التعاونى وتلعب أيضاً دور النقابات العمالية فى نفس الوقت. وهذا يعتبر علاجاً بديلاً للأيديولوجية الإشتراكية والرأسمالية أيضاً. كما يمنع حق الإضراب إلى الطبقات العاملة على الإطلاق، وإذا حدث خلاف بين العمال وأصحاب العمل يلجأ الجميع إلى القضاء الأعلى. من ناحية أخرى، حرصت الفاشستية على تأسيس الأحزاب السياسية، التى أصطبغت بطابع المليشيات العسكرية والمدنية، وتكون تحت أوامر الدولة، كما لعب الحزب الفاشسيتى الدور الرئيسى للدولة والحكومة فى نفس الوقت، وأصبح هو الحزب الوحيد خلال حكم موسولينى طيلة العشرين

عاماً، قضاها الشعب الإيطالى فى أيديولوجية الفاشستية والتى تعتبر من أيديولوجيات القرن العشرين.

(٦) النازية.

١- تعريف الأيديولوجية النازية.

إرتبطت النازية كمفهوم بالإشتراكية الوطنية الألمانية، وتعرف أيضاً بالحركة الهتلرية نسبة إلى زعيمها السياسى ومؤسسها هتلر، ويمكن إستخلاص تعريف مميز للنازية من خلال تحليلنا للتراث السياسى لهذه الأيديولوجية التى إستمرت أثنى عشر عاماً فقط فى الفترة من ١٩٣٣- ١٩٤٥ . فالنازية هى "نوع من الأيديولوجيات السياسية المعاصرة التى تبنت الأفكار الإشتراكية المتطرفة (الثورية)، وإنتقدت جميع الأيديولوجيات السياسية التى كانت موجودة، كما حاولت أن تبنى لنفسها نظرية إقتصادية وإجتماعية وسياسية وعسكرية تبرر فلسفتها التوسعية وأعدائها للسامية، وتميزها للجنس البشرى الآرى على بقية الأجناس البشرية الأخرى". وفى الحقيقة، أن العلاقة بين الأيديولوجية الفاشستية والنازية علاقة قوية من خلال طبيعة النشأة والفلسفة العامة التى قامت عليها كل منها، إلا أن هتلر إمتاز عن موسولينى حيث تسلح الأول بمجموعة من الأفكار والنظريات الثورية قبل قيامه بتأسيس النازية، على خلاف الثانى الذى حاول أن يحدث أفكاره وأيديولوجيته خلال وجوده فى الحكم.

٢- التطور التاريخى للأيديولوجية النازية[(١)].

حقيقة، إن الفترة الزمنية والتاريخية التى ظهرت فيها النازية تعتبر أقصر الفترات التى أنشئت فيها هذه الأيديولوجية كما أشرنا فى الفترة ما بين (١٩٣٣- ١٩٤٥). إلا أن هذه الفترة شهدت تطورات أكثر أهمية وتأثيراً من الحكم النازى فى إيطاليا. ولد أرولف هتلر عام ١٨٨٩ فى النمسا، ثم هاجر فى شبابه إلى ميونخ بالمانيا وإنضم فى الحرب العالمية الأولى إلى جانب الجيش الإلمانى، وأظهر شجاعة فائقه، ومنح وسام الشجاعة الألمانى، ولكنه أصيب فى

(١) أنظر على سبيل المثال المراجع التالية التى ناقشت الأيديولوجية النازية كل من:
- محمد عبد المعز نصر، مرجع سابق، ص ٣٠١ ومابعدها.
- محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص ١٢٤.
- عدنان الخطيب، مرجع سابق، ص ٣٧٧.

القتال ورجع إلى ميونخ وإنضم إلى حزب العمال الألماني، وأصبح قائده مع تغير إسم الحزب إلى حزب العمال الوطنى الإشتراكى الألماني، وإستطاع هتلر أن ينقذ المانيا من مرحلة الفوضى واليأس والإضطرابات التى ظهرت فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وإن يضع فى فبراير عام ١٩٢٠ ميثاق وطنى يتألف من خمسة وعشرون مادة، وهى ميثاق الحزب السياسى الذى نشأه هتلر ويهدف هذا الميثاق الذى أطلق عليه بتأسيس البيان النازى على غرار البيان الشيوعى، إلى تحقيق خمس أهداف أساسية، تعتبر هى جوهر الأيديولوجية أو الحركة النازية والإشتراكية الوطنية وهى:

أولاً: الإستيلاء على الحكم والسلطة.

ثانياً: سحق الحركة الماركسية الشيوعية.

ثالثاً: صبغ المانيا كلها، بالصبغة الإشتراكية الوطنية.

رابعاً: تحقيق وحدة الشعوب الجرمانية.

خامساً: تنقية الجنس الألماني، وتطهيره من دم اليهود أو أى دم غير آرى

ومالبث أن تم تأييد هذا الميثاق والحزب الإشتراكى الوطنى بواسطة قيادة الجيش، ورجال الأعمال والصناعة خوفاً من خطر الشيوعية الروسية. كما تم إنشاء قوة عسكرية شبه الميليشيا التى تحمى هتلر وحزبه السياسى. وإستغل هتلر بعض الإضطرابات الداخلية عام ١٩٢٣، وتم إسقاط حكومة برلين الجمهورية، وأعلن الثورة على حكومة برلين اليهودية ولكن خلال ثورته سافر إلى إيطاليا مع بعض زملاؤه، ولكن قبض عليه حكم وعليه بالسجن خمس سنوات، وتم حل الحزب الإشتراكى الوطنى خلال عام ١٩٢٣. وخلال فترة وجوده بالسجن وضع كتابه المعروف "كفاحى"، وحاول فيه أن يحدد فلسفته ونظرياته ومبادئ الحركة الإشتراكية الوطنية، والذى أصبح بعد ذلك ميثاق الدوله الألمانية النازية وبرنامج الرايخ الثالث الحربى والسياسى والإجتماعى. وبعد خروج هتلر من السجن أعاد تنظيم حزبه وإستطاع أن يدخل البرلمان الألمانى (الريخستاج) عام ١٩٣٠، وأصبح حزبه اقوى حزب فى ألمانيا وتم ترشيح هتلر لرياسة الجمهورية. وفى عام ١٩٣٣، اصبح مستشارا للرايخ ورئيس حكومته، وإشترك معه فى الحكم بعض ممثلى الأحزاب السياسية الأخرى، وأسس الجستابو، فى نفس العام، وهو البوليس السرى الألمانى، ولكن

بعد سبع سنوات تم دخوله الحرب ضد روسيا وتقهقرت ألمانيا وإستسلمت للجيوش العارية عام ١٩٤٥ وإنتهى حكم دام أثنى عشر عاماً فقط.

٣- الأفكار العامة للأيديولوجية النازية.

حرص هتلر خلال تأسيسه للحزب الإشتراكى الوطنى الألمانى، على أن يحدد ميثاق الحزب وأهدافه العامة، ولكن لم يستمر ذلك طويلاً خاصة عند دخول هتلر السجن، وحل الحزب الإشتراكى. ولكن حرص هتلر على تجديد قيادته وتطوير أفكاره الحزبية السياسية التقليدية السابقة، ولذا، جدد تلك الأفكار فى كتابه (كفاحى) والذى طرح فيه أهم نظرياته وأهدافه الأيديولوجية النازية، كحركة سياسية وإقتصادية وإجتماعيةوعسكرية فى نفس الوقت، وفيما يلى أهم هذه الأهداف[1]:

١- تحطيم الجبهة الشيوعية والإشتراكية، وإلغاء جميع النظم السياسية البرلمانية، والحكومات العامة، والسيطرة الكاملة على جميع وسائل النشر والصحف والإذاعة.

٢- تركيز جميع السلطات فى يد الحزب النازى، مع ضرورة إدماج فكرة الدولة والحزب والزعامة، والغاء مظاهر الإستقلال المحلى، أو الفصل بين السلطات التقليدية.

٣- محاربة اليهودية وطردها من جميع أراضى ألمانيا (الرايخ)، والعمل على تطهير الجنس والسلاله الألمانية (الجرامانية) من السلالات الأخرى وذلك وفق التعاليم الأيديولوجية النازية.

٤- توجيه السياسة الخارجية للدولة النازية نحو الغاء معاهدة الصلح وتحرير ألمانيا من القيود السياسية، وضرورة إعادة هيبتها كقوة دولية، مع تنفيذ ما يسمى بالمجال الحيوى، الذى يسمح لها بتكوين المستعمرات خارج حدودها، وتوحيد الشعوب الألمانية وإنشاء ألمانيا الكبرى الموحدة.

وبالطبع، إننا نلاحظ أن تلك الأهداف للأيديولوجية النازية، تم إستنباط معظمها من ميثاق الحزب الاشتراكى الوطنى الألمانى، مع بعض التحديث الذى طرأ على نظريتها نحو تكوين المستعمرات والسياسة الخارجية، وهذا ما ظهر عموماً فى كتاب هتلر "كفاحى" الذى يعتبر الموجه الأول للأيديولوجية النازية.

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه الأهداف ونظرية هتلر العنصرية، إرجع إلى : محمد عبد الله عنان، مرجع سابق، ص ١٢٥، ص ١٤٣.

(٧) الصهيونية.

١- تعريف الأيديولوجية الصهيونية وتطورها.

ظهر مفهوم أو كلمة صهيونية أولاً فى كتابات الكاتب اليهودى النمساوى "ناثان برنباوم"، حيث إستخدم كلمة صهيون، ليوصف بها الإتجاه السياسى الجديد، بين صفوف اليهود وغيرهم. هذا الإتجاه الجديد الذى حول الإتجاهات أو النزعات الماشيحانية القديمة اليهودية، التى بدأ ظهورها خلال القرن السادس عشر، وذلك تعبيراً عن بؤس اليهود وشقائهم نتيجة لما يسمى بالمسألة والمشكلة اليهودية، وكيفية تحويلها إلى حركة سياسية. كما تم تحويل الحركات الماشيحانية التقليدية إلى نوع من البرامج السياسية و لتطبيق الأيديولجية الصهيونية بصورة علمية وواقعية. ومن ثم، فإن الأيديولوجية الصهيونية يمكن تعريفها على أنها حركة سياسية تطالب بإعادة توطين اليهود فى فلسطين (أرض الميعاد) كوسيلة لحل المسألة اليهودية[١].

كما قد تطورت تعريفات الأيديولوجية الصهيونية مع تطور إنشاء دولة إسرائيل، فلقد ظهرت بعد ذلك كلمة صهيونية على المستوى السياسى وذلك عام ١٨٩٨، عندما قام "تيورد هرتزل" ليضع الأساس الأول للأيديولوجية الصهيونية على المستوى السياسى ليحددها بأنها "حركة سياسية ظهرت كنتيجة مباشرة للنزعات غير السامية، وهذا يعنى أنها تهدف إلى جعلها وسيلة لحماية اليهود من الإعدام والإضطهاد". ثم بعد ذلك حدد ويزمان *C. Weizman*، الذى أصبح بعد ذلك أول رئيس للدولة الإسرائيلية الصهيونية، إن عملية إحياء الدولة اليهودية لا يمكن أن تظهر إلا من خلال إحلالها بدولة فلسطين، وهذا ما يوضح طبيعة وهدف النزعة الصهيونية وأيديولوجياتها السياسية ومن ثم، فإن الحركة أو الأيديولوجية الصهيونية فى البداية، كانت تجمع ما بين الإتجاهات الدينية والقومية، والتى إقترنت فى نفس الوقت بالإتجاهات الإشتراكية، وهذا ما ظهر عند تأسيس إسرائيل واقعياً عام ١٩٤٨،

---

(١) عبد الوهاب محمد المسيرى، الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة فى علم إجتماع المعرفة، القسم الأول، عالم المعرفة، العدد ٦٠ ديسمبر، كانون الأول ١٩٨٢، ص ١٩٨.

وإن كانت قد حصلت على وعد بلفور من الحكومة البريطانية لأنشاء هذه الدولة عام ١٩١٧م[1].

وبعد عام ١٩٤٨، تطورت الأيديولوجية الصهيونية، وأصبحت سياسة إستيطانية لتحقيق اهداف إسرائيل كدولة صهيونية، وتوفير المسكن والحياة لكل اليهود، ومناصرة الدعم والتأييد مع الدولة الإسرائيلية الصهيونية والدفاع عنها ضد الأعداء. وبعد ذلك كما يضيف "أندرو هايوود" *A.Heywood* فى كتابه المميز "الأيديولوجيات السياسية"[2]. إن الأيديولوجية الصهيونية، أصبحت مصدراً لكل الإتجاهات السياسية والعسكرية الصهيونية المتطرفة، وكما يصفها الفلسطينيون أنفسهم، بأن الأيديولوجية الصهيونية حركة توسعية إستيطانية وأنشئت بصورة خاصة لمعاداة كل العرب.

٢- الإتجاهات الأساسية للأيديولوجية الصهيونية[3].

ظهرت عدة مدارس وإتجاهات للأيديولوجية الصهيونية، ولكنها تتبنى منهجاً أيديولوجياً واحد، وتنقسم هذه الإتجاهات إلى مدرستين أساسيتين ولهما الدور الرئيسى فى معرفة الأيديولوجية الصهيونية، بالإضافة إلى ذلك، توجد مدرسة ثالثة فرعية لا يرتبط فكرها كلية بالجانب السياسى، ولكن تركز على الجانب الثقافى، ويمكن الإشارة إلى هذه المدراس والإتجاهات كما يلى:

أولاً: المدارس الصهيونية السياسية:

١- المدرسة الأولى "الصهيونية السياسية"، جاءت نشأة هذه المدرسة للإشارة إلى البدايات الأولى لنشأة الأيديولوجية السياسية الصهيونية، وتشمل أولاً: جمعيات إحياء صهيون وبليو، وهى جمعيات ذات طابع محلى، تهدف أساساً إلى استيطان اليهود فى فلسطين معتمدة على تبرعات اليهود الأثرياء عامة. وثانياً: صهيونية هرتزل، فهى تدعوا إلى تحويل المشكلة اليهودية إلى مشكلة سياسية ولتخاطب القاعدة الجماهيرية اليهودية بصورة أساسية فقط الأثرياء من اليهود. وعموماً، تؤمن هذه المدرسة بان المسألة اليهودية هى مشكلة الفائض السكانى اليهودى غير القادر على الاندماج فى الحياة العالمية، ولا يمكن حل مشاكلهم إلا عن طريق نشأة دولة قومية لهم فى فلسطين.

---

(1) *Heywood, A, Political Edeology, op. cit., p 315.*
(2) *Ibid, p.315.*

(٣) عبد الوهاب المسيرى، مرجع سابق، ص ٢٠٠- ص ٢٠٥.

وتوجد عدة اتجاهات تشمل هذه المدرسة الصهيونية السياسية، حيث تنتمى جماهيرها إلى نفس القطاعات الاجتماعية فهى تشمل أولاً: جماهير برجوازية ليبرالية، تؤكد على أهمية الاستثمار الخارجى، وتنقسم إلى فريقين أساسيين وهما: (١) فريق فى إسرائيل تضمه الأحزاب اللادينية الرأسمالية (تحالف ليكود) وفريق فى الدياسبورا يدافع عن دولة إسرائيل وما يسمى بصهيونية الشتات، كما هناك أيضاً عدد من الصهيونيات السياسية الصهيونية التنقيحية، وهى إمتداد لفكر "هرتزل" وترى أن إنتشار الصهيونية جاءت نتيجة لمعادات السامية وظهور الحركة القومية اليهودية الصهيونية. كما يندرج تحت هذه المدرسة أيضاً، صهيونات سياسية أخرى، وهى الصهيونية العامة و الصهيونية الرأديكالية، التى ظهرت نتيجة لوجود خلافات سياسية فقط داخل المنظمة الصهيونية ذاتها.

٢ـ المدرسة الصهيونية السياسية (الصهيونية العمالية) أو الإشتراكية:وترى هذه المدرسة أن قضية عدم إندماج اليهود عالمياً، ترجع إلى طبيعة البنية التحتية والوضع الإقتصادى والإجتماعى لبعض الطبقات اليهودية. وخاصة أن الشعب اليهود ليس لديه هرم طبقى مثل بقية الشعوب لأنهم فى الخارج لا يمكن وصفهم بكلمة شعب. ولذا، يجب عودتهم إلى إسرائيل أرض الميعاد، لأن المشكلة اليهودية ليست مشكلة دينية بحته بقدر ما هى مشكلة إقتصادية من الدرجة الأولى. وتؤمن معظم هذه الإتجاهات التى توجد داخل هذه المدرسة بالفكر الماركسى، وهذا ما ظهر فى تاييد العديد من الإقتصاديين اليساريين اليهود وفى دعمهم هذه المدرسة من أمثال "بورخوف" وجوردون وسيركين. وبالفعل، لقد أقيم البناء الإقتصادى والسياسى لدولة إسرائيل كنتاج للفكر الأيديولوجى السياسى، الذى يرتبط بهذه المدرسة (الإشتراكية). وهذا ما ظهر فى أنشاء الهستدروت (إتحاد نقابات عمال إسرائيل)، والكيبوتسى (المزارع الجماعية) والهاجاناه والبالماخ (منظمات عسكرية صهيونية)، وهى أدوات إستخدمتها إسرائيل فى إنشاء دولة الصهيونية والتى قامت أساساً على الإستيطان الجماعى (الإشتراكى).

ثانياً: المدرسة الصهيونية الثالثة:

وتشمل هذه المدرسة إتجاهين وهما:

١- الصهيونية الدينية، يفترض أصحاب هذه المدرسة بأن الحركة الصهيونية، ولو تركت بحريتها سوف تنشر التعاليم القومية العلمانية مما يهدد الديانه اليهودية تماماً، ومن ثم نتج عن هذه المدرسة قسمين: القسم الأول، رفض الصهيونية فى أول الأمر ولكن أنضم بعد ذلك إليها مرة أخرى، والثانى رأى فى الصهيونية السياسية بالرغم من طابعها العلمانى، إلا أنها ستلعب دوراً أساسياً فى إضفاء القيم الدينية على الكيان اليهودى ومن مؤيدى هذا الاتجاه "موهليفر" و"لاندوا" .

٢ـ الصهيونية الثقافية، فهى فلسفة صهيونية أحتلت مكاناً بارزاً فى الأيديولوجية الصهيونية المعاصرة، ولم تتبن آراء هوتزل السياسية، ورأت أن السبب الأول لمشكلة اليهود لايحمن فى معاداة السامية وعجز اليهود السياسى والاقتصادى، وإنما السبب يرجع إلى فقدان العناصر الثقافية والروحية والتضامن وضعف التمسك بالقيم الدينية والعادات والتقاليد الثقافية. ولذا، يجب علاج هذه المشكلة اليهودية، عن طريق خلق شخصية قوية ثقافية يهودية جديدة على أساس الفكر الصهيونى الحديث، وضرورة استمرار الإبداع الثقافى اليهودى، وهذا ما تمثل فى آراء رواد مدرسة فرانكفورت اليهودية فى علم الاجتماع والأدب والفن والثقافة بصورة عامة[1].

وبالإضافة إلى الاتجاهات الصهيونية السابقة، سواء أكانت إتجاهات سياسية أم ثقافية روحية، ظهرت بعض الاتجاهات الأخرى. ويطلق عليها بالاتجاهات الصهيونية العملية، أو الصهيونية التوفيقية، التى تهدف إلى دمج الصهاينة العمليون والسياسيون فى أسلوبهم للعمل وضرورة إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين لحل مشاكل اليهود كلية سواء أكانت مشاكلهم اقتصادية أوسياسية أو روحية أو ثقافية. كما ان ذلك يوضح أن الأيديولوجية الصهيونية الممثلة فى تطبيق إسرائيل عملياً، تجمع بين التيارات السياسية العمالية

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه المدرسة أنظر، عبدالله محمد عبدالرحمن، النظرية الاجتماعية الكلاسيكية: الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠.

والاشتراكية، أو الرأسمالية أو الراديكالية (العمالية) أوالسياسية أو الدينية أو اللادينية فى نفس الوقت.

٣ـ السمات العامة للأيديولوجية الصهيونية[1]:

تعتبر الصهيونية كما وصفها مؤسسها الأول "هرتزل"، بأنها فكرة استعمارية تدين كلية بفكرها وأيديولوجياتها وقوتها وتحولها إلى الاستعمار والأمبريالية الغربية وتوظيفها فى دولة اسرائيل فى الشرق الأوسط. والصهيونية تشارك فى الأمبريالية فى كل السمات الاستعمارية، والتى أيدتها الدول الغربية حتى تراعى مصالح هذه الدول بعد استقلال الدول العربية خلال الخمسينات من القرن العشرين. وبإيجاز، لقد ظهرت تحليلات كثيرة حول المماثلة بين الصهيونية كحركة سياسية واستعمارية والاستعمار الأمبريالى الغربى، ومنْ أهم هذه السمات[2]:

١ـ الاستعمار الصهيونى استعمار استيطانى.

٢ـ الاستعمار الصهيونى استعمار عميل للإمبريالية العالمية.

٣ـ الاستعمار الصهيونى جيب منفصل عن المحيط الإنسانى الحضارى الذى يحيط به.

٤ـ الاستعمار الصهيونى استعمار إحلالى.

٥ـ الاستعمار الصهيونى مستقل ظاهرياً عن الغرب ولكن معتمداً كلياً عليه.

٦ـ الاستعمار الصهيونى استعمار توسعى.

٤ـ علاقة الأيديولوجية الصهيونية باليهودية:

حقيقة، إن علاقة الصهيونية كحركة سياسية ذات أيديولوجية خاصة تعتبر من الأيديولوجيات التى ظهرت خلال القرن العشرين، مثلها مثل الأيديولوجية الفاشستية، والنازية. واللتان انهارتا خلال الفترة ما بين الحربين العالميتين. إلا أننا نلاحظ أن الأيديولوجية الصهيونية ارتبطت فى نشأتها

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٦، ١٧٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل لتحليل العلاقة بين الصهيونية والنازية وتعاون اليهود مع هتلر، انظر المرجع التالى:

- روجية جارودى، يقاضى الصهيونية الاسرائيلية، ترجمة/ رانيا بوناصيف وبيار ريشا، بيروت: عويدات النشر، ١٩٩٩.

وتطورها باليهودية، ولكنها تتناقض معها إلى حد كبير، وهذا ما يظهر من خلال تحليلنا لثلاث قضايا اساسية وهى[1]:

١ــ رفض الدين اليهودى.

٢ــ استغلال الدين اليهودى.

٣ــ محاولة إحلال الصهيونية للديانة اليهودية.

(٨) الأيديولوجية فى الدول النامية:

١ــ إسهامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين:

تعددت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين عند دراساتهم للظواهر والمشكلات السياسية التى ظهرت خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وهذا يعكس عموماً مدى تنوع مجالات وميادين علم الاجتماع السياسى، التى بدأت تركز على دراسة الواقع السياسى فى الدول النامية. ولاسيما، أن هذا الواقع قد تشكل بصورة مغايرة عما كان عليه خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ذاته. وبالطبع، إن هذا الإهتمام يعكس الكثير من التحليلات النظرية والأمبيريقية السياسية، التى ظهرت حديثاً لتهتم بدراسة وتحليل الظواهر السياسية والقضايا والمشكلات التى تشكل الحياة السياسية المعاصرة فى الدول النامية ومحاولة العلماء والباحثين بدراستها وتحليلها ومقارنتها بتجارب الدول المتقدمة السابقة.

وهذا ماينطبق على دراسة علماء الإجتماع السياسى لقضية الأيديولوجيات السياسية في الدول النامية، ومحاولتهم لاثراء النظرية السياسية وايضاً مناهج البحث العلمى السياسى التى تناولت مثل هذا النوع من القضايا، التى لاتزال تشغل اهتمامات الكثير من المتخصصين فى مجالات علم الاجتماع السياسى وغيره من العلوم المتخصصة فى علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى. وربما نجد فى تحليلات عدد من رواد علم الاجتماع اللسياسى المعاصر من امثال "توم بوتومور" *T.Bottomore*، و"لويس كوزر" *L.Coser* وغيرهم آخرون، أمثلة هامة لإهتمامات هؤلاء العلماء بدراسة القضايا والمشكلات السياسية الواقعية فى الدول النامية ومنها قضية الأيديولوجية السياسية. فلقد إهتم "بوتومور" على سبيل المثال ، بقضية الأيديولوجيا السياسية

(١) عبد الوهاب المسيرى، مرجع سابق، ص ٢١٤ ــ ٢٢٠.

فى الدول النامية، عندما عرض لها فى كتابه علم الاجتماع السياسى *Political Sociology*، وخاصة عندما تناول فى فصله الخامس ظهور أمم جديدة: القومية والتنمية. فلقد حاول أن يعرض لقضية الأيديولوجيا وظهور دولة الأمة فى أوروبا بصورة خاصة، إلا أن سعى أيضاً لعقد نوع من المقارنة بين نشأة هذه الأمم خلال القرن الثامن عشر والبدايات الأول من القرن التاسع عشر. وأيضاً كيف ظهرت دول قومية حديثة فى كل من أوروبا الشرقية، وخاصة الدول التى كانت خاضعة تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى فى عقدى الخمسينات والستينات وكيف أرتبطت ظهور الدول الجديدة، بنمط معين بين الأيديولوجيات السياسية، التى تنتمى إلى نفس الأيديولوجيات الغربية، مع محاولة تحديثها حسب متطلبات القيادات السياسية، والواقع الاقتصادى والسياسى والاجتماعى الذى يوجد فى الدول النامية. مع إشارته أيضاً لبعض النماذج الأيديولوجية التى ظهرت فى دول أسيا وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية، التى حصلت على استقلالها خلال النصف الأخير من القرن العشرين.

أما تحليلات "لويس كوزر" *L.Coser* فجاءت أكثر عمقاً وتحليلاً للايديولوجيات السياسية التى توجد فى الدول النامية. وهذا ما جاء فى كتابة "*Political Sociology*" وخاصة مقالته المميزة عن "منظورات فى الدول النامية: الشمولية، التسلطية، أو الديموقراطية؟" (١) فلقد حرص "كوزر" على أن يطرح عدد من التساؤلات السياسية الهامة والتى تحاول أن تكشف عن الواقع السياسى والأيديولوجى فى الدول النامية، التى حصلت معظمها على استقلالها من الاستعمار او الأمبريالية الغربية. وهل بالفعل تبنت السياسات الحكومية أيديولوجيات مغايرة، إلى الأيديولوجيات الغربية؟. وإلى أى حد أختلفت هذه الأيديولوجيات عن ما هو معروف عن الأيديولوجيات التقليدية، وما هى بالفعل أنماط الأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية. هل هى ذات طابع شمولى (ديكتاتورى) أم ذات طابع تسلطى، يتسم بالأوليجاركية ونظم الصفوة، أم أيديولوجيات ديموقراطية غربية أو ذات طابع ليبرالى مميز حسب واقع الدول النامية.

---

(١) *Coser, L, "Prosepects for The New Nations: Totalitarianism, Authoritarianism or Democracy." in Coser,L, Political Sociology, op.cit .p. 247 - 271.*

حقيقة، حاول "كوزر" أن يدرس الأيديولوجيات فى الدول النامية، من خلال تركيزه على الواقع الاجتماعى السياسى والثقافى والتاريخى، الذى يوجد فى هذه الدول. وأكد على أن دور الامبريالية الاستعمارية الغربية، قد أثر بوضوح على خلق نوع من السمات العامة لعملية التخلف الاقتصادى والاجتماعى، والتى تتميز بإنتاجية ضعيفة، *Underdevelopment* وقلة مستوى الدخل القومى والفردى، والذى يعكس مستويات متدنية من الاهتمام بمشكلات الصحة والتعليم، والتغذية، والاسكان، والاتصالات، وغيرها ولاسيما فى المناطق الريفية. كما حرص "كوزر" على أن يعطى أسباب أساسية وراء هذا التخلف، والذى ينتج عن دور الاستعمار الغربى الذى ظلت تستغل هذه المستعمرات أكثر من قرنين من الزمان على الأقل. من ناحية أخرى، أشار "كوزر" إلى أن التخلف الاقتصادى والسياسى يرجع أيضاً، إلى حقيقة الثقافات التقليدية *Traditional Cultures*، التى توجد فى العديد من الدول النامية الأفريقية والآسيوية، والتى لم تستطع هذه الثقافات، ان تنتج طبقة متوسطة مستقلة، يعتمد عليها بصورة كبيرة فى عمليات التنمية والإصلاح والتحديث السياسى والاقتصادى. بالاضافة إلى ذلك، ذهب "كوزر" إلى أن عمليات التخلف السياسى والاقتصادى ترجع أيضاً إلى ضعف الموارد الاقتصادية، التى أثر على أضعاف نظم وميكانيزمات الحراك الاجتماعى. هذا ما ظهر فى الدول النامية أو الأكثر فقراً، والتى ساعدت قلة هذه الموارد على جعل الفوارق الطبقية أكثر إتساعاً ولاسيما بين الطبقات الفقيرة والغنية.

وفى اطار تحليل "كوزر" للواقع السياسى والاجتماعى والتخلف الذى ظهر مباشرة بعد حصول الدول النامية على استقلالها من الأمبريالية الاستعمارية، والتى إتهمها صراحة باشتراكها فى علمية التخلف الشامل لهذه الدول. إلا أنه حاول أيضاً أن يناقش مشكلة الأيديولوجية السياسية فى الدول النامية، وذلك فى اطار تحليلى لأنماط السياسة التقليدية والشرعية ونوعية الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التى تؤثر على عملية تكوين الوعى الجماهيرى لدى الأفراد أو الطبقات الاجتماعية. وهذا ما حاول مناقشته لدور الصفوة المتعلمة فى الدول النامية أو التى خضعت على تعليم غربى فى الدول النامية ذاتها، والتى أطلق عليها مفهوم *Intelligentsia* وتحليل طبيعة الأيديولوجيات العامة لهذه الطبقة، ودرجة الوعى السياسى

والجماهيرى لديها في عملية التحديث، وتبنى الأيديولوجيات الديموقراطية أو الدكتاتورية بصورة عامة سواء أكانت هذه الأيديولوجيات سياسية أم عسكرية أم إقتصادية فى نفس الوقت.

٢ـ تصنيف الأيديولوجيات السياسية للدول النامية:

- أولاً: تصنيف "لويس كوزر" *L.Coser*

من أهم القضايا العامة التى طرحها "كوزر" عند مناقشته للأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية، بالإضافة إلى القضايا السابقة التى أشرنا إليها، انه حاول أن يطرح بصورة تصنيفية إلى وجود ثلاث أنماط من الأيديولوجيات فى هذه الدول وهى(١):

١ـ النموذج الليبرالى *The Liberal Model*.

٢ـ النموذج الشمولى *The Totalitarian Model*.

٣ـ النموذج التسلطى *The Authoritarian Model*.

وجاءت تحليلاته لهذه النماذج الثلاث من الأيديولوجيات، فى إطار تحليلى تاريخى مقارن مستخدما الكثير من التحليلات الهامة التى ظهرت فى علم الاجتماع السياسى، وفى محاولة منه للنظر للواقع السياسى الأيديولوجى فى الدول النامية. كما جاءت تحليلاته لتطرح عدد من الأمثلة لتطبيق هذه النماذج الأيديولوجية الثلاث فى عدد من الدول النامية خاصة فى قارتى أفريقيا وآسيا. كما جاءت معالجاته لتهتم بدراسة الطبقات الاجتماعية، ونوعية البناءات الاجتماعية سواء أكانت ذات طابع قبلي أو مدنى غربى، وقارن بين تطور الأيديولوجيات النامية مع الأيديولوجيات الغربية وخاصة خلال مرحلة تطور الأخيرة خلال القرن الثامن عشر و التاسع عشر.

علاوة على ذلك، ناقش المشكلات والعقبات الواقعية والعملية التى تواجه طبيعة تطابق النماذج الأيديولوجية السياسية، التى طرحها بالفعل. و فى النهاية، حاول "كوزر" أن يحلل الفرص الواقعية لظهور "الأيديولوجية الديموقراطية. ولاسيما، أن هذه الأيديولوجية لايمكن تطبيقها إلا فى واقع اجتماعي وثقافى وسياسي وتاريخى، يقترب بصورة نسبية، إلى الواقع الأوروبى أو الغربى، حتى يمكن أن يحقق أهدافه كأيديولوجية شاملة للتنمية

---

(١) *Ibid, p. 249.*

والتحديث، ويعكس مرحلة من التحضر والتقدم. من ناحية أخرى، تعكس قيمة إسهامات "كوزر" فى تحليلاته للأيديولوجيات السياسية فى الدول النامية، لمناقشته ايضاً عمليات المشاركة السياسية وعملية تطور وتحديث الصفوات *Moderinization of Elites* وتحديث كل الأفراد والطبقات الاجتماعية، ومناقشته لعمليات التحضر أو التحول نحو الحضرية والتصنيع. وأيضاً كيفية تحقيق عمليات التكامل الفردى والجمعى ومدى تأثير ذلك عموما على مستقبل عمليات تطبيق الديموقراطية فى الدول النامية بصورة عامة.

ثانياً تصنيف ف. ديرمهدن *F.Dermeden*

حاول "دير مهدن" أن يطرح تصنيف أكثر تحليلاً للأيديولوجيات السياسية مقارنة بأراء "لويس كوزر" السابقة عن هذه الأيديولوجيات فى الدول النامية، ولقد صنف الأول الدول النامية إلى خمسة أنماط بين هذه الأيديولوجيات وهى بإيجاز [1]:

١ــ الديموقراطية الفردية:

وتظهر فى هذه الدول التى تبنى الأيديولوجيات الديموقراطية، نوع من التبنى للسياسات الفردية والاقتصادية والسياسية، وتعتبر دول مثل الفلبين، وماليزيا، وليبيريا ممثلة لهذه الدول التى حرصت على ضرورة إقتناء الديموقراطية الغربية الفردية، وهذه الأيديولوجيا تتقارب او تحاول تطبيق الايديولوجية الأمريكية الفردية، من خلال تأكيدها على ديموقراطية الملاك أو الطبقة المالكة.

٢ــ الديموقراطية الجماعية:

تعتبر دول مثل الهند، وغانا، والمكسيك كمثال لهذه الدول التى تتبنى الايديولوجية الديموقراطية الجماعية، وذلك النوع من الأيديولوجيات التى لم تصطبغ بالأيديولوجيا الماركسية أو الأيديولوجيا الاشتراكية كلية. فهى (الأيديولوجية الجماعية) نمط معين من الأيديولوجيا الوسيطة بين هاتين النوعين السابقين. فلقد أثرت الماركسية والاشتراكية معا على القيادات السياسية. والتى حاولت أن تأخذ نمطاً وسطياً يتلاءم مع طبيعة مجتمعاتهم الاقتصادية والثقافية والتاريخية. فى نفس الوقت، نجد أن العديد من الدول

---

(١) ف. دير مهدن، السياسية فى الدول النامية، مرجع سابق، ص ١٤٥ ــ ١٧٢.

النامية بعد حركات الاستقلال، لم تكن قد تبلورت لديها أيديولوجيات سياسية مستقلة، فأسرعت إلى تبنى أيديولوجيات جماعية فى نفس الوقت.

٣ــ ديموقراطية البروليتاريا:

تشمل هذه الأيديولوجيات السياسية الدول الشيوعية التى ظهرت فى الدول النامية، ولاتزال الكثير منها حتى الآن مثل الصين، وفيتنام، وكوبا، وكوريا الشمالية. وحاوت أن تطبق هذه الأيديولوجيات الشيوعية سواء أكانت كلاسيكية (ماركسية) أو محدثة، كما جاءت فى التوجيهات الأيديولوجية (الستالينية أو الماوتستيه) كما جاءت فى التوجيهات الأيديولوجية نسبة إلى ستالين أو ماتوسى تونج فى الصين. ولقد أنتشر هذا النوع من الأيديولوجيات فى الدول النامية نتيجة للتقارب السياسى بين هذه الدول والاتحاد السوفيتى والصين، اللتان كانتا رائدتا الأيديولوجية الشيوعية. كما قد أسهمت هذه الأيديولوجيا فى تطوير البناءات السياسية فى العديد من الدول النامية، وحدوث الثورات السياسية المتعددة التى أعتنقت الشيوعية أو الاصلاح الثورى بصورة عامة.

٤ــ الديموقراطية الموجهة:

ويشمل هذا النوع عن الأيديولوجيات دول نامية مثل بورما، وباكستان، وأندونيسيا، ومصر، تلك الدول التى تحاول أن تعد نفسها إلى طريق الديموقراطية مستقبلاً، ولكنها تبنت الأيديولوجيا الديموقراطية الموجهه ــ كمرحلة إنتقالية ــ كما جاءت عملية التطبيق نتيجة لقيام الثورات السياسية، وحرص الصفوة العسكرية على ضرورة تحديث البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى أولاً: ثم التحديث السياسى ثانياً. كما كانت للقيادات السياسية التى ظهرت فى عدد من هذه الدول شأن كبير فى تطبيق الديموقراطية الموجهه، والتدريب التدريجى على تبنى الأيديولوجيات الديموقراطية فى المرحلة المستقبلية. هذا بالإضافة إلى، أن هناك عدد من هذه الدول لم تكن قد أستقرت أوضاعها الداخلية كاملة، وتؤهلها لتطبيق الديموقراطية الشاملة، كما أن عملية تطبيق الليبرالية الديموقراطية قد تؤدى إلى زيادة فعالة لعدم الاستقرار والفوضى السياسية.

٥ــ الأيديولوجية الصفوية (حكم الصفوة):

ويشمل هذا النوع من الدول التى تتبنى نظام الصفوة مثل تايلاند، والمملكة السعودية، وليبيا، وأثيوبيا، واليمن وغيرها، وهذه الدول تؤمن بحكم

الصفوة لاعتبارات اجتماعية وثقافية ودينية، وهذه الإعتبارات تلعب دوراً هاماً في توجيه العمل السياسي وتحديد نمط السلطة السياسية والحياة السياسية ككل. وإن كانت بعض هذه الدول تمجد الديموقراطية الليبرالية، ولكنها تتبنى نظام الصفوة نظراً لإيمان هذه الأيديولوجية السياسية، لطبيعة الإعتبارات الواقعية، التى توجد بها بالفعل، والتى يصعب فيها تطبيق نمط آخر عن الأيديولوجيات السياسية الموجوده بها. كما تؤكد هذه الصفوة، على ضرورة أن تقوم بدور هام فى مجال التنمية والتحديث الاقتصادى مع التمسك بالسلطة السياسية كرمز هام للاستقرار، وتحقيق الضبط والامتثال من قبل الجماهير والطبقات الاجتماعية تجاه أيديولوجيا الصفوة.

خاتمة:

يوضح تحليل مشكلة الأيديولوجية السياسية بأنها تعتبر من المشكلات السياسية الهامة التى إهتم بها علماء الاجتماع السياسى خلال السنوات الأخيرة. وهذا ما يجعل طبيعة تنوع مجالات وميادين هذا العلم، الذى تتداخل إهتماماته مع العديد من العلوم الاجتماعية والأخرى المتخصصة فى علم الاجتماع بصورة خاصة. وهذا ما يعكس عموماً مدى إهتمام المتخصصين فى هذه العلوم بدراسة الأيديولوجيا، ولاسيما فى الوقت الحاضر وهذا ما ظهر فى تنوع المفاهيم والتعريفات، التى أطلقت على الأيديولوجيات السياسية. كما أن الأيديولوجيا لم تظهر فجأة فى العصر الحديث، ولكنها لها جذورها التاريخية القديمة، وأن كانت أيديولوجيات العصر الحديث، وخاصة التى ظهرت خلال القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين)، تكشف عموماً على أن العصر الحديث يعتبر بالفعل عصر الأيديولوجيات *The Age of Ideologies*.

كما نجد بعض المحللين فى مجال علم الاجتماع السياسى المعاصر، يركزون على أهمية جعل قضية الأيديولوجيا من القضايا الهامة التى يجب أن تخصص لها فرع من فروع علم الاجتماع والذى يطلق عليه سوسيولوجيا الأيديولوجيا *The Sociology of Ideology*[1]. - على حد تعبيرات "روبرت نيلسون" *"R.Nelson"* نظراً لأهمية الأيديولوجيا ودراستها بواسطة علماء الاجتماع السياسى، الذين يمكن تبنيهم للنظريات السوسيولوجية والسياسية،

---

(١) *Nelson .R. Western Political Thought. op.cit. chap. 4*

بالإضافة إلى المناهج وطرق البحث السوسيولوجي، التى تنوعت كثيراً خلال السنوات الأخيرة، وتساعد على تحليل هذه الظاهرة السياسية والاجتماعية المعقدة. كما ركزت إهتمامات علماء الاجتماع السياسى على تقديم محاولات متعددة لتصنيف التراث التاريخي للأيديولوجيات السياسية، وبالفعل لقد جاءت هذه التصنيفات متعددة ومتنوعة ومتداخلة فى نفس الوقت، وهذا ما أشرنا إلية سابقاً، ولكننا حاولنا أن نقدم أهم هذه التصنيفات والتى تعتبر أكثر شيوعاً وانتشارا واستخداما فى الدراسات العلمية والأكاديمية الحديثة، أو التى تستخدم فى الأوساط السياسية اليومية والحياتية عامة.

فى نفس الوقت، كشفت التحليلات السابقة، عن طبيعة نشأة ظهور أنواع من الأيديولوجيات، وكيف ارتبطت هذه النشأة بالواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى والدينى. كما تطورت أيديولوجيات بصورة تدريجية وازدهرت، فى نفس الوقت فشلت واختفت أيديولوجيات أخرى، وهذا ما ظهر فيما يعرف بأيديولوجيات القرن العشرين، وهما الأيديولوجيا النازية، والفاشستية اللتان ظهرتا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين فى القرن العشرين. كما جاءت هذه الأيديولوجيات كنوع من الدمار الشامل لشعوبها وقادتها ومعتنقيها بصورة أساسية، وهذا ما حدث لألمانيا فى عهد "هتلر" وإيطاليا فى عهد "موسولينى". من ناحية أخرى، ارتبطت الأيديولوجية الصهيونية بالديانة اليهودية وحاولت هذه الأيديولوجية أن تقوم على أساس أيديولوجى واستعمارى توسعى، وأن تستغل إحدى الديانات السماوية المقدسة (اليهودية)، واصطباغها بالطابع الأيديولوجى. وهذا ما حدث فى ظهور دولة إسرائيل الصهيونية، التى تحاول أن تبرر وجودها أيديولوجياً ودينياً. بالإضافة إلى ذلك، أن اهتمامنا خلال هذا الفصل، حاول أن يركز ولو بشىء من الإيجاز، على دراسة الأيديولوجيات السياسية، التى ظهرت فى الدول النامية خاصة خلال النصف الأخير من القرن العشرين. وذلك فى محاولة لاعطاء القارئ نبذه موجزة، عن طبيعة الأيديولوجيات السياسية المطبقة بالفعل فى الدول النامية، كما حرصنا أن نبرز أهمية تحليلات علماء الاجتماع السياسى المعاصرين الذين أعطوا اهتماما ملحوظاً للكثير من القضايا السياسية فى الدول النامية ومنها قضية الأيديولوجيا.

الفصل الثامن
الثقافة والتنشئة السياسية

تمهيد:

أولاً: الثقافة السياسية:

(١) تعـــريف الثقافة الســـياسية.

(٢) أنـــواع الثقافة الســـياسية.

(٣) وظـــائف الثقافة الســـياسية.

(٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية.

ثانياً: التنشئة السياسية:

(١) تعـــريف التنشئة الســـياسية.

(٢) منظـــورات التنشئة الســـياسية.

(٣) مؤسســـات التنشئة الســـياسية.

خاتمة

تمهيد:

تعتبر قضية الثقافة والتنشئة السياسية من القضايا الهامة، التى يهتم بدراستها علماء الاجتماع السياسى المعاصرين، وخاصة بعد أن تعددت المؤسسات الثقافية والاجتماعية، التى تلعب دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية، التى تعتبر جزء من التنشئة الاجتماعية العامة ككل. وهذا ما يؤدى إلى تنوع مجالات وميادين علم الاحتماع السياسى لتشمل موضوعات وقضايا هامة، لم تعرفها تحليلات المراحل الكلاسيكية لهذا العلم. علاوة على ذلك، إن موضوع دراسة الثقافة والتنشئة السياسية يعتبر من الموضوعات المتداخلة الاهتمامات بين علم الاجتماع السياسى من ناحية، والفروع الأخرى المتخصصة من علم الاجتماع، ومنها على سبيل المثال، علم الاجتماع الثقافى، وعلم الاجتماع المعرفى، وعلم النفس الاجتماعى، وعلم اجتماع التنمية، وعلم اجتماع التنظيم، وغيرها من الفروع الأخرى المتنوعة من ناحية أخرى، كما نجد أن قضبة الثقافة والتنشئة السياسية يهتم بمعالجتها علماء النفس، والسياسة، والاقتصاد، والأنثربولوجيا، واللغة وغيرها من العلوم الاجتماعية، التى تضفى إهتماماً ملحوظاً بهذه القضية بإعتبارها جزء من واقع الحياة السياسية والاجتماعية فى مجتمعاتنا المعاصرة.

ولكن بالطبع، تكمن أهمية إسهامات علماء الاجتماع عامة، وعلم الاجتماع السياسى خاصة فى دراستهم لقضية الثقافة والتنشئة السياسية، نظراً لتركيز هذه الاسهامات للإستفادة من النظريات السوسيولوجية العامة التى تثرى مجالات البحث والدراسة والتحليل وخاصة التوجيه النظرى والتصورى للبحوث النظرية والميدانية. التى تطبق على الدراسات المتخصصة حول مشكلة الثقافة والتنشئة السياسية. بالإضافة إلى ذلك، إن قيمة إسهامات علماء الاجتماع السياسى فى دراسة هذه القضية، تظهر من خلال إعتماد هؤلاء العلماء على المناهج البحثية وأدوات جمع البيانات المتنوعة التى يمكن توظيفها عند اجراء الدراسات الميدانية (الأمبيريقية)، والتى تكشف عن الكثير من الحقائق والظواهر والعوامل التى تتداخل مع تطور ظاهرة الثقافة والتنشئة السياسية بصورة عامة. من ناحية أخرى، إن الاهتمام النظرى والمنهجى البحثى المتزايد من جانب علماء الاجتماع السياسى، قد أسهم كثيراً فى تطور الأساليب التحليلة الكمية والكيفية التى تساعد فى معالجة البيانات الواقعية

المرتبطة بقضية الثقافة والتنشئة السياسية، والتى تثرى عملية التوصل إلى القوانين والإستنتاجات العامة المرتبطة بهذه الظاهرة.

على أية حال، إن اهتمامنا فى هذا الفصل، سيركز أولاً: على دراسة قضية الثقافة السياسية وتحديد مفهومها والأفكار والتصورات التى تتداخل معها، وإلى أى حد يرتبط هذا المفهوم بمفهوم الثقافة العام والشامل وما هى أهم التصنيفات العامة التى أرتبطت بأنواع الثقافة السياسية؟، وإلى أى حد تختلف هذه الأنماط الثقافية السياسية حسب طبيعة الواقع السياسى والاجتماعى والحضارى التاريخى للمجتمعات التى توجد فيها بصورة عامة ؟ هذا بالإضافة إلى دراسة أهم الوظائف الهامة التى تقوم بها الثقافة السياسية فى عمليات التحديث والتنمية السياسية الشاملة التى توجد فى المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أم نامية، وهل بالفعل تختلف وظائف الثقافة السياسية فى المجتمعات الحديثة، وذلك حسب أيديولوجياتها السياسية العامة، أو التى تطبق بالفعل فى هذه المجتمعات؟ ثم نحاول أيضاً، أن نعالج العلاقة المتداخلة بين الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، وإلى أى حد يمكن أن تقوم العناصر الثقافية بتشكيل السلوك السياسى ككل. وثانياً، سيركز اهتمامنا على دراسة قضية التنشئة السياسية، محاولين تقديم تعريف مميز لها وتفسيرها ومدى أرتباطها بمفهوم التنشئة الاجتماعية ككل، مع الإشارة إلى أهم منظورات وإتجاهات التنشئة السياسية، وذلك فى اطار تحليلنا لإسهامات النظرية والميدانية التى توجه الباحثين عند الاهتمام بقضية التنشئة السياسية بصورة خاصة. وأخيراً، سنشير إلى أهم وظائف ومؤسسات التنشئة السياسية والدور الفعال التى تقوم به مجموعة من المؤسسات والتنظيمات الحديثة فى تحديث عملية التنشئة السياسية.

أولاً: الثقافة السياسية:

(١) تعريف الثقافة السياسية:

ما من شك، إن الثقافة السياسية *Political Culture*، تعتبر جزء من الثقافة العامة، وهذا ما يجعل كلاً من المفهومين متداخلين إلى حد كبير. كما إن التراث العلمى يعكس الكثير من التعريفات اللتى أرتبطت بالثقافة ككل، وهذا ما جعل بعض علماء الاجتماع من أمثال "كلوكهين" *Klukhohn* و"كروبر" *Kroeber* أن يشيرا إلى أكثر من ١٦٤ تعريفاً متبايناً للثقافة، هذا بخلاف الأعداد الكبيرة من

المفاهيم التي ترتبط بالثقافة بصورة عامة[١]. وهذا ما يجعلنا نشير بإيجاز شديد لأهم التعريفات، التي إرتبطت بالثقافة ككل، ثم نشير لاحقا إلى التعريفات المرتبطة بالثقافة السياسية على وجه الخصوص بإعتبارها موضوع إهتمامنا الحالي:

١ـ تعريف الثقافة[٢]:

– تعريف "برووم" و"سيلزنيك" *Broom & Selzink*، للثقافة بأنه لايمكن إقتصارها على جوانب معينة من المعرفة *Knowledge*، ولكنها تشمل جميع أنماط السلوك والنشاط البشرى. كما أن الثقافة لاتشمل فقط أساليب وطرق إكتساب الفن، والموسيقى، والأدب، بقدر ما تشمل أيضاً صناع الحرف التقليدية.

– تعريف "جابي روشيه" *G.Rocher*، الذى يحدد الثقافة على أنها مجموعة متداخلة من أساليب التفكير، والمشاعر، والأفعال التي تتشكل بدرجة معينة، والتي تكتسب بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وارتباطها بصورة جمعية مميزة.

– تعريف "تايلور" *Taylor*، يعرف الثقافة على أنها ذلك الكل المركب من المعرفة والعقائد، والفن، والقانون، والأخلاق، والقيم، والأعراف، والقدرات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع باعتباره عضوا فيه".

حقيقة، هناك تعريفات متعددة هامة للثقافة مثل تعريفات كل من "لويس هنرى مورجان" *L.H.Morgan*، و"ليسلي وايت" *L.White*، و"مالينوفسكي" *Malinowski* و"دور كايم" *Durkheim* "وليم أوجبرن" وزميله "نيماكوف" *Ogburn & Nir.'oft* وغيرهم أخرون يصعب علينا ... ضمهم حالياً، بقدر ما حرصنا للإشارة للبعض منها لتوضيح هذا المفهوم الثقافة بصورة عامة.

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات أنظر:

- *Krober A, & C.Kluckhon, Culture: Acritical Review of Concepts and Definition, N.Y: Vintage Book, 1963,p.3.*

(٢) توجد تعريفات كثيرة للثقافة ويمكن الرجوع إليها فى المرجع التالى:

– عبدالله عبدالرحمن، علم الاجتماع، النشأة والتطور: الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٩.

٢ـ تعريف الثقافة السياسية:

- تعريف "موريس دوفرجية" *M.Dverger*، يقصد بالثقافة السياسية بصورة عامة، الجوانب السياسية للثقافة، بإعتبارها أنها تشكل هي نفسها مجموعة منظمة". كما يري "دوفرجيه" أن من الضروري أن نحدد بإختصار الجوانب السياسية للثقافة، وليس من الممكن أن نضع لها مؤلفاً كاملاً أو فرعاً متخصص في علم الاجتماع ككل، لأن ذلك سوف يؤدي إلى كثير من الخلط والغموض حول كلمة الثقافة السياسية، ومحاولة إطلاق مفهوم الثقافة على مفاهيم أخرى متعددة، ولاسيما أن المجتمع يشمل الكثير من الأنماط الثقافية.

- تعريف "ألموند" و"فربا" *Verba & Almound*، يحددا الثقافة السياسية على أنها ترتبط بالقيم الديموقراطية[1]. وان كان كل منهما يؤكد على أن تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من دولة إلي أخري، لأن لها جوانب أخلاقية واجتماعية ودينية متعددة تحيل صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تنطبق سواء على الدول الديموقراطية المتحضرة أم علي الدول التي تتسم بمستويات أدنى من التحضر أو المدنية.

تعريف "فيليب برو" *P.Baroud*، تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للإفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح للمجموعات باستخدامها كمراجع للتعريف بهويتها إنها (الثقافة السياسية)، تسمح إذن لكل منهم بتحديد موقعه في المجال السياسي المركب، وذلك من خلال تعبئة حد أدني من المظاهر الواعية أو غير الواعية، التي ترشده فى سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو فى سلوكه كناخب أو مكلف بدفع ضريبة..الخ[2].

كما يضيف "فيليب برو" أن مفهوم الثقافة السياسية يتداخل مع الكثير من المفاهيم والمصطلحات العلمية الأخرى، مثال على ذلك تداخله مع مفهوم الأيديولوجيا، فكل منهما يتفقان علي موضوع مشترك بينهما تقريباً الا وهو المعتقدات المتعلقة بالنظام السياسي. ولكن بالطبع، إن الفرق بين المفهومين يتجسد في نظره كل منهما إلى هذه المعتقدات المرتبطة بالنظام السياسي.

---

(١) *Almond & Verba, The Intellectual History of The Civil Culture Concept, N.Y: Prinction Univ. Prees, p.3.*

(٢) فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ٢١٤.

فحسب مفهوم الأيديولوجيا، يعنى الاشارة لهذه المعتقدات والالتزام بها، وذلك من خلال إستعمالها كنوع من الصراع بين كل الفاعلين السياسيين مثل الأحزاب، والمنظرين والمذهبيين والمؤيدين للمذاهب السياسية، والطبقات الاجتماعية. أما هذه المعتقدات التى ترتبط بالنظام السياسى، فان الثقافة السياسية، تنظر إليها بصورة شاملة وواقعية وبصورة نسبية الثقافة ومدى اختلافها وبنياتها حسب الواقع الاجتماعى والسياسى والدينى الذى توجد فيه.

(٢) أنواع الثقافة السياسية:

تعددت أنواع الثقافة السياسية حسب التعريفات التى أشرنا إليها سابقاً، كما قد ظهرت تصنيفات لتحديد الأنماط أو الأنواع الشائعة للثقافة السياسية، وخاصة التى ظهرت خلال السنوات الأخيرة. وبالطبع، إن أهمية هذه التصنيفات تساعد الباحثين والمتخصصين فى مجال علم الاجتماع السياسى على دراسة وتحليل مشكلة الثقافة السياسية، وهذا ما ظهر فى محاولة كل من "جبريال ألموند" *G.Almond*، و"فيربا" *Verba*، لتحديد نمط الثقافة السياسية وجعلها على أنها نوع من السلوك الذى يرتبط بالنظم السياسية الديموقراطية، والتى تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابى لدى المواطن وزيادة نوعية المشاركة والثقة بينهم فى عملية الديموقراطية. وعلى هذا الأساس، أقترحا ثلاث أنماط من الثقافة السياسية وهى بإيجاز(1):

١ــ الثقافة الرعائية أو الضيقة *Parochial Culture*

يقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية، أن الناس لايعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو الغايات السياسية، التى توجد فى الحياة السياسية، كما أنهم لايستطيعون تقديم أى نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التى توجد فى مجتمعهم. كما أن هؤلاء الناس لايستطيعون تقديم أى نوع من التأييد أو المعارضة للسياسات العامة، او حتى إلى القيادات والزعامات السياسية التى توجد فى النسق السياسى. كما يعكس هذا النمط من الثقافة الشعبية أو الضيقة بأنها مجرد تجميع بسيط على الاعتقادات، التى ترتبط بعدد من الثقافات المحلية السياسية المعزولة اجتماعياً ومؤسساتياً، والتى

---

(1) *Almond, G, & Verba op cit, 16 - 18.*

- أنظر أيضا

- *Doves, T, Introduction To Politics, op.cit, pp. 106 - 107.*

توجد فى المجتمعات القبلية أو البدائية. كما أن هذا النوع من الثقافات لايمكن أن ينتج عنه ما يسمى بالثقافات السياسية الوطنية *National Political Culture*. علاوة على ذلك، أن هذا النوع من الثقافات يظهر فى الدول أو المجتمعات الجديدة التى تضم مجالات غير متجانسة والتى من الصعب خلق نوع من التكامل فيما بينها، وهذا ما ظهر أيضاً فى العديد من الدول المتقدمة فى مراحل نشأتها السياسية الأولى.

٢ــ ثقافة الخضوع *The Subject Culture*

وهذا النوع من الثقافات السياسية لايمكن أن يشكل ثقافة وطنية، وذلك نتيجة تكوينها نوع من الأحاسيس والمشاعر والوعى واصدار نوع من أحكام القيمة التى ترتبط بالنظام السياسى ككل. كما أن هذا النوع من الثقافات يسهم فى التعرف على عملية صنع القرارات السياسية ونوعية كل من البناءات وكل من مدخلات ومخرجات العملية السياسية. وبالرغم من ذلك، يبقى الأفراد سلبيين تجاه النظام الذى ينتظرون منه الخدمات والأنشطة والتسهيلات العامة، ولكنهم يخافون أن يقدموا أى نوع من التجاوزات ضده حتى ولو كان ذلك عن طريق الرفض السلبى، ولهذا سميت ثقافة الخضوع. وكما أنهم لايستطيعون المشاركة بفاعلية في النظام السياسى لاعتقادهم أن دورهم سوف يكون لاقيمة له سواء لعدم اعتراف النظام بأهمية مشاركتهم، أو الاعتراف بقدراتهم المتواضعة ونتائج تأثيرها في مدخلات ومخرجات النظام السياسي.

ولقد ظهرت تحليلات ودراسات متنوعة للكشف عن هذا النوع من الثقافات السياسية ذات الطابع الخضوعى، وهذا ما يظهر بين التنظيمات الكبرى *Large Organizations*، حيث يرحب أفراد هذه التنظيمات سواء ان كانوا يعملون فى مجال المال والأعمال أو الصناعة والانتاج، بان دورهم يكون سلبياً في المشاركة بعمليات إتخاذ القرارات أو صنع السياسات العامة لهذه المؤسسات، بقدر ما يحرص العاملين فيها على مصالحهم الخاصة الممثلة فى الاجور وظروف العمل. وهذا ما ينطبق أيضاً على الكثير من المساهمين أو المشاركين فى بعض هذه المؤسسات، لأن حرصهم الأول يكون موجهها نحو مكاسبهم، بغض النظر عن عمليات صنع القرار التى تضع السياسات العامة لهذه المؤسسات. وهذا ما تؤكده دراسة "ستنافورلاكوف" *S.Lakoff* عند دراسته خاصة لثقافة المؤسسات أو التنظيمات الادارية الكبرى، والتى يمكن

ملاحظتها على تنظيمات اجتماعية أخرى، مثل الجامعات والنقابات العمالية وغيرها[1]. كما قد إهتم الكثير من علماء الاجتماع التنظيمي *Sociology of Organization* من امثال "أميتاى أتيزيونى" *A.Etizioni*، بدراسة ما يعرف بالثقافة السياسية للتنظيمات *The Political Culture of Organizations*[2].

٣ــ ثقافة المشاركة *The Participant Culture*

وهذا النوع من الثقافات السياسية على عكس الثقافتين السابقتين، حيث يعتقد المواطنين أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية والنظام السياسى، كما أنهم قادرون على تغير هذا النظام وتعديله عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم للحياة السياسية الفعالة، وذلك كما يظهر من خلال الوسائل المتعددة لأنماط المشاركة السياسية مثل: الانتخابات والمظاهرات، وطلبات الاحاطة لاعضاء البرلمان أو الاستجوابات عن طريق ممثليهم فى المؤسسات السياسية الديموقراطية أو الأحزاب السياسية، أو جماعات الضغط السياسى المتعددة. وبإيجاز يمكن القول، بأن مفهوم ثقافة المشاركة السياسية، يمكن أن يتحدد مع ما يسمى بالتوقعات الديموقراطية *Democratic Expectations* ومعرفة إلى اى حد يمكن أن تقوم النظم الحكومية السياسية للاستجابة لتغطية احتياجات ومصالح الأفراد، الذين ينتمون إليها فى المجتمع، وذلك باعتبارهم أعضاء مشاركون فيه بصورة فعالة.

من ناحية اخرى، حرص "ألموند" وزميله علي تحديد أن لكل نمط ثقافي له علاقة مع نمط وبناء سياسي. فالثقافة الرعائية ترتبط ببناء اجتماعى تقليدى غير مركزى. أم ثقافة الخضوع السياسى، تتعلق ببناء تسلطى ومركزى. فى حين ثقافة المشاركة ترتبط بصورة تلقائية ببناء النظم السياسية الديموقراطية. ولاسيما، أن عنصر المشاركة يعتبر جزء هام فى العملية الديموقراطية بكل معانيها، كما أنها تعتبر عنصر من عناصر المواطنه *Citizenship*[3]. بالاضافة إلى ذلك، أن التماثل بين الثقافة السياسية والبناء السياسى، من شأنه أن يؤدى إلى

---

(١) *Lakoff,S. "Private Government In The Maganed Socity in j .Pennock (ed) Voluntary Association, N.Y: Atherton Press, 1969.*

(٢) *Etizioni,A, Acomparative Analysis of Complex Organizations (N.Y: The Free Press, 1961.*

(٣) أنظر، م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٩٤.

إستقرار النظام وتأمين وجوده. وإن كانت عملية التماثل لاتنطبق بصورة كلية، لأن ذلك مرتبط بعملية التجانس داخل الثقافة السياسية الواحدة، ولكن هذا لايمكن وجوده من الناحية الواقعية. كما أن عناصر الثقافة بمفهومها العام، لايعكس أن الثقافات القديمة يمكن إندثارها أو فناؤها كلية، وتحل محلها الثقافات الجديدة. ومن ثم، فان كل ثقافة قائمة أو موجودة، ما هى إلا خليط من الثقافات السياسية الثلاث السابقة وذلك بنسب متنوعة، وهذا ما يجعل هذه الأنماط الثقافية السياسية ما هى إلا أنماط مثالية مجردة.

(٣) وظائف الثقافة السياسية:

ما من شك، أن للثقافة السياسية أهمية ووظائف متعددة يستطيع من خلالها الباحثين المتخصصين فى علم الاجتماع السياسى وغيرهم من المهتمين بدراسة هذه القضية، الكشف عن الكثير من الأهداف العامة للنظام السياسى بالنسبة للجماهير، والمجتمع والقادة السياسيين والنظام السياسى ككل. ويمكن أن نشير إلى أهم هذه الوظائف بإيجاز:

١- التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية: أن دراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسى الذى يوجد فى أى مجتمع من المجتمعات، وهذا ما ساعد على سبيل المثال كل من "ألموند" و"فيربا"، فى دراستهم للثقافة السياسية فى كل من بريطانيا، والولايات المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والمكسيك ومحاولتهم للكشف عن نوعية البناءات السياسية وإلى أى حد تتماثل هذه البناءات مع الثقافات السياسية ذاتها.

٢- تحليل العلاقة بين المواطنين أو الجماهير والسلطة السياسية، تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير مدى توقعات الجماهير. من السلطة السياسية، وما ينبغى أن تقوم به السلطة السياسية أو الحكومة فى تلبية الحاجات والأهداف السياسية التى تتطلع إليها الجماهير فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع أن تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة، وذلك على عكس الجماهير ذات المشاركة الرعائية والضيقة.

٣- دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها. إن الثقافة السياسية تعتبر العنصر الأساسى لتطوير عمليات المشاركة السياسية أو التنشئة السياسية. ولاسيما، أن عملية التحديث الثقافى السياسى تساعد على خلق نوع

من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديموقراطي الفعال في الحياة السياسية، وهذا لن يحدث إلا من خلال وجود نوع من الوعي الجماهيري السياسي.

٤- خلق الشخصية القومية. إن عملية الاهتمام بالثقافة السياسية يسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية وتطويرها من الثقافة المحدودة أو الضيقة إلى الثقافة بالمشاركة لأن وجود الثقافة المحدودة أو الضيقة يعكس عموماً درجات اللاتجانس الثقافي والسياسي، وتعكس أيضاً أنماط من اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة في صنع القرارات السياسية سواء على المستوى المحلي أو القومي. وهذا يؤثر بصورة سلبية على ظهور الشخصية القومية، التي تظهر نوعية الأداء السياسي والاجتماعي لدى الجماهير أو المواطنين تجاه قضاياهم الوطنية وتحقيق المصالح والأهداف العامة.

٥- الثقافة السياسية وحقوق المواطنة. كلما تحسنت مستويات الثقافه بمفهومها العام، والثقافة بمفهومها السياسي، كلما إستطاع المواطن أن يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية. فالثقافة تستطيع أن تزيد الوعي الفردي والجماهيري نحو أهمية الحصول على هذه الحقوق والمحافظة عليها. وتحقيق درجات مناسبة من الاشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الأساسية، ومنها حق الحصول على الثقافة السياسية التي تؤهلهم إلى آداء وظائفهم السياسية التي تتمثل في حقوق الانتخابات، والمعارضة أو المظاهرات او الاضطربات والاستفادة من المشاركة في الأحزاب السياسية التي تسهم جميعاً في خلق روح المواطنة، التي تتمثل في عدد من الحقوق والواجبات والمسئوليات أيضاً تجاة المجتمع والمشاركة في حياته السياسية لتطويرها وتحديثها بما يتلاءم مع الحياة المصرية.

٦- الثقافة السياسية والتحديث والتنمية الشاملة. ما من شك، أن عملية التعليم السياسي. يعتبر جزء من مكونات العملية التعليمية والثقافية والتربوية الشاملة التي يسعى الفرد لإكتسابها باعتباره عضو في المجتمع. وهذا ما تحرص عليه أيضاً النظم السياسية المتقدمة أو التي تسعى إلى تطوير وتحديث مجتمعاتها وجماهيرها. فالثقافة السياسية ما هي إلا جزء من الثقافة العامة، والتي تسهم جميعها في علميات التنمية الشاملة، والتي بالطبع تشمل أيضاً أنماط متعددة مثل التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. وهذا ما يجعل

علماء الاجتماع يركزون على أهمية التنمية السياسية كجزء أو عنصر أساسى لحدوث كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة.

(٤) الثقافة السياسية والتنشئة السياسية:

يهتم علماء الاجتماع السياسى بدراسة العلاقة بين الثقافة السياسية وعمليات التنشئة السياسية وكيفية تحديث السلوك السياسى والمواقف العامة للأفراد والجماهير والطبقات ومدى مشاركتها فى العملية والحياة السياسية ككل. ويحاول على سبيل المثال "فيليب برو" أن يفسر هذه العلاقة من خلال طرحه إلى رؤيتين أو إتجاهين متناقضين وهما[١]:

أ- الاتجاه الثقافى المفرط أو المتزايد:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه ومنهم على سبيل المثال عالم الجتماع الفرنسى "اميل دوركايم" *E.Durkheim*، ان الفرد ما هو إلا ناقل للثقافة أو بالتحديد ما هو إلا ناقل سلبى للتصورات والأفكار الثقافية ولجميع أنماط السلوك والأفعال والعادات والتقاليد وغيرها من مظاهر الحياة الثقافية الجمعية. ولعل هذا يرجع بالضرورة إلى اهتمام "دوركايم" بتطبيق نظريته عن التضامن الاجتماعى *Social Soildarity*، والتى كان يهدف من ورائها ضرورة أن يمتثل الأفراد لجميع مظاهر الحياة الجمعية السلوكية والمجتمعية، وذلك من أجل تحقيق التجانس والتضامن، وهذا ما تقوم به العناصر الثقافية ودورها فى تشكيل الوعى الجمعى، لدى الجماهير. كما يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة إلغاء استقلالية الفرد فى إطار المجموعة الثقافية المجتمعية ومنها بالطبع الثقافة السياسية.

وهذا ما ينطبق أيضاً على تحليلات عدد آخر من العلماء أمثال "إبراهام كاردينر" *A.Kardiner*، الذى أقترح مقولة "الشخصية القاعدية"، و"الشخصية النموذجية"، وذلك من أجل ترسيخ الثقافة ككل، ومنها الثقافة السياسية فى بناء شخصية الأفراد. والنوع الأول من الشخصية القاعدية، فهى مشتركه بين جميع الأفراد وخاصة أنها تنشأ فى مراحل التنشئة الأولى وخاصة مرحلة الطفولة. أما الشخصية النموذجية، فأنها تتبلور فى مرحلة الرشد والعقلانية، حيث يكون الفرد قد اكتسب الكثير من الخصائص الثقافية

(١) فيليب برو، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

التي تؤهله لأن يكون فرداً نموذجياً وذلك من خلال إكتسابه لأنماط معينة من العقلانية والسلوك. ومن ثم، فإن دور الثقافة يعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة لأصحاب هذا الاتجا. في تكوين الشخصية واندماجها في الحياة الجمعية.

٢- الإتجاه الفردى المفرط:

يظهر هذا الإتجاه بصورة عكسية للإتجاه السابق، والذى يرى أصحابه من أمثال "أولسون" *Olson*، و "بودان" *Boudon*، أن الفرد يعتبر مستقلاً تماماً أو بصورة كبيرة عن الأنماط الثقافية السائدة. وهذا ما يظهر فى طبيعة إكتساب الفرد العناصر الثقافية عقلانية وتركه لعناصر أخرى غير عقلانية. فالفرد يستطيع أن يدرك تماماً بين العناصر الثقافية المميزة أو التى تتطابق معه فكرياً وثقافياً والعناصر الأخرى التى تكون لها مظاهر سلبية على سلوكه ومدركاته ورغباته لأن الفرد لديه إتجاهاته والمعايير والقيم والمعتقدات العامة التى تساعده على إصدار أحكامه القيمية بين الأنماط الثقافية السائدة فى المجتمعات الحديثة ككل. فى نفس الوقت، يحاول أصحاب هذا الإتجاه، أن يوضحوا أن كثير من العناصر الثقافية السائدة فى الحياة العصرية تؤدى إلى الإنحراف أو جعل السلوك الفردى سلوكاً منحرفاً، ولكن يستطيع الفرد العاقل أو المستقل فى ثقافته وإتجاهاته قيمية، أن يصدر أحكاماً مستقلة مع الأنماط الثقافية غير العقلانية أو السلوكيات التى تجعل من سلوكه سلوكاً لا عقلانياً ويبعده عن مظاهر التكيف الإجتماعى والثقافى ككل.

ولكن يرى "برو"، أن دراسة الثقافة ككل وخاصة الثقافة السياسية، تستطيع أن تبرهن على أن أصحاب الإتجاهين السابقين، يتسمان بالتطرف الفكرى أو البعد عن الواقع. وخاصة، أن الثقافة السياسية على سبيل المثال، تبرهن على أهمية وجود كل من الثقافة العامة وتأثيرها على الأفراد، ولكن أيضا، للأفراد إستقلالهم وخصوصياتهم، التى نعكس كيفية إختيارهم لعناصر الثقافة التى تساعدهم على تكيف وتحقيق سلوكهم حتى يكونوا راضين عنها بصورة عامة. وهذا ما يجعلنا نجمع بين آراء كلا من الإتجاهين، وضرورة تلازم القيم الثقافية السياسية العامة مع الميول والإتجاهات وأيضاً الرغبات الفردية أو الشخصية، التى تلعب دوراً هاماً فى تكوين الآراء والأيديولوجيات ومظاهر التأييد أو المعارضة مع النظم السياسية أو المؤسسات أو القيادات

السياسية، وهذا ما يفسر عموماً العلاقة بين الثقافة والتنشئة السياسية وهذا سنعالجه لاحقاً بصورة أكثر تحليلاً.

ثانياً: التنشئة السياسية.

(٥) تعريف التنشئة السياسية:

ترتبط عملية التنشئة السياسية بعملية الثقافة السياسية، وخاصة أن الأخيرة تكون أعم وأشمل لأنها تشمل عمليات التنشئة السياسية *Political Socialization*، هذا بالإضافة إلى أن التنشئة السياسية بدورها تتدرج تحت دراسة عملية التنشئة الإجتماعية *Socialization*، التى أعطى لها كل علماء الإجتماع وعلم النفس وغيرهم من المتخصصين فى العلوم الإجتماعية الكثير من الإهتمامات بصورة عامة. ودون الدخول فى تفاصيل متعددة، إلا إننا يجب أن نحدد مفهوم التنشئة السياسية، ولكن قبل ذلك لابد وأن نطرح تعريفاً أو تميزاً محدداً للتنشئة بمفهومها العام (التنشئة الإجتماعية)، والتى تطلق عليها بأنها "عملية يتم من خلالها إكتساب الأفراد كل من نسق المعتقدات والقيم والمعايير والإتجاهات التى توجد فى المجتمع". وذلك كما حددها أو عرفها "أنطونى أوريم" *A.Orum*[1]. كما تم تعريفها بواسطة "كاردينر" *Kardiner* أن عملية التنشئة هى الوسيلة التى عن طريقها يتم التوافق الجمعى، وتهدف إلى جعل أعضائها يقبلون كل من المعايير والطرائق أو القيم والأدوار الإجتماعية، وذلك حتى يكتسب كل من الأعضاء شخصيته الأساسية[٢].

وهكذا، يتضح لنا من تحليل وتعريف مفهوم التنشئة الإجتماعية بمفهومها العام بأنها عملية تسعى لنقل وإكتساب القيم والمعايير والأدوار والسلوكيات الإجتماعية. إلا إننا نلاحظ أن مفهوم التنشئة السياسية يعتبر أكثر تحديداً ولاسيما أنه يرتبط بعملية أو مظهر واحد من مظاهر التنشئة، ألا وهو الجانب السياسى الذى يعد جزءً من الحياة المجتمعية العامة والتى ينبغى إكتسابها بواسطة أعضاء المجتمع، وخاصة أن العملية السياسية تعتبر من العمليات التى يتم إكتسابها فى الحياة اليومية وعن طريق التنشئة السياسية. وبإيجاز، لقد عرفت التنشئة السياسية حسب تعريف "كنيث لنجتون"

---

(1) Orum. A, Political Sociology, op. cit, p. 199.

(٢) م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ٩٩.

بأنها "عملية مستمرة وجزء من النسق الإجتماعى الذى يوجه *K. Langton*.[1] لإكتسابها بواسطة الأعضاء الجدد من أجل تعلمهم وإكتسابهم سلوكاً سياسياً معيناً، ليساعدهم على كيفية التفكير والشعور بالنسق السياسى الذى يعيشون فيه. فهذه العملية (التنشئة السياسة). بإيجاز، تتم عن طريقها تعلم الأفراد الموجهات السياسية وأنماط السلوك السياسى بصورة خاصة".

على أية حال، إن تحديد مفهوم التنشئة السياسية وجد إهتمامات ملحوظة من جانب العديد من علماء السياسة والإجتماع والنفس، كما أن هناك من يرجع جذور الإهتمام بالتنشئة السياسية إلى أفكار أفلاطون، والتى ركز فيها على أهمية تربية النشئ فى المدينة الفاضلة أو فى المجتمع اليونانى القديم. أما فى العصور الحديثة، فلقد إهتم الكثير من علماء السياسة من أمثال "شارلز مريهام" *C. Merriam*[2]، الذى حاول أن يتعرف على كيفية حدوث عمليات التنشئة السياسية، فى العديد من الدول الأوروبية خلال القرن العشرين، وذلك عندما قام بتحليل هذه العملية فى كل من ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة، وذلك. بهدف التعرف إلى كيفية ظهور أو نشأة فكرة المواطنة *Citizenship*، وذلك عن طريق دراسة ما يعرف بمؤسسات التدريب المدنى *The Agents of Civil Training*، وخاصة المؤسسات التعليمية (المدارس).

هذا بالإضافة إلى، أن تحليلات علماء الإجتماع من أمثال ماكس فيبر *M. Weber*، وكارل ماركس *K. Marx*، وتالكوت بارسونز *T. Parsons*، كانت منها إسهامات مميزة فى مجال التنشئة الإجتماعية والسياسية. فلقد إهتم ماكس فيبر بدراسه عمليات التنشئة السياسيه والإجتماعية، التى أسهمت فى إكتساب المعرفة البروتستانية، التى أسهمت فى وضع الجذور الأولى للرأسمالية الغربية وإنتشارها، تلك التنشئة التى تتضمن الأفكار الدينية والأخلاقية والمهنية والإقتصادية والسياسية فى نفس الوقت. ويشاركهم فى هذا الرأى "بارسونز".

---

(1) Langton, K, Political Socializaton, N Y: Oxford univ. prass. 1969, p.5.

نقلاً عن المرجع التالى:

- Devos, T. Intoduction Politics, op. cit. p. 124.

(٢) للمزيد من التحليلات إرجع إلى:

- Merriam, C. The Macking of Citizens (N. Y:) Teacher Collagle univ. 1966.

- Corunr. A, op. cit. p. 198.

الذى أكد على أهمية دور المؤسسات الإجتماعية فى التنشئة السياسية، وخاصة المدراس والجامعات وهذا ما جعله يؤكد على دور الجامعة بإعتبارها التنظيم الأم *Mother Organizations*(١). وعموماً جاءت آراء فيبر وبارسونز لتؤكد على أهمية التنشئة السياسية، وهذا ما جاء على سبيل المثال، فى إهتمامات فيبر عن التنشئة السياسية وخاصة فى مقاله المميز عن السياسة كمهنة *Politics of Vocations*، والتى تعتبر من أهم التحليلات للتنشئة السياسية ولاسيما تحليلاته عن تنشئه فئه المهنيين *Proffossionals*(٢). من ناحية أخرى، يجب أن نشير إلى إسهامات علماء النفس الإجتماعى وخاصة تحليلات عالم النفس الشهير فرويد *Freud* وخاصة تحليلاته عن عمليات التنشئة الإجتماعية فى مرحلة الطفولة المبكرة على وجه الخصوص.

(٢) منظورات التنشئة السياسية.

أولاً: المنظورات الكلاسيكية:

إرتبطت بعض التحليلات حول التنشئة السياسية وتفسيرها فى ضوء المنظورات العامة لعملية التنشئة الإجتماعية ككل، وهذا ما تناوله أنطونى أوريم *A.Orum* فى كتابه "علم الإجتماع السياسى"، عندما تبنى نظريات أو مداخل علم النفس الإجتماعى *Social Psycology*، والتى تقوم على دراسة المراحل التطورية للمعرفة الإدراكية لدى الأفراد خلال مراحل تطورهم العمرى. وهذا ما جاء فى محاولته للإشارة إلى ثلاث نظريات أو مداخل عامة يمكن عن طريقها دراسة التنشئة السياسية وهى كما يلى(٣):

١- نظرية التنمية المعرفية *Cognitive Development Theory*، هذه النظرية التى ظهرت أولاً عند عالم النفس السويسرى "جون باجيه" *J.Piaget*، والتى تطورت بعد ذلك فى أبحاث علماء النفس الإجتماعى الأمريكيين، من أمثال "لورانس كوهلبرج" *L.Kohlbery*، الذى يرى أن تطور النسق المعرفى أو الإدارى لدى الفرد يقوم على الأساس السيكولوجى الذى يتطور لديه خلال مرحلة الطفولة، ثم مرحلة البلوغ، فمرحلة الرشد والعقلانية. ففى خلال

---

(١) للمزيد من التفاصيل أنظر :

- عبد الله محمد عبد الرحمن، سوسيولوجيا التعليم الجامعى، الإسكندرية: دار المعرفة، ١٩٨٨.

(٢) أنظر الفصل "السابع" من هذا الكتاب للمزيد من التحليلات حول أفكار فيبر السياسية خاصة.

(3) Orum, A, op. cit, pp. 198-205.

المرحلة الأولى، يتم إدراك الأشياء المحسوسة المحيطة به، ولكن خلال المرحلة التالية، يتم التفكير فى الأشياء فيما وراء الطبيعة، ولكن فى المرحلة الأخيرة. يستطيع أن يدرك بصورة عقلانية كل من الأشياء المحسوسة والأشياء المجردة (الميتافيزيقية). وهذا ما ينطبق على دراسة الفرد وإكتسابه معارف حول النظام السياسى، وكيفية تطور النسق المعرفى الفردى وإستخدامه فى إصدار أحكام قيمية وأخلاقية على هذا النظام أو الثقافة المعرفية السياسية ككل.

٢- نظرية التعليم الإجتماعى *Social Learning Theory*، وطبقاً لرأى أصحاب هذه النظرية فإن إكتساب التنشئة السياسية تكون أكثر أهمية خلال جميع المراحل العمرية لدى الفرد، وهذا ما يجعل هذه النظرية على نقيض النظرية السابقة "نظرية التطور أو التنمية المعرفية أو الإدراكية"،التى تتم فى مراحل العمر التقليدية. فحسب نظرية التعلم الإجتماعى فإن مرحلة التعلم المبكرة لدى الفرد تعتبر من أهم المراحل وأكثرها إستقرار ونمواً للمعارف والخبرات، وإن كان الفرد فى مرحلة الرشد يستطيع أن يختار بصورة أكثر عقلانية لهذا الكم المعرفى، ويستطيع أن يصدر عليه أحكامه القيمية من خلال خبراته الفردية والإجتماعية. كما يستطيع الفرد أن يقلد سلوك الآخرين وخاصة الوالدين وأفراد العائلة والوسط الإجتماعى. وهذا ما أيدته بالفعل دراسات كل من "سيرز" *Sears*، "بانديرة" *Bandara* وخاصة عندما حاول الأخير أن يؤكد على ماوصفه بالشخصية السياسية *Political Persons*، ومتى يصبح الفرد مكتسباً لهذه الشخصية ولاسيما من خلال تعلمه من الوالدين والعائلة بصورة خاصه وخلال مرحلة الطفولة ككل.

٣- نظرية التحليل النفسى *Psycho Analytic Theory*، وبالطبع ترجع هذه النظرية جذورها ونشأتها الأولى إلى تحليلات عالم النفس الإجتماعى الشهير سيجموند فرويد *S.Freud*، وأيضاً إسهامات "إيرك أيركسون" *E.Erikson*، تلك النظرية التى تركز على بناءات الشخصية الفردية، وخاصة كيفية بناء هذه الشخصية من خلال أنماط التفاعل، التى يظهر بصورة خاصة خلال مرحلة الطفولة المبكرة. وعلى أية حال، لقد ركز إيركسون فى تحليلاته حول التنشئة السياسية لدى الأفراد من خلال تأكيده على أفكار فرويد حول التحليل النفسى لمرحلة الطفولة المبكرة. كما إهتم أيضاً بدراسة عملية *Ego Process*، وكيفية

تكوينها عند الأفراد خلال المرحلة العمرية الأولى (مرحلة الطفولة المبكرة). ولكن بالطبع، أكد أيركسون أيضاً على أن المعارف الثقافية والسياسية التى يستطيع الفرد أن يدركها أو يكتسبها خلال مرحلة الطفولة، يستطيع أن يصقلها بخبراته الواقعية فى المراحل العمرية اللاحقة. وهذا ما يحدث على سبيل المثال، خلال مرحلة المراهقة والرشد. فالفرد يستطيع أن يلغى بعض من أفكاره السياسية أو تصوراته حول العملية والنظام السياسى، ويكون آراء وإتجاهات وميول وأيديولوجيات سياسية جديدة.

٤- نظرية الدور الإجتماعى *Social Role Theory*، ترجع جذور هذه النظرية إلى إسهامات علماء النفس الإجتماعي من أمثال تشارلز كولى *C. Cooley*، وجورج ميد *G.Mead*، والتى ظهرت مع البوادر الأولى من القرن العشرين، والتى تؤكد على أن عملية التعلم وإكتساب الأدوار الإجتماعية و نقل المعايير والإتجاهات والقيم والميول، تحدث من خلال مؤسسات التنشئة الإجتماعية وخاصة الأسرة، وهذا من أجل جعل الفرد أكثر تكيفاً مع البيئة الخارجية. ولقد إمتدت تحليلات هذه النظرية إلى عالم الإجتماع "روبرت ميرتون" *R.Merton*، الذى حاول أن يدرس عمليات التنشة السياسية عند الطلاب فى المدارس والجامعات الأمريكية.

ثانياً: المنظورات والتحليلات الحديثة.

وفى الواقع، إن هذه النظريات السوسيو-سيكولوجية والتى إرتبطت أساساً بنظريات التنشئة الإجتماعية وإستخدامها بواسطة العديد من الباحثين والمتخصصين لدراسة قضية التنشئة السياسية، قد فتحت المجال أما العديد من الدراسات الأخرى الحديثة. ولاسيما، أن أفكار نظريات علماء النفس الإجتماعى الكلاسيكى، قد ظهرت خلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن عملية تحليل مشكلة التنشئة السياسية، قد أخذت أبعاداً ومنظورات أكثر تعمقاً وتحليلاً، ولاسيما بعد أن تزايدت نتائج الدراسات والمسوح السياسية، التى ركزت على مناقشة مشكلة التنشئة السياسية بصورة وخاصة. وهذا ما ظهر بوضوح خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، ويمكن فيما يلى أن نشير إلى أهم التطورات الحديثة فى مجال دراسة التنشئة السياسية سواء على المستوى النظرى أو الميدانى (الإمبريقى).

فمع بداية الستينات ظهرت تحليلات عالم السياسة الأمريكي دافيد أيستون D. Easton، لتركز على إجراء بعض من المسوح الميدانية حول التنشئة السياسية في الولايات المتحدة، وذلك بالتعاون مع بعض علماء النفس المعاصرين من أمثال "هس" Hess، و"دنيس" Dennis، حيث حاولوا أن يضعوا نموذجاً نظرياً لدراسة التنشئة السياسية عند الأطفال والتلاميذ، تلك العملية التي تتم على أربعة مراحل وهي(1):

– المرحلة الأولى، وتعرف بمرحلة التسييس *Politicalization Stage*، وفي هذه المرحلة يكون الطفل مسيساً، أو على الأقل يتعرف على المجال السياسي بصورة عامة.

– المرحلة الثانية، مرحلة التشخيص *Diagnosis Stage*، وتظهر هذه المرحلة عندما يبدأ الطفل بالاحتكاك بالنظام السياسي، ويتعرف على بعض نماذج أو أشكال السلطة السياسية أو السلطة الحاكمة.

– المرحلة الثالثة، مرحلة المثالية *Idealisation Stage*، وفيها يتمكن الطفل أو النشء خلال هذه المرحلة أن يصدر أحكاماً قيمية على أنماط معينة، حيث بناءات السلطة والعملية السياسية ككل، من خلال ما تتكون لديه من أنماط مثالية عامة لهذا الأشكال والحكم عليها سواء بالسلب أو الإيجاب.

– المرحلة الرابعة، مرحلة التحول نحو النظامية *Institutionalisation Stage* ففي خلال هذه المرحلة، يتخطى الطفل مرحلة إدراكه لبعض الأشكال المطروحه سياسياً، وأن يصدر أحكاماً قيمية عامة على مجمل مكونات النظام السياسي.

ولكن مع بداية السبعينات ظهرت دراسات ونشرت كتابات متعددة في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، تلك التي تعارض تصورات دايفيد أيستون" السابقة حول مراحل التنشئة السياسية التي طبقها في الولايات المتحدة. ومن بين هذه الدراسات دراسة كل من "أني برشيرون *A. Percheron*، وشارل روا *C. Roing*، التي أجريت في فرنسا والتي هدفت لدراسة ومعرفة رأي الأطفال والشباب حول طبيعة النظام السياسي الفرنسي خلال حكم ديجول الذي ظهر في السبعينات من القرن الماضي (العشرين).

---

(1) أنظر: م. دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١٦.

فجاءت مؤشراتها إلى حد ما متباينة مع بعض مراحل التنشئة السياسة عند "أيستون"، وإن كانت أيدت بعض نتائجه وخاصة فى المراحل الأخيرة من عملية التنشئة السياسية. فلقد لاحظ الباحثان، أن مرحلة التشخيص (المرحلة الثانية) كانت حقيقية بصورة نسبية لدى الأطفال،حيث لم يستطيعوا التعرف جيداً على من هو ديجول، وكانت معظم آرائهم مجردة وبسيطة، كما لم يقدموا أى انواع من الأحكام على ديجول بصورة عامة، وهذا ما جاء فى المرحلة الثالثة (المثالية) التى ظهرت ضعيفة جداً. أما المرحلة الأخيرة التحول نحو النظامية أو التعرف على طبيعة السلطة السياسية، فلقد جاءت آراء الأطفال معبرة وواقعية وبها أحكام قيمية على الحكم الديجولى فى فرنسا، كما أدركوا طبيعة النظام السياسى وتحليله بصورة عامة[1].

من ناحية أخرى، أجريت دراسات أكثر حداثة حول التنشئة السياسية فى فرنسا أيضاً، البعض منها ركز على تبنى أساليب تحليل المضمون للكتب الدراسية وما تحتويها من أنماط الأيديولوجيا وتاثيرها على عملية التنشئة السياسية لدى التلاميذ، وكيفية إنتقال الأنماط الثقافية من مرحلة عمرية إلى أخرى. أو إجراء دراسات ومسوح سياسية تستخدم إستمارات البحث، والمقابلات المكثفة، حول التنشئة السياسية عموماً. وتوصلت هذه الدراسات إلى نتائج مميزة حول هذه العملية، وخاصة إنطباعات التلاميذ حول التنشئة السياسية وتكوين أسس ونماذج الثقافة الوطنية *National Culture*. فلقد توصلت دراسة كل من "كرستيان بولو" *C. Baudelot*، ودورجيه إستبليه *R. Establet*، إلى عدة نتائج هامة والتى أجريت على نوعين من المدارس فى فرنسا. النوع الأول، والذى ينتمى إلى طبقة عمالية وهى المدارس (الإبتدائية المهنية) والنوع الثانى، المدراس (الثانوية العليا)، حيث وجد أن كلا من هذين النوعين من المدارس تنقل ثقافية عامة، وثقافة سياسية خاصة تعكس الوضع الطبقى لكل منهم. فلقد جاءت آراء المدارس الإبتدائية المهنية، تعكس آراء سطحية عن الثقافة والتنشئة السياسية. ذلك النوع من المدارس الذى سينتج بروليتارية المستقبل. أما النوع الثانى من المدارس (الثانوية – العليا)، فجاءت أرائهم وتنشئتهم السياسية، لتعكس مدى تدريبهم وتأهيلهم ليصبحوا برجوازى

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٧.

المستقبل، وليعكسوا الأيديولوجية البرجوازية التى يصنفون فى إطارها الإجتماعى والسياسى.

وإن كانت نتائج دراسات كل من "بورديو" *Bourdieu* وباسورون *Passeron*(١). حول البيئة المدرسية وعلاقاتها بعملية التنشئة السياسية ونقل الأيديولوجيا والثقافية السياسية ككل، جاءت لتعكس صورة مغايرة عن الدراسة السابقة التى اجراها كل من (بردلو وإستبليه). فبالرغم من النظام التعليمى فى فرنسا يحرص على أن يجعل من المدرسة والبيئة المدرسية ذات طابع محايد وبعيداً عن التمايز الطبقى، ولا يؤيد نوعا من الطبقات سواء أكانت برجوازية رأسمالية محافظة أو طبقات شعبية عمالية. إلا أن المدرسين وإدارة المدرسة يجدون انفسهم بصورة لا شعورية أو غير واعية، بأنهم بالفعل يقومون بتمجيد النظام الثقافى السياسى البرجوازى، وإن محاولتهم للإلتزام بالحياد، وما هو إلا وسيلة غبر مباشرة لإعادة إنتاج *Reproducton*، الثقافة السياسية البرجوازية. وهذا ما يؤكد على أن الأيديولوجيات السياسية قد لا تنقل بصورة مباشرة، بقدر ما تنقل معظمها بصورة غير مباشرة، وذلك عن طريق تقديم توجيهات معينة أو إحترام قواعد سلوكية سياسية محددة، تعكس فى الوقت ذاته نوعية الأيديولوجيا المضادة أو المعاكسة. وهذا ما توصلت إليه دراسات كل من "بورديو" و "باسورون" على مدارس اللغات فى فرنسا، حيث وجدا أن هذا النوع من المدارس لا يدرس اللغات فقط، بقدر ما تعتبر قواعد لإنتاج سلوكيات ثقافية وسياسية وأيديولوجيات معينة، وترتبط بصورة أساسية بالأيديولوجية السياسية البرجوازية العامة، التى توجد فى فرنسا والتى تميل عموماً إلى الطبقة البرجوازية، والبعد عن الثقافة السياسية ذات الطابع العمالى او الشعبى، وهذا ما يؤدى مستقبلاً إلى توليد ما يعرف بالعنف الرمزى، بين المجتمع الفرنسى، وعدم حدوث عمليات الإندماج الثقافى والسياسى بصورة كبيرة.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٨ ، ١٠٩.، كما توجد دراسات متعددة حول التنشئة السياسية فى كلا من بريطانيا والولايات المتحدة أنظر: *Corum, A, op. cit, pp. 203 - 210.*

(٣) مؤسسات التنشئة السياسية.

يوضح تحليل التراث العلمى لمؤسسات التنشئة السياسية أن إهتمامات علماء الإجتماع السياسى قد تزايدت فى السنوات الأخيرة، لدراسة هذه المؤسسات، بالإضافة إلى غيرهم من المتخصصين فى فروع علم الإجتماع مثل علماء الإجتماع التنظيم، وعلماء إجتماع التنمية. ولقد إنعكس هذا الإهتمام على تباين عملية تصنيف هذه المؤسسات بإعتبارها وسائل التنشئة السياسية، التى تلعب دور هام فى عملية التثقيف أو التنشئة السياسية والإجتماعية ويمكن الإشارة إلى أهم هذه التصنيفات بإيجاز:

– **التصنيف الأول: تصنيف " موريس دوفرجيه"** *M. Duverger*[1].

يصنف دوفرجيه مؤسسات التنشئة السياسية من خلال تركيز على مناقشة دورهم المؤسساتى فى عمليات التثقيف السياسى المستمر *Comprehensive Politicalization*، والذى حاول فيه أن يربط بين عملية التنشئة السياسية من ناحية، وإكتساب المعارف السياسية والأيديولوجيات من ناحية أخرى. كما سعى لتحديد نوعين من المؤسسات القائمة بعملية التنشئة السياسية، ومحاولاً تصنيفها من خلال رؤيته للواقع السياسى الذى يوجد فى الدول المتقدمة فى العقود الأخيرة من القرن العشرين، وهذين النوعين لمؤسسات التنشئة السياسية هى:

١ – التثقيف السياسى الأحادى:

يتمثل وجود هذا النوع من التثقيف أو التنشئة السياسية فى الأنظمة الشيوعية والفاشية أو المحافظة. فهذه الأنظمة تدعى أنها تطبق الحرية وتدعوا إلى إقامتها وأن ثقافتها السياسية والعامة ثقافة تعددية، ولكن هذا ليس صحيحاً على الإطلاق. كما يلاحظ فى الأنظمة الشيوعية بأنها تقوم بتربية النشئ على أسس أيديولوجية سياسية محدودة، وتدمج بين الديمقراطية والحرية معاً، كما إنها تخضع جميع وسائل الإنتاج بما فيها وسائل الإتصال الجماهيرى والإعلامى لسيطرتها المركزية وتركز هذه الأنظمة السياسية على ضرورة أن تقوم مؤسسات التنشئة السياسية مثل الأحزاب، والنقابات، والجمعيات الوطنية والإتحادات النسائية، وحركات الشباب والنوادى الرياضية أو الأدبية، وهواة

---

(١) م.دوفرجيه، مرجع سابق، ص ١١٠– ١١١.

السيما والمسرح ومنظمات الترفيه، بدرو هام عن طريق تحديث كل منهما جمهور معين من المجتمع، مع مراقبتهم من أجل تبنى نوع معين من الثقافة السيسية المرتبطة بالأيديولوجيا العامة للدولة.

٢ - التثقيف السياسى التعددى:

يشمل هذا النوع من التنشئة السياسية فى الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا ونيوزيلندا. وتقوم مؤسسات التنشئة فى هذه الدول على أساس غير مركزى، بمعنى أنها لا تتركز فى أيدى السلطات الحاكمة، ولكنها موزعة على عدد كبير من المؤسسات الرأسمالية الإنتاجية، والنقابات، والأحزاب، والسلطات الإقليمية، والمؤسسات العامة المستقلة ذاتياً مثل *BBC* الإذاعة البريطانية، وغيرها. ويهدف هذا النوع من المؤسسات التى تقوم بعملية التنشئة السياسية بأنها تقوم بتقديم أيديولوجيات كامنة وليس فى صورة ظاهرة. ولكن يحدث عموماً تنوع مستمر فى دور هذه المؤسسات فى المجتمع، فالمدراس تقوم بإعطاء الأطفال والتلاميذ أيديولوجياتها الرأسمالية البرجوازية من خلال مناهجها وأنشطتها الدراسية، ولكن بصورة غير مباشرة. وهذا ما ينطبق على دور الصحف حيث تهدف الصحافة الغربية الرأسمالية إلى أن تمجيد السلوك السياسى الرأسمالى وتجعله هدف لعمليات التنشئة السياسة والقومية والثقافية والروحية عند الأطفال والراشدين. فى نفس الوقت، تبدو الثقافة الغربية أنها تقبل جميع المعتقدات والأيديولوجيات، ولكنها فى نفس الوقت تحرص على إبراز أهمية ثقافتها وأديولوجياتها بصورة خاصة.

- التصنيف الثانى. تصنيف "انطونى أوريم".

حرص أوريم فى كتابه المميز عن علم الإجتماع السياسى *A.Orum*، أن يتناول مؤسسات التنشئة السياسية، وذلك فى إطار تحليله لعملية التنشئة الإجتماعية، وإهتمامه بتبنى كل من إسهامات علماء النفس الإجتماعى، وعلماء الإجتماع السياسى، وعلماء السياسة فى نفس الوقت. وحاول أن يطرح فى قضيته الرؤى السيكولوجية والسوسيولوجية العامة التى تقوم بتصنيف التنشئة

الإجتماعية السياسة، بإعتبارها جزء من التنشئة الإجتماعية العامة، وهذا ما حاول أن يحدده فى ثلاث مؤسسات للتنشئة السياسية وهى بإيجاز[1]:

١ - الوالدين *Parents*.

أكد دوركايم على دور الوالدين والأسرة فى نقلها لعمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة أن الطفل يكتسب جميع مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين، حتى عملية إنتماءاتهم السياسية لعدد من الأحزاب أو القيادات السياسة. وهذا ما يظهر فى خلال مرحلة الطفولة المبكرة، أما خلال مرحلة المراهقة، يستطيع الفرد أن يحقق نوع من الإستقلال فى الآراء حول المعتقدات والأحزاب والأيديولوجيات السياسية، ولاسيما بعد أن تكون قد تكونت لديه الأنا الخاصة به، وهذا ما يؤكده علماء النفس الإجتماعى ولاسيما أصحاب نظرية التعلم الإجتماعى. وتؤيد ذلك نتائج بعض الدراسات والمسوح السياسية، مثل دراسة "برنالد برولسون" *B.Berelson*، التى قدرت أن حوالى ٩٠% من أصوات الأفراد البالغين (الراشدين) تشارك نفس أصوات والديهم حول المرشحين السياسين سواء على المستوى السياسى المحلى أو القومى.

٢ - جماعات السن (الأقران) *Peers*.

تلعب هذه الجماعات دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية أو إكتساب عمليات التعلم بصورة عامة سواء عن السياسة أو الجنس أو غير ذلك من معارف أخرى متعددة. وخاصة، أن جماعات السن أو الأصدقاء تقضى مع الفرد فترات طويلة من الوقت سواء فى اللعب أو الدراسة أكثر من مكوثهم فى المنزل مع والديهم وأفراد أسرهم. وهذا الوقت كاف لإكتساب مهارات وتعاليم وتنشئة سياسية وفكرية، قبل بلوغهم سن الرشد. كما أظهرت نتائج دراسات كثيرة أن تكوين الثقافات والثقافات المضادة أو الفرعية تظهر خلال هذا السن، وذلك عن طريق تأثير جماعة الأصدقاء. وهذا ما ينطبق أيضاً، من خلال عمليات التنشئة السياسية حيث تقوم هذه الجماعات بدور إيجابى فى تكوين النسق والآراء والإتجاهات السياسية. أو تكوين النسق العام للمعتقدات السياسية لدى الأفراد أو الكل. وهذا ما أيدته دراسات عالم النفس الإجتماعى تيودود نيو كومب *T. New Comb*، عندما توصل إلى أن طلاب المدارس والجامعات يكونون

.1) Orum, A. op. cit. pp 214-220.

إتجاهاتهم السياسية، من خلال إكتسابهم نفس إتجاهات زملائهم وأصدقائهم فى المدارس أو الجامعات أو المؤسسات التعليمية والثقافية الأخرى.

٣ – المدارس.

تلعب المدارس دوراً هاماً فى عمليات التنشئة السياسية وهذا ما أكد عليه علماء النفس والتربية من أمثال تشارلز ماريهام *C. Merriam*، عند ما أشار إلى أن المدرسة تعتبر النظام التربوى الرسمى، التى تقوم بعمليات التدريب المدنى *Civil Training*، وبخلاف عمليات التنشئة الإجتماعية العامة التى تقوم بها المدارس، إلا أن التلاميذ والطلاب يكتسبون أولى عمليات التنشئة السياسية الرسمية من خلال النظام المدرسى. وهذا ما يتمثل سواء من خلال الكتب والمناهج الدراسية، ولكن أيضاً من خلال الأنشطة اليومية أو النظم الحياتية داخل هذه المؤسسات. كما أنها تقوم بعملية إعداد وخلق طبيعة وشكل المواطنة *Citizinship* لدى التلاميذ. وإن كان بالطبع، هناك فروق فردية تظهر بين التلاميذ من خلال عملية تنشئتهم السياسية، ولدى توليهم لدور القيادات أو لتقبلهم لهذا الدور بعد ذلك مستقبلاً. هذا فضلاً عن عمليات تكوين الإتجاهات والآراء والقيم والأيديولوجيات وهذا ما أيدته دراسات كل من "كينث لانجتون" *K.Langton*، و "م. جيننجز" *M.Jennings*، و "ريتشارد نيمى" *R. Niemi*[1]. وغيرهم آخرون، التى أكدت على دور المدرسة فى إكتساب التلاميذ لأنماط معينة من التنشئة السياسية. وإن كانت أشارت نتائج هذه الدراسات فى نفس الوقت، إلى أن هناك قطاع كبير من التلاميذ لم يكتسب أى نمط من التنشئة السياسية أو الأيديولوجيات العامة، نظراً لدور الأسرة وجماعة الأصدقاء والمجتمع المحلى، والسلالات العنصرية فى إكتساب أنماط الثقافة السياسية.

٤ – وسائل الإتصال الجماهيرى.

يرى "أنطوان أوريم" أن لوسائل الإتصال الجماهيرى دورا هام فى عمليات التنشئة السياسية وتشكيل الآراء والإتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية والأيديولوجية عند الأطفال أو الراشدين فى نفس الوقت. وخاصة، أن الفرد العادى يمكث أمام هذه الوسائل لفترات متعددة لإشباع حاجاته الأساسية من المعلومات والأخبار والأحداث، كما تسهم فى تكوين إتجاهات ورغاباته

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- *Jennings. M, K.Langton & R. Niemi, Effects of the High School Civics Curriculum in the Political Charter of A dolesence. N.J, Princton, Princton univ. press, 1994.*

ومتطلعاته المستقبلية. ولقد أجريت دراسات كثيرة في الولايات المتحدة، للكشف عن مدى تأثير هذه الوسائل (الإتصال الجماهيري) في حدوث مظاهرات الشغب والعنف ذات الطابع السلالي والعرقي. فجاءت نتائج هذه الدراسات لتشير إلى أن دور وسائل الإتصال الجماهيري كانت وراء ظهور هذه الأحداث بين البروتستانت والكاثوليك، نتيجة لتتبعهم أخبار ايرلندا الشمالية قبل حدوث الإتفاق السياسي بين الطائفتين خلال السنوات الأخيرة من التسعينات. وهذا ما يفسر أيضاً حدوث الإضطرابات والمظاهرات في الشوارع الأمريكية بين اليهود والمسلمين، عندما تقوم وسائل الإتصال الجماهيري بنقل أحداث الشرق الأوسط وفلسطين خاصة.

- **التصنيف الثالث: تصنيف طون ديفوس** *D. Devos*.

قام "ديفوس بتصنيف مؤسسات التنشئة الإجتماعية وذلك بصورة أكثر شمولاً وتحليلاً من التصنيفات السابقة التي عرضنا لها بشئ من الإيجاز، وقام بتصنيف هذه المؤسسات إلى خمسة أنواع وهي بإيجاز(1):

١- البناءات السياسية الرسمية *Formal Political Structures*:

يقصد بهذا النوع من البناءات أو التنظيمات الحكومية الرسمية، التي تلعب دوراً أساسياً في عمليات التنشئة السياسية، وتقديم توجيهات سياسية للمواطنين لأهمية النظام السياسي، الذين يعتبرون جزء أساسياً فيه. ومن أهم المؤسسات السياسية الرسمية التي تقوم بالتنشئة السياسية مثل المدارس الحكومية العامة والجامعات والمراكز التعليمية التي تقوم بتقديم مناهج دراسة معينة عن طبيعة المجتمع والنظام السياسي ومضمونه وأيديولوجيته العامة. كما تقوم المؤسسات الحكومية بتقديم الدعاية المحلية والعالمية، وهذا ما يظهر أيضاً في دور وسائل الاتصال الجماهيري المتعددة. من ناحية أخرى، يظهر دور المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال الإدارية والتعليمية والتثقيفية مثل مؤسسات الدعم الحكومي الخارجي، كما هو موجود في الولايات المتحدة عن مؤسسة الإغاثة، ومؤسسات فورد الأمريكية.

٢- البناءات السياسية غير الرسمية *Informal Political Structures*.

ويقصد بهذا النوع التنظيمات السياسية التي لا تأخذ طابعاً رسمياً حكومياً مباشراً، ويتمثل ذلك في دور الأحزاب السياسية، ووسائل الإتصال الجماهيري في المجتمعات الديمقراطية، وجماعات الضغط السياسي. وإن كان

---

(1) Doves, T. op. cit, pp. 142-150.

جزءاً كبيراً من عمليات التنشئة السياسية قد نمت بالفعل عن طريق تأثير الوالدين وأفراد الأسرة إلا أن هذه المؤسسات غير الرسمية تؤثر كثيراً على عمليات التنشئة الساسية. ويؤيد ذلك، نتائج الدراسات المتعددة التى ركزت على أدوار وسائل الإتصال فى التنشئة السياسية، حيث أشارت درسة كل من "جنيجز" وآخرون أن ٨١% من أفراد عينة الدرسة أشاروا أنهم يحصلون على معلوماتهم السياسية من التليفزيون، و ٩٠% من الصحف، و ٢٩,٣% من الراديو، و ٧,٥% من المجلات، فى مقابل ٤,٥% من خلال التحدث مع الآخرين من الأفراد فى الشؤن السياسية[1].

٣- الأنشطة غير البنائية *Unstructured Collectivities*.

تتم أيضاً عمليات التنشئة السياسية عن طريق وسائل أخرى ولا تعتمد فقط على التنظيمات أو المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية. فقد تتم هذه العملية لدى الأفراد أو الجماهير من خلال إشتراكهم فى المظاهرات العفوية *Spontaneous Demonstration*، والحشود الغاضبة *Mob Scences*، وأحداث الشغب *Riots* ولاسيما ذات الطابع السياسى. فهذه الوسائل ربما تأخذ طابعاً غير رسمياً فى بعض الأحيان إلا أن الفرد يستطيع أن يكتسب منها الكثير من الأفكار والآراء السياسية سواء عن طريق مشاركته في هذه الأعمال فى حالة إذا كان طرفاً فيها، أو عندما يشاهد جماهير هذه الأحداث ويتسأل عن طبيعة أفكارهم وآرائهم وأيديولوجياتهم، التى من الممكن إعتناقها أو تاييدها. وهناك الأمثلة الكثيرة التى قامت على أسساها العديدمن الأيديولوجيات السياسية، وخاصة النازية والفاشستية التى كانت تقوم بتنظيم المظاهرات الإحتجاجية أو الإستعراضية بعد حصولهم على السلطة مع غيرها من الوسائل التعبيرية، لرموز القوة والسلطة والإجبار والتضامن وغيرها من عمليات التنشئة السياسية المختلفة لإكتساب هذه الأيديولوجيات.

٤- الأحداث *Evants*.

ما من شك، إن الأحداث تعتبر وسائل للتنشئة وهذا ما تمثل فى أحداث المظاهرات والشغب، والحشود المنظمة أو غير المنظمة. وهذا ما ظهر على سبيل المثال، فى ثورة الطلاب السياسيين أو التمرد السياسى الذى حدث فى أوائل الستينات فى فرنسا، وكان له جانب كبير فى عمليات التنشئة

(1) *Jennings M & R. Miemi, " Patren of Learning Harvard Education Review, 38, Summer, 1988.*

السياسية وظهور الحركات الراديكالية العمالية والإضطرابات النقابية التى قامت بتأييد الطلاب، وهذا ما يحدث فى الكثير من أنحاء العالم. علاوة على ذلك، إن هناك الكثير من التنشئة السياسية والتأييد أو الرفض السياسى للحكام أو القيادات السياسية، التى تتم عن طريق أى أحداث أو أخبار ترتبط بهذه الفئة خاصة عندما تحدث عمليات الإغتيال السياسى أو التصويت الإنتخابى، والرشوة أو الفساد السياسى.

٥- الأفراد ***Individuals***.

هناك الكثير من عمليات التنشئة السياسية التى يمكن أن تنتقل بواسطة الأفراد، وهذا ما ظهر فى دور الوالدين، والزوج، والزوجة، والأصدقاء، والأشقاء وزملاء الدراسة أو المهنة أو غيرهما. فجميع هؤلاء يستطيعون المشاركة فى عمليات التنشئة السياسية لدى الفرد، وهذا ما أيدته دراسات كل من "جبريل الموند" *G.Almond* و "كارتز" *Kartz* و "لازرفيلد" *Lazerfeld*. وغيرهم آخرون.

خاتمة:

كشفت تحليلات هذا الفصل عن الثقافة والتنشئة السياسية طبيعة إهتمامات علماء الإجتماع السياسى المعاصرين، وبضرورة تنوع مجالات وميادين هذا العلم، وخاصة عند تحليلهم للعديد من القضايا والمشكلات السياسية التى لها أهمية مميزة فى الحياة السياسية التى توجد فى المجتمعات الحديثة. وبالطبع، إن هذا التوجه العلمي والاكاديمى للباحثين والمتخصصين فى مجالات علم الإجتماع السياسى المختلفة وجاءت نتيجة لتطور طبيعة النظرية السياسية عن طريق تحديثها بالكثير من مكونات النظرية السوسيولوجية العامة، التى تلعب دوراً أساسياً فى تحديث كل من الإطر التصورية النظرية والأساليب التحليلية التى تساعد فى الكشف عن مكونات الظواهر السياسية المعقدة ومنها ظاهرة الثقافة والتنشئة السياسية. ومن ناحية أخرى، لقد أسهمت مناهج البحث السوسيولوجية وطرق وأساليب جمع البيانات فى تعزيز المادة العلمية التى تم جمعها من الواقع السياسى والمرتبطة بدراسة هذا النوع من الدراسات، وهذا ما تمثل فى المسوح السياسية، التى قام باجرائها الباحثين والمتخصصين فى مجالات علم الإجتماع السياسى المتعددة، وهذا ما تمثل في دراستهم لظاهرة التنشئة السياسية.

وبالطبع، إن مظاهر هذا التنوع والإهتمام بدراسة قضية الثقافة والتنشئة السياسية، جاء بعد الإستفادة المشتركة من علم الإجتماع السياسى وغيره من

الفروع المتخصصة فى علم مثل علم الإجتماع التنظيم، وعلم إجتماع التنمية، وعلم النفس الإجتماعى. وهذا بالإضافة إلى، الإستعانة بتحليلات علماء النفس والسياسة على وجه الخصوص الذين أعطوا إهتماماً ملحوظاً لقضية التنشئة السياسية بصورة عامة. حقيقة، إن إمكانية تبنى المدخل التعددى بين العلوم الإجتماعية *Multi Disciplinary Approach* ، من شأنه تعزيز القضايا المشتركة التى يهتم بدراستها علماء العلوم الإجتماعية مقارنة بما حققته العلوم الطبيعية من تقدم ملحوظ سواء على المستوى النظرى أو المنهجى أو الواقعى أيضاً. وربما هذا يعكس عموماً مدى تعقد الظواهر السياسية كظواهر إجتماعية، وهذا ما جاء فى دراسة مشكلة الثقافة والتنشئة السياسية، وتعدد تعريفاتها وتصنيفات العلماء لها، ونوعية المفاهيم والتصورات التى تتداخل معها، وهذا ما جعل أيضاً، وجود أنواع متعددة من الثقافات السياسية فى المجتمعات الحديثة والوظائف العامة التى تقوم بها فى الوقت الحاضر.

من ناحية أخرى، إن دراسة القضايا السياسية ترتبط بعملية التنشئة السياسية، كما أن دراسة مفهوم التنشئة السياسية يساعد على فهم وتحليل العملية الأخيرة (التنشئة السياسية)، وهذا ما إنعكس من خلال تحليلنا وطرح مفهوم التنشئة السياسية للمعالجة والتحليل، ولاسيما من قبل علماء الإجتماع السياسى ودراسة تصوراتهم لطبيعة هذه العملية. وهذا ما تبلور بصورة كبيرة من خلال تناولنا لمجموعة من المنظورات أو المداخل التحليلية، التى أهتمت بدراسة التنشئة السياسية سواء أكانت منظورات تقليدية (كلاسيكية)، أم حديثة معاصرة، والتى تهتم بدراسة هذه القضية على المستوى النظرى أو الميدانى. بالإضافة إلى ذلك، إن تحليل المؤسسات المتعددة للتنشئة السياسية، كشف عن مدى تعدد التصنيفات المختلفة لهذه المؤسسات، وهذا ما جاء فى تحليلات عدد من علماء الإجتماع السياسى المعاصرين من أمثال "موريس دوفرجيه"، و"أوريم" و"ديفوس"، التى تعد نموذجاً واقعياً لمدى إهتمامات علماء الإجتماع السياسى بدراسة الدور الوظيفى والبنائى لمؤسسات التنشئة السياسية التى توجد فى المجتمع الحديث.

المحتويات

الباب الثانى

الاتجاهات النظرية التقليدية والمعاصرة فى علم الاجتماع

الفصل الثالث

الاتجاهات النظرية التقليدية

الفصل الرابع

الاتجاهات النظرية الحديثة

الباب الثالث

النظم والعمليات السياسية

الفصل الخامس

الدولة

الفصل السادس

الأحزاب السياسية

الفصل السابع

الإيديولوجية

الفصل الثامن

الثقافة والتنشئة السياسية